مركز دراسات الوحدة العربية

الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة

الدكتور محمود عبد الفضيل

الفكر الاقتصادي العربي
وقضايا
التحـرر والتنمية والـوحدة

مركز دراسات الوحدة العربية

الفكر الاقتصادي العربي
وقضايا
التحرر والتنمية والوحدة

الدكتور محمود عبد الفضيل

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الاولى: بيروت: آب/ اغسطس ١٩٨٢
الطبعة الثانيه: بيروت: تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥

المحتويات

توطئـــة ٩

فصل تمهيدي ١١

اولا : حول اشكالية الفكر الاقتصادي العربي ١٣
ثانيا : حدود البحث ١٧
ثالثا : منهج المعالجة ١٩

الفصل الاول : الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر القومي ٢١

اولا : حول مقولات التبعية ونظرية المركز والمحيط ٢٤
ثانيا : معركة النفط العربي كاحدى ركائز عملية التحرر العربي ٣٣
ثالثا : الاقتصاديون العرب وتحديات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ٤٢

الفصل الثاني : الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التنمية والتخطيط ٥١

اولا : الحوارات الكبرى للتنمية ٥٤
ثانيا : الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة ازمة الفكر التنموي المعاصر ٥٩
ثالثا : حول مفاهيم واساليب التخطيط من اجل التنمية ٦٦

رابعا : تطور الفكر الاقتصادي العربي في مجال الفن التخطيطي ٧٢
خامسا : الفكر الاقتصادي العربي وتقويم تجارب التخطيط العربية ٧٥

الفصل الثالث : التصورات الاشتراكية في الفكر الاقتصادي العربي ٨٣

اولا : البحث عن نظرية اشتراكية عربية ٨٩
ثانيا : القضايا والمشكلات التنظيمية للبناء الاشتراكي ٩٤
١ ـ القضايا التنظيمية للقطاع العام ٩٥
٢ ـ مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي ١٠٠
٣ ـ قضايا الاصلاح الزراعي والمسألة الزراعية ١٠٢
ثالثا : الاشتراكية القطرية او بناء الاشتراكية في نطاق القطر الواحد ١٠٨

الفصل الرابع : الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة قضايا
التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي ١١١

اولا : التيارات الاساسية في الفكر الاقتصادي العربي
حول قضايا التكامل والتوحيد الاقتصادي ١١٧
ثانيا : المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ١٢٤
ثالثا : موقع التكامل النقدي من حركة التكامل الاقتصادي العربي ١٢٨
رابعا : مفاهيم العمل الاقتصادي العربي المشترك
في ضوء وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر ١٣٣
خامسا : نظرة تقويمية موجزة ١٣٨

الفصل الخامس : المساهمات في مجال الاقتصاد التطبيقي ١٤٣

اولا : الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد اللبناني ١٤٧
ثانيا : الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد السوري ١٥٠
ثالثا : الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد العراقي ١٥٢
رابعا : الدراسات التطبيقية عن الاقتصادات العربية
ذات الطبيعة النفطية البحتة ١٥٨
خامسا : الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد المصري ١٦٣
سادسا : ملاحظات ختامية ١٦٧

الفصل السادس : أزمة الفكر الاقتصادي العربي : نظرة تقويمية ١٧١

اولا : دور المدارس الفكرية الوافدة في تشكيل معالم الفكر الاقتصادي العربي ... ١٧٥
ثانيا : اطلالة نقدية على الاوضاع الراهنة
للفكر الاقتصادي والاقتصاديين العرب ١٧٨
ثالثا : ازمة الفكر الاقتصادي العربي ١٨١
رابعا : نحو المستقبل ١٨٤

الملاحــــق :

ملحق رقم (١)
بيان المؤتمر الاول للاقتصاديين العرب
بغداد ، ١ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ .... ١٨٧

ملحق رقم (٢)
توصيات مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني
بغداد ، ٨ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٦٩ .... ١٨٩

ملحق رقم (٣)
توصيات المؤتمر الثالث للاقتصاديين العرب
دمشق ، ١١ ـ ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ .... ٢٠٠

ملحق رقم (٤)
بيان المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب
الرباط ، ١ ـ ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٦ .... ٢٠٥

المـراجــــع ٢١١

فهرس عام ٢٣١

توطئة

كنت أشعر، منذ البدء، عندما اقترحت على مركز دراسات الوحدة العربية القيام بهذه الدراسة عن **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** . . أنني بصدد القيام برحلة محفوفة بالمخاطر والصعاب . فالأرض التي أود ارتيادها هي أرض بكر ما زالت مليئة بالمتاهات والحساسيات المفرطة ، ولكنني آثرت ارتياد الصعاب وتحمل مشاق إختراق منطقة بحثية جديدة تهمنا جميعاً . وقد كان رائدي أثناء إنجاز هذا العمل - رغم كل الصعوبات - الحكمة القائلة « ما لا يدرك كله لا يترك جله » .

وأود بمناسبة إنجاز هذه الدراسة أن أتوجه بخالص الشكر لمركز دراسات الوحدة العربية على إتاحة الفرصة لي للقيام بهذه الدراسة التي كانت تلح على ذهني منذ وقت طويل. كذلك أود أن أعبر عن عميق شكري وامتناني للدكتور خير الدين حسيب، مدير عام المركز، على تشجيعه لي للقيام بهذه الدراسة وعلى كريم تعاونه معي طوال فترة إعدادها من حيث إمدادي بكافة المراجع المتوافرة ولموافقته على تمديد أجل الدراسة أكثر من مرة.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر لكل من د. يوسف صايغ ود. بشير الداعوق على ما أبدياه من عظيم إهتمام بهذه الدراسة، وعلى تفضلهما بإمدادي بالعديد من المراجع والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة. كذلك كان لتعليقات كل من د. يوسف صايغ ود. محمد لبيب شقير ود. اسماعيل صبري عبد الله ود. جلال أمين ود. وليد قزيها ود. خير الدين حسيب عظيم الأثر في بلورة العديد من الأفكار الواردة في هذا الكتاب، وفي إعداد المسودة النهائية.

وإن كانت هذه الدراسة المتواضعة التي أضعها بين يدي القارىء العربي هي حصيلة جهد متصل استمر قرابة العامين، فإنها ما زالت تعاني العديد من نواحي القصور

والانتقائية. . . وتلك أمور حكمتها اعتبارات متعلقة بالزمن المتاح للدراسة وطبيعة مثل هذا النوع من الدراسات على النحو الذي شرحته في الفصل التمهيدي. وكل ما أتمناه أن يتصدى لهذا النوع من الدراسات في المستقبل من هم أكثر إمتلاكاً لناصية المنهج والبيان.

القاهرة : في نيسان / ابريل ١٩٨٢ — محمود عبد الفضيل

فَصْلٌ تمهيدي

أولاً: حول إشكالية الفكر الاقتصادي العربي

يعرف ألفريد مارشال ـ الاقتصادي البريطاني الشهير ـ علم الاقتصاد في مقدمة مؤلفه **مبادىء الاقتصاد** (*) بأنه « دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية » . فهو « يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهة » .

وهذا التعريف على عموميته يوضح أهمية الفكر الاقتصادي في حياة الشعوب والأمم، لأنه يتعلق بمجموعة القضايا التي تتعلق بآليات إعادة إنتاج، وتتصل بأبسط مقومات الحياة العادية للأفراد وللجماعات. ولذا فإن نمو الفكر الاقتصادي وازدهاره في مجتمع ما له علاقة وثيقة بنهضة الشعوب ورقي الأمم.

والفكر الاقتصادي العربي ـــ شأن الانسان العربي ـــ حصيلة زمان ومكان معينين. ولهذا فإن الفكر الاقتصادي العربي هو جزء من الفكر السياسي العربي العام، يعطي ويأخذ، ويمثل أحد الأسس القوية التي قامت وتقوم عليها المذاهب السياسية والاجتماعية في الوطن العربي. ولذا يصعب على المؤرخ لتطور الفكر الاقتصادي العربي أن يفصل بين تطور هذا الفكر وتطور التاريخ السياسي للوطن العربي.

ولا بد من التسليم ابتداء بأن النشأة التاريخية لعلم الاقتصاد الحديث كانت نشأة غربية خالصة، فقد تم إرساء قواعد البناء الكلاسيكي التقليدي لعلم الاقتصاد السياسي على يدي

(*) المؤلفات المشار اليها في المتن والتي لم يشر اليها في هامش مستقل ادخلت في قائمة المراجع في آخر الكتاب مع كافة التفاصيل المتعلقة بها .

ادم سميث ودافيد ريكاردو في الجزر البريطانية مع صدور كتاب ثروة الأمم لآدم سميث عام ١٧٧٦(١). وعلى الرغم من صلاحية العديد من مقولات علم الاقتصاد السياسي لتفسير الظواهر الاقتصادية ذات الطابع المشترك والمتكرر في المجتمعات كافة.. يظل هذا العلم، مثله في ذلك مثل غيره من العلوم الاجتماعية، أسير النشأة والبيئة التاريخية التي تطور في إسارها. ومن هنا تجيء أهمية أن يكون موقف الفكر الاقتصادي العربي موقفاً ناقداً لايقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط للمقولات والأفكار والتحليلات الاقتصادية الوافدة، بل يجب أن يتعداه إلى موقف الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج والأفكار دائماً. **وللتوصل إلى هذا الموقف لا بد أن يكون للفكر الاقتصادي العربي منهج ناقد يحميه دائماً من «وثنية الفكر» الوافد أياً كان مصدره. وحتى يتم التطبيق الخلاق لثمار المعرفة الاقتصادية على الواقع التاريخي المتميز للمجتمع العربي والذي يواجه تحديات لها خصوصية تاريخية متميزة.**

وفي ضوء هذا يهتم هذا الكتاب بفحص مدى نجاح الفكر الاقتصادي العربي في استقراء مشاكل الواقع الاقتصادي العربي، وطرح أفكار وتصورات تتفق مع طموحات الشعب العربي نحو التحرر والتوحد والعدل الاجتماعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا. ومما يعنينا في هذا البحث أن بعض الأفكار والتصورات والمقولات التي سادت في الخمسينات وبداية الستينات، وقامت على التجريد النظري والقدرة على التخيل الفكري والمستقبلي... لم تعد مجرد نظرات أو تصورات تجرى مناقشتها على أسس منطقية أو نظرية بحتة، بل هناك حصيلة من التجارب والممارسات العملية التي تسمح بالتحقق من مدى مصداقيتها في ضوء الخبرة التجريبية والممارسات الاجتماعية التي رافقتها أو أحاطت بها.

وتلك قضية على جانب كبير من الأهمية من زاوية تقدم معرفتنا بقضايا مجتمعنا العربي ــ من ناحية ــ ومن حيث وصول الفكر الاقتصادي العربي إلى درجة أكبر من النضج وملامسة الواقع بهدف تغييره. فالكثير من الأفكار والمقولات والتصورات التي سادت الفكر الاقتصادي العربي في النصف الثاني من الأربعينات وفي غضون حقبة الخمسينات كانت تستند في أحوال كثيرة على مجرد الايمان (Faith) أو تقتصر على عمليات الاستنباط والاستدلال المنطقي (Logical deduction) دون أن يكون هناك مجال لكي توضع هذه الأفكار والاستنتاجات محل الاختبار وعلى محك التجربة العملية.

ثم جاءت الستينات بما زخرت به من أحداث وتحولات في عدد من الأقطار العربية مثل مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر لتضع الكثير من الأفكار والتصورات والنظرات العامة

---

(١) يرى البعض أن وليام بتي (William Petty) هو مؤسس علم الاقتصاد السياسي ولا سيما من خلال مؤلفيه:

A Treatise of Taxes and Contribution (London: printed for R. Brooke, 1662), and *Political Economy* (London: Clavel, 1691).

والأخير تم إنجاز مخطوطته عام ١٦٦٥ ولم ينشر سوى في العام ١٦٩١.

للفكر الاقتصادي العربي حول قضايا التحرر والتوحيد الاقتصادي والتحويل الاشتراكي موضع الاختبار ومحل التمحيص. وهكذا خرجت العديد من التصورات والأبنية النظرية والمنطقية المنمقة حول قضايا التحرر الاقتصادي والتنمية والتخطيط والوحدة الاقتصادية العربية والتحويل الاشتراكي من دائرة الفكر المجرد والتبشير بعالم جديد أفضل. . . إلى دائرة التجربة الحية والممارسات الاجتماعية الحافلة بالتناقضات والنجاحات والاخفاقات.

وهكذا ازداد الفكر الاقتصادي العربي اغتناء وتنوعاً من خلال النجاحات والاخفاقات التي حفلت بها الستينات والسبعينات. بحيث أصبح من الممكن أن يجمع هذا الفكر في ثناياه بين الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي. وتلك بلا شك علامة مهمة على طريق تطور الفكر الاقتصادي العربي من منظور نظرية المعرفة الخاصة بقدرة الانسان العربي على معرفة واقعه الاجتماعي والتاريخي المميز وبمصادر هذه المعرفة ومناهجها وأشكالها.

ولعل أبرز ما يميز النظرة العلمية ــ لدى فلاسفة العلوم ــ هو النزعة الموضوعية التي تقتضي غياب الغاية الذاتية (Distinterestedness) والتزام الحيدة الكاملة واستبعاد الذات بكل ما تنطوي عليه من رغبات وميول(٢). ومن الواضح تماماً أن مثل تلك الموضوعية أو الحيدة الكاملة يصعب تحقيقها في حالة معظم الكتابات الاجتماعية وبشكل خاص في مجال الكتابات التي تندرج ضمن دائرة الاقتصاد السياسي بالمعنى الذي نقصده هنا.

ولذا لا بد من التسليم ابتداء بأن الفكر الاقتصادي العربي هو فكر متعدد المدارس والنزعات، لكل منها تميزاته الايديولوجية والاجتماعية المحددة. وإن الادعاء بغير ذلك هو من قبيل التضليل والتدليس العلمي، الذي لا يخدم كثيراً قضايا التقدم في بلادنا. وهنا يبرز بعد مهم وخطير لدور الفكر الاقتصادي في مسيرة تطور المجتمع العربي. إذ أن هذا الفكر يلعب دوراً مهماً بل ومتحركاً في عملية تشكيل الوعي العربي بما يؤثر على توجهات المجتمع العربي نحو تحقيق طموحاته وأهدافه القومية الكبرى.

ولهذا فهناك علاقة جدلية متبادلة بين تشكيل الوعي العربي وعناصر الواقع الاجتماعي ــ الاقتصادي ــ السياسي المعاش. فعلى الرغم من تباين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واختلاف درجة تطور القوى المنتجة من قطر لآخر من الأقطار العربية المختلفة، فإنه يمكن الحديث عن فكر اقتصادي عربي حديث صنعته التحديات والأحداث المشتركة التي عاشها ويعيشها الوطن العربي من المحيط إلى الخليج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأخيراً لا بد لنا من التأكيد على حقيقة تاريخية مهمة ألا وهي أن الفكر الاقتصادي العربي كفكر له هوية متميزة ليس وليد القرن العشرين، بل إن جذوره تضرب في أعماق التاريخ العربي. إذ تعود بدايات الفكر الاقتصادي العربي كفكر علمي منضبط، وله هوية

---

(٢) انظر: توفيق الطويل، أسس الفلسفة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ١٣٥ ــ ١٣٦.

محددة، إلى القرن الرابع عشر الميلادي. وأبرز نموذجين لتبلور هذا الفكر ماثل في كتابات ابن خلدون والمقريزي[٣].

فالمثل الأول للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن نجده في **الفكر الاقتصادي لابن خلدون**[٤]، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة وتقسيم العمل والنمو الاقتصادي[٥]. والمثل الثاني يخص الظواهر النقدية والدورات والأزمات الاقتصادية على النحو الذي جاء في كتابات المقريزي[٦].

وعلى الرغم من هذا الانقطاع التاريخي الطويل، يجب ألاَّ يغيب عن أذهاننا أن الفكر الاقتصادي العربي كانت له بدايات مهمة وحافلة تجاوزت أبعادها حدود الزمان والمكان الذي

---

(٣) ألقى الدكتور أحمد السمان سلسلة من الدروس عام ١٩٦٠ في معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة حول «النظريات الاقتصادية لدى العرب» حلل فيها النظريات الاقتصادية لدى مفكرين عرب مثل ابن خلدون والمقريزي، ولكن لم يكتب لها النشر للأسف. انظر: **نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة** (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، كلية الآداب والعلوم، هيئة الدراسات العربية، ١٩٦٥)، ص ١١٨ ـ ١١٩، وانظر كذلك: محمد دويدار، «من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر،» **مصر المعاصرة**، السنة ٦٣، العدد ٣٤٨ (نيسان/ ابريل ١٩٧٢)، ص ٩٣ ـ ١٠٦.

(٤) هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون. ولد في تونس من أسرة عربية أجبرت على النزوح من الأندلس. وعمل بوظائف كثيرة في شمال أفريقية ثم جاء لاجئاً إلى القاهرة عام ١٣٨٢م، ولم يلبث أن عقد خلال إقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة. ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦م. وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع الذي ولد في أحضان فلسفة التاريخ. كتب الجزء الأول من **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر**، ومقدمته تحتوي على فلسفة للتاريخ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون قبل فيكو صاحب العلم الجديد.

(٥) انظر: محمد صالح، «الفكر الاقتصادي العربي،» **مجلة القانون الاقتصادي** (١٩٣٣)؛ محمد علي نشأت، **الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٤)، وهي منشورة بالإنكليزية في مطبوعات مجلة **مصر المعاصرة**؛ محمد لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي** (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٦)، ص ٦١ ـ ٦٧؛ حلمي مراد في بحثه الذي ألقاه في: مهرجان ابن خلدون، القاهرة، ١٩٦٢، وجلال أحمد أمين، «بعض نظريات ابن خلدون الاقتصادية،» **مصر المعاصرة**، السنة ٥٨، العدد ٣٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧).

(٦) هو أبو العباس أحمد بن علي المقريزي (نسبة إلى مقريز، وهي محلة في بعلبك بلبنان). ولد من أسرة نزحت إلى الجمالية في القاهرة في عام ١٣٦٤م (٧٦٦هـ)، وأقام في مصر وتوفى بها في عام ١٤٤٢م (٨٤٥هـ). تتلمذ على ابن خلدون، وعمل بديوان الإنشاء (الشؤون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للحديث ومحتسباً للقاهرة والوجه البحري (الإشراف على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد إلى التدريس. وأقام في خارج مصر لفترات من عمره (عشر سنوات في دمشق وخمس سنوات في مكة). وقد كتب العديد من المؤلفات في تاريخ مصر العمراني والبشري أهمها: **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار أو ما يعرف بالخطط المقريزية، والمقفى الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها**. أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عنى في بعضها بالتأريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم الاسلامي عامة أو في مصر خاصة. انظر: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، حلقة عن المقريزي، ١٩٦٦، **دراسات عن المقريزي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١).

شهد نشأتها. وما يهمنا التركيز عليه، هو محاولة تحليل أبرز الاتجاهات والأفكار التي حفلت بها مسيرة الفكر الاقتصادي العربي الحديث منذ غداة الحرب العالمية الثانية. وفي دراستنا هذه كان انشغالنا بأهم الاسهامات والأفكار التي صدرت عن إقتصاديين وكتاب مهتمين بالقضايا الاقتصادية والمجتمعية في بلدان المشرق العربي بصفة أساسية، مع الاستئناس ببعض الكتابات من المغرب العربي. وقد حاولنا قدر الامكان أن نضع هذه الأفكار والاجتهادات في إطار وسطها وسياقها التاريخي حتى يتضح موقع هذه الأفكار وصراع المذاهب من الحركة العامة للفكر العربي الوحدوي خلال الفترة موضع الدراسة.

ثانياً: حدود البحث

١ ــ لا يتناول هذا البحث بالتحليل والنقاش المساهمات التي أخذت شكل الكتب المدرسية (Textbooks) لأنها في أغلب الأحوال لم تخرج عن كونها عملية اعادة كتابة وتوليف للأفكار والشروح التي تحتويها الكتب المدرسية المتداولة في الجامعات الغربية.

٢ ــ لا يتناول بالتحليل والنقاش مساهمات الاقتصاديين العرب، التي تضمنتها إرسال وأطروحات قدمت لجامعات أجنبية **باللغات الأجنبية**، ولكن ذلك لم يمنعنا من مناقشة بعض هذه الأطروحات التي **ترجمت للعربية**، بصيغتها الأصلية أو بعد تعديلها، لأنها قد غدت في متناول القارىء العربي، وبالتالي ساهمت في تشكيل معالم الفكر الاقتصادي العربي(٧).

٣ ــ لا يتناول البحث بالتحليل والنقاش المساهمات من الاقتصاديين العرب والتي تمحورت حول قضايا قطرية خالصة، مع عدم التقليل من أهمية بعض هذه الدراسات وقيمتها على الصعيدين النظري والتطبيقي.

٤ ــ لا يدخل ضمن دائرة البحث واهتماماتنا هنا تلك الكتابات والأعمال في المجالات الاقتصادية المتخصصة مثل النقود والبنوك، التجارة الخارجية، المالية العامة... الخ، إلاً من حيث علاقتها بقضايا التحرر والوحدة والتنمية الاقتصادية من خلال رؤ ية عربية وحدوية.

وبالنظر لتوسع الموضوعات الاقتصادية وسعة صلاتها وتعقدها مع جوانب الحياة الأخرى، فإن الدراسة اتسعت لتشمل أحياناً بعض الجوانب التي وإن لم تكن «اقتصادية

---

(٧) من الضروري أيضاً أن نشير إلى أنه على الرغم من أن الأطروحات التي أعدت لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه في الجامعات الأجنبية تعتبر من أهم روافد الإنتاج العلمي والفكري للإقتصاديّين العرب، إلاّ أن تأثيرها على التفكير الاقتصادي العربي بقي محدوداً بسبب عدم نشر معظمها وعدم توفر نسخ لبعضها، وبالتالي بقاء معظمها سجيناً في مكتبة معينة مما حال دون إطلاع معظم الاقتصاديين العرب على هذه الأعمال وتفاعلها مع الحركة الأساسية للفكر الاقتصادي العربي، ولهذا لا تشمل دراستنا بالتحليل والتقويم إسهامات هذه الاطروحات رغم أهميتها.

صرفة» فهي على علاقة وثيقة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بقضايا التنمية والتحرر والوحدة(٨).

إن المعيار الذي اعتمدناه هنا لدراسة حركة الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات التنمية والوحدة هو مدى تبني الكتابات الاقتصادية العربيّة المعاصرة للمنهج الجدلي العلمي التاريخي، الذي يرى أن أهداف التحرر والتنمية والاشتراكية والوحدة تشكل كلاً لا يتجزأ في إطار منظور عربي شمولي. ولهذا فإننا أهملنا تلك الكتابات والمساهمات الاقتصادية العربية التي تسلم بواقع التجزئة وتعمل ضمن الإطار الضيق للمفاهيم والأوضاع القطرية، في محاولة مصطنعة لعزل المفهوم **الوطني** عن المفهوم والنظرة **القومية** الشاملة.

وبعبارة أخرى، إن الفكر الاقتصادي الذي نتناوله بالمناقشة والتحليل بين دفتي هذا الكتاب هو ذلك الفكر الذي نجح، بدرجة أو أخرى، في إستيعاب طبيعة المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي، حيث هو في مرحلة «**تخلف وتبعية**» وفي مرحلة «**تجزئة**» وفي مرحلة «نظم اقتصادية تقوم على الاستغلال والقهر الاجتماعي».

ولذا فإن ما يهمنا أن نتناوله بالعرض والتحليل والنقاش قضايا: **التحرر** من السيطرة الخارجية، **التنمية** ونفي التخلف، **الوحدة** ونفي التجزئة، **والاشتراكية** والقضاء على الاستغلال والظلم الاجتماعي. وذلك باعتبارها أهم المحاور التي شغلت الفكر الاقتصادي العربي طوال سنوات الخمسينات والستينات والسبعينات.

ويمكننا تصنيف الكتابات الاقتصادية العربية ــ من الزاوية المنهجية ــ إلى ثلاثة صنوف من الكتابات والمعالجات(٩):

ــ كتابات تدخل ضمن نطاق ما يمكن تسميته «بالكتابات الاقتصادية التقريرية» (Positive Economics)، والتي تقرر واقع الحال دون الخوض في معايير تقييمه والحكم عليه.

ــ كتابات تدخل ضمن نطاق ما يمكن تسميته «بالكتابات الاقتصادية المعيارية» (Normative Economics)، وهي تلك التي تتداخل فيها الأحكام القيميَّة والنزعات الايديولوجية مع التحليل الاقتصادي. ويندرج تحت هذا النوع من الكتابات كتابات **الاقتصاد السياسي** حيث يجري المزج بين التحليل الاقتصادي والتحليل السياسي، وكتابات **الاقتصاد الاجتماعي** المتعلقة بإدارة العملية الانتاجية والاشراف عليها وتوزيع الناتج القومي بين الفئات المختلفة.

---

(٨) تمثل محاولة الدكتور خير الدين حسيب في مجال دراسة الفكر الاقتصادي العربي في العراق إحدى المحاولات الرائدة في مجال دراسة مصادر الفكر الاقتصادي العربي بالمعنى الواسع. أنظر: خير الدين حسيب، **مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق، ١٩٠٠ ــ ١٩٧١** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣).

(٩) حول تصنيف المؤلفات الاقتصادية، انظر أيضاً: برهان الدجاني، «ما أسهم به المؤلفون العرب في المائة سنة الأخيرة في علم الاقتصاد: فلسطين،» في: **نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة**، ص ٥٠ ــ ٥٢.

ـ كتابات الاقتصاد التطبيقي (Applied Economics) حيث تهدف تلك الكتابات إلى توصيف معالم الحياة الاقتصادية في بلدان عربية مختلفة أو في مناطق عربية متميزة (مثل الخليج وبلدان المغرب . . . الخ). وتتراوح هذه الكتابات، على وجه العموم، بين مجرد الوصف للوقائع الاقتصادية الذي يدخل ضمن نطاق الجغرافيا الاقتصادية وبين الكتابات الجادة التي تستند إلى أدوات التحليل الاقتصادي في توصيف مظاهر وآليات الحياة الاقتصادية في قطر عربي بعينه أو في منطقة بأسرها.

بيد أن واقع التخلف والتجزئة الذي يعيشه وطننا العربي وتحديات التنمية التي تواجهنا تجعل المفكر والكاتب الاقتصادي العربي الملتزم بقضايا التنمية والوحدة مجبراً على التفكير بدرجة أكبر من الشمولية التي تتجاوز النطاق المحدود لموضوع علم الاقتصاد لينتقل إلى آفاق أرحب تشمل الأبعاد السياسية والتاريخية لعمليات النمو والتنمية والتوحيد القومي. وهذا يفتح بدوره مجالاً واسعاً للاجتهاد حسب المواقف المذهبية والتصورات الاجتماعية السياسية المختلفة.

ثالثاً: منهج المعالجة

يعالج هذا الكتاب بصفة أساسية اتجاهات الفكر الاقتصادي العربي خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر السبعينات، كما ظهرت في وثائق، مؤلفات، مقالات صادرة عن جماعات أو كتاب ومفكرين عرب. ونظراً لكون هذه الدراسة ليست دراسة مسحية، فقد تناولنا بالعرض والتحليل والنقد والتقويم عينة مختارة من نتاج الفكر الاقتصادي العربي خلال المرحلة المدروسة.

ولقد حاولنا في هذا العمل ربط تحليل اتجاهات الفكر الاقتصادي العربي بالأرضية التاريخية السياسية والطبقية التي نما عليها هذا الفكر، من ناحية، ثم النظر لمدى تجسد هذا الفكر من الناحية التطبيقية وعلى أرض الواقع، من ناحية أخرى. كذلك لقد اهتممنا بشكل خاص بالمصادر والروافد والمدارس الفكرية الخارجية التي تأثرت بها مصادر الفكر الاقتصادي العربي وكيف انعكس ذلك في الكتابات الاقتصادية العربية التي تدور حول قضايا التحرر والتنمية والوحدة والتحويل الاشتراكي.

فمن بين القضايا التي سوف تلقى عناية خاصة في هذا البحث تلك المتعلقة بتحديد أهمية استعارة الأنماط الفكرية من المدارس الاقتصادية الغربية في تكوين التيارات المختلفة للفكر الاقتصادي العربي، بهدف الكشف عن عناصر **الأصالة** وعناصر **الأزمة** في حركة الفكر الاقتصادي العربي خلال الثلاثين عاماً الماضية على وجه الخصوص.

كما اهتممنا بتطور مضمون الفكر الاقتصادي العربي خلال الفترة المدروسة بهدف تقويم مدى تبلوره ونضجه النظري ومدى اقترابه وملامسته لتضاريس الواقع العربي. ولتحقيق هذه

الغاية لجأنا في أحوال كثيرة إلى طريق الاستشهاد بالنصوص المستقاة من أعمال وكتابات اقتصادية لها وزنها بهدف استخلاص السمات الرئيسية والتفاصيل الدالة في الفكر الاقتصادي العربي، بالإضافة إلى مقارنة الاتجاهات فيما بينها.

كذلك حرصنا بقدر الامكان على أن تكون عينة الكتابات المختارة والخاضعة للتحليل ممثلة لأهم مصادر الفكر الاقتصادي العربي واتجاهاتها خلال الفترة المدروسة. ورغم ذلك تظل الدراسة تعاني الانتقائية، وهي الداء الذي يصيب معظم الدراسات في الفكر والأيديولوجيا. كذلك تبقى حصيلة جهدنا العلمي محدودة بحدود ما استطعنا أن نتوصل إليه من مصادر ومراجع في غيبة جهود توثيقية للكتابات الاقتصادية في كل قطر عربي تسهل مهمة الباحث.

وأخيراً، تبقى لنا كلمة ختامية وهي أن دراسة من هذا النوع هي بالضرورة دراسة شائكة ولا بد لها أن تكون محفوفة بالمخاطر، ليس فقط لأنها تعتبر المحاولة الأولى من نوعها. بل للعديد من الأسباب:

١ ــ لأنه ليس لدينا تقليد مستقر في الوطن العربي يقوم على التصنيف المدرسي والتقويم النقدي للكتابات الاقتصادية المعاصرة وغيرها من العلوم الاجتماعية. بل يكاد يسود محل ذلك جو من المجاملات والنفاق العلمي يجعل مثل هذه المهمة صعبة للغاية لمن يحاول أن يقوم بها على أساس موضوعي ومنهجي.

٢ ــ لأنه مهما التزم الباحث بأكبر قدر من الأمانة والحيدة العلمية فهو لن يستطيع أن يوفي جميع المؤلفين والكتاب حقهم في مشرق الوطن العربي ومغربه. نظراً لتعدد ما تم إنجازه من كتابات وأعمال ومقالات خلال الثلاثين عاماً الماضية واتساع دائرته، مما يجعل أي محاولة هي محاولة « مبتورة » و « انتقائية » لا ترقى الى مستوى المسح المنهجي الشامل. ولذا فهي قد تنتقص بلا قصد من حق البعض الذين لم تمثل أعمالهم ومجهوداتهم تمثيلاً كاملاً من خلال مثل هذا العرض الانتقائي، كما ان تحيزات الباحث ـ مهما بلغت درجة أمانته العلمية ـ عادة ما تلعب دوراً في اسلوب العرض والانتقاء والابراز لأعمال ومجهودات قد يرى الباحث ـ عن حق او عن خطأ ـ انها لها قيمة « تمثيلية » او قيمة « فكرية » أكبر في مسيرة الفكر الاقتصادي العربي.

ولكن هدفنا يظل هو محاولة أن يكون هذا الكتاب بمثابة «صورة بالأشعة» لحالة الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات قضايا التحرر والتنمية والوحدة. ورغم هذا الطموح الهائل الذي يراودنا كان لا بد لنا أن نوضح منذ البداية الحدود التي رسمناها لأنفسنا في مجال اختيار القضايا والمادة العلمية موضع المناقشة والتحليل والتقويم.

الفصل الأول
الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التحرر القومي

عاشت البلدان العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سلسلة متصلة من معارك التحرر الوطني. وتمكنت حركة التحرر العربي من تسجيل انتصارات عديدة ومهمة غداة الحرب العالمية الثانية، في مختلف أنحاء الوطن العربي، إذ ظفر القسم الأكبر من البلدان العربية بالاستقلال السياسي وأخذ يعمل جاهداً لشق طريقه نحو التحرر الاقتصادي.

وقد دخلت معارك التحرر الاقتصادي العربي منعطفاً تاريخياً مهماً منذ منتصف الخمسينات مع نجاح معركة تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر والصعود التاريخي للناصرية على الصعيد العربي. وعندئذ كان لزاماً على المفكرين الاقتصاديين العرب إعمال الذهن للكشف عن السمات الخاصة التي تتميز بها معارك التحرر العربي في ظل الظروف التاريخية المتميزة التي عاشتها وتعيشها المجتمعات العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحيث حدثت المزاوجة عملاً بين معارك التحرر الوطني ومعارك التوحيد القومي في إطار مناهضة الاستعمار والامبريالية.

وبهذا الصدد يطرح د. محمد سلمان حسن مفهوم «الثورة المركبة» على الصعيد العربي حيث تتداخل عمليات **الثورة الوطنية** (المعادية للاستعمار) مع **عمليات الثورة القومية** (الهادفة إلى التوحيد القومي). إذ إن **الطبيعة المركبة** لعمليات التحرر الوطني والقومي قد أصبحت السمة المميزة للثورة في حالة ما إذا كانت الأمة مجزأة ومستعمرة في آن واحد، كالأمة العربية[1]. وهكذا «فان عملية تحول الثورة العربية من ثورات وطنية (بسيطة) إلى ثورة (مركبة) هي وطنية، واجتماعية، وشعبية، وقومية في آن واحد، إنما نضجت عبر كفاح حركة التحرر الوطني العربي ضد الاستعمار الجديد»[2].

---

(١) انظر: محمد سلمان حسن، **نحو تأميم النفط العراقي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، ص ٢٨ ــ ٢٩.
(٢) المصدر نفسه.

ولذا فإن توجه معارك التحرر العربي له بعض السمات التاريخية الخاصة نتيجة أن عملية سيطرة الامبريالية على الوطن العربي أخذت شكل تجزئة الوطن العربي إلى أقطار مختلفة مبعثرة. فلقد كانت ظاهرة التجزئة العربية قبل الغزو الاستعماري مرتبطة بأسلوب الانتاج العشائري والاقطاعي والحرفي وما يرتبط بذلك من ضعف تطور الأسواق والمبادلات وتفكك الدولة العثمانية. « ولقد تبدلت نوعية التجزئة مع الحاق الأقطار العربية بالبلدان الاستعمارية. فالتجزئة الاقتصادية والسياسية للوطن العربي بعد الغزو الاستعماري أصبحت ترتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات الخاصة بالامبريالية. ولقد جرى ربط العشائر والاقطاعيين سياسياً واقتصادياً بالدولة المستعمرة، وجرى تطوير برجوازية زراعية وتجارية وصناعية تعمل في خدمة الاستعمار العالمي، لإنتاج المواد الزراعية والخامية لصالحه وبناء على طلبه، واستيراد بضائع مصنوعة من الدول المستعمرة. لقد تم بناء العلاقات الداخلية والعلاقات الخارجية، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، لكل قطر عربي على حدة وللوطن العربي ككل، كجزء من علاقات الامبريالية وفي خدمتها » (٣).

أولاً: حول مقولات التبعية ونظرية المركز والمحيط

كان أول من استخدم تعبيري المركز أو القلب (Center) والمحيط أو التخوم (Periphery) في الأدب الاقتصادي المعاصر «راؤ ول بريبش» ــ الاقتصادي الأرجنتيني ــ الذي كان أول سكرتير تنفيذي للجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة. وكانت خلاصة هذا التحليل الذي نشر قبل حوالي ثلاثين عاماً (١٩٤٩) هي أن هذا الجزء من العالم يتكون من مركز للنشاط الاقتصادي هو الولايات المتحدة الأميركية، يسيطر ويوجه ويؤثر، ومن أطراف أو تخوم، هي بالذات دول أميركا اللاتينية، تتحرك في فلك ذلك المركز محكومة بحركته، متأثرة بها، ومتجهة دائماً لخدمة مصالحه تماماً.

ولقد لقي التعبيران رواجاً كبيراً لدى الاقتصاديين التقدميين والوطنيين في أميركا اللاتينية الذين انصرفوا لدراسة ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحليلها في تلك القارة التي حصلت كل دولها تقريباً على استقلالها السياسي منذ أكثر من قرن ونصف، ومع ذلك ما زالت تعاني من التخلف. وقد انتهى معظم هؤلاء الاقتصاديين إلى القول بأن السبب الرئيسي للتخلف عندهم يرجع للتبعية الاقتصادية إزاء بلدان المركز (أو القلب) الرأسمالي المتقدم، تلك التبعية التي تجسد جوهر ما يسمى اليوم بالاستعمار الجديد. وأوضحوا، أن المركز أو القلب يفرض هذه التبعية على بلدان المحيط، أو التخوم وأنه من خلالها يفكك بنية الاقتصاد القومي لكل دولة إلى قطاعين: قطاع حديث مندمج تماماً في بنية الاقتصاد العالمي، وقطاع قديم أو تقليدي.

---

(٣) انظر: أحمد فارس مراد، بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي (دمشق: دار دمشق، [١٩٧٣])، ص ٤٣.

ومن أميركا اللاتينية انتقل التعبيران إلى الأدب الماركسي المعاصر، وكان في مقدمة من تبناهما أندريه جندر فرانك (A. Gunder Frank) وسمير أمين، وقد استخدماهما في صوغ نظرية عامة جديدة للعلاقة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم الثالث. وفي إيجاز شديد تقول النظرية الجديدة إن المظهر الأساسي للتناقض في النظام الرأسمالي العالمي هو ذلك الذي يضع وجهاً لوجه مركز ذلك النظام المتقدم والمسيطر ــ أساساً: أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان ــ وتخومه المختلفة والثابتة التي تسمى العالم الثالث. ويؤكد التحليل أن نموذج النمو في التخوم يختلف جوهرياً عنه في القلب، فهو في القلب (المركز) نمو ذاتي، في حين أنه دائماً متجه لخدمة المصالح الخارجية في دول التخوم.

وفي الوطن العربي، كثر تداول فكرتي «المركز والمحيط» في العديد من الكتابات الاقتصادية والدراسات الجامعية الحديثة ــ ولا سيما لدى إقتصاديي بلدان المغرب العربي ــ وذلك عند مناقشة قضايا التبعية وعلاقاتها التي تحكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية. وفي أحوال كثيرة تم تبني الاطار النظري العام الذي جاءت به مقولات التبعية وتحليلاتها القائمة على فكرتي «المركز والمحيط»، دون نقد أو تمحيص كافيين ــ باستثناء بعض الكتابات المحدودة وغير المعمقة(٤).

فعلى الرغم من كثرة الاشارات في الكتابات الاقتصادية العربية إلى مظاهر التبعية وأساليب الاستغلال والسيطرة الاستعمارية، لا يكاد يجد الباحث المتفحص سوى القدر اليسير من الكتابات التي تأخذ بأسلوب العرض المنهجي المتطور على النحو الذي شهدناه لدى كتاب المدرسة الأميركية اللاتينية.

فباستثناء كتابات د. سمير أمين ــ ذلك الاقتصادي المصري الذي عاش معظم حياته مغترباً خارج الوطن العربي ــ لا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات الحديثة للغاية في هذا الشأن. وربما يكون من أبرزها دراسة د. **فوزي منصور** عن **انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات**(٥)، حيث حاول د. فوزي منصور ان يحلل التطور في بنية النظام الرأسمالي العالمي مع التركيز **على العلاقة** بين **المركز والمحيط** باعتبار تلك العلاقة هي العلاقة المركزية التي تحكم حركة النظام الرأسمالي العالمي في مجموعه. فالنظام الرأسمالي العالمي لا يمكن فهمه فهماً صحيحاً سوى باعتباره نظاماً عالمياً معقداً تترابط أجزاؤه، وباعتباره نظاماً لتقسيم العمل الاجتماعي يسمح بالتدفق المنتظم للفائض في اتجاه واحد فيما بين تكوينات اجتماعية

---

(٤) انظر على سبيل المثال دراسة الاقتصادي الجزائري: محمد الأخضر بن حاسين، «نقد مفهومي المركز والمحيط والمشاكل الآنية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية،» **الطليعة** (القاهرة)، السنة ١٠ (حزيران/ يونيو ١٩٦٤).

(٥) فوزي منصور، **انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات والمتوجهة ذاتياً** (داكار: معهد التنمية والتخطيط، ١٩٧٧).

متمايزة. وقد تم التمييز في إطار النظام بين ثلاث مراحل لتطوره طبقاً لوسيلة استخلاص الفائض:

١ ــ **مرحلة التراكم البدائي**، حيث كان استخدام العنف التحكمي هو الطريقة الأساسية لاستخلاص الفائض.

٢ ــ **والمرحلة الاستعمارية** التي كان الفائض فيها يستخلص عن طريق استخدام العنف المنظم والمؤسسي.

٣ ــ **والمرحلة المعاصرة** التي يتم فيها إستخلاص الفائض بصفة أساسية عن طريق استخدامّ القيود والعلاقات الاقتصادية. وعلى عكس الماركسيين المحدثين الآخرين من «مدرسة التبعية»، فإن، د. فوزي منصور يستخلص من تحليله للمرحلة المعاصرة للرأسمالية أن تحول النظام الرأسمالي من مرحلة العنف المؤسسي إلى مرحلة استخدام القيود والأدوات الاقتصادية يؤدي، بالإضافة إلى أشياء أخرى، إلى:

أ ــ نوع من التنمية الرأسمالية في داخل دول التخوم نفسها، وهي تنمية سريعة وإن تكن تابعة ورأسمالية بكل ما يتضمنه ذلك من مزيد من التطور للقوى المنتجة.

ب ـ درجة أكبر وليس أقل من تكامل دول التخوم في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

ج ــ درجة من الحركة في النظام الرأسمالي تسمح بتحول عدد من الدول النامية لتشغل **مركزاً وسطاً** في داخل النظام ويطلق عليه أحياناً «الامبرياليات التابعة».

ثم جاءت دراسة د. ابراهيم سعد الدين عبد الله لتكون بمثابة أول محاولة جادة لوضع «مقولة التبعية» ــ التي تم تطويرها بواسطة المدرسة الاقتصادية في أميركا اللاتينية كتفسير لحالة التخلف ــ تحت مجهر الفحص والتمحيص العلمي، وخاصة من زاوية اختبار مدى صلاحيتها لتفسير حالة التخلف وأزمة التنمية في الوطن العربي[٦].

فجوهر القضية يتلخص في أن كتاب مدرسة التبعية ركزوا على تحليل أزمة تطور البلدان المتخلفة في إطار النظام العالمي. فعلى عكس النظرة المتفائلة حول إمكانات التنمية في ظل الرأسمالية؛ فإن الكتاب الماركسيين المحدثين من منظري مدرسة التبعية قد تبعوا تحليل **بول باران** في كتابه الشهير **الاقتصاد السياسي للنمو** (١٩٥٨) في ابراز أن تطور الرأسمالية في بلدان «المحيط» لا يمكن لها سوى تنمية التخلف.

ولذا فالخط الرئيسي الذي يحكم تفكير كتاب مدرسة التبعية، على اختلاف مشاربهم، **هو أن الهياكل الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية للدول التابعة تحددها في الأساس العلاقات**

---

(٦) انظر: ابراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٦ ــ ٢٤.

الدولية والخارجية للتبعية). وطبقاً لرأي دوسانتوس ـ أحد أهم المنظرين المحدثين لمدرسة التبعية في أميركا اللاتينية ـ فإن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها:

« حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له الاقتصاديات الأولى إن العلاقات المتبادلة بين اقتصادين أو أكثر . . . وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول (الدول المسيطرة) أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها، بينما الدول الأخرى (التابعة) لا تحقق ذلك إلاَّ كانعكاس لهذا التوسع الذي قد تكون له آثار إيجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة».

ويفرق دوسانتوس بين ثلاثة أنواع من علاقات التبعية(٧):

ـ **التبعية الاستعمارية** التي يسيطر فيها رأس المال التجاري ورأس المال المالي بالتحالف مع الدولة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق إحتكارات التجارة التي يدعمها احتكار المستعمرين للمناجم وسيطرتهم على القوى العاملة.

ـ **التبعية المالية ـ الصناعية** في نهاية القرن التاسع عشر حيث تمت سيطرة رأس المال الكبير في المراكز المسيطرة وتوسع في الخارج في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية بما أحدث ما يمكن أن يطلق عليه تنمية متجهة للخارج.

ـ **التبعية التكنولوجية ـ الصناعية** التي ترتكز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية النشاط في صناعة موجهة للسوق الداخلي في البلاد المتخلفة.

إن هذا الشكل الأخير، طبقاً لرأي دوسانتوس، يمر بعملية تطور وتحدده احتياجات الأسواق الدولية للسلع ورأس المال. وتنتج التبعية في هذه الحالة الأخيرة عن تزايد العجز في موازين مدفوعات لبلدان المحيط التي تنتج المواد الأولية.

وربما من أهم النتائج المترتبة على الأخذ بالتحليل الذي جاءت به نظرية التبعية أن أي ثورة سياسية أو اجتماعية لا يمكن أن تؤدي مباشرة إلى الاستقلال الاقتصادي مهما كانت هذه الثورة جذرية. إن تحقيق الثورة السياسية والاجتماعية قد تكون شروطاً ضرورية لبناء اقتصاد وطني مستقل، ولكنها ليست شروطاً كافية. إن الاستقلال الاقتصادي يتحقق نتيجة لعملية بناء وإعادة بناء للاقتصاد القومي لا تتم إلاَّ في الأجل المتوسط أو الطويل. وبينما قد تؤدي بعض سياسات التنمية إلى مزيد من التكامل مع السوق الرأسمالي العالمي وإلى استمرار حالة التبعية، فإن سياسات أخرى قد تساعد في التسريع لتحطيم صلات التبعية وبناء اقتصاد وطني نامٍ ومستقل. ·

بيد أن د. ابراهيم سعد الدين خلص من مناقشته النقدية للاتجاهات المختلفة المنضوية تحت لواء مدرسة التبعية إلى توصية حول النهج الأسلم لتطوير مفاهيم التخلف والتبعية لفهم الواقع العربي مؤداها:

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١١.

ان فهم أسباب التخلف وإمكانيات التنمية لا يمكن ان يعتمد على تكرار حقيقة أن الأقطار العربية تتصف بالتبعية الاقتصادية، ولا أنها تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث الأخرى، فذلك لا يقدم جديداً لتطوير معرفتنا العلمية.

«إن دراسة محددة للطرق الخاصة التي تم بها دمج الأقطار العربية المختلفة في السوق الرأسمالي، وكيف أثر هذا الدمج على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الأقطار تعتبر ضرورة لفهم ما يحدث في واقعنا المعاصر، ولاقتراح السياسات التي قد تساعد في بناء اقتصاد عربي متطور ومستقل. إن الأقطار العربية بعد أن نهبت بواسطة الامبراطورية العثمانية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، وقعت فريسة للغزو الأجنبي ولسيطرة رأس المال في فترات مختلفة وبطرق مختلفة خلال قرن امتد من أوائل القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية(٨).

«إن بعض الأقطار مثل الجزائر قد تعرضت للاستعمار الاستيطاني وتم تحطيم اقتصادها التقليدي عن طريق استخدام القوة السافرة والوحشية. وتم على أثر ذلك إقامة اقتصاد حديث بواسطة المستعمرين مع بقاء الاقتصاد المتخلف التقليدي في المناطق الداخلية بالبلاد. إن مثل هذه التطورات حدت من إمكانية نمو برجوازية وطنية قوية. وقد تم التحرير نتيجة لحرب ثورية طويلة خاضها فلاحو الجزائر وطبقتها العاملة. وعلى العكس من ذلك فإن الاستعمار قد اكتفى في بعض المناطق، مثل منطقة الخليج، بأن يقيم حامياته العسكرية هناك ليحمي الامبراطورية البريطانية ولمنع أي قوة منافسة (عربية أو غير عربية) من استخدام هذه المناطق لتهديد السيطرة البريطانية»(٩).

ومن الناحية الأخرى، فقد أشار د. ابراهيم سعد الدين إلى أن «مقولة التبعية» ــ بصياغتها الحالية لدى المدرسة الأميركية اللاتينية ــ تواجه تحدياً مهماً وجديداً في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة للبلدان العربية النفطية. حيث يوجد عدد من البلدان النفطية العربية التي تمكنت من تجميع فوائض مالية كبيرة. وعلى الرغم من ذلك فإن علاقات التبعية إزاء بلدان المركز في الغرب الرأسمالي أخذت تميل للتزايد وليس للتناقص!

وهذا يلقي بدوره ظلالاً مهمة على الصياغات الراهنة لنظريات التبعية من وجهة نظر منطلقات عمليات التحرر الوطني والقومي العربي. إذ إن علاقات التبعية لا تعود إلى علاقات القهر الاستعماري والامبريالي المفروضة على الهيكل الاقتصادي السائد في بلدان المحيط فقط، بل يعود جانب مهم منها إلى اختيار سياسات معينة نتيجة لهيكل السلطة السائد في تلك البلدان(١٠).

ولذا فإن تحليل ظاهرتي التخلف والتبعية يصبح أمراً شديد التعقيد خصوصاً في ظل التغيرات الجديدة والمتسارعة في مجال العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية التي شهدتها فترة «ما بعد الاستقلال»، وحيث تتداخل العوامل والمحددات الخارجية والداخلية لإعادة صوغ

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣ ــ ٢٤.

المقومات والآليات التي تطبع حالات التخلف والتبعية في بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة في ظل تدفق الفوائض النفطية.

وشعوراً بهذه الاشكالية الجديدة، حاول عدد من **الاقتصاديين المغاربة** في ندوة حديثة طرح بعض الأفكار النقدية حول «مقولات التبعية وإشكاليات الانتقال» في بلدان العالم الثالث[11]. وقد تم التركيز في دراسات تلك الندوة على ما سمي بأزمات «التحول والانتقال» في بلدان العالم الثالث غداة الاستقلال وأثر ذلك على الصيرورة التاريخية لتلك البلدان. إذ غدا المطروح اليوم على مائدة البحث النظري والتطبيقي هو تحديد معنى ومسارات التحرر من إسار التبعية وعلاقاتها... حتى يمكن تحقيق نوع من **الانتقالات التحريرية** على حد تعبير باحثي الندوة.

وتشير أبحاث الندوة إلى أن هناك نوعين من ديناميات وأشكال الانتقال والتحول الممكن في بنية البلدان المتخلفة والعربية[12]:

المسار الأول: وهو الذي يعبر عن الاتجاه السائد في الواقع، حيث يجري إعادة صياغة علاقات التبعية وفق أساليب جديدة من خلال إعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل، حيث يجري إعادة توزيع الصناعات والأنشطة بين بلدان المركز وبلدان المحيط... وحيث تولد فئة جديدة من بلدان المحيط ذات درجات التصنيع العالية والتي تحكمها قوانين التراكم والنمو في بلدان المركز.

المسار الثاني: وهو الذي يتبع النهج التحرري القائم على الانفلات من شبكة علاقات التبعية التي تشد بلدان المحيط إلى المجال المغنطيسي للمركز المسيطر. بيد أن ذلك لا يعني الأخذ بنهج «الانغلاق الكامل» عن الاقتصاد العالمي، بل الأخذ بالسياسات الكفيلة بتقليص علاقات التبعية ووقف مفعول **قانون النمو اللامتكافىء** على الصعيد العالمي عن طريق تنمية شروط الاستقلال الذاتي.

وعلى الرغم من أهمية موضوعات هذه الندوة فإن الأبحاث المقدمة إليها ظلت على قدر عال من العمومية والتجريد المنطقي عند مناقشة **إشكاليات الانتقال وآلياته** بكل ما تحمله من تعقيدات وتناقضات باستثناء **دراسة الحبيب المالكي عن حالة المغرب**. إذ نجد الحبيب المالكي يتبنى مفهوم سمير أمين حول مفعول قانون ما سمي **«بالتنمية اللامتكافئة»** بين بلدان المركز

---

(١١) الندوة العلمية لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الرباط، الرباط، ١٠ ـ ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٠، «التبعية وإشكالات الانتقال،» **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠).

(١٢) انظر على وجه الخصوص الأبحاث التالية التي قدمت إلى الندوة المذكورة: «الحبيب المالكي، «رأسمالية الدولة وتطور البرجوازية وإشكالية الإنتقال في حالة المغرب،» (بالفرنسية)؛ عبد العزيز بلال، «بعض التغيرات الحديثة المتعلقة بارتباط رأس المال الدولي ورأس المال المحلي في المجتمعات التابعة،» (بالفرنسية)؛ وفتح الله ولعلو، «تقسيم العمل على النطاق الدولي بين الديناميكية والتراجع،» (بالفرنسية).

وبلدان المحيط. ويتحدث المالكي عن نشوء نوع من **البورجوازية التابعة** في بلدان العالم الثالث ــ ومن بينها البلدان العربية ــ في ضوء درجة تغلغل رأس المال الأجنبي في الحياة الاقتصادية الوطنية. ولهذا يطرح الحبيب المالكي مقولة **«رأسمالية الدولة التابعة»** في بلدان مثل المغرب وتونس وغيرها في مقابل مقولة **«رأسمالية الدولة الوطنية»**، التي تمهد الطريق نحو عمليات «النمو اللارأسمالي» على النحو الذي حفلت به الكتابات الماركسية الأورثوذكسية خلال الستينات.

ووفقاً لهذا التحليل لا تشكل الأهمية النسبية لحجم القطاع العام في بنية الاقتصاد الوطني دليلاً يعتد به على اتباع نهج رأسمالي استقلالي في مجال سياسات النمو والتنمية في بلدان المحيط. فالنمو الرأسمالي في حالة بلدان العالم الثالث هو شكل مولِّد للتبعية ومغذٍ لها بالضرورة، بينما في حالة البلدان الغربية كانت عمليات النمو الرأسمالي أحد أشكال التنمية ذاتية ــ المركز.

وفي إطار التطورات الجديدة للتقسيم الدولي للعمل، وفي ظل النشاط المحموم للشركات دولية النشاط، يشير المالكي إلى ما يسميه **«عمليات التصنيع المحيطي»**، أي تلك العمليات التصنيعية التي تتم في بلدان المحيط ضمن مخططات الشركات دولية النشاط والخاضعة لتوجيهات بلدان المركز[١٣]. مما يجعل مجهودات التصنيع في بلدان العالم الثالث مجهودات هامشية تحكمها قوانين التراكم في المركز.

ومن أحدث المساهمات العربية حول مسائل التبعية الاقتصادية على الصعيد النظري مؤلف د. **جورج قرم التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي**[١٤]. وتركز الدراسة على دور استدانة المال واستيراد التكنولوجيا على تعميق علاقات وآليات التبعية. فالمؤلف يحاول ان يدلل، بالوقائع التاريخية والأرقام المستمدة من تجارب القارات الثلاث، على ان القروض التي تقدمها الدول الغنية الى البلدان النامية هي أداة استغلال وتعطيل للامكانيات الذاتية للتنمية في بلدان العالم الثالث. كذلك يشدد المؤلف على العلاقة العضوية بين استدانة المال واستيراد التكنولوجيا مما ينجم عنه إستحالة توطين روح التقدم التقني المستقل الذي يطلق امكانيات التنمية المستقلة.

ويركز **الجزء الثالث** من الكتاب على تحليل وانتقاد ما يمكن أن تقدمه بدائل التنمية والتكنولوجيات البديلة التي أصبحت مدار الأدب التنموي الجديد في السنوات الأخيرة، دون أن تجيء بجديد يساعد على إطلاق سراح بلدان العالم الثالث من دائرة التبعية. ويشير الكاتب

---

(١٣) انظر حول هذه النقطة أيضاً: محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، الفصل ٢، «الأشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل وأنماط التصنيع الهامشي».

(١٤) جورج قرم، **التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

إلى أهمية دراسته ضمن المسار العام للفكر الاقتصادي العربي، إذ يعرب عن أمله أن تساهم هذه الدراسة « في تعميق وعينا النقدي التنموي في الوطن العربي خاصة وقد أصبحنا نتخبط أكثر فأكثر في مجادلات عقيمة حول طبيعة الاستعمار وطرق عمله او حول التحديث والتراث ، مما يبعدنا عن مهامنا الأساسية الملحة في تغيير نظرة ثقافتنا الى الأمور الاقتصادية والتقنية بحيث نجعلها أكثر التصاقاً بواقعنا الأليم المتميز بتردٍ متفاقم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية »(١٥) .

ويصارح الكاتب القارىء العربي بنهجه الفكري بدرجة أوضح، إذ يقول: «أود أن أصارح القارىء أني مقتنع بأن معالجة واقعنا هذا معالجة ناجعة فعالة لن تتم **بالرومانطيقية الاقتصادية ولا بالشعبوية** (Populisme)، المعتمدة على تصور عقائدي للتراث. بل مثل هذا الوضع يعالج بزيادة الامعان في قراءة التاريخ وزيادة الرشدانية في تخيل مسارات جديدة للتنمية تؤمن بالتحديث والتصنيع عن طريق توسيع رقعة التقدم التقني المحلي وتوطينه في كل أنحاء الحيز المجتمعي بإشراك جميع الفئات فيه»(١٦).

ولكن إلى جانب هذه الموجة من الكتابات العربية ذات الصبغة النظرية الخالصة التي حاولت التصدي بالمناقشة للإطار النظري والمفاهيمي لمقولات التبعية ونظرياتها وعلاقة ذلك بأهداف العرب وطموحاتهم نحو التحرر القومي من السيطرة الامبريالية، نجد أن هناك فريقاً آخر من الاقتصاديين العرب قد اهتم بدرجة أكبر بتحليل العلاقات والأشكال العملية والعينية للتبعية في حالة بلدان عربية بعينها. فهناك عدد من الدراسات التي تدور حول دور رؤوس الأموال الأجنبية في تشكيل الأوضاع الاقتصادية في البلدان المستقبلة لهذه الأموال، ونخص بالذكر منها دراستين مهمتين: **الأولى** للدكتور بدر الدين السباعي(١٧). **والثانية** للدكتور عبد العزيز بلال(١٨).

وليس هناك من شك في أن تركيز الدراستين على أشكال تغلغل رأس المال الأجنبي في فروع النشاط المختلفة وآثار ذلك على مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدين (سورية والمغرب) ، خلال فترات حاسمة من التاريخ، له أهمية كبرى في مجال فهم آليات التبعية وأشكال التأثير على مجرى عمليات النمو والتنمية ومحتواها. بيد أن المعالجة تظل جزئية وقاصرة على جانب واحد من عملية تشكيل أوضاع التبعية في البلدان المدروسة (جانب تغلغل رأس المال الأجنبي).

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨ ــ ٩.

(١٧) انظر: بدر الدين السباعي، **أضواء على الرأسمال الاجنبي في سورية، ١٨٥٠ ــ ١٩٥٨** (دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧).

(١٨) Abdel Aziz Belal, *L'investissement au Maroc, 1912-1924, et ses enseignements en matière de développement économique* (Casablanca: Editions maghrébine, 1967).

ولذا فهناك حاجة لدراسات أوسع وأكثر شمولاً تتصدى للبحث عن الجذور التاريخية للتشويهات التي لحقت بالبنية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة أوضاع التبعية وعلاقاتها. ولدينا بهذا الصدد محاولتان تتسمان بقدر كبير من الشمول في المعالجة . **الأولى** دراسة د . **محمد سلمان حسن** عن **التطور الاقتصادي في العراق (١٩٦٥)** والثانية دراسة د . **عبد اللطيف بن أشنهو** عن **التكون التاريخي للتخلف في الجزائر (١٩٧٢)** .

ويجري التركيز في الدراستين على تأثير تطور التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي على مستوى الانتاج وأنماط الاستهلاك والاستثمار ونمط تخصيص الموارد وأثر ذلك في تشكيل معالم الهيكل الاقتصادي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وذلك باعتبار أن **قطاع التجارة الخارجية وعمليات الاستثمار الأجنبي** (بما في ذلك قطاع النفط) يشكلان أهم العناصر الديناميكية التي أثرت على مجرى التطور الاقتصادي في البلدين. ولهذا اتسم النهج المتبع في الدراستين بأنه خليط من **التأريخ الاقتصادي** ذي الطابع الكمي **والتحليل الكيفي** لنمط التطور الاقتصادي العام في هذين البلدين.

وتخلص دراسة د. محمد سلمان حسن إلى أن وتيرة نمو التجارة الخارجية أخذت تفوق وتيرة نمو الدخل الوطني على مدار الزمن. «فقد ازداد اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع التجارة الخارجية اعتماداً أساسياً حتى الحرب العالمية الثانية، واعتماداً ثانوياً منذئذ، بالنظر لازدياد تبعية الاقتصاد العراقي إلى القطاع النفطي الأجنبي. وقد صاحب ظاهرة التبعية الاقتصادية هذه، تدهور في علاقات العراق الاقتصادية الخارجية، ولا سيما في حركة نسب تبادله التجاري، وتفاقم العجز في ميزان مدفوعاته، والعجز في إدخاره واستثماره الداخليين نسبة إلى تزايد الاستثمار الأجنبي، ولا سيما النفطي، الذي أدى إلى ربط الاقتصاد العراقي ربطاً وثيقاً باقتصاد العالم الرأسمالي عامة وتحقيق الربح الأقصى لاحتكار البترول الدولي خاصة»[١٩].

ويندرج في إطار المسعى الفكري نفسه دراسة د . **محمد دويدار** عن **التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر**[٢٠] . اذ تقوم الدراسة على فكرة ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو **عملية تاريخية** وليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع ، تتمثل اقتصادياً في عملية تحول الهيكل الاقتصادي على نحو يجعل الانتاج يتم استجابة لاحتياجات في خارج المجتمع ، هي احتياجات رأس المال المسيطر ، ويعبىء الفائض الاقتصادي نحو الاقتصاد المسيطر في الخارج ، مما يعرقل من تطور المجتمع الذي أصبح متخلفاً . وتتمثل النتيجة النهائية في تحول الاقتصاد الذي أصبح متخلفاً الى **اقتصاد تابع** يستمد مصدر حركته من خارجه .

وتشير الدراسة إلى نوع من الخصوصية في حالة مصر حيث لعبت **الدولة المصرية** دوراً

---

(١٩) انظر: محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ــ ١٩٥٨** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٤٨٥.

(٢٠) انظر: محمد دويدار، «التكوين التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر،» **مصر المعاصرة**، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ٥ ــ ٢٨.

وسيطاً مهماً في هذه العملية التاريخية لتكوين التخلف على أثر فشل تجربة محمد علي التي قامت خلال الفترة ما بين ١٨٠٥ ــ ١٨٤٠، حيث هدفت الدولة المصرية إلى بناء اقتصاد مستقل في داخل السوق العالمية وإنما دون السماح لرأس المال الأجنبي بأن يلعب دوراً يذكر في داخل مصر. ولكن منذ عهد سعيد ارتضت الدولة المصرية وجود رأس المال الأجنبي وفتحت الأبواب لتغلغله في صورته المالية ليسيطر على مناحي الحياة الاقتصادية المصرية كافة من خلال إغراق الدولة المصرية والفلاح المصري في الديون والعمليات الاقراضية، وانتهى الأمر بتسليم الفلاح المصري كمنتج مباشر للقطن، السلعة التصديرية الرئيسية، إلى رأس المال الأجنبي. وعليه تخلص الدراسة إلى أنه لا يصح أن تطلق صفة التخلف على الاقتصاد المصري إلاّ مع إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

ويمكن القول إجمالاً إنه رغم وجود العديد من الكتابات الاقتصادية العربية حول مقولات التبعية ونظرية المركز والمحيط، إلاّ أن معظم هذه الدراسات ظلت على مستوى عالٍ من التجريد النظري. وحتى على الصعيد النظري البحت، لا نجد متابعة جادة في الكتابات الاقتصادية العربية حول مدى أهمية وقيمة تجارب التكامل الاقتصادي التي قامت بين جماعات من دول أميركا اللاتينية (مثل مجموعة بلدان الأنديز)، وتأثير ذلك على إمكانات الوحدة والتكامل بين اقتصادات المحيط أياً كانت. ومن ناحية أخرى، فإننا لا نجد في هذه الكتابات عرضاً منهجياً منتظماً لانعكاسات نظريات «التبعية» وتحليلها على حقيقة أوضاع التبعية وآلياتها ــ كما نشهدها ونعيشها في البلدان العربية.

فنحن نجد في أحسن الأحوال دراسات عينية حول بعض مظاهر التبعية وآلياتها في أقطار عربية بعينها مثل سوريا، العراق، مصر، الجزائر، دون أن يتجاوز التحليل هذا الاطار القطري ليطرح قضية التبعية في إطارها العربي الواسع والصحيح. إن نظرة تاريخية وقائعية كفيلة بأن تقنعنا بالدليل القاطع أن مظاهر التبعية وآلياتها انتابت وحدات الاقتصاد العربي في مجموعة في فترات تاريخية متماثلة ووفقاً لآليات واحدة تقريباً، وذلك منذ بداية خضوع الاقتصاد العربي لسيطرة الأمبراطورية العثمانية.

إن مثل هذا التحليل الشامل لواقع آليات التبعية وتماثلها على الصعيد العربي في مجموعة يمكن أن يساعدنا على تعيين الدور الذي يمكن أن تؤديه الوحدة الاقتصادية العربية في التغلب على آليات التبعية وأدواتها المفروضة على وحدات الاقتصاد العربي. فمع أهمية هذا السؤال في مسيرة الفكر الاقتصادي العربي فإنه يبقى دون إجابة ودون جهد بحثي جدير بأهمية هذا التساؤل المصيري.

ثانياً: معركة النفط العربي كإحدى ركائز عملية التحرر العربي

ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، إذ كان للنفط أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية بالمنطقة وربط مشاكل التنمية ربطاً وثيقاً بمعارك التحرر

الوطني على الصعيد العربي. فقد ظل قطاع النفط رمزاً لسيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصادات العربية حتى منتصف الخمسينات، حيث كانت عمليات الاستكشاف والانتاج النفطي تجري وفق مخططات الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع)، التي نجحت في الحصول على امتيازات التنقيب على النفط في الأراضي العربية.

وقد كان قرار تأميم النفط الذي صدر عن البرلمان الايراني في ١٥ آذار/مارس ١٩٥١ بمثابة منعطف مهم في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية الكبرى. وعلى الرغم من سقوط مصدق، فإن المعركة التي خاضتها وخسرتها حكومته في مواجهة احتكار النفط العالمي لم تكن بغير ثمار. إذ تنبهت الأقطار العربية المنتجة للنفط لأول مرة على حقائق العصر التي تحكم سوق النفط وصناعة النفط العالمية. وهكذا فمنذ بداية الخمسينات أخذت قضية تحرير قطاع النفط العربي من السيطرة الأجنبية ومن قبضة الاحتكارات الدولية تحتل مكانها كإحدى القضايا الرئيسية في معارك التحرير الاقتصادي والسياسي للعرب(٢١).

وهنا نشط الفكر الاقتصادي العربي نشاطاً واسعاً في مجال دراسة السبل وطرح الصيغ العملية اللازمة لاستعادة العرب لسيطرتهم على مقدرات نفطهم كإحدى الخطوات الأساسية على طريق التحرر الاقتصادي والسياسي العربي من ربقة الاستعمار بشكليه القديم والجديد. ويهمنا هنا الاشارة إلى مساهمات الاقتصاديين العرب خلال فترة الستينات بصفة خاصة في مجال اقتراح وتطوير سياسات نفطية وطنية تخدم قضايا التحرر العربي.

وقد انطلقت الشرارة الفكرية الأولى في مجال تحرير النفط العربي من السيطرة الأجنبية من السعودية، فكان الشيخ عبد الله الطريقي أول من رفع شعار «نفط العرب للعرب» في منتصف الخمسينات ولعبت مجلته «البترول والغاز» ثم «نفط العرب» دوراً أساسياً في مجال تغذية الفكر الاقتصادي والسياسي العربي برؤى جديدة حول قضايا تأميم النفط العربي والسيطرة عليه.

ومن بين الكتابات الأولى في مجال قضايا النفط من زاوية التحرر العربي مقال مهم للدكتور يوسف صايغ نشر في مجلة (Middle East Forum) في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧(٢٢)، يركز على موقع قطاع النفط من بنية الاقتصادات العربية ودوره في تحرر هذه الاقتصادات. وبالتالي يعتبر هذا المقال من بين الكتابات الأولى التي أثارت مسألة «اغتراب قطاع النفط» في بنية الاقتصاد العربي.

---

(٢١) إن معركة النفط العربي لا تعدو أن تكون احدى معارك التحرر العربي المتعلقة بدور قطاع معين من القطاعات الحيوية للاقتصاد العربي. ولكن يجدر بنا أن نشير هنا أن قطاع النفط على أهميته الكبرى، لم يكن هو القطاع الوحيد الذي دار حوله الجدل الفكري، واتخذت بصدده إجراءات عملية تحريرية في نطاق معارك التحرر العربي. فهناك، على سبيل المثال، الحوار والممارسات المتعلقة بدور المصارف في البلدان العربية ودور عمليات تمصير البنوك وتأميمها في إعادة السيطرة الوطنية على القطاع المصرفي.

(٢٢) Yusif Abdullah Sayigh, «Arab Oil: A Second Look,» *Middle East Forum* (January 1957), pp. 10-14.

كذلك يمثل كتاب د. **محمد لبيب شقير** عن **التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول** [٢٣] علامة مهمة على طريق تطور الرؤية العربية لفهم مركز النفط العربي في عملية التحرر الاقتصادي العربي في ظل التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للنفط. فقد اهتم هذا العمل بالبحث في سبل الموازنة بين قوة التنظيم الاحتكاري لشركات النفط على الصعيد العالمي، من ناحية، وقوة البلدان العربية في مواجهة هذا التنظيم من جانب آخر.

وفي إطار نوع من المباراة بين الشركات النفطية العالمية والبلدان العربية المنتجة للنفط بحث المؤلف في عناصر القوة والضغط والتأثير التي يمكن أن تستعين بها البلدان العربية لكي تجعل من النفط العربي إحدى ركائز عملية التحرر العربي، بل وتجعل من قضية النفط مدخلاً لتوسيع نطاق مجالات التعاون الاقتصادي العربي على طريق التكامل.

ولذلك يكون من الطبيعي أن تعتمد البلاد العربية على عوامل سيطرتها الاحتكارية بما تخلقه هذه العوامل من «قوة» لكي تعدل شرط الامتيازات التي فرضت في ظل ظروف باشرت فيها الحكومات الأجنبية والشركات التابعة لبلادها سيطرتها القوية على البلاد العربية. وبعبارة أخرى، يجب أن يحل محل الوضع القديم وضع جديد يقوم على الاعتراف بطبيعة السوق الذي نحن بصدده، وهي أن سوق «احتكار ثنائي» أحد طرفيه الشركات والطرف الآخر البلاد العربية[٢٤].

ولذا يؤكد د. شقير على أنه من الواجب «أن نفهم جيداً أن القوة الاحتكارية التي تتمتع بها البلاد العربية انما تتمتع بها مجتمعة وبوصفها كلاً واحداً. فأي بلد عربي منفرد لا يتمتع في نطاق البترول بالقدر الذي يرفعه وحده إلى مستوى القوة الاحتكارية المسيطرة. ومن هنا يجب أن يوضع التنظيم الذي تتفاوض بمقتضاه البلاد العربية على بترولها بوصفها وحدة واحدة وكلاً مجتمعاً[٢٥].

ويتساءل المؤلف في نهاية الفصل الختامي: ما هي السياسة الحقيقية الواجبة الاتباع إذن؟ والجواب أنها سياسة «تطوير علاقات السيطرة» على نحو يجعل البلاد العربية تستفيد من وضعها الاحتكاري، ويعضد الكاتب إجابته باقتراح إجراءين يجب تطبيقهما معاً، وهما[٢٦]:

١ ــ اشتراك الحكومة في كل بلد عربي في ملكية المشروعات النفطية القائمة بها. ومن هنا يكون للحكومات العربية دور في القرارات التي تتخذها هذه المشروعات في كافة المسائل كحجم الانتاج وتسويقه وثمن النفط الخام وثمن المنتجات النفطية إلى آخره.

٢ ــ رفع نصيبها في الأرباح عن المستوى الحالي، مع سريان نصيبها في الأرباح على العمليات المرتبطة بنفطها كافة من نقل وتكرير وتسويق، فضلاً عن زيادة النسبة من الانتاج التي تتكرر محلياً عما هي عليه الآن.

---

(٢٣) **محمد لبيب شقير، التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول: دراسة تحليلية لسلوك الشركات الكبرى في الصناعة العالمية للبترول** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

وفي إطار المسعى الفكري نفسه يمكننا الاشارة إلى كتاب **اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية**[٢٧]، ويمثل هذا الكتاب محاولة مهمة لتتبع تطور أنماط العقود والاتفاقات التي تمت بين الحكومات العربية والشركات النفطية منذ بدء منح الامتيازات النفطية في المنطقة العربية في مطلع هذا القرن، لإيضاح مدى الغبن الذي لحق بالبلدان العربية في ظل الشروط السائدة لاستغلال النفط العربي. كذلك يهتم الكتاب بإبراز تطور إطار التفاوض على استغلال النفط العربي بين الشركات الأجنبية والحكومات العربية، حيث لم تكن المسألة قضية تفاوض على **أسس تجارية بحتة**. بل كانت قضية صراع سياسي، ارتبط دوماً بعملية تطور الوعي القومي العربي.

وقد اهتمت الطبعة الثانية من هذا الكتاب بإبراز أهمية الأنماط الجديدة من العلاقات بين الحكومات العربية والشركات النفطية، التي تمثلت **أولاً** في اتفاقيات تقوم على أساس **المشاركة** في المشروع النفطي بين الحكومات والشركات. وتمثلت أخيراً في **عقود المقاولة** التي احتفظت الدولة بمقتضاها بمواردها النفطية، وأصبحت الشركات العاملة تنتج النفط لحساب الحكومات وشركاتها الوطنية مقابل نسبة معينة من الانتاج.

وتعتبر كتابات الشيخ عبد الله الطريقي أكثر الكتابات غزارة حول المداخل المختلفة لجعل النفط العربي إحدى ركائز عملية التحرر العربي. وتتمثل أهم إسهاماته **في هذا المجال** في شكل سلسلة من الأبحاث المقدمة إلى **مؤتمرات البترول العربية** التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ــ «تسعير البترول الخام ومنتجاته»، **بحث مقدم إلى مؤتمر البترول** المنعقد في بيروت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠.

ــ «الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط» **بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي الثالث** المنعقد في الاسكندريه عام ١٩٦١.

ــ «نحو تعاون أفضل بين الدول المصدرة والدول المستهلكة للبترول»، **بحث مقدم لمؤتمر البترول العربي الرابع**، المنعقد في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٣.

ــ «تأميم صناعة البترول العربية: ضرورة قومية»، **بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي الخامس**، المنعقد في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٦٥.

ــ «تأميم صناعة النفط العربي وتعويض الشركات وتطوير الثروات الطبيعية الأخرى»، **بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي الثامن**، المنعقد في مدينة الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٧٢.

ويخلص الشيخ الطريقي من بحثه المقدم إلى مؤتمر البترول العربي الخامس (١٩٦٥) إلى «أن الوضع الحالي لصناعة البترول في الدول العربية هو مثال واضح للاستعمار الاقتصادي، إذ تتحكم شركات أجنبية في

(٢٧) محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، **اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية**، ط ٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩).

مقدرات الشعوب العربية وتحقق من الثروات الوطنية العربية أرباحاً لا مثيل لها تصدر خارج البلاد بل إنها تستعملها في محاولات لاكتشاف رواسب بترولية في مناطق جديدة من العالم لتصبح هذه المناطق منافسة للبلاد العربية وبالتالي تضعف القوة التفاوضية لها وترغمها على الموافقة على تخفيض الأسعار».

«ولهذا كله نرى أن تأميم إنتاج البترول في البلاد العربية ضرورة تمليها المصلحة الوطنية في هذه البلاد خصوصاً وأن هذا أصبح ممكناً من الناحية الفنية والاقتصادية».

فمن الناحية الفنية عملية الانتاج تكاد تكون روتينية، إذ يمكن أن يقوم بها العمال العرب الفنيون كما هو حاصل في مصر وأما من الناحية الاقتصادية فإن عامل المخاطرة يكاد يكون منعدماً لأن الحقول معروفة ومحددة. أما العمليات الأخرى كالتكرير والنقل والتسويق فهي عمليات تجارية بحتة، عامل المخاطرة فيها محدود ويتوقف على أحوال السوق.

ولهذا يخلص الكاتب من كل ما سبق إلى أن تأميم صناعة النفط في البلدان العربية أصبح الأمر المهم الذي يحقق للشعوب العربية المنتجة تملك زمام صناعتها ويخرجها من الاستعمار الاقتصادي المتمثل في الشركات العاملة في أراضيها بما يحقق لها الرفاهية والرخاء. وعلى الرغم من دعوة الشيخ الطريقي صراحة إلى تأميم صناعة النفط في البلدان العربية عام ١٩٦٥، نجده يعود ليضع بعض التحفظات حول شروط نجاح عملية تأميم النفط العربي في بحث حول النفط في الوطن العربي مقدم إلى ندوة الاشتراكيين العرب الأولى المنعقدة في الجزائر في أواخر أيار/ مايو عام ١٩٦٧. إذ يقول الشيخ الطريقي في هذا البحث:

«كان من الممكن أن ننصح بتأميم صناعة البترول في جميع البلدان العربية... ولكن هذا سيكون غير مؤكد النجاح ما لم تقم علاقات سياسية واقتصادية أوثق بين البلدان المنتجة والمصدرة للبترول بينها وبين بعضها وبين البلدان العربية الأخرى»(٢٨).

ويعتبر البحث المقدم إلى مؤتمر البترول العربي الثامن (١٩٧٢) من أهم إسهامات الشيخ عبد الله الطريقي حول تصعيد دور النفط العربي ليكون سلاحاً لخدمة قضايا التحرر والتنمية العربية، إذ يناقش الشيخ عبد الله الطريقي بشكل موسَّع المسائل المتعلقة بتأميم أسهم شركات النفط الأجنبية واستخدام الزيادة في الدخل الناتجة عن عملية التأميم في دعم الامكانات العربية في مجال تطوير الثروات الطبيعية الأخرى. ويؤكد الشيخ الطريقي في هذا البحث على: «أن التأميم ضرورة قومية. ونحن أولى بأرباح نفطنا من الشركات الأجنبية خصوصاً وقد تحسنت الظروف بالنسبة لنا وأصبح لدينا من الأرصدة النقدية ما يمكننا من تعويض هذه الشركات عن أموالها الموظفة في صناعة النفط في بلادنا. وأصبحت هذه الشركات غير قادرة على مقاطعة نفطنا لعدم وجود مصادر نفطية أخرى يمكنها اللجوء إليها وتجارب الشركات في بحر الشمال وفي المنحدر الشمالي لولاية آلاسكا الأميركية شاهد على ذلك».

«إن حقنا في تأميم البترول حق شرعي لا جدال فيه وهو يستند في الأساس إلى ما للدولة من سيادة على إقليمها بما

---

(٢٨) عبد الله الطريقي، «النفط في الوطن العربي،» دراسات عربية، السنة ٣، العدد ٩ (تموز/ يوليو ١٩٦٧)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

ينطوي عليه من الموارد والمرافق والثروات وإلى ما على الدولة من واجب في تنظيم هذه الموارد والمرافق بما يكفل لها مصلحتها الوطنية فوق كل مصلحة أخرى. وقد مارست الدول الأوروبية الغربية هذا الحق منذ القرن الماضي وأصبح أمراً طبيعياً في نظمها القانونية، كما مارسته منذ بداية هذا القرن الدول الاخرى بدافع الرغبة في التخلص من السيطرة الاقتصادية الطبقية أو السيطرة الأجنبية حسب مختلف الظروف والأحوال، بحيث أصبح مبدأ التأميم من المبادىء التي أقرها القانون الدولي والقوانين الداخلية لمختلف دول العالم في علاقاتها ببعضها».

«كل هذا يدفعنا إلى الاستعجال في استعمال هذا الحق من أجل تطوير إمكانياتنا القومية قبل أن يمضي عصر النفط بنفاد موارده التي قدر لها الخبراء البقاء لمدة عشرين عاماً، وكذلك لتحسين ظروفنا التفاوضية بعد أن أصبح استهلاك النفط يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة المكتشفات النفطية في العالم».

كذلك يهتم البحث بطرح ومناقشة بعض الأسس العملية لتحديد مقدار التعويض المناسب الواجب منحه لتعويض الشركات النفطية الأجنبية عن رؤوس أموالها الموظفة سواء في مرحلة البحث والتنقيب أو في مرحلة العمليات الاستغلالية بعد اكتشاف النفط.

ولعل أهم المساهمات الفكرية العربية بصدد تطوير سياسات نفطية وطنية تخدم أهداف التحرر العربي وعمليتها تلك التي جاءت من جانب الاقتصاديين العراقيين(٢٩). ولا غرابة في ذلك إذ أن بدايات التهديد لامتيازات الاحتكارات النفطية في منطقة الخليج العربي جاءت تاريخياً من القطر العراقي مع تشريع قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٧. إذ أن الإثبات العملي لحق الدولة في التشريع ضمن حدود سياستها، قد فتح الطريق أمام استخلاص حقوق أساسية للدول النفطية من بين براثن شركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها، مثل تخليها عن الأراضي غير المستثمرة التي كانت تحت تصرفها.

وقد حرصت الكتابات الاقتصادية العراقية ــ حول القضايا التحررية في مجال السياسات النفطية ــ أن تؤكد على صلاحية هذا النوع من السياسات المقترحة كنموذج يحتذى به لدى سائر البلدان النفطية الأخرى، ولا سيما في منطقة الخليج. وضمن هذا الاطار تعتبر كتابات الأستاذ **عبد اللطيف الشواف** ـ ولا سيما كتابه المهم بعنوان **حول قضية النفط في العراق** (٣٠) ـ من اهم المساهمات في هذا المجال.

---

(٢٩) لتكوين فكرة موجزة عن مساهمات الاقتصاديين العراقيين الغنية حول دور النفط العربي في معركة التحرر العربي انظر الأوراق التالية المقدمة إلى: جمعية الاقتصاديين العراقيين، ندوة دور النفط العربي في معركة التحرر العربي، حزيران/ يونيو ١٩٦٧، **دور النفط العربي في معركة التحرير** (بغداد: مطبعة الأوقاف، ١٩٦٧): محمد صادق المهدي، «أثر النفط العربي في الاقتصاد الاوروبي،»؛ خير الدين حسيب، «أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العربي،»؛ محمد سلمان حسن، «تأميم النفط العراقي وتأميم النفط العربي،»؛ عبد المنعم سيد علي، «دور شركات النفط الوطنية العربية في معركة النفط،»؛ وأديب الجادر، «سياسة النفط في العراق على ضوء المعركة،».

(٣٠) انظر: عبد اللطيف الشواف: **حول قضية النفط في العراق** (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٧)، و د. ن. بريت **وقضية النفط في العراق** (بغداد: مطبعة الرواد، ١٩٧٣).

ويمكن تلخيص الخط الذي يطبع تفكير عبد اللطيف الشواف في مجال توجهات السياسة النفطية على الصعيد القطري على النحو التالي: «إن السياسة النفطية يجب أن تكون مخططة على أساس تهيئة مستلزمات إنشاء قطاع نفطي مستقل ومتشعب ومتكامل، تملكه وتديره الدولة. كما يجب أن تسير هذه السياسة في اتجاه الضغط لأجل تعديل الامتيازات الحالية تعديلاً مستمراً وتدريجياً ـ عن طريق المفاوضة وطريق التشريع ـ إلى أن نصل إلى تبديل طبيعة عملية استثمار النفط تبديلاً جذرياً يجعل إنتاج النفط في مناطق الامتيازات الحالية خاضعاً لملكية الدولة وإدارتها أيضاً» (٣١).

وحول الجدل الذي دار في العراق حول طبيعة النهج التحرري في مجال رسم سياسة نفطية جديدة في العراق، يلخص د. خير الدين حسيب موقف المدرسة التي تؤمن بالنهج التحرري التدريجي على النحو التالي (٣٢).

«ترى هذه المدرسة في غالبيتها أن على العراق أن يتبع سياستين: الأولى **قصيرة الأمد** تتضمن إنشاء وتطوير قطاع نفطي وطني مستقل عن الشركات الأجنبية ودخول سوق النفط الخام العالمي، وتوفير مورد آخر مستقل عن عوائد النفط منها ليقل اعتماده عليها، وليكون في موقف أقوى أمامها، مع تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبناء احتياطيات له من العملات الأجنبية يعينه في أية مجابهة مستقبلة مع تلك الشركات، وإقامة أوثق العلاقات مع الدول العربية المتحررة، ومع الدول المستقلة المتحررة المنتجة للنفط في العالم... ويقدر لاستكمال هذه المرحلة فترة ما بين ٣ ـ ٥ سنوات حسب ظروف إمكانية تحقيقها ونجاحها».

«والسياسة الثانية سياسة **طويلة الأمد** تهدف إلى السيطرة التامة على شركات النفط الأجنبية وتأميمها، ويبدأ تنفيذها حال الانتهاء من استكمال تنفيذ المرحلة الأولى قصيرة الأمد» (٣٣)

ويؤكد د. خير الدين حسيب على أن الدرس الأساسي المستفاد من تجربة العراق في مجال رسم السياسة النفطية الجديدة، من خلال وضع القانون رقم ٨٠ والقانون رقم ٩٧ موضع التنفيذ خلال عقد مقاولة ايراب وتنفيذ المشاريع الخاصة بالاستثمار المباشر لحقل الرميلة الشمالي، هو «نجاح سياسة مجابهة شركات النفط الأجنبية كوسيلة للحصول على حقوق العراق، وبطلان دعوى عدم إمكانية نجاح مثل هذه السياسة» (٣٤).

وفي هذا الاطار تجيء دراسة د. **محمد سلمان حسن نحو تأميم النفط العراقي (١٩٦٧)** لتكون بمثابة واحدة من أهم وأخطر الدراسات المعمقة حول إشكالية تأميم النفط في العراق ضمن الاطار السياسي والاقتصادي لحركة التحرر العربي. إذ يرى المؤلف أن انتهاج سياسة تحررية في مجال النفط تمثل إحدى المعضلات الأساسية لحركة التحرر العربي. وقد وضع د. محمد سلمان

---

(٣١) الشواف، **حول قضية النفط في العراق**، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٣٢) خير الدين حسيب، «نحو سياسة نفطية وطنية في العراق،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٧، (أيار/ مايو ١٩٦٨)، ص ٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

حسن يده ببراعة على مجموعة الخصائص ــ أو بالأحرى الاختلالات الهيكلية ــ التي تطبع قطاع النفط العربي في ظل سيطرة الاحتكارات النفطية الدولية، وأهم هذه الخصائص السلبية كما أوردها المؤلف هي(٣٥):

ــ خاصية اختلال التوازن بين احتياطي النفط العربي وانتاجه.
ــ خاصية اختلال التوازن بين صادرات النفط العربي وتكاليف إنتاجه.
ــ خاصية اختلال التوازن بين النفط الخام والنفط المصفى.
ــ خاصية اختلال التوازن بين إنتاج النفط العربي واستهلاكه.
ــ خاصية ضآلة نسبة رأس المال العربي إلى رأس المال الاحتكاري الدولي في صناعة النفط.
ــ خاصية ارتفاع نسبة الأرباح النفطية الصافية إلى رؤوس الأموال المستثمرة.
ــ خاصية انخفاض نسبة الأيدي العاملة إلى الانتاج.
ــ خاصية تسعير النفط الخام تسعيراً احتكارياً على الصعيد العالمي.

وقد حاول د. محمد سلمان حسن في هذا المؤلف استبيان معالم طريق التحرر النفطي للبلدان العربية، فيرى أن السبيل السليم للتحرر في المجال النفطي هو من خلال شق الطريق الذي يقوم على «تقنين إنتاج النفط العربي، وتأميم النفط العراقي، والتعاون العربي ــ السوفياتي ضد احتكار البترول الدولي»(٣٦). ويرى أن هذا البرنامج المقترح ــ والذي له صبغة سياسية واضحة ــ هو أكثر كفاءة من النهج القائم على سياسة التطور التدريجي في بناء قطاع نفطي مستقل عن احتكار النفط الدولي، بواسطة **شركات النفط الوطنية** وعلى أساس من **عقود المقاولة** مع الشركات النفطية الأجنبية أو الاتفاقيات النفطية مع الدول الصديقة. إذ رغم اعترافه بأن هذا السبيل يمتاز بشيء من الواقعية، إلّا أنه مع ذلك «لا يأخذ بنظر الاعتبار التطور التكنولوجي السريع في العالم الذي قد يوفر وقوداً أرخص من النفط قبل أن تقوى شركات النفط الوطنية العربية، التي تسير سيراً أعرج بالضرورة في ظل احتكار النفط الدولي، على التطور في الانتاج والتسويق ومزاحمة الاحتكار إلى درجة تمكنها من نزع «الصفة الاستغلالية» عن عقود الامتيازات المجحفة»(٣٧).

وليس هناك من شك في أن منطق المؤلف ينهض، من الناحية الاقتصادية البحتة، على حجة اقتصادية مهمة أثبتت الأحداث عدم صحتها خلال الفترة الانتقالية المقترحة ألا وهي أن اتجاه أسعار النفط هو نحو الهبوط نظراً لتطور مصادر الوقود الكهرومائية والطاقة النووية الأرخص، مما يجعل قيمة النفط الحالية أعلى من قيمته المستقبلة(٣٨).

وبغض النظر عن عدم استقامة هذه الحجة الاقتصادية التي يبني عليها المؤلف رفضه لنهج التدرج الواقعي القائم على **بناء قطاع نفطي وطني موازٍ للقطاع الأجنبي الدولي**، فإن الخلاف بين

---

(٣٥) حسن، نحو تأميم النفط العراقي، الفصل ٢.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٧ ــ ٦٨.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦٦ ــ ٦٧.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٤.

المؤلف وأنصار النهج «التحرري التدرجي» هو خلاف حول التكتيك المناسب وليس الاستراتيجية. إذ أن أنصار النهج «التحرري التدرجي» لا يرون قيام قطاع نفطي وطني موازٍ غاية في حد ذاته، بل كخطوة وسيطة خلال فترة انتقالية تقود إلى إنهاء السيطرة الاحتكارية لشركات النفط الأجنبية العاملة وتأميمها. **إذ أنه لا خلاف مبدئياً حول أن تأميم النفط هو خطوة لا بد منها لأي سياسة نفطية وطنية**(٣٩).

ولكن تظل دراسة د. **محمد سلمان حسن حول تأميم النفط العراقي** من أهم الدراسات التي تدعو بقوة لتأميم النفط العربي، والتي لم تغفل البحث في صيغ التأميم المقترحة والامكانات العملية لنجاح سياسات التأميم... إذ أن عملية تأميم النفط لا بد كما يرى المؤلف، أن تبدأ في البلد العربي الذي تتوفر فيه الشروط الموضوعية والذاتية لنجاحه (مثل العراق) ثم تنتشر إلى مجموع الوطن العربي آخر الأمر(٤٠).

كذلك كان لكتابات الأستاذ عبد الله النيباري حول القضايا النفطية في الكويت في مجلة **الطليعة** الكويتية دور كبير في طرح الجديد من الأفكار حول النهج الوطني التحرري في مجال السياسة النفطية الكويتية.

وخلال السنوات الأخيرة صدرت بعض الدراسات المهمة حول تطور أوضاع واقتصاديات النفط العربي في السبعينات. ويجيء في مقدمة هذه الدراسات مؤلف د. **عبد المنعم سيد علي دراسات في اقتصاديات النفط العربي**(٤١). ويتناول هذا العمل تطور أساليب الاستثمار النفطي في الوطن العربي وكذا تطور أسعار النفط وعلاقة ذلك بدور الفوائض المالية العربية ودورها في الاقتصاد العربي.

كذلك أضاف مؤلف د. سعدون حمادي بعنوان **مذكرات وآراء في شؤون النفط**(٤٢) إضافة قيمة إلى قائمة الاسهامات العراقية المهمة في مجال القضايا النفطية ضمن إطار معارك التحرر العربي. ويحوي هذا الكتاب مجموعة من المذكرات الموجزة حول أهم المفاوضات والاتفاقات التي تمت بين العراق والشركات والمنظمات النفطية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٩. ولهذا يحوي الكتاب العديد من النظرات المهمة في المسائل النفطية ولا سيما في مجال العلاقة بين النفط والمقايضة والتنمية، وفي مجال صيانة الثروة النفطية. وهكذا نجد هذا المؤلف يعطي لنا التسلسل التاريخي لتطور الأوضاع والسجال القانوني بين شركات النفط الوطنية والشركات الامتيازية الأجنبية خلال حقبة السبعينات.

---

(٣٩) حسيب، «نحو سياسة نفطية وطنية في العراق،» ص ١٢٤ ــ ١٢٥.

(٤٠) حسن، **نحو تأميم النفط العراقي**، ص ٩٨.

(٤١) عبد المنعم سيد علي، **دراسات في إقتصاديات النفط العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩).

(٤٢) سعدون حمادي، **مذكرات وآراء في شؤون النفط** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

وفي نهاية المطاف، يجيء كتيب د. يوسف صايغ بعنوان **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات** ليضع بعض النقاط فوق الحروف حول الدور الذي يمكن أن يناط بالنفط في معارك التحرر العربي في الثمانينات. إذ يحاول المؤلف إعطاء بعض الاجابات عن عدد من الأسئلة المركزية ذات الصلة الوثيقة بقضايا التحرر العربي، وأبرزها(٤٣):

ـ ما هو المطلوب من النفط؟ وماذا يعني بقدرة النفط على خدمة القضية الفلسطينية والمصالح القومية العربية؟

ـ ما هي العوامل الفاعلة إيجاباً وسلباً، أو دعماً وردعاً، بالنسبة لقدرة النفط على القيام بما يتوقع منه؟

ـ ما هي شروط توفر هذه القدرة، في ضوء الحصيلة النهائية لفعل هذه العوامل وتفاعلها؟

وليس هناك من شك في أن حقبة الثمانينات تطرح تحديات وتساؤلات مصيرية جديدة حول دور النفط العربي كآلية من آليات التحرر العربي في مواجهة التيارات التي تدفع بالنفط العربي ليكون آلية تكرس التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية للاقتصاد العربي لبلدان الغرب الرأسمالي. والفكر الاقتصادي العربي مطالب بمزيد من الجهد النظري والعملي لتعيين حدود النفط العربي وإمكاناته كأداة للتحرر والنهوض الاقتصادي في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية الجديدة على الصعيد العالمي، الأمر الذي يتطلب بلا شك إعادة نظر جذرية بالسياسات النفطية العربية الراهنة.

ثالثاً: الاقتصاديون العرب وتحديات النظام الاقتصادي الدولي الجديد

شهدت السبعينات الدعوة من جانب مجموعة دول العالم الثالث إلى إقامة «نظام اقتصادي عالمي جديد»، كما تمثلت في الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول أيار/ مايو ١٩٧٤. وأخذت الأنظار تتجه منذ ذلك الوقت نحو منطقتنا العربية، حيث تكمن الثروة النفطية الهائلة، للتساؤل عن دور البلدان العربية (النفطية وغير النفطية) في المساهمة في تشكيل معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد(٤٤).

فليس هناك من شك في أن التنسيق في المواقف والسياسات التفاوضية حول عدد من القضايا المحورية في عمليات «التعامل الاقتصادي الدولي» له أكبر الأثر في تحقيق قدر أكبر من الحماية للمصالح العربية في مواجهة القوى والضغوط الخارجية. إذ يجب عدم إغفال حقيقة مهمة ألا وهي أن الوطن العربي يملك من الأسلحة والقدرات ما يسمح له بأن يكون طرفاً مؤثراً في عمليات إعادة

---

(٤٣) انظر: يوسف عبد الله صايغ، **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٣ ـ ٤.

(٤٤) جدير بالذكر هنا، أن المذكرة المقدمة من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بعنوان «البترول والمواد الأساسية والتنمية،» كانت من بين أهم الوثائق التي قدمت للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ لمناقشة الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

صياغة نمط العلاقات الاقتصادية الدولية القائم لصالح قضايا التحرر العربي.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من أن نشير إلى الجهد المهم والرائد الذي قام به فريق من الاقتصاديين العرب مكون من الأساتذة برهان الدجاني، يوسف صايغ، شفيق الأخرس، وعامر الشريف، بتكليف من المجلس الاقتصادي العربي عقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لجرد المصالح العربية ــ الغربية بهدف استخدامها كأداة مهمة من أدوات الضغط والصراع في إطار «مباراة استراتيجية» يخوضها العرب ممثلين في حكوماتهم الرسمية مع القوى الاقتصادية الغربية المسيطرة على شبكة الاقتصاد العالمي.

ويتميز عنصر الجدة في هذه الدراسة ــ التي تعتبر الأولى من نوعها ــ أنه يدخل ضمن حساباته ما يمكن تسميته بحساب **«المنفعة القومية»** متمثلة في تحقيق «المطالب السياسية المتفق عليها بين الدول العربية والمقرة دولياً، ويعطي هذه الحسابات القومية الأفضلية الأولى، ويربط بصورة مستمرة بين السياسات المتخذة تجاه قضية البقاء العربية والاجراءات المتخذة في مجال المصالح، بحيث يأتي تحريك ورقة المصالح توخياً لأثر سياسي، أو جواباً على تحرك سياسي أو عسكري بدون أي عزل بين الهدف السياسي، سواء كان فعلاً أو رد فعل، وبين المنافع الاقتصادية العربية، وذلك دون تجاهل المصالح الاقتصادية العربية، وإنما بوضع الحسابات الشاملة ــ اقتصادية وغير اقتصادية، في ميزان واحد»[٤٥].

وقد خلصت الدراسة إلى أن المصالح القابلة للدخول، بنسب متفاوتة، في المباراة هي المصالح التالية بترتيب قابليتها لأن تكون عناصر مؤثرة فيها[٤٦]: (١) المصالح النفطية؛ (٢) المصالح المالية؛ (٣) المصالح التجارية.

على أن تدعم العناصر القابلة للدخول في المباراة المصالح المتبقية، وهي النقل البحري والنقل الجوي والتأمين وإعادة التأمين.

ثم جاءت ندوة «النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي»، والتي عقدت في الكويت خلال الفترة ٢٧ ــ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦، واشترك في تنظيمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، المعهد العربي للتخطيط وجامعة الكويت لتكون بمثابة بداية طيبة في مجال محاولة بلورة موقف للاقتصاديين العرب إزاء القضايا التي تتضمنها الدعوة إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فقد كانت أوراق الندوة ومداولاتها مهمة من زاوية محاولة بلورة تصور عام لموقف الاقتصاديين العرب إزاء قضايا التحرر والتنمية في ضوء الامكانيات الجديدة التي يطرحها ما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث تسنح فرص جديدة

---

(٤٥) انظر: برهان الدجاني، شفيق الأخرس، وعامر الشريف، **المصالح الأمبريالية والأجنبية في الوطن العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١)، ص ٨. وفيما يختص بالنواحي النفطية، انظر: يوسف عبد الله صايغ، «النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١).

(٤٦) الدجاني، الأخرس والشريف، **المصالح الامبريالية والأجنبية في الوطن العربي**، ص ٦٣.

«للمساومة التاريخية» في مجال تصحيح نمط العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين بلدان المحيط وبلدان المركز.

فالتطورات الجديدة التي لحقت بالاقتصاد العالمي في مجالات النفط والطاقة والمال والتكنولوجيا جعلت الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي شديدة التأثر بتطور الأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدولية على نحو لم يسبق له مثيل خلال القرن الحالي، مما يفرض بلا شك تحدياً مهماً أمام الاقتصاديين العرب في مجال الجهد الذهني المبدع لتغذية النضال من أجل قضايا التحرر العربي وعدم إهدار الفرص الجديدة للمساومة التاريخية المتاحة على الصعيد العالمي.

وقد لخص التقرير الختامي للندوة الموقف ببراعة على النحو التالي: «يتمثل التحدي الأساسي الذي تجابهه الأمة العربية في الخروج من مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والتفاعل الانمائي مع المجموعة الدولية. وتقع على البلاد العربية مسؤولية خاصة بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس اعتباره تصفية مقصودة ومفروضة على النظام الاقتصادي الذي نشأ في أحضان الاستعمار خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي هذا الصدد تعتبر البلدان العربية في مركز فريد، إذ بجانب حجمها النسبي، تسيطر على مادة من أهم المواد الاستراتيجية، وهي النفط، كما أنها جزء من مجموعة البلاد النامية، بجانب كونها مصدراً للمعونة الخارجية. ونقطة الضعف الأساسية التي تحد من قيام البلاد العربية بدورها الخاص في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة تنحصر في غياب استراتيجية عربية واضحة ومحددة في مواجهة الوضع العالمي الجديد»(٤٧).

وقد دارت الأوراق والمناقشات في هذه الندوة حول عدد من القضايا المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية، إعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل، أثمان المواد الأولية، المعونات الاقتصادية، الفوائض النفطية، المشاكل النقدية العالمية، وفعالية مشاركة البلدان العربية في المؤتمرات الدولية في ضوء الأشكال والصيغ الجديدة لتحقيق أكبر قدر من العدالة والمساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة واقعية تنموية لا شكلية قانونية. كذلك حذّر المجتمعون من أخطار تمييع مبادىء النظام الجديد واستيعاب قدرات بلدان العالم الثالث ضمن أشكال جديدة لا تخرج عن المحتويات والآليات القديمة للنظام الاقتصادي الدولي(٤٨).

بيد أن الطموحات العربية في هذا المجال يحد من قدرتها حالة الشلل والتمزق التي تعانيها عملية صنع القرار العربي. وفي هذا الصدد اقترح د. اسماعيل صبري عبد الله تكوين «جماعة اقتصادية عربية» تكون مهمتها التشاور والتنسيق وإبداء الرأي والتعاون في مواجهة أطراف أخرى دون مساس بسيادة الدول الأعضاء، دون التقيد ببناء تنظيمي ثقيل أو أوضاع قانونية تستمد من

---

(٤٧) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط وجامعة الكويت، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ــ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ــ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦)، ص ١٧٠.

(٤٨) المصدر نفسه.

أساليب الأمم المتحدة (حيث لا يرد هدف التقارب والتكامل) أو مجموعات من الدول المتقدمة نضجت ظروفها للتكامل إذ «إنه من المؤلم أن نرى في الحوار العربي ـ الأوروبي وفداً واحداً يتحدث باسم الدول الأوروبية التسع وفي مواجهته إما إحدى وعشرون دولة عربية، وإما وفد من الدول العربية لا يملك في الواقع سلطة الحديث باسم أعضائها. كما أنه من المؤلم في مفاوضات باريس أن يمثل المجموعة الأوروبية وفد واحد في حين أن الدول العربية الأربع المشتركة في المؤتمر لم تجتمع وفودها لتدبير حد أدنى من التنسيق.

إن الاختلاف في تقدير المصلحة الوطنية كثيراً ما ينبع من تغليب اعتبارات الأمد القصير على إعتبارات الأمد الطويل، وهو يكاد يكون دائماً نتيجة لنقص المعلومات والدراسات. وإذا نظرنا للدول الرأسمالية رأينا ما تقدمه لها «منظمة التعاون والتنمية» (OECD) من خدمات. فهذه المنظمة الحكومية يندر أن تصدر توصيات، وتوصياتها في العادة تتم بالتراضي العام ولا تلزم الدولة غير المقتنعة بها، ولكن المنظمة بما تقوم به من دراسات ومن جمع وتحليل للبيانات، ومن تقييم للأوضاع الاقتصادية في الدول الأعضاء وفي مختلف أنحاء العالم، وما تجريه من تنبؤات تتعلق بالمستقبل، تساعد الدول الأعضاء مساعدة كبرى في اتخاذ قراراتها وفي التنسيق فيما بينها. والجماعة الاقتصادية العربية تحتاج إلى جهاز من هذا النوع. وربما كان من الممكن تطوير الأمانة الاقتصادية للجامعة العربية ودعمها بالخبرات الكافية وتكليفها بتلك المهام تفادياً لإنشاء منظمة جديدة»(٤٩).

ولعل أحدث المساهمات الجماعية في هذا المجال ما جاء في الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية المقدمة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، إذ تحتوي الوثيقة على مناقشة جادة لعدد من القضايا المحورية التي تحدد علاقة الاقتصاد العربي في مجموعه بالنظام الاقتصادي العالمي. والقضايا التي نالت حظاً وافراً من المناقشة والتحليل تتمثل فيها يلي:

ـ توطين التكنولوجيا الحديثة.
ـ استيراد المواد الغذائية.
ـ شروط التبادل التجاري للصادرات والواردات العربية.
ـ قضايا النفط والطاقة.
ـ فوائض الأموال العربية.

وفي مجال تنظيم العلاقات بين الاقتصاد العربي في مجموعه والاقتصاد العالمي، فقد حددت الوثيقة المحاور الرئيسية للتحرك الاستراتيجي العربي على النحو التالي:

ـ المساهمة في تصحيح النظام الاقتصادي العالمي.
ـ المساهمة في تصحيح نمط التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.
ـ تحديد نمط العلاقات والتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات.
ـ تعزيز الوجود العربي في المنظمات الدولية.

وعلى مستوى الطرح والمعالجة النظرية لتأثير التطورات الحديثة في مجال العلاقات الاقتصادية

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣١.

الدولية (الطاقة والمال والتكنولوجيا والشركات دولية النشاط) على قضايا التحرر العربي يبرز مؤلفان أساسيان : **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد للدكتور اسماعيل صبري عبد الله (١٩٧٦) و الاقتصاد العربي امام التحدي : دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا للدكتور جورج قرم (١٩٧٧) .**

ويمثل الكتاب الأول إسهاماً عربياً في الجدل الفكري الدائر حول قضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ يعرض للإطار الفكري الذي تبلور من خلال المناقشات والدراسات حول القضايا موضع النزاع وإمكانيات المواجهة والمفاوضة في سبيل حلها من وجهة نظر بلدان العالم الثالث التي تسعى للتحرر الاقتصادي.

وخلال العرض المستفيض الذي يحفل به الكتاب للأوضاع والعلاقات المالية والتكنولوجية والتجارية التي تحكم المعاملات بين الدول المتقدمة والدول النامية، حرص الكاتب على تأكيد حقيقة مهمة ألا وهي أن أي تعديل متكامل وعميق في تلك العلاقات لا بد من أن يصحبه تعديل في **الأوضاع الداخلية** في كل من العالم المتقدم والعالم النامي على السواء. وبالتالي فإن المطروح على بساط البحث أصبح هو النظام الاقتصادي العالمي في مجموعه، أو مجموعة الاستراتيجيات والسياسات التي تحكم التطور الاقتصادي العالمي بمكوناته المختلفة الداخلية والخارجية(٥٠).

أما كتاب **الاقتصاد العربي امام التحدي للدكتور جورج قرم** فهو يجمع بين دفتيه مجموعة من المقالات حول قضايا النفط والمال والتكنولوجيا في علاقتها بمسيرة الاقتصاد العربي. والجانب الأكبر من المقالات تمت كتابته في الأشهر التي تلت مباشرة ارتفاع أسعار النفط، وهي كلها تدور حول ضرورة القيام بإصلاحات مالية جذرية على مستوى المنطقة العربية للحيلولة دون تسرب الأموال النفطية إلى الخارج، وما يقتضيه ذلك من تطوير للأسواق المالية لتصبح وعاءً مناسباً لتوطين الأموال العربية. إذ يؤكد الكاتب في القسم الأول من الكتاب، وبقوة، على **أن السيادة العربية على الثروة البترولية لا تكتمل إلاّ بتحقيق السيادة المالية**، وأن فك الارتباط مع الأسواق المالية الدولية ضرورة لتحرير الطاقات العربية من خلال مناقشة تفصيلية للاليات والترتيبات القائمة.

كذلك يناقش الكتاب في أقسامه الأخيرة العلاقة بين الأمور المالية **وقضايا الإتجار في التكنولوجيا الحديثة**، من منظور تاريخي، في محاولة لاكتشاف نقاط الربط الخفية بين الاقتصاد والمال والتكنولوجيا والحضارة في ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة. ويرى الكاتب أنه على ضوء مراجعة التجارب السابقة في القرن الماضي، **ولاسيما تجربة محمد علي التحديثية في مصر وتجربة خير الدين في تونس وتجربة تركيا الفتاة في الآستانة**. وأن نفس الأخطاء تتكرر من جيل إلى آخر وهي بأشكالها المختلفة تتلخص في التقليد المطلق للرأسمالية الصناعية الغربية، بفرض نموذج اقتصادي بطريقة فوقية دون مراعاة الأوضاع التاريخية للبنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، فينفتح اقتصاد البلاد على مصراعيه للرأسمال

---

(٥٠) اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام إقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٦٩.

الأجنبي والتكنولوجيا الغربية والمشورة الفنية الغربية دون الانتباه لما قد تسببه هذه السياسة من اختلالات في البنية المجتمعية ومن تجميد في الطاقات المجتمعية التي سجنتها عهود الاستعمار الطويلة»[٥١]. وتظل الوصية الأساسية التي يحملها هذا المؤلف لقرائه هي **ضرورة النظرة القومية لوضع حد لاغتراب القطاع النفطي والمالي العربي... وحتى يكون رصيداً خالصاً لقضايا ومعارك التحرر العربي وليس قيداً عليها.**

كذلك لم يفت بعض الكتابات حول قضايا التحرر الاقتصادي العربي التذكير بأن تحقيق المزيد من التقدم في اتجاه تحرير الاقتصاد العربي من إسار التبعية إنما يرتبط أشد الارتباط بتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة ولتحقيق الاستخدام المتكامل للموارد المادية والبشرية المتاحة لصالح الأمة العربية في مجموعها وفق مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات. **وهكذا تصبح قضايا التحرر العربي وتحرير الاقتصاد العربي من عجلات التبعية رهن التقدم نحو هدف التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي**، إذ أنه دون ذلك تبقى الأهداف التحريرية على الصعيد القطري أهدافاً غير ناجزة، عاجزة عن أن تصل إلى مداها المنشود.

ولعل أخطر التحديات التي يمكن أن تعصف بطموحات التحرر الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العربي النشاط الواسع والمخطط **للشركات دولية النشاط** (Transnational Companies)، والتي تحقق أشكالاً جديدة لتكامل الموارد فيما بين البلدان العربية في إطار يكرس التبعية ويضرب الأهداف التحررية الكبرى للاقتصاد العربي. وقد نبه د. جلال أمين بوضوح وجلاء إلى خطورة مثل هذه الصيغ الحديثة للتبعية والتي تجيء في ثياب حركة التكامل بين الموارد فيما بين البلدان العربية، والذي يمكن تسميته «بالتكامل الاقتصادي في خدمة الأجنبي»[٥٢].

إذ أنه «من الممكن أن تنتقل الموارد بمعدل كبير بين دولة عربية وأخرى دون أن يعني ذلك مزيداً من التكامل الاقتصادي بينهما، إذ يتوقف الأمر على طبيعة المشروعات التي تستخدم هذه الأموال في تمويلها. كذلك فإن من الممكن أن يزيد تدفق الأيدي العاملة بين بلدين عربيين دون أن يحقق ذلك درجة أكبر من الاستقلال الاقتصادي لأي منهما في مواجهة العالم الخارجي إذ يتوقف الأمر هنا على نوع المشروعات التي ينتقل العمل العربي للاشتغال فيها، ومدى حاجة البلد المهاجر منه إلى الكفاءات المهاجرة نفسها، ومدى إفادته من الدخول التي يحققها العمل المهاجر. إن هجرة العمل من اقتصاد تابع إلى اقتصاد تابع آخر لا يمكن أن يفيد منها إلاّ الاقتصاد المتبوع».

«فالأمر هنا لا يتعلق بما إذا كان العامل المهاجر قد حقق تحسناً في مستوى معيشته بمجرد الانتقال، بل يتعلق بما إذا كانت هذه الهجرة قد أضافت إلى عناصر القوة الذاتية في أي من الاقتصادين. فنحن نجد مثلاً فارقاً شاسعاً بين هجرة العمل غير الماهر من بلد كمصر يتوفر لديه فعلاً فائض في الأيدي العاملة غير الماهرة، إلى بلد كالعراق أو السودان،

---

(٥١) جورج قرم، **الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في إقتصاديات النفط والمال** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ٧.

(٥٢) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١١٠.

على نحو يخفف من مشكلة الضغط السكاني على الموارد الزراعية المصرية، ويزيد في الوقت نفسه من قدرة العراق أو السودان على زيادة إنتاجها الزراعي والصناعي، الأمر الذي يمكن أن ينعكس في زيادة التبادل التجاري بين مصر والعراق أو السودان، وبين هجرة المهندسين المصريين للعمل في شركة أميركية أو ألمانية في قطر أو المملكة السعودية»(٥٣).

وهكذا يمكن لبعض «المشروعات العربية المشتركة» أن تكون أداة للتبعية بدلاً من أن تكون أداة للتحرر والتنمية العربية المستقلة. وبعبارة أخرى، فإننا نواجه على صعيد الوطن العربي، وبشكل متزايد، خطر ما اسماه أزوالدو سنكل (O. Sunkel) ــ الاقتصادي الشيلي البارز ــ الاندماج الرأسمالي عبر القوميات ــ (Transnational capitalist integration) على حساب تفكك وحدة الاقتصاد القومي العربي وتحللها (National disintegration)(٥٤). عندئذٍ تتحقق المفارقة التاريخية الكبرى في حياة العرب الحديثة، ألا وهي تحقق نوع من تكامل الموارد فيما بين الأقطار العربية في إطار من التبعية الاقتصادية للرأسمال الدولي، وتحت مظلة الشركات الدولية النشاط، بينما كان الفشل من نصيب مجهودات التكامل الاقتصادي العربي التي تمت بمبادرات ذاتية قائمة على الاعتماد الجماعي على النفس طوال الفترات السابقة.

وأخيراً يبقى لنا قبل اختتام هذا الفصل مناقشة دور المؤثرات الخارجية في تشكيل الأوضاع والعلاقات الاقتصادية العربية في ضوء ما جاء في كتاب **المشرق العربي والغرب** للدكتور جلال امين. ويشير د. جلال أمين في هذا الصدد إلى انه قد «عانى كثير من الدراسات الاقتصادية والسياسية والثقافية لتطور المجتمع العربي، إهمال العوامل الخارجية في هذا التطور، ومن تركيزها، بدلاً من ذلك، على التناقضات الداخلية، سواء اتخذت صورة تناقض في المصالح بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، او صورة تنازع على السلطة بين قوى سياسية، او مجرد التضارب بين المصالح الشخصية لحاكم عربي وآخر. وليس من الصعب ان نفسر إصرار معظم الكتابات الغربية على تجاهل دور العوامل الخارجية في تطور البلاد العربية، إذ يسمح هذا التجاهل بإلقاء المسؤولية فيما مرت به هذه البلاد من محن على أهل هذه البلاد انفسهم، وعلى نزاعاتهم الداخلية او على الطموح الشخصي لحكامهم، او على ما قد يتسم به هؤلاء الحكام من استبداد او إهمال او ضعف. ولكن اتجاهاً مماثلاً يمكن أيضاً ملاحظته في كثير من الدراسات العربية، إما بالمبالغة في تصوير ما يتمتع به راسمو السياسة العربية من حرية الارادة، او المبالغة في دور التناقضات الطبقية وأثر التطورات الاقتصادية داخل المجتمع العربي نفسه»(٥٥).

وعلى الرغم من ان د. جلال امين يؤكد بحق على ان نقطة الانطلاق الصحيح في تفسير

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ــ ١١٠.

(٥٤) O. Sunkel, «Intégration capitaliste transnationale et désintégration nationale,» *Revue de politique étrangère,* no. 6 (1970).

(٥٥) أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية،** ص ١٠.

التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي في دولة تخضع بدرجة عالية لقوى خارجية وللنفوذ الأجنبي، يجب أن تكون ما يحدث في الدولة المسيطرة نفسها من تطورات، **إلاّ أن مثل هذا التحليل قد يصل إلى حد الافراط في إلقاء المسؤولية على المؤثرات الخارجية في تفسير أوضاع التخلف والتبعية**. بل إن الأدهى من ذلك ان إهمال «درجات الحرية والمناورة» المتاحة لحركة القوى الاجتماعية المحلية والتناقضات الداخلية في مواجهة المؤثرات والضغوط الخارجية قد تؤدي، في التحليل الأخير، إلى نوع من **«القدرية الجديدة»** القائلة بأن المؤثرات الخارجية و«لعبة الأمم» (The Game of Nations) هي العامل الحاسم في تاريخ تطور الشعوب والمجتمعات (العربية وغيرها).

فالمطلوب إذن هو فهم دقيق للعلاقة الجدلية بين **المؤثرات الخارجية وحركة القوى الداخلية**، حتى نستطيع أن نعرف إمكانات التحرك نحو الأهداف التحررية للعرب... وكذلك نوع القيود والاحباطات التي تفرضها المؤثرات الخارجية قسراً نتيجة حركة القوى الامبريالية ومخططات الشركات دولية النشاط. إذ أن تعيين الأوزان الحقيقية لكل من حركة القوى الداخلية ولدور المؤثرات الخارجية ــ دون إفراط أوتفريط ــ هو السبيل الوحيد لفهم أوضاع التبعية وأبعاد معركة التحرير في المجتمع العربي.

الفصل الثاني
الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التنمية والتخطيط

لقد أهمل الاقتصاد الأكاديمي قضايا التنمية والنمو الاقتصادي إهمالاً شبه كامل لفترة تجاوزت قرناً من الزمان منذ نهاية عصر المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. ولقد بدأت المحاولات الأولى نحو إرساء مفاهيم وأدوات تحليل جديدة للاقتصاد السياسي للتنمية والتخطيط على أيدي الاقتصاديين الغربيين غداة الحرب العالمية الثانية. وشهدت الخمسينات على وجه خاص موجة نشيطة من الكتابات الأساسية في مجال التنمية والتخطيط، كادت تجعل الاقتصاد السياسي للتنمية والتخطيط حكراً على الجامعات والمراكز العلمية المتقدمة في الغرب.

ومع نهاية الخمسينات وبدء الستينات، وفي غمار أزمة التنمية والتخطيط في العديد من بلدان العالم الثالث، ظهرت موجة جديدة من الكتابات في مجال التنمية والتخطيط بأقلام اقتصاديي العالم الثالث أنفسهم. وبرزت في هذا المجال كتابات اقتصادية مهمة من بلدان نامية كالهند وباكستان في آسيا، والبرازيل والأرجنتين وشيلي في أميركا اللاتينية. ونخص بالذكر في هذا الصدد المدرسة الاقتصادية التي نشطت في ظل اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأميركا اللاتينية (ECLA)، تحت قيادة راؤل بريبش، منذ بدء الخمسينات. فقد أتاحت جدة هذه المساهمات وارتفاع مستواها آفاقاً جديدة لبلورة فكر اقتصادي نقدي مستقل لاقتصاديي بلدان العالم الثالث يستطيع التعامل مع المدارس المناظرة في الخارج تعامل الند للند، ويساهم في إغناء الفكر التنموي والتخطيطي وإثرائه من موقع الأصالة والمعاناة.

ومن جهة أخرى، فإن الممارسة العملية والتطبيقية للنظريات الغربية ومختلف دروب العلاج التي قدمتها أو اقترحتها للقضاء على التخلف والسير قدماً بالتنمية في بلدان العالم الثالث، قد أثبتت تعثرها وعدم جدواها على مر السنين. وليس أدل على ذلك من الوضع المتدهور الحالي لعدد غير قليل من البلدان النامية، وتفجر ما اصطلح على تسميته «بأزمة التنمية»، بل لقد نجم عن هذه الممارسات زيادة التخلف وهو ما دفع بمجموعة من الاقتصاديين ببعض دول أميركا اللاتينية إلى استخدام مصطلح «تنمية التخلف».

إن قوة النظرية ومدى صحتها من الوجهة العلمية، لا تكمن فقط في إعطاء صورة كاملة وحقيقية عن الواقع، بل في قدرتها على أن تصبح أداة فعالة لتغيير هذا الواقع، عندئذ تصبح المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي فيما يخص قضايا التنمية لبلدان الوطن العربي، هو توضيح طريق التطور الذي يجب أن تسلكه البلدان العربية لكسر حدة واقع التخلف والبدء في عمليات التنمية المستقلة والمتواصلة.

وسوف نحاول في هذا الفصل تقديم نماذج لبعض الكتابات الاقتصادية العربية في مجال التنمية والتخطيط، والتي تمثل علامات مهمة على طريق تطور الاقتصاد السياسي للنمو والتنمية في الوطن العربي.

أولاً: الحوارات الكبرى للتنمية

إن المتفحص للكتابات المتاحة حول قضايا النمو والتنمية يلاحظ أن هناك فقراً شديداً في المؤلفات الجادة التي تعالج قضايا التنمية العربية ومشاكلها وآفاقها من منظور عربي شامل، ولا سيما في مجال مناقشة القضايا الرئيسية التي تطرح نفسها أثناء السعي نحو تحقيق التنمية واستبيانها، أي ما سماه د. يوسف صايغ «الحوارات الكبرى للتنمية»[1]، أو بالأحرى «الخيارات الكبرى للتنمية».

إذ أن هناك حوارات أساسية عادة ما ترافق عمليات تخطيط وإطلاق عملية التنمية. ومن بين أهم القضايا موضع التساؤلات والحوار:

١ ـ العلاقة بين معدلات النمو وتخصيص الدخل القومي بين مخصصات التراكم والاستهلاك.

٢ ـ العلاقة الديناميكية بين نمو قطاعي الصناعة والزراعة وتوسعهما.

٣ ـ اختيار الفن الانتاجي الملائم للاستثمارات الجديدة على ضوء معطيات الواقع الاقتصادي العربي (فنون إنتاجية كثيفة العمالة مقابل فنون إنتاجية كثيفة رأس المال). إذ أن مواجهة خيارات التنمية هي في الواقع مسألة تحقيق التناسبات الضرورية وتحديد الأولويات اللازمة.

ولا نجد بهذا الصدد سوى كتابات وإشارات متفرقة لمجمل الاختيارات الكبرى لعملية التنمية في الإطار العربي. فنجد د. فؤاد مرسي مثلاً يشير إلى صعوبة تحقيق التناسب السليم بين الاستهلاك والتراكم في مجرى عمليات التنمية، إذ تعترض هذا التناسب تناقضات حادة يصعب التوفيق بينها. «فقد يتعارض التراكم من أجل التصنيع مثلاً مع إعادة تشكيل الزراعة جذرياً. وقد يتعارض تطوير الصناعة الثقيلة مع تطوير الصناعة الخفيفة. وقد يتعارض رفع إنتاجية العمل ـ على أساس التكنولوجيا الحديثة

---

(١) يوسف عبد الله صايغ، الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، الفصل ٣.

والاستثمارات الكبيرة ــ مع تحقيق العمالة الكاملة بما فيها العمالة غير الماهرة».

«وهي تناقضات ينبغي حلها ابتداء من حتمية رفع مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان، وهي حتمية بدونها لا تستقر التنمية الاقتصادية. وفي جميع الأحوال، فإن التوسع في التصنيع والزيادة في الاستهلاك مستحيلان بدون التوسع في الزراعة، التي ينبغي أن تقدم الخامات للصناعة والغذاء للمدن وتخلق السوق للصناعة»(٢).

كما نجد د. خالد الشاعر يعالج قضية اختيار الفن الانتاجي وعلاقة ذلك بتخطيط العمالة فهو يرى، في ضوء الجدل الدائر في الأدب الاقتصادي حول اختيار الفن الانتاجي وعلاقته بالتعجيل بالنمو، أنه يجب عدم إفتراض أن هناك تكنيكاً واحداً للإنتاج، بل يجب أن يقع على عاتق أجهزة التخطيط في البلدان النامية مهمة دراسة بدائل لفنون الانتاج الملائمة وتطورها. وحول معايير إختيار الفن الانتاجي الأمثل يشير الكاتب إلى أنه «بما أن معدلات نمو الدخل القومي تحددها كمية «الفائض القابل للاستثمار» في الفترة التالية، فإن كمية الفائض هذه المعدة للاستثمار هي التي يجب أن تؤخذ مقياساً عند اختيار التكنيك المطلوب. وعلى هذا يصبح الاختيار مشروطاً بكمية الفائض»(٣).

وعلى الرغم من أن الكاتب يتبنى هنا معيار دوب (M. Dobb) لاختيار الفن الانتاجي إلاَّ أنه يستدرك ليقول: «إنه لا يوجد قاعدة مبسطة لاختيار التكنيك. فليس من المعقول أن نقول إن التكنيك الصحيح للبلدان النامية هو التكنيك الذي يعتمد على كثافة العمل نظراً لوجود البطالة، كما أنه ليس من المعقول أن نقول إن التكنيك الصحيح في جميع الأحوال هو التكنيك الذي يعتمد على كثافة رأس المال نظراً لأن هذا التكنيك يوفر فائضاً أكبر لأغراض الاستثمار... إلاَّ أن مشكلة الاختيار الأساسية تبقى كما هي ألا وهي الاختيار بين الحد الأعلى للإنتاج في فترة زمنية معينة وبين الحد الأعلى لنسبة النمو في الدخل القومي»(٤).

وهكذا تظل الاشارات والمعالجات البحثية لمثل هذه الخيارات التنموية الكبرى قاصرة ومبتسرة، ولا نكاد نخرج في معظم الحالات عن دائرة العرض التلخيصي الجيد، في ثنايا المؤلفات الجامعية، لما جاء به فكر أساتذة التنمية في الخارج حول هذه القضايا دون تمحيص كاف أو إبداع ذاتي في الاتجاه المعاكس.

وفي معظم الأحوال اقتصرت أهم الاسهامات الاقتصادية العربية في هذا المجال على الكتب المدرسية (Textbooks)، والتي تقف عند عرض الأفكار الأساسية السائدة في الدوائر الغربية حول قضايا التنمية والنمو في محاولة لتقديم تلخيص وافٍ للإسهامات الفكرية (الغربية وغيرها) حول القضايا والخيارات الكبرى للتنمية. فعلى عكس المدرسة الهندية (أو الأميركية اللاتينية)، نجد أن هناك فقراً شديداً في الاسهامات العربية التي لها طابع الجدة في مجال التناول النظري والتطبيقي لمشاكل النمو والتنمية في البلدان المتخلفة.

---

(٢) فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية (بغداد: منشورات مجلة النفط والتنمية، ١٩٧٧)، ص ١٠٥.

(٣) خالد الشاعر، منطلقات للتخطيط الاقتصادي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وعلى الرغم من ذلك تظل هناك بعض العلامات المهمة على الطريق. فهناك كتاب د. زكريا نصر عن التطور الاقتصادي[٥]، إذ يعتبر هذا الكتاب من أهم الاسهامات التي تحاول التفرقة بين «نماذج النمو» و «نماذج التطور الاقتصادي» والتي تهتم أساساً بقوانين الحركة التي تحكم مراحل تطور اقتصاد وطني معين. إذ أن وضع نماذج للتطور العام ــ على عكس نماذج النمو ــ يهدف إلى تصوير القوى الأساسية التي تحكم نمط تطور النظام الاقتصادي واتجاهاته في الأجل الطويل. ولهذا يفرد الكاتب مكاناً خاصاً لنموذج الكاتبة الشهيرة روزا لكسمبرغ (R. Luxembourg)، الذي يعتبر من أهم النماذج الأولى لتحليل ظاهرة التراكم الرأسمالي وإعادة الانتاج على الصعيد العالمي.

كما يولي هذا العمل اهتماماً خاصاً لنظرية الدورات والأزمات والتقلبات الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ويخلص الكاتب في ختام مؤلفه أن «التراكيب الكينزية والنماذج التطورية السابق شرحها هي أدوات «محايدة» تحاول تفهم الواقع الاقتصادي دون الخوض في منازعات مذهبية هي بعيدة عنها. ولا أدل على ذلك من أن الفكر الكينزي يجمع بين مفكرين من مختلف الألوان، فالتحليل الكينزي سلاح نجده بين أيدي اليساري ج. روبنسون (J. Robinson) والتدخلي المعتدل أ. هانسن (A. Hansen) والمحافظ العنيد بولياني (Polanyi)»[٦].

كذلك يبرز كتاب التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي (١٩٦٦) كأحد المؤلفات المدرسية العربية المهمة حول قضايا التنمية، إذ يؤكد الجزء الثاني من الكتاب على وسائل تخليص البلدان المتخلفة من عقبات التنمية وذلك عن طريق ثلاث حلقات مترابطة هي: (١) تغيير بنياني؛ (٢) دفعة قوية؛ (٣) استراتيجية ملائمة.

والتغيير البنياني يعني تغييراً في الأهمية النسبية للمكونات المختلفة للاقتصاد القومي، مثل نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج الكلي، أو نسبة العاملين بالزراعة إلى إجمالي القوى العاملة، إلى غير ذلك. أما الدفعة القوية فمؤداها أن التغيير البنياني المطلوب لن يتأتى دون القيام باستثمار كبير يؤدي إلى التغلب على مشاكل التخلف. أما الاستراتيجية الملائمة فهي عبارة عن الأسلوب أو الفلسفة التي تتم بها عملية التنمية. هل هي مثلاً فلسفة الحرية الاقتصادية أم فلسفة التدخل الحكومي على نطاق واسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خطة شاملة؟ ويؤكد الدكتور زكي شافعي أن نجاح التنمية في البلاد المتخلفة متوقف على اتباعها لأسلوب التخطيط الاقتصادي.

كما يؤكد الكاتب على أن التغير البنياني المطلوب (أو الانتقال من الزراعة إلى الصناعة) قد يتم بطريقة تلقائية وذلك بفعل «قانون إنجل» في الاستهلاك، ومؤداه أن زيادة الدخل يترتب عليها توجيه نسبة أكبر للإنفاق على السلع الأخرى غير الغذائية. ولكن ذلك سوف يأخذ وقتاً طويلاً، إذ ان نسبة المنفق على المواد الغذائية ستظل مرتفعة إلى وقت طويل في البلاد المتخلفة أثناء القيام بعملية

---

(٥) زكريا أحمد نصر، التطور الاقتصادي: عرض لبعض النماذج التحليلية (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٢).

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

النمو. لذا يلزم عدم الاعتماد على أثر تغير نمط الطلب بهذه الطريقة التلقائية ويجب الالتجاء إلى التخطيط؟ كأساس للتحول من الزراعة إلى الصناعة.

ولكي يحدث التغير البنياني المطلوب فإن الأمر يقتضي ضرورة القيام بالاستثمار لا بشكل تدريجي ولكن على أساس دفعات كبيرة متقطعة، وذلك لكي ينطلق الاقتصاد في مرحلة النمو الذاتي. واعتبارات الدفعة القوية هذه تتلخص في:

ــ عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية.

ــ ظاهرة الانفجار السكاني المنتشرة في العديد من البلاد العربية، والتي تحتم القيام باستثمار كبير إذا أردنا أن نرفع مستوى الدخول الفردية في هذه البلاد، بالاستناد إلى الفكر التنموي السائد.

ويشير الكاتب إلى أن الدفعة القوية في الاستثمار يمكن أن تتم على أساس «النمو المتوازن» أو «النمو غير المتوازن». والأول يقصد به توزيع الاستثمار على القطاعات المختلفة (استهلاكية وإنتاجية ومشروعات رأس المال الاجتماعي)، بشكل يؤدي إلى نمو هذه القطاعات في وقت واحد ولكن ليس من الضروري بنفس النسبة. والدافع إلى ذلك هو تحقيق توسيع نطاق السوق (نمو متوازن من جانب الطلب) وتفادي الاختناقات التي تحدث أثناء التنمية والاستفادة من الوفورات الخارجية (نمو متوازن من جانب العرض).

بينما النمو غير المتوازن يمكن أن يحدث عندما يجري التركيز على قطاعات معينة رائدة (Leading sectors) أو مناطق ونقاط نمو معينة في الاقتصاد القومي (Growth points or poles)، على النحو الذي أفاض في شرحه الاقتصادي الفرنسي ذائع الصيت فرانسوا بيرو.

وخلال النصف الثاني من السبعينات شهدنا صدور بعض المؤلفات المهمة حول القضايا الكبرى للتنمية، لعل من أهمها كتاب د. يوسف صايغ الصادر باللغة الانجليزية عن «مقررات التنمية الاقتصادية العربية» (١٩٧٨)(٧).

إذ يقدم لنا د. يوسف صايغ في هذا الكتاب خلاصة فكره التنموي، حيث يتبع المؤلف خطى «المدرسة الهيكلية» أو «البنائية» في التحليل الاقتصادي ولا يقف عند تجريدات «الاقتصاد النيوكلاسيكي» بل يمزج مزجاً حياً بين قضايا الاقتصاد والسياسة. فبعد مناقشة مستفيضة «لمقررات التنمية» كما وردت في أعمال عدد من المنظرين والمؤرخين الاقتصاديين من أمثال والتمان روستو، سينجلر، أدلمان وموريس ينتقل بنا المؤلف لدراسة «مقررات التنمية» كما تزخر بها حركة الواقع الاقتصادي ــ الاجتماعي العربي. ويخلص المؤلف من بحوثه المكتبية ومن دراساته الميدانية ــ بما في ذلك مقابلاته مع المسؤولين العرب عن رسم السياسات ــ إلى تحديد ومناقشة أهم المحددات الاقتصادية لعملية التنمية العربية والتي يوردها على النحو التالي:

---

(٧) Yusif Abdullah Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978).

ـ قاعدة الموارد المتاحة ولا سيما الطبيعية منها.
ـ الهيكل الاقتصادي ولا سيما درجة إزدواجية أو ثنائية هذا الهيكل.
ـ القاعدة الصناعية وطبيعة العملية التصنيعية الجارية.
ـ الاصلاح الزراعي ونمط التنمية الزراعية.
ـ درجة توافر رأس المال من المصادر المحلية الخارجية.
ـ مدى توافر عناصر البنيان الارتكازي للاقتصاد الوطني (Infrastructure)، بشقيه المادي (الطاقة والكباري وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية) والاجتماعي (الخدمات التعليمية والصحية... الخ).
ـ الأعداد البشرية / المؤهلة والمدربة.
ـ مدى توافر المنظمين والخبرات الإدارية اللازمة.

وبهذا الصدد يناقش المؤلف بوضوح ودقة مدى التفاوت الذي يوجد بين الأقطار العربية المختلفة في مدى كفاءة كل من المحددات الثمانية المذكورة وفعاليتها.

ولا يقتصر الكاتب في معالجته على الوقوف عند جانب «المقررات الاقتصادية» للتنمية، بل يحاول استكمال أبعاد الصورة بدراسة للمقررات ذات الطابع السياسي والإداري. وفي هذا المجال يسوق لنا المؤلف عدداً من المقررات التي يرى أنها حاسمة وفاعلة في مجريات عملية التنمية بمعناها الشامل وهي كما يوردها المؤلف:

ـ التوجه التنموي للقيادة السياسية.
ـ آليات التخطيط والخطط والمتابعة.
ـ نظام الخدمة المدنية والإدارة العامة المعمول به.
ـ درجة الاستقرار السياسي والتجانس المجتمعي.
ـ درجة المشاركة السياسية للسكان في مناقشة القضايا العامة.
ـ دور القطاع العام وخدمات الرفاه.

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى تحديد مجموعة من المقررات الثقافية والاجتماعية للتنمية، وهي كما يوردها:

ـ التعليم: مستواه، مدى انتشاره، محتواه، فلسفته، ومناهجه.
ـ التغير التكنولوجي.
ـ قوى التغير: أحزاب النخبة، العسكريون، الطبقة المتوسطة، المجموعات الضاغطة، الأقليات.
ـ درجة الحماس والتحفيز التنموي لدى المنظمين والقيادات الادارية.
ـ درجة الحراك الاجتماعي وصراع القيم في المجتمع.

ورغم أن هذه المجموعات الثلاث من «المحددات» تختلف في درجة التحديد ومدى خضوعها لاختبارات القياس الدقيق، فإنها جميعاً تتداخل في نسيج واحد لتصنع مسيرة التنمية.

ولعل الإسهام التحليلي لهذا العمل المهم هو المناقشة الضافية «للفروق القطرية» في مجال

توافر أو عدم توافر كل محدد من المحددات المذكورة على الصعيد العملي المعاش. وقد لا نتجاوز كثيراً تفكير المؤلف إذا قلنا إن مجموعة «المحددات السياسية والادارية» تكاد تكون هي «المحددات الحاكمة» (Control determinants) في عملية التنمية، وإن مجموعتي «المقررات الاقتصادية» و«المقررات الثقافية ــ والاجتماعية» هي بمثابة المحددات الأولية التي توفر الشروط الضرورية ولكن «غير الكافية» لانطلاق عملية التنمية بنجاح كعملية تاريخية شاملة واستمرارها تصفي عناصر التخلف والتبعية والتجزئة في الوطن العربي. ولكننا نلاحظ أن المؤلف في معالجته لقضايا التنمية قد أولى اهتماماً خاصاً لما يمكن تسميته «بالبواعث» (Motivations) والحوافز (Incentives) بدرجة تطغى أحياناً على أهمية «النظام الاقتصادي ــ السياسي القائم»، سواء أكان اقتصاداً ليبرالياً حراً أو رأسمالية دولية أو اشتراكية!

وعلى الصعيد النظري يلخص د. فؤاد مرسي المفهوم المادي للتنمية في المقولة التالية: «فالتنمية الاقتصادية إنما تقاس في نهاية الأمر بمدى قدرتها على تكوين السوق الداخلية بوصفها تعبيراً عن النمو الموضوعي لكل من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج[8]». ولذا يرى د. فؤاد مرسي أن عملية التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، تتوقف على الموقف من الاستهلاك. إذ يكون من الضروري النظر للاستهلاك الواسع الذي يكفل تكوين السوق الداخلية وتوسيعها. ولهذا فهو يرى ضرورة التفرقة بين نوعين من الطلب الفعال: الطلب الفعلي والطلب الاحتمالي. ويقصد بالطلب الفعلي ذلك الحجم من الطلب الفعال المتحقق فعلاً، أما الطلب الاحتمالي فهو حجم الطلب الفعال الممكن تحقيقه بفضل التغييرات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ولا شك أن هذا الطلب الاحتمالي هو الأصلح كأساس لحسابات التنمية الاقتصادية[9].

وحول الصيحات الحديثة المنادية بأهمية توجيه الانتاج للتصدير لدفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث... يتساءل الدكتور فؤاد مرسي: هل الإنتاج للتصدير آلية من آليات التنمية أم مجرد إجراء من إجراءات تمويل التنمية[10]؟ ورداً على هذا التساؤل يعود فيجيب بأن «الطلب الداخلي هو الذي يوسع السوق الداخلية، وأياً يكن مدى التوسع في الصادرات فإنها لا تلعب هذا الدور أبداً. إن الطلب الخارجي لا يمكن أن يكون بديلاً للطلب الداخلي»[11].

ثانياً: الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة أزمة الفكر التنموي المعاصر

لقد غدا من المعروف أنه منذ بداية السبعينات بدأ يسود جو من عدم الثقة بالفكر التنموي التقليدي الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات. فقد بدأت تيارات

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٩.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١١١.
(١١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

جديدة من الفكر الاقتصادي والاجتماعي تحاول الكشف عن إطار مرجعي جديد يحل محل الفكر التنموي التقليدي. ولكن هذه التيارات الحديثة المتلاطمة لم تتوصل بعد إلى إقامة بديل جديد متكامل يحل محل البناء النظري القديم للفكر التنموي التقليدي. وبإيجاز، فقد انهدم بناء كان قائماً مستقراً، ولم يقم مكانه بعد بناء جديد متماسك. وهنا يكمن في الواقع جانب مهم من أزمة الفكر التنموي المعاصر.

وفي تقدير د. محمد لبيب شقير أن أغلب تفسيرات التخلف في ظل الفكر التنموي التقليدي قد بالغت مبالغة شديدة في أهمية دور رأس المال باعتباره العامل الاستراتيجي والحاسم في تحريك عملية التنمية الاقتصادية ودفعها، وذلك على حساب بعض العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا ما بينته بوضوح وصراحة بعض المؤلفات الرئيسية في هذا الفكر التقليدي مثل مؤلف راجنار نركسه (R. Nurkse) الذي نشره عام ١٩٥٣ تحت عنوان مشكلات تكوين رأس المال في البلدان المتخلفة (١٢). ومن هنا كان تطوير الاقتصاد عن طريق التركيز على المتغيرات الاقتصادية البحتة مثل حجم الاستثمارات، وحجم الإنتاج الكلي وحجم الصادرات والواردات... الخ هو جوهر مفهوم التنمية لدى كافة البلدان التي تأثرت بالمفهوم التقليدي للتنمية.

وإزاء هذه التطورات في مجال مراجعة مفاهيم الفكر التنموي التقليدي ومقولاته لم يقف الفكر الاقتصادي العربي موقفاً سلبياً بالكامل، فقد تصدى لهذه القضايا فريق من الاقتصاديين المصريين الشبان من خلال بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين وأعماله (٣ ــ ٥ أيار/ مايو ١٩٧٩)(١٣).

فالدكتور رمزي زكي يحدد في مستهل بحثه طبيعة «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي» بشكل بارع على النحو التالي: «إذا جاز لنا أن نقول، إن العقد الأول للتنمية (١٩٦٠ ــ ١٩٧٠) كان هو العقد الذي شهد إرهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لا بأس به من الدول المتخلفة، فإنه أيضاً العقد الذي شهد اكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكري المكثف في مجال التخلف والتنمية منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة. أما العقد الثاني (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) فيمكن وصفه بأنه العقد الذي شهد موت هذه الطموحات الانمائية في الدول المتخلفة بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منطقة حصار شديد. ولم يكن من المصادفة، أن يكون العقد الأخير هو العصر الذي شهد انهيار هذه الترسانة الضخمة التي شيدها الفكر الاقتصادي في مجال التخلف والتنمية، وأن يعاصر المرء فيه تلك المحاكمات الكبرى التي جرت وتجري الآن، لإنجازات هذا الفكر».

ويقول الكاتب «إنه ليس من المصادفة أن تتزامن أزمة التنمية في الدول المتخلفة مع أزمة الفكر التنموي نظراً لما

---

(١٢) محمد لبيب شقير، «مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر،» ورقة قدمت إلى: المعهد العربي للتخطيط، حلقة نقاش، الكويت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

(١٣) المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٤، القاهرة، ٣ ــ ٥ أيار/ مايو ١٩٧٩، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر، تحرير اسماعيل صبري عبد الله وآخرون (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٨١).

بين الأزمتين من صلة شديدة. ذلك أن نمط التفكير الذي أفرزه الفكر الاقتصادي الغربي خلال الخمسينات كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعي السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسؤولين في هذه البلاد. ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء، بأن أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود، إلى حد كبير، إلى طغيان نوع معين من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم للاستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم»[١٤].

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك ليقدم لنا حيثيات الإدانة للفكر التنموي التقليدي، إذ يتناول بالمناقشة أهم الأخطاء والثغرات النظرية التي اتسمت بها «اقتصاديات التخلف والنمو»، والتي يمكن تلخيصها في النقاط المهمة التالية[١٥]:

ـ العجز الواضح في تفسير التخلف.
ـ التضخيم المبالغ في حجم المشكلة السكانية.
ـ إهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة.
ـ الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية.
ـ الصياغات غير الصحيحة لمقاييس التنمية وأهدافها.

على أن محاكمة هذا الفكر لم تحدث بناء على ثغراته النظرية وجهازه التحليلي القاصر فحسب، وإنما أيضاً لأن تجارب التنمية في الدول المتخلفة، التي تأثرت بهذا الفكر، قد أشارت بأصبع اتهام ثابتة إلى مشاركة هذا الفكر في مسؤولية الفشل الذي منيت به معظم هذه التجارب في ربع القرن الماضي.

ولكن ما هي أدلة الاتهام في الواقع العملي؟ هذا ما لخصه الكاتب في شكل أربع نتائج ترتبت على تبني الفكر التنموي التقليدي في تجارب التنمية، وهي[١٦]:
ـ عدم تحقيق الأهداف المباشرة المنشودة.
ـ نماذج فاشلة للتصنيع.
ـ الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار في التنمية.
ـ عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير.

وبعد محاولة للكاتب لاستشراف آفاق الفكر التنموي الجديد، مشيراً إلى أهم ملامح هذا الفكر متمثلة في النظرة التاريخية والتحليل الديناميكي ومركزية العلاقة بين التوزيع والتنمية وأهمية الدور الذي يلعبه النظام الدولي في توجيه عمليات التنمية في بلدان العالم الثالث، يتساءل الكاتب: «وأين نحن ـ أي كاقتصاديين عرب ـ من هذه الأزمة؟» وفي محاولة للاجابة عن هذا التساؤل المهم يرى الكاتب أن الدراسات المصرية، والعربية عامة، حول «اقتصاديات التخلف والتنمية»

(١٤) رمزي زكي، «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي،» في: المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

تتسم هي أيضاً بالجمود والتخلف الذي يتسم به الوضع الاقتصادي العام، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة. وفي تقدير الكاتب أنه «ربما يكون الانشغال بإعداد الكتب الدراسية (السريعة) لإعطاء الطلاب فكرة عامة عن هذا الموضوع قد أعاق التأمل النظري والمواقف النقدية من تيارات الفكر التنموي ومن متابعة الحديث فيها»(١٧).

ولدى متابعته لتطور الفكر التنموي، يرى الأستاذ عادل حسين أن هناك تقبلاً واسعاً بين كتّاب التنمية لسياسات معينة تقتضيها ضرورات التنمية طويلة الآجل وهو ما يلخصه الكاتب في مبادىء ستة. كما تكشف هذه المتابعة عن وجود تصورين أساسيين حول كيفية تحقيق التنمية، وذلك ما عبر عنه الكاتب بالنموذجين. أما المبادىء الستة فهي: المواجهة مع الدول الصناعية، الاعتماد على النفس، التنمية عملية مركبة، القفزة الكبيرة، الدور المحوري للدولة والتخطيط، وعدالة التوزيع. وأما النموذجان فهما: نموذج التنمية بالانتشار، ونموذج التنمية المستقلة.

ويرى الكاتب أنه يمكن تصنيف مختلف «التوليفات الممكنة» من المبادىء الستة السابقة تحت نموذجين عامين هما: (أ) نموذج التنمية بالانتشار؛ (ب) نموذج التنمية المستقلة.

وينبع الخلاف الجذري بين النموذجين من طبيعة الموقف من التحديات الخارجية، وما يترتب على ذلك من طريقة الربط بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية في نموذج التنمية.

«فنموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة النامية على أنها في الأساس حالة دولة، تخلفت عن الركب، وتشبه حالة الدول الغربية قبل انتشار الثورة الصناعية في ربوعها، وقد نبتت (أو استزرعت) في الدول النامية عوامل التحديث خلال العقود السابقة فأصبح هناك ما يسمى بازدواجية الاقتصاد، أي تجاور قطاع رأسمالي وقطاع غير رأسمالي (حسب تسمية لويس) أو قطاع حديث وقطاع تقليدي (روستو) والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب) ويتم هذا بإعداد المسرح السياسي على نحو يحفز الرأسمالية المحلية على العمل بالتعاون مع رأس المال الأجنبي الوافد من الدول الصناعية»(١٨).

«وفي مقابل هذا النموذج يتعامل نموذج التنمية المستقلة مع حالة الدولة النامية لا باعتبار أنها مجرد حالة تخلف زمني، ولكن باعتبارها حالة مركبة ورثها للدولة النامية الاستعمار الأجنبي، وبصيغة أخرى فإن الدولة النامية ليست طفلاً، ولكنها قزم مشوه ويمتد هذا التأصيل التاريخي لحالة التخلف إلى الحاضر، فعملية استنزاف الموارد من الدول النامية لا زالت مستمرة، ومعدلات التنمية وأنماطها مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفقاً لمصالحه، وتطلب هذا تحويل التشكيلات المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقلة المتركزة حول ذاتها، وبالتالي فإن التنمية الجادة المستقلة لا بد أن تبدأ بكسر حلقة التبعية»(١٩).

«وواضح من هذا العرض أن النموذج الثاني يعطي وزناً كبيراً وأساسياً للعلاقات الخارجية كعائق، ولو أن نموذج

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٤ ــ ٥٥.

(١٨) عادل حسين، «متابعة إيجابية لأدبيات التنمية: مبادىء ستة ونموذجان،» في: **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر.**

(١٩) المصدر نفسه.

الانتشار لا يغفل ضرورة تعديل شروط التعامل الخارجي ـ على الأقل في طبعاته الحديثة ولتحديد موقفنا كاقتصاديين في دولة نامية من هذين النموذجين ينبغي أن نستعين بخبراتنا التاريخية والمعاصرة، ويحسن أن نستخدم منهجاً قريباً مما ينصح به ميردال، وهو أن نحدد الهدف ثم ندرس المشاكل الواقعية، ونستنبط السياسات المطلوبة دون تحيزات اجتماعية أو مذهبية مسبقة (قدر الإمكان)»(٢٠).

ويحمل البحث قرب الخاتمة توصية مهمة... إذ يشير إلى ان الاقتصادي السويدي ذائع الصيت **جونار ميردال** (G. Myrdal) قد انكب قرابة العشرين عاماً على العمل التحضيري والمباشر لإنتاج مؤلفه العملاق « **الدراما الآسيوية** » (The Asian Drama)« وينبغي ان يظهر في صفوفنا من ينذرون أنفسهم لمهام مماثلة (٢١) » . وكأنه يصرخ فينا ـ نحن الاقتصاديين العرب ـ بأن الوقت قد حان لكي ينكب البعض منا على إنجاز عمل طال إنتظاره يدور حول « **الدراما العربية** » .

ويعالج د. **ابراهيم العيسوي** في بحثه المقدم للمؤتمر نفسه موضوع **العلاقة بين التوزيع والنمو والتنمية**(٢٢). وهو يستعرض في هذا البحث محورية العلاقة بين التوزيع والنمو لدى الكلاسيك وتطور هذا على أيدي النيوكلاسيك إلى التركيز على تخصيص الموارد. وقد صحب هذا التطور استبدال الطبيعة الاجتماعية ـ السياسية لقضية التوزيع بالطبيعة الوظيفية ـ التكنولوجية له. كذلك يناقش الكاتب اتجاه الفكر التنموي حتى عهد قريب إلى التسليم بأن قضايا التوزيع ستحل نفسها بنفسها عن طريق أثر الانتشار أو التساقط (Trickling down effect) مبيناً خطل هذا التسليم ومؤكداً أنه لا يوجد ارتباط ضمني ذو طبيعة محددة بين النمو وعدالة التوزيع ـ فالأمر رهن بعلاقات الإنتاج واستراتيجية التنمية.

وقد ركّز د. العيسوي نقده للنظرية الشائعة عن تطور توزيع الدخل أثناء نمو الناتج القومي التي تستند أساساً إلى تحليل كوزنتس (S. Kuznets) لعملية النمو من واقع الخبرة التاريخية للدول المتقدمة. ويمكن تلخيص هذه النظرية في أن توزيع الدخل يزداد سوءاً قبل أن يبدأ في التحسن، بمعنى أنه مع تزايد متوسط دخل الفرد فإن درجة التفاوت في التوزيع تميل إلى التزايد في البداية حتى يصل متوسط دخل الفرد إلى مستوى معين يستقر عنده نمط توزيع الدخل عند درجة معينة من التفاوت، ثم يبدأ التوزيع في مرحلة متأخرة للنمو في التحسن.

وفي إطار الموجة النقدية الحديثة لنظريات التنمية ومفاهيمها السائدة، يمكننا أن نشير إلى مقال د. جلال أمين بعنوان «تنمية... أم تبعية اقتصادية وثقافية؟»(٢٣). وخلاصة القول لدى

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٣ .

(٢٢) ابراهيم العيسوي، «التوزيع والنمو والتنمية: بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع إشارة خاصة لمصر،» في: **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر**، ص ١٦١ ـ ١٨١ .

الكاتب إن القدرة على التمتع بالسلع والخدمات التي يبتدعها مجتمع معين (يعني بذلك المجتمعات الغربية المتقدمة) تفترض أن يغير المجتمع المقلِّد (مثل المجتمع العربي) قيمه وعاداته بحيث تتفق مع قيم المجتمع الذي ابتدعها وعاداته . كما أن إخضاع المجتمع الفقير لاستهلاك هذه السلع قبل أن تتغير قيمه وتقاليده هو أقصر طريق لإجباره على التخلي عن ثقافته وقيمه الخاصة(٢٤).

وتأسيساً على ذلك يرى الكاتب «ان دعاة التنمية المستقلة حين يدعون إلى الانغلاق، لا يذهبون بالطبع إلى حد مقاطعة التجارة الخارجية، كما أنهم لا يذهبون إلى حد مقاطعة المعونات الأجنبية، وإنما هم فقط يرفضون أن تكون التجارة الخارجية أو المعونة هي المحدد لاستراتيجية التنمية، ويدعون إلى أن تنعكس الآية، فترسم سياسة التجارة الخارجية والمعونة الأجنبية على ضوء ما تحدده إستراتيجية التنمية من أولويات، هذه الأولويات التي يجب أن تستلهم من حاجات المجتمع الفعلية وليس مما تحتاج الدول الخارجية إلى بيعه أو تصريفه »(٢٥).

وفي الاتجاه نفسه يصف المؤلف الحديث للدكتور جورج قرم الصادر تحت عنوان «التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية»(٢٦) إذ يجمع هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من المقالات التي تطرح بعض الآراء النقدية المناقضة للمذاهب الرسمية في مجال التنمية والمعتقدات السائدة حول الادخار والاستثمار واستيراد التكنولوجيا وأساليب النهوض الاقتصادي .

ويمحص د. جورج قرم أزمة الباحث العربي في قضايا التنمية بنشوء نوع من التوهم لدى الباحث الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي «بأن من يتملك معرفة قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتقدمة صناعيا لا بد من أن يتملك صيرورة مجتمعه المتخلف ويتمكن من إصلاح مسارها . وقد عاش الباحث العربي في الستينات على مقولات الثورة والتغيير السريع بعد أن عاش أسلافه المهتمون بالشؤون الاجتماعية على مقولات النهضة والإصلاح »(٢٧).

وفي ضوء معرقلات التنمية التي ظهرت بكثافة خلال حقبة السبعينات أصبح لزاماً على الباحث العربي في قضايا التنمية أن يعيد النظر في مفاهيمه حول التنمية والتحديث دون أن يقع في الصوفية أو أن يستسلم للقنوط(٢٨). وباختصار، فالمطلوب ــ من وجهة نظر الكاتب ــ إنهاء حالة الاغتراب السائدة في المناهج الفكرية العربية والخاصة بالجدل حول الأصالة والحداثة، وأن يحل محل ذلك تكريس العمل البحثي في مجال التنمية لاستكشاف أسرار الانحطاط العربي(٢٩).

---

(٢٣) جلال أحمد أمين، «تنمية أم تبعية إقتصادية وثقافية؟» مصر المعاصرة، السنة ٦٧، العدد ٣٦٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٦٤.

(٢٦) جورج قرم، التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٩- ١٧٠.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ــ ١٧٢.

ولكن دعونا نتساءل في نهاية المطاف، ما هي انعكاسات إرهاصات الفكر التنموي الحديث على متطلبات التنمية العربية؟ ورداً عن هذا التساؤل يرى الدكتور لبيب شقير أن «هناك قدراً كافياً ـ ومحل اتفاق واسع ـ من الأفكار والمبادىء والأسس التي يمكن استخلاصها من الفكر التنموي الحديث والتي يمكن الإفادة منها في وضع تصور محدد عن مفهوم التنمية العربية»[٣٠] ويمكن تقسيم هذه الأفكار والأسس الرئيسية إلى مجموعتين[٣١]:

الأولى: تبين لنا المحاذير التي لا يجوز الوقوع فيها في تحديد هذا المفهوم.

والثانية: تبين لنا الركائز التي يجب مراعاتها في بناء هذا المفهوم.

وفي مجال تحديد هذه الركائز يرى د. شقير أن التنمية العربية التي تستطيع بالفعل أن تواجه مشكلات التخلف في الوطن العربي، يجب أن يتوفر فيها عدد من الخصائص الرئيسية، وهي[٣٢]:

ـ أن تكون عملية تطوير حضاري شامل.
ـ أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلاً بحياة البشر.
ـ أن تحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية.
ـ أن تواجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجه الوطن العربي من تحديات.
ـ أن تتوفر لها عوامل الاستمرار.

فالاقتصاد وتطويره ليس سوى جانب واحد، ولكنه جانب غير منفصل عن جوانب المجتمع العربي الأخرى التي يجب أن تنصب عليها عملية التنمية. فالتنمية في النهاية هي عملية تطوير حضاري شامل. كذلك يترتب على هذه النظرة تغير مهم في استراتيجيات التنمية في جانبها الاقتصادي، حيث يتعين أن تكون التنمية ذات توجه داخلي. «ومعنى ذلك أن اختيار القطاعات التي تجب تنميتها واختيار نوع المشروعات التي تجري تنميتها في داخل تلك القطاعات يجب أن يكون بصفة رئيسية، على أساس قدرة هذه القطاعات والمشروعات على إشباع الطلب الداخلي الذي يتصل بهذه الحاجات الأساسية. ولا يعني ذلك إهمال تنمية القطاعات ذات القدرة الحقيقية على التصدير، ولكنه يعني أن الأولوية الأساسية لاختيار القطاعات والمشروعات الانمائية العربية يجب أن تكون على أساس قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية في داخل الاقتصادات العربية»[٣٣].

«وميزة هذه الاستراتيجية هي أنها تضمن السوق اللازمة للتنمية وتجعل هذه السوق مضمونة ومكفولة في الداخل. ومن المهم الاشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تختلف عن استراتيجية التصنيع على أساس «الإحلال محل الواردات». فهذه الاستراتيجية الأخيرة تبدأ من السلع التي كان يستوردها الاقتصاد قبل التنمية، وهي غالباً سلع

---

(٣٠) شقير، «مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر،» ص ١٧٧.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

إستهلاكية تستوردها الطبقة ذات الدخل المرتفع والتي تتربع على قمة التوزيع. ثم تتم إقامة المشروعات التي تنتج هذه السلع محلياً. فالفرق إذن يتعلق بنوع السلع التي تجري تنمية إنتاجها، والطبقة الاجتماعية التي توجه لها هذه السلع. ففي إستراتيجية إشباع الاحتياجات الأساسية تتكون هذه الطبقة من الغالبية الكبرى للسكان»[٣٤].

ونتج عن ذلك ألاّ يعتبر التصنيع هو وحده مركز الثقل في عملية التنمية العربية. **فالتنمية الزراعية يجب أن تنال اهتماماً أكبر وأقوى مما نالته في ظل الجهود الانمائية العربية في الخمس والعشرين سنة الماضية. ويرجع ذلك إلى أهمية تنمية الانتاج الزراعي في سد الحاجات الغذائية للسكان.** هذا طبعاً بالاضافة إلى أهميته الخاصة في ظروف الوطن العربي الذي يعتمد في سد نسبة كبيرة من حاجاته الغذائية على الاستيراد من الخارج، مع ما في ذلك من مخاطر بالغة على حرية الإرادة العربية، بل وعلى الوجود العربي ذاته.

ولكي يتوفر للتنمية العربية عوامل الاستمرار فلا بد لعملية التنمية من أن تكون معتمدة على السوق الداخلي مما يضمن لها إمكانات الاستمرار. بيد أنه نظراً لضيق سوق كل قطر عربي على حدة وضآلته، ونظراً لأن تجزئة الوطن العربي جعلت توزيع الموارد فيما بين الأقطار العربية توزيعاً غير متكافىء ولا يضمن إقامة تنمية في أي قطر منها منفرداً... **لذلك فلا بد من إقامة التنمية في كل الأقطار العربية من خلال عملية تكامل إنمائي تجمعها جميعاً.** وبدون هذا التكامل لن يمكن للتنمية أن تتحقق على نحو مستمر في أي منها، حتى في أكبرها سوقاً أو أضخمها موارداً. **فالتكامل الاقتصادي العربي يفرض نفسه ليس لأنه مطلب قومي فقط، ولكن لأنه قبل كل شيء، مطلب تنموي.**

ثالثاً: حول مفاهيم وأساليب التخطيط من أجل التنمية

إن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر مسعى علمياً حديث النشأة نسبياً في إطار علم الاقتصاد. فإذا ما تصفح المرء مؤلفاً مهماً في تاريخ الفكر الاقتصادي مثل كتاب السير أريك رول (Eric Roll)[٣٥] فإنه يكاد أن يصدم بأن هذا الكتاب لا تضم صفحاته التي تزيد على الخمسمائة ذكراً لكلمة التنمية ولا عرضاً لمفهوم التخطيط. وليس مرد ذلك أن رول نفسه يهمل هذه القضايا وإنما مرده أمانة المؤلف في عرضه لما شغل بالفعل أساتذة الاقتصاد، ولم تكن التنمية ولا التخطيط من بين ما شغلهم حتى غداة الحرب العالمية الثانية حين أصبح التخطيط نشاطاً واسعاً تمارسه دول كثيرة وغدت التنمية هدفاً عزيزاً تناضل من أجله غالبية شعوب الأرض[٣٦].

ولكن الحرب العالمية الثانية قد غيرت إلى حد بعيد معالم الصورة، فقد اختار عدد غير قليل من

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) Sir Eric Roll, *A History of Economic Thought* (London: Faber and Faber, 1954).

(٣٦) اسماعيل صبري عبد الله، «تصدير،» في: شارل بتلهايم، *حول التخطيط والتنمية* (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٨)، ص ٧ ـ ٨.

بلدان العالم طريق الاشتراكية، وغدا التخطيط ممارسة يومية في نواحٍ مختلفة من العالم. بل لقد بدأت بعض الدول الرأسمالية الكبرى الاستفادة من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات لتنشيط الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة مستلهمة في الأساس تعاليم كينز لمواجهة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي بتلك البلدان. وكان طبيعياً في مثل هذه الظروف أن يتصدى جيل كامل من الاقتصاديين الأكاديميين لمعالجة القضايا والمشاكل الجديدة التي يطرحها علم التخطيط من أجل التنمية.

وعلى صعيد الوطن العربي، كان لبداية تجارب التخطيط في مصر وسورية مع بداية تجربة الوحدة المصرية ـ السورية(١٩٥٨-١٩٥٩)أكبر الأثر في تنشيط الفكر الاقتصادي العربي في مجال دراسات التخطيط الاقتصادي المرتبطة بعمليات التنمية العربية. كذلك كان قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، وإعادة النظر في جهاز مجلس الإعمار وتشكيل وزارة التخطيط بدلاً منه، وإعادة النظر في مناهج التخطيط الاقتصادي نفسها، حافزاً لإنتاج فكر اقتصادي عربي يتصدى لمعالجة مشاكل وقضايا التخطيط الاقتصادي في ضوء تعقيدات الواقع العربي.

فخلال الخمسينات والستينات تجاوز معظم البلدان العربية مرحلة التنمية القائمة على مشروعات متفرقة وأنشأ أجهزة ووزارات للتخطيط . وإزاء إدراك الحكومات لضرورة التعجيل بالنمو وبمسؤولية الدولة عن ذلك سلكت اثنتا عشرة دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية سبيل التخطيط متوسط المدى. واقترن هذا النشاط التخطيطي بانتعاش نسبي للكتابات الاقتصادية العربية حول مفاهيم وأساليب التخطيط من أجل التنمية.

ويمكننا بصفة عامة أن نصنف الكتابات العربية في مجال التخطيط إلى نوعين من الكتابات:

١ ـ كتابات حول مفاهيم التخطيط من الزاوية النظرية.

٢ ـ كتابات حول أساليب التخطيط الكلي أو القطاعي من الزاوية العملية.

فعلى صعيد الكتابات النظرية حول المفاهيم العامة والقضايا الكبرى للتخطيط يبرز عدد من الإسهامات التي أثرت الحوار حول مفاهيم التخطيط.

فحول المفهوم العام للتخطيط الشامل يرى د. محمد زكي شافعي أنه ليس للتخطيط الشامل نمط واحد لا يتعداه، وإنما تتعدد أنماطه وتختلف أساليبه باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفاوت مرحلة النمو الاقتصادي. كذلك فإن هذا الأسلوب من التخطيط ليس وقفاً على البلاد التي يقوم نظامها الاقتصادي على الملكية الاجتماعية لأدوات الانتاج. ذلك أن السبيل إليه مفتوح بالنسبة للنظم الاقتصادية المختلطة حيث يقوم قطاع خاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام

«غاية الأمر ـ وفي هذا لا يجوز أن يثور الشك ـ أنه لا يتأتى إحكام التخطيط في هذه الحالة ما لم يتمتع القطاع العام بأهمية ارتكازية في الاقتصاد القومي أو كما يقول أوسكار لانج ما لم يتحكم القطاع العام في المرتفعات المسيطرة على الحياة الاقتصادية».

«ولست أرى فيما يقتضيه التخطيط الشامل من إيلاء القطاع العام أهمية ارتكازية في الاقتصاد القومي ما يدعو

للتردد. والرأي عندي أن نواجه موضوع التنمية الاقتصادية بالصراحة والايجابية التي تتفق مع ما للمشكلة من أهمية حيوية بالنسبة لثلثي سكان هذا العالم. فإذا كان التخطيط الشامل هو السبيل الرشيد للتنمية الاقتصادية، فليكن هذا سبيل البلاد المتخلفة إليها. وإذا كان إحكام فاعلية هذا الأسلوب من التخطيط يقتضي أن يتمتع القطاع العام بأهمية ارتكازية في الاقتصاد القومي، فلنوجه البلاد المتخلفة إلى وجوب أن يتفق للقطاع العام تلك الأهمية إذا كنا نريد لها أن تمضي قدماً في الطريق إلى التنمية الاقتصادية الرشيدة»[٣٧].

وحول مستويات شمول الخطة القومية يرى الاقتصادي المصري الراحل ــ وأحد المنظرين المهمين للتخطيط ــ د. أحمد حسني أحمد أن مجموعة القرارات ذات الآثار غير المباشرة التي يجب أن تشملها أي خطة كفوءة للتنمية هي[٣٨]:

أ ــ القرارات المالية التي تنظم التدفقات النقدية وتداول الأصول المالية. . . أي القرارات التي تتضمنها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي وسياسة الأجور وسياسة الأسعار.

ب ــ القرارات الاستثمارية وتشمل مجموعة القرارات التي توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات المختلفة.

ج ــ القرارات الإنتاجية وتشمل مجموعة القرارات التي تنظم العمليات الإنتاجية التي تقوم بها الوحدات التي يخضع إنتاجها لقانون تناقص التكاليف.

د ــ القرارات الاستهلاكية الجماعية وتشمل القرارات الاستهلاكية الجماعية التي تتخذها الدولة لتوفير السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع دون مقابل.

ولهذا يخلص الكاتب إلى أنه فيما عدا هذه القرارات، فإن القرارات الانتاجية التي تخضع لقانون تزايد التكاليف أو قانون ثبات التكاليف والقرارات الاستهلاكية الشخصية تنتمي إلى ما يسميه مجموعة «القرارات المحايدة» ولا يوجد ــ في تقديره ــ ما يدعو إلى خضوع هذه القرارات لمجهودات التخطيط المركزي.

وهكذا نجد أن طبيعة القرارات التي تتضمنها الخطة القومية تختلف باختلاف طبيعة المشكلة التي يواجهها الاقتصاد القومي وباختلاف طبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي العام. وفي ضوء التصنيف السابق لمجموعات القرارات التي يمكن أن تتضمنها الخطة القومية، يفرق الدكتور أحمد حسني بين ثلاث حالات متفاوتة في مستوى شمول الخطة القومية[٣٩].

---

(٣٧) انظر تعقيب محمد زكي شافعي في: مصر المعاصرة، السنة ٥٨، العدد ٣٣٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧)، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣٨) أحمد حسني أحمد، «نماذج التخطيط الاقتصادي: تحديد القرارات التي تتضمنها الخطة القومية،» مذكرة رقم ٤٢٩، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نيسان/ ابريل ١٩٦٤، ص ٧ ــ ٨.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١) تخطيط تثبيت النشاط الاقتصادي (مثلما هو متبع في بعض البلدان الرأسمالية الغربية) وهو يقتصر على إعداد القرارات المالية التي تتحكم في التدفقات المالية.

(٢) تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المختلطة وهو يتضمن إعداد القرارات المالية، كما يتضمن أيضاً إعداد القرارات الاستثمارية التي تتحكم في الحجم الكلي للموارد المتاحة للاستثمار وتوزيع هذه الموارد بين الاتجاهات الاستثمارية المختلفة.

(٣)التخطيط الاشتراكي وهو يتضمن بالإضافة إلى إعداد القرارات المالية والقرارات الاستثمارية إعداد القرارات الانتاجية التي تنظم توزيع الموارد بين الوحدات الانتاجية.

وفي الاتجاه نفسه يشير د. **خالد الشاعر** إلى السبب الرئيسي في الانفصام بين التخطيط والتنفيذ في البلدان العربية، هو صعوبة الانتقال من **عقلية تخطيط المشروعات إلى عقلية التخطيط الشامل** «فالانتقال من مرحلة دنيا إلى مرحلة أعلى لا يكون عادة انتقالاً شاملاً وكاملاً، فتبقى بعض المفاهيم العائدة إلى منطق المرحلة الدنيا عالقة في المرحلة الأعلى مما يحدث خللاً بالمفاهيم. إن المفهوم،المجلس إعماري للتخطيط ، يعني تخصيص ميزانية مستقلة لمشاريع الإعمار التي هي في غالبيتها مشاريع اجتماعية أو هيكلية. أما المفهوم الشامل للتخطيط فيعني ربط الاستثمارات التي تحدث في الاقتصاد ككل بالمتغيرات الاقتصادية، وبالتالي السيطرة على هذه المتغيرات، وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية في التخطيط الشامل تصبح قرارات معقدة لأنها ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية »[٤٠].

ولذا يؤكد الكاتب على أن الانفصام بين التخطيط والتنفيذ إنما هو انفصام لغوي، فالأسباب التي تؤدي إلى تعطيل التنفيذ هي في غالبيتها أسباب تعود إلى القصور في فهم المتطلبات النظرية للتخطيط... ولذا لا بد من السير نحو المركزية في التخطيط باعتبارها الطريقة الفعّالة لإعادة الأهمية للتخطيط كأداة للنهوض الاقتصادي[٤١].

ويعدُّ مؤلف د. محمود الحمصي عن **التخطيط الاقتصادي** من أهم المؤلفات العربية المتكاملة حول مفاهيم ومناهج التخطيط الاقتصادي المختلفة، إذ يعالج قضايا المفاهيم والأساليب التخطيطية بأسلوب واضح وشامل، **فعلى مستوى المفاهيم التخطيطية يفرق د. محمود الحمصي بين مفهومين للتخطيط:**

(١) **التخطيط التمويلي** وهو الذي يستهدف تغيير شكل وإطارات العلاقات الاجتماعية والتنظيمات الاقتصادية القائمة واستبدالها بأخرى من شأنها تسهيل عمليات التطوير الانمائي. والقصد من هذا النوع من التخطيط هو تحرير الأوضاع الاجتماعية والموارد الإنمائية من القيود التي

---

(٤٠) الشاعر، منطلقات للتخطيط الاقتصادي، ص ٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٧.

تعرقل أو تحول دون تحريكها وتعبئتها في الأعمال الانمائية وذلك من خلال مجموعة من التشريعات والتغييرات المؤسسية(٤٢).

(٢) **التخطيط التطويري**، وهو الذي يستهدف تنمية الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وحسن استخدام الموارد على أساس تصميم إرادي مسبق، لا يتأثر بحوافز الربح، وإنما يتحرك نتيجة الرغبة الجماعية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجمهور السكان(٤٣).

وبالإضافة لكتاب الدكتور الحمصي لا بد لنا من الاشارة إلى عددٍ من المؤلفات الجامعية المهمة عن «اقتصاديات التخطيط»، والتي وإن غلب عليها طابع العرض المدرسي فقد احتوت على مناقشة جيدة لأهم القضايا والمشاكل التخطيطية. وضمن هذه الموجة من المؤلفات المدرسية عن اقتصاديات التخطيط نخص بالذكر الأعمال التالية: **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية** للدكتور محمد محمود الإمام (١٩٦٣) (٤٤). **اقتصاديات التخطيط: الاعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط** للدكتور عبد الفتاح قنديل (١٩٧٢) (٤٥) **والتخطيط الاقتصادي** للدكتور عمرو محيى الدين (١٩٧٥) (٤٦)، **والتخطيط الاقتصادي وأساليبه** للدكتور محمد سلطان أبو علي (١٩٧٨) (٤٧)، **التنمية الاقتصادية والتخطيط** للدكتور محمد العمادي (٤٨)، **ومبادىء التخطيط الاقتصادي** للدكتور أحمد مراد (١٩٧٢) (٤٩)، في **اقتصاديات التخطيط الاشتراكي** (١٩٦٧) (٥٠).

ورغم أن هذه الأعمال قد حملت للقارىء العربي عرضاً وافياً للأدب الاقتصادي الحديث حول أهم الأساليب والقضايا التخطيطية فقد ظل الاطار المرجعي الذي يحكم هذه الأعمال هو نهج الأستاذ جان تنبرجن حول التخطيط بأسلوب المراحل والتقريب التتابعي، وما يشتق منه من أساليب ومعايير.

والمتفحص لهذه المؤلفات يلاحظ خلوها من أي معالجة مفصلة لقضايا جوهرية مثل **التنازع بين الغايات والأهداف التخطيطية**... وللأسس التي يمكن الاسترشاد بها لبناء دالة للتفضيل

---

(٤٢) محمود الحمصي، **التخطيط الاقتصادي**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) محمد محمود الإمام، **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٢).

(٤٥) عبد الفتاح قنديل، **إقتصاديات التخطيط: الإعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢).

(٤٦) عمرو محي الدين، **التخطيط الاقتصادي** (بيروت: داز النهضة العربية، ١٩٧٥).

(٤٧) محمد سلطان أبو علي، **التخطيط الاقتصادي وأساليبه** (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩)

(٤٨) محمد العمادي، **التنمية الاقتصادية والتخطيط**، ط ٢ (دمشق، ١٩٦٧).

(٤٩) أحمد فارس مراد، **مبادىء التخطيط الاقتصادي** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣).

(٥٠) محمد دويدار، **اقتصاديات التخطيط الاشتراكي** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧).

الاجتماعي تكون أساساً تهتدي به العملية التخطيطية في مجملها. إذ أن تحديد الأوزان، التي تعكس تفضيلات المجتمع في لحظة تاريخية معينة، لها أكبر الأثر في ترجيح أهداف تخطيطية معينة بدرجات متفاوتة. فقد افترضت معظم المؤلفات العربية التي تتناول قضايا التخطيط أن دالة التفضيل الاجتماعي هي دالة معطاة (أو قابلة للاشتقاق) دون أن تتطرق لمناقشة أسس بناء هذه الدالة حيث تتراوح أسس تركيب هذه الدالة بين اللجوء لأساليب ديمقراطية/ ديكتاتورية/ وصائية/ تكنوقراطية الخ.

وليس هناك من شك في أن تلك قضية شائكة في الأدب الاقتصادي التخطيطي بصفة عامة[٥١]. . . وكان من الواجب أن تحتل أهمية خاصة في الإطار العربي حيث أن أسلوب تحديد التفضيلات والاختيارات الجماعية يمس قضية التخطيط في الصميم، ولا سيما من زاوية العلاقة بين فئة المخططين والجمهرة العريضة من السكان.

فعلى ضوء تجارب التخطيط في البلدان العربية والعديد من بلدان العالم الثالث ثبت بالدليل القاطع أنه دون إدماج واضح للأبعاد السياسية والاجتماعية والتنظيمية للعملية التخطيطية يصعب بمكان تحويل وثيقة الخطة إلى ممارسة إجتماعية معاشة[٥٢]. ومن هنا سقط للوهم القائم لدى بعض المخططين من أنه يمكن إيجاد حل تكنيكي خالص للمشاكل الأساسية لخطط التنمية، إذ تعقيدات الواقع لا تسمح بأن تقتصر عملية التخطيط على درجة من الحسابات الفنية التي تتم في مكاتب المخططين مهما بلغت درجة دقتها وجودتها.

وحيث أن الفكر التخطيطي العربي لا يقتصر على ما يكتبه المؤلفون النظريون فقط، ولكنه يشمل أيضاً جزءاً آخر وهو الجزء الذي يكمن خلف السياسات والخطط القطرية العربية. وتعتبر محاولة الدكتور محمود الحمصي حول «خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية» (١٩٨٠)[٥٣]، محاولة مهمة في هذا الاتجاه، فلقد حاول المؤلف في هذا العمل أن يستشف الفكر الاقتصادي التخطيطي الكامن وراء إعداد خطط التنمية القطرية العربية خلال الفترة ١٩٦٠ ــ

---

(٥١) انظر على وجه الخصوص:

Kenneth Joseph Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd ed. (New York: Wiley, 1963).

(٥٢) في ضوء دراسة الدكتور يوسف صايغ لتجارب التخطيط وخطط التنمية في عدد من البلدان التي أخذت بمنهج التخطيط من أجل التنمية لا سيما في كل من العراق، الأردن، سورية، مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، كان هناك باستمرار بون شاسع بين «وثائق خطط التنمية» من ناحية وممارسات التخطيط المعاشة في الواقع من ناحية أخرى، انظر:

Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development.*

(٥٣) محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ــ ١٩٨٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

١٩٨٠ ولا سيما في مجال تطور مفاهيم التخطيط الاقتصادي العربي في ضوء تطبيق الخطط العربية القطرية، وتحت تأثير التطبيق والممارسة وما يكشف عنه الواقع من مشكلات.

وفي ضوء هذه الدراسة يلاحظ د. محمود الحمصي أن «التخطيط الاستراتيجي» طويل الأجل قد ظل غائباً عن العمل التخطيطي العربي طيلة العقود الماضية من السنين. «إذ بقيت خطط التنمية متوسطة المدى تتخبط ضمن آفاق زمنية محدودة، كساع في بيداء وهو لا يدرك ما وراء الأفق من مسالك أو مهالك»(٥٤).

أما «الغايات العامة» التي يرد ذكرها في بعض الخطط القطرية، فقد جرى استحضارها حدساً أو اعتباطاً أو تقليداً للغير في أغلب الأحوال. كما اكتفى مخططو التنمية بالتفسيرات المستعارة والمبتسرة لظاهرة التخلف، ومن ثم تبنوا صيغة التنمية السائدة في الدوائر الغربية التي تؤكد على جانب «النمو الكمي» وحده. ولهذا تركز محور الاهتمام في معظم خطط التنمية العربية على هدف زيادة ومضاعفة الدخل القومي كهدف مركزي للعملية التخطيطية(٥٥).

فقد استهدفت الخطة الخمسية العراقية مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، وهو الهدف نفسه الذي استهدفته قبل ذلك خطط التنمية في كل من مصر وسورية(٥٦).

وبصفة عامة يمكن القول إنه قد سيطر على فكر المخططين العرب أن التغلب على التخلف يبقى في النهاية رهناً بارتفاع معدل تراكم رؤوس الأموال، فقد نظر واضعو السياسة الاقتصادية إلى قضية التمويل على أنها العنصر الحاكم والحاسم لمسار عملية التنمية. ومن هنا كان الاهتمام المكثف بقضية الاستثمار. ولم تكن خطط التنمية التي وضعتها هذه الدول سوى خطط للاستثمار فقط.

وفي هذا الصدد يقول محبوب الحق «إن المخططين الذين تعلموا منذ عقدين من الزمان أن تكوين رأس المال هو لب عملية التنمية، ظلوا يبدون باستمرار اهتماماً زائداً بتصاعد معدل الاستثمار أو انخفاضه. ولا يهمهم كثيراً عما يتكون مستوى الاستثمار من الناحية الفعلية، ولا مدى إنتاجية هذا الاستثمار».

رابعاً: تطور الفكر الاقتصادي العربي في مجال الفن التخطيطي

ومن ناحية أخرى، فقد حدث تطور مستمر في الفكر الاقتصادي المتعلق بأساليب التخطيط والفن التخطيطي المعمول به في ضوء ما أسفر عنه تطبيق الخطط العربية القطرية، وما استجد على الواقع العربي من تحديات ومشاكل جديدة.

وفي هذا المجال، فقد نشط بعض الاقتصاديين العرب من أمثال الدكتور زكريا نصر

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٥٦) كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، تقديم زكي خيري (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص ٢٣٥.

(مصر)[٥٧] والدكتور خالد الشاعر (الأردن)[٥٨] والدكتور طاهر كنعان (فلسطين)[٥٩] والدكتور صبري زاير السعدي (العراق)[٦٠] في الكتابة عن بعض أساليب التخطيط والأدوات الفنية والكمية الواجبة التطبيق في بعض القطاعات وبعض مجالات رسم السياسة الاقتصادية.

ولكن القضية التخطيطية التي كان لها بعض الخصوصية في ضوء الأوضاع العربية الراهنة هي مشاكل وأساليب التخطيط في ظل اقتصاديات التعبئة والحرب. ففي ظل التحديات التي نشأت عن العدوان الصهيوني وهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ شهد الفكر التخطيطي الاقتصادي العربي بعض النشاط المحمود في مجال تحديد وتلمس أهم المشاكل التخطيطية المتميزة والمرتبطة بأوضاع تعبئة الموارد من أجل مجهودات الحرب والدفاع الوطني.

فقد عقد مؤتمر «التعبئة الاقتصادية من أجل الدفاع والتنمية» في دمشق في صيف عام ١٩٦٨، كما عقدت ندوة «إقتصاديات الحرب» في القاهرة في عام ١٩٦٨ بمبادرة من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء. وقد برز من خلال المساهمات والمداخلات المختلفة درجة الارتباط العضوي الوثيق بين قضايا إقتصاد الحرب (واقتصاديات التعبئة بصفة عامة) والتخطيط من أجل الدفاع الوطني واستمرار الجهد الانمائي بوجه خاص.

وبهذا الصدد يؤكد د. محمود الحمصي على «أن التعبئة الاقتصادية يجب أن تجري على أساس «تخطيط تعبوي» هادف. وقد اتضح بأن محور هذا التخطيط يدور حول ضرورة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية توزيعاً يتلاءم مع الأهداف العليا لاستراتيجية التعبئة، وضرورة إستخدام جميع الموارد المتاحة، بالإضافة إلى رفع كفاءة العمل في جميع فروع النشاطات الإنتاجية التي تخدم هذه الأهداف»[٦١].

---

(٥٧) انظر على وجه الخصوص لزكريا احمد نصر: «في أساليب التخطيط الاقتصادي،» مصر المعاصرة، السنة ٥١،العدد ٣٠١ (تموز/ يوليو ١٩٦٠)؛ «في بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان،» مصر المعاصرة، السنة ٥٤، العدد ٣١٢ (نيسان/ ابريل ١٩٦٣)، و«في تخطيط التجارة الخارجية،» مصر المعاصرة،السنة ٥٥، العدد ٣١٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤).

(٥٨) انظر: «تكنيك الإنتاج وتخطيط القوى العاملة،» في: الشاعر، منطلقات للتخطيط الاقتصادي، ص ١٨ ــ ٢٨.

(٥٩) انظر لطاهر كنعان: «النموذج الاقتصادي الكمي للخطة الخمسية في العراق: ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩، ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب، ٤، الكويت، ١٧ ــ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع (الكويت: اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٨)، ص ١٣٠ ــ ١٣٧؛ «نحو دراسة علاقة التداخل الصناعي في الاقتصاد العراقي،» الصناعي، السنة ٣، العدد ١ (شباط/ فبراير ١٩٦٢)، ص ٩ ــ ٢٠، و«تخطيط الاستثمار بالتحليل الاقتصادي الكمي،» الصناعي، السنة ٣، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٦٢)، ص ٨ ــ ١٨.

(٦٠) صبري زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(٦١) محمود الحمصي، «اقتصاد الحرب أو التعبئة الاقتصادية من أجل الدفاع والتنمية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر التعبئة الاقتصادية من أجل الدفاع والتنمية، دمشق، ١٩٦٨. وقد أعيد نشرها في الطبعة الثالثة الموسعة من: الحمصي، التخطيط الاقتصادي.

وفي ضوء هذا أعيد صوغ المشكلة التخطيطية بحيث يمكن إعادة توزيع الموارد المتاحة والمحتملة في ظل ظروف التعبئة بما يحقق دعم المجهودات الدفاعية والإنمائية وتعزيزها في آن واحد. وهكذا يكتسب مفهوم «التخطيط التعبوي» أهميته العملية لكي يصبح صفة ملازمة لأي عملية تخطيط إنمائي في ظروف الوطن العربي، حيث تجري عمليات الإنماء والبناء في ظل التآمر الامبريالي والعدوان الاسرائيلي الدائم.

وفي الاتجاه نفسه يعزز د. محمد محمود الإمام نفس الفكرة بتأكيده على أن مجرد فكرة التنمية المطردة المستقلة تشكل في حد ذاتها الاستفزاز الأكبر للقوى الخارجية. وبالتالي «فإن المعركة التي ينساق إليها الوطن العربي، ليست هي معركة من أجل قطعة أرض مغتصبة، وليست من أجل إعادة توطين عدد من اللاجئين في ديارهم، وليست من أجل تنقية الأرض العربية من عناصر دخيلة، وإنما هي في حقيقتها جزء يتجزأ من قضية التنمية التي اتخذناها هدفاً يخلصنا من آثار الاستعمار والاستغلال الذي سيطر على مقدراتنا أجيالاً وقروناً من الزمان. وهي معركة مبكرة في وجه الهزيمة التي ترمي إلى تحويل المائة مليون عربي إلى لاجئين في ديارهم، لأن التعريف الحقيقي للاجىء هو أنه الشخص صاحب الحق الذي يحرم من حقه في أسباب الحياة ولا يلزم أن يطرد من دياره إذا كان بقاؤه في هذا الديار لا يصحبه سيادة حقيقية على مصادر الثروة فيها»[٦٢].

كذلك نجد د. يوسف صايغ يؤكد على المعنى نفسه إذ يشير إلى أن تلبية حاجات الدفاع ــ شريطة توفر إرادة الدفاع وحسن استعمال وسائل الدفاع ــ تلازم تلبية حاجات الإنماء، فالدفاع يحمي المكتسبات الإنمائية كما توفر هذه المكتسبات الأساس الاقتصادي للموارد اللازمة للدفاع. . . أما كيفية تصدي البلدان العربية للقضية المطروحة فكانت في الإدراك الضمني لتلازم هدف رفع مستوى الدفاع ورفع مستوى التنمية في آن واحد[٦٣].

ودون الخوض في أدوات التحليل وأساليب التخطيط التي طرحها الاقتصاديون العرب لتعبئة وإعادة تخصيص الموارد بما يخدم أهداف تعزيز المجهود الحربي والإنمائي معاً، فكل ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى الإطار التحليلي للمشكلة. إذ تعتبر مرحلة الحرب بمعنى الاشتباك العسكري المسلح مرحلة محدودة نسبياً، بحيث لا تتم دراستها إلاّ إذا وضعت في موضعها الطبيعي من حيث السياق الزمني والتاريخي.

ولذا يفرق د. محمود الإمام بهذا الصدد بين ثلاث مراحل متميزة، ولكن مترابطة عضوياً، في عمليات التخطيط من أجل التعبئة والحرب[٦٤]:

ــ مرحلة ما قبل الاشتباك العسكري، أي مرحلة الإعداد للحرب.

---

(٦٢) محمد محمود الامام، «اقتصاديات الحرب والتعبئة،» مذكرة رقم ٨٠٩، معهد التخطيط القومي، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، ص ٤ ـ ٥.

(٦٣) يوسف عبدالله صايغ، «تجربة التخطيط في العالم العربي،» في: **وقائع وابحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع**، ج ١، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٦٤) الإمام، «اقتصاديات الحرب والتعبئة،» ص ٦.

ـ مرحلة الحرب الساخنة، أو الاشتباك العسكري المسلح.
ـ مرحلة ما بعد الحرب، حيث تجري معالجة المشاكل والخسائر والاختناقات المختلفة المترتبة على عمليات الاشتباك المسلح.

إذ ليس من شك أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الإجراءات والترتيبات التخطيطية والتنظيمية التي تتخذ في كل مرحلة مما يمهد الطريق ويخفف الأعباء في المرحلة التالية. ولذا فإن المعالجة التخطيطية السليمة لاقتصاديات التعبئة والحرب لا تأخذ كافة أبعادها إلاَّ في إطار من التحليل المتكامل للتطورات طويلة الأجل قبل عمليات الاشتباك المسلح وبعدها. ولعل من أفضل المقترحات ذات المغزى التحليلي والتطبيقي التي تمضخت عنها كتابات تلك الفترة ما اقترحه د. محمد محمود الإمام بضرورة إعادة النظر في دراسات اقتصاديات التنمية في حالة البلدان العربية (وغيرها من بلدان العالم الثالث التي تحاول القيام بعمليات التنمية في ظل التهديد المستمر بالعدوان الخارجي)، بحيث يصبح هذا الفرع من الدراسات بمثابة **«دراسة اقتصاديات التنمية في ظل الحرب والتهديد بها»**.

خامساً: الفكر الاقتصادي العربي وتقويم تجارب التخطيط العربية

يمكن اعتبار أبحاث ووقائع مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، الذي انعقد في مدينة الكويت خلال الفترة ١٧ ـ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣، بمثابة مرآة صادقة تعكس حالة الفكر الاقتصادي العربي في مجال تقييم تجارب التخطيط والممارسة التخطيطية على تنوعها في الأقطار العربية المختلفة. فقد كان الموضوع الرئيسي للمؤتمر «التخطيط للتنمية في البلاد العربية»، وشارك فيه جمع كبير من الاقتصاديين العرب من ذوي الاهتمام بالقضايا التخطيطية من مختلف الأقطار العربية[٦٥].

وتكتسب أعمال ومناقشات هذا المؤتمر أهميتها من أن هذا المؤتمر جاء ليكون بمثابة رصد لموقف الفكر الاقتصادي العربي بعد انصرام حقبة الستينات والتي اتسمت بازدهار وصعود الفكر التخطيطي في الوطن العربي على الصعيدين النظري والتطبيقي، بينما شهدت حقبة السبعينات ـ غداة انعقاد المؤتمر ـ انحساراً حقيقياً للفكر والممارسات التخطيطية على صعيد الوطن العربي في مجموعه.

ولعل نقطة البدء في تقويم التجارب والمجهودات التخطيطية العربية هي الاعتراف بأن مهمة واضع السياسة التخطيطية تماثل مهمة المهندس المعماري إلى حد كبير، إذ أن كليهما ينطلق من تصور معين للشيء الذي يريد خلقه أو تعديله أو صوغه. ومن هذا المنطلق يتساءل د. يوسف صايغ ـ في ورقته عن « تجربة التخطيط في العالم العربي »ـ أين تجربة التخطيط العربية من هذا

(٦٥) بلغ عدد المشتركين في المؤتمر من خارج الكويت أكثر من ١٥٠ إقتصادياً، بينما شارك من الكويت أكثر من ٧٠ إقتصادياً من أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية ومن الاقتصاديين العرب المقيمين بالكويت.

المنطلق الأساسي: وجود التصور المستقبلي؟ وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل يرى أن الخطط الإنمائية العربية جاءت في معظمهاخالية من هذا التصور، وحيث يتوفر قدر من التصور المستقبلي، فإننا نجده إما حديث العهد، أي بعد منتصف الستينات، أو ضمنياً غير مصرح به بوضوح في وثيقة الخطة. ورغم أن معظم الخطط الإنمائية العربية تتحدث عن تحولات مستهدفة بين قطاع وقطاع، ومن مستوى إلى آخر من الدخل القومي، إلاّ أنها جاءت في معظمها تصورات جزئية تقصر عن التصور الجوهري الشامل الذي يضم ملامح المجتمع بأكمله في المدى البعيد المستهدف(٦٦)

وتفصيلاً للفكرة نفسها يرى د. يوسف صايغ أن «الخطط الإنمائية العربية تركز في معظمها على قطاع أو آخر، وقد يختلف التركيز في البلد ذاته بين خطة سابقة وأخرى لاحقة. على أن هذا التركيز يتخذ شكل التفصيل في البرنامج التثميري وقلما توضح هذه الخطط الاستراتيجية الإنمائية بالمعنى الذي بيناه والمميزات القيادية ضمن هذه الاستراتيجية لقطاع دون آخر»(٦٧).

وقد تميزت مناقشات المؤتمر بالحيوية، حيث أتيحت الفرصة لأغلب المشتركين لتقديم وجهات نظرهم المختلفة والمتباينة بالنسبة للعديد من القضايا التي تتعلق بالمفاهيم والممارسات التخطيطية. وقد دار في أرجاء المؤتمر نقاش واسع حول جدوى التخطيط على النحو الذي مورس في البلدان العربية كنتيجة للتعليق الذي قدمه د. جلال أمين على بحث د. يوسف صايغ والذي ضمنه إشارة مهمة فحواها أن تكلفة العمليات التخطيطية بما فيها أجور المخططين ومكافآتهم قد تكون أعلى في البلدان العربية من العائد الاقتصادي لهذه العملية.

وعلى حد تعبير د. جلال أمين الساخر «إن إصرار كل بلد عربي أن يكون له خطة، حبذا لو كانت شاملة، لا يختلف كثيراً عن إصراره عن أن يكون له راية، وسلام وطني، وشركة طيران وطنية»(٦٨).

ويخلص د. جلال أمين في تعقيبه إلى أننا إذا «ما صرفنا النظر عما تحتويه الكتب من تعريف لنظام التخطيط وركزنا على نظام التخطيط كما طبق ويطبق بالفعل في البلاد العربية فقد ننتهي إلى أن التخطيط يمكن أن يكون في الواقع نظاماً أقل رشادة وعقلانية من نظام يقوم على التفاعل الحر لإرادات المشروعات الفردية، سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو العام»(٦٩).

وقد كان من الطبيعي أن يفجر هذا التعليق العنيف حول جدوى التخطيط في إطار الممارسة العربية نقاشاً واسعاً بين المؤتمرين حول ماهية التخطيط ذاته كشكل من أشكال تنظيم الاقتصاد القومي. فهناك من ذهب إلى القول إن التخطيط هو أسلوب علمي ومنهاج علمي لوضع ولإعداد

---

(٦٦) صايغ، «تجربة التخطيط في العالم العربي،» ص ٤٢ ــ ٤٣.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٦٨) انظر تعقيب الدكتور جلال أحمد أمين على محاضرة الدكتور يوسف عبد الله صايغ في: وقائع وأبحاث مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، ج ١، ص ٧٤.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٦٧.

الخطة التي توضح كيفية استخدام الموارد المتاحة للاقتصاد القومي بالشكل الأمثل. وقد دفع مثل هذا التعريف البعض إلى القول بأن **ليس هناك تخطيط اشتراكي ولا تخطيط رأسمالي وإنما هناك تخطيط أو لا تخطيط»**(٧٠).

بيد أن د. جلال أمين حين وجه نقده الحاد إلى العمليات التخطيطية الجارية في أرجاء الوطن العربي إنما وجهه إلى كفاءة «نظام التخطيط» كنظام للتوجيه المركزي للموارد وللإدارة الاقتصادية، فالمقابلة عنده هي بين نظام اقتصادي «مخطط» وبين نظام اقتصادي «غير مخطط» ومن هذا المنطلق، أي منطلق النظر للتخطيط كنظام، انبعث دفاع عدد غير قليل من الاقتصاديين العرب عن ضرورة التخطيط وجدواه في مناقشات المؤتمر.

على أنه إذا لم يكن هناك ثمة خلاف يذكر بين الاقتصاديين العرب عند تحديد المقصود بالتخطيط **كعملية أو كأسلوب علمي لاتخاذ القرارات**، فإنه العكس كان صحيحاً عندما دار النقاش حول ما هو المقصود بوجود نظام إقتصادي مخطط؟ فقد اختلفت وجهات النظر اختلافاً كبيراً بين هؤلاء الذين يرون مثل جان تنبرجن (Jan Tinbergen)، أن هناك تخطيطاً مركزياً طالما هناك وظائف تنسيقية معينة تقوم بها الحكومة المركزية من خلال جهاز للتخطيط المركزي، وبين أولئك الذين يرون، مثل شارل بتلهيم(Ch.Bettleheim)، وغيره من الاقتصاديين الماركسيين، أنه لا وجود لنظام مخطط أو لتخطيط مركزي حقيقي إلاّ في إطار مجتمع اشتراكي تتم فيه السيطرة على «القمم المسيطرة». وهناك فريق ثالث يميل إلى الأخذ بمنهج «التخطيط التأشيري» على النحو المطبق في فرنسا، حيث يجري التوفيق بين إطار عام للتخطيط الاقتصادي، من جهة، وبين القرارات اللامركزية، والملكية الفردية واعتبارات الكفاءة على المستوى الوحدوي، من جهة أخرى، وذلك دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الادارية(٧١).

إن هذا الخلاف الواسع حول المقصود بطبيعة **«النظام الاقتصادي المخطط»** في أذهان الاقتصاديين العرب انعكس بدوره على المناقشات والمعالجات للقضايا التخطيطية حيث لا ينطلق الجميع من رؤية موحدة للطبيعة المؤسسية الواجبة لنظام التخطيط الذي يجري حوله الجدل. فالدكتور يوسف صايغ عندما يتحدث عن تجربة التخطيط في الوطن العربي(٧٢) فهو يشمل في دراسته أحد عشر قطراً عربياً على وجه التحديد: العراق، الكويت، السعودية، سوريا، لبنان، مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب... وبالتالي فهو لا يربط بين التخطيط وجوداً وعدماً وبين درجة معينة من الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أو السيطرة على حجم الاستثمارات الكلية.

فالتخطيط طبقاً لما يذهب إليه د. صايغ هو «عملية وضع مشاريع القطاع العام التثميرية كلها

---

(٧٠) انظر تعليق الدكتور سيد حافظ عبد الرحمن في: وقائع وأبحاث مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الرابع.

(٧١) وقائع وأبحاث مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، ص ١٢ ــ ١٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٣.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

زائداً توقعات تصرف القطاع الخاص التثميرية خلال نفس المدة، زائداً توقعات الاستهلاك العام والخاص، زائداً حركة القطاع الخارجي. وبعبارة أخرى، وضع جملة الموارد المتاحة واستخداماتها ضمن تصور كامل للاقتصاد بأسره». وهكذا يكون مفهومه الواسع لنظام التخطيط أقرب ما يكون إلى مفهوم «التخطيط التأشيري».

ومن حيث التطور التاريخي للطبيعة المؤسسية لنظم التخطيط، لاحظ د. احمد مراد أن التخطيط في البلدان العربية قد انتقل تدريجياً من مرحلة إلى أخرى في اتجاه أن يصبح أكثر شمولاً حيث ابتدأ أغلب البلدان العربية باستخدام الموازنات الإنمائية لتمويل المشروعات الحكومية إلى وضع أنظمة للبرمجة التخطيطية، ثم إلى نظم تخطيطية أكثر شمولاً يسير بعضها في اتجاه رأسمالي ويسير بعضها الآخر في اتجاه اشتراكي. ويتحدد هذا الاتجاه أو ذاك بنوعية الهيكل الاقتصادي القائم والدور النسبي الذي يلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص(٧٣).

رفي غمار النقاش الدائر حول تقويم النظام التخطيطي المتبع في البلاد العربية أثار د. محمد دياب سؤالاً منهجياً مهماً حول ما إذا كان من الممكن حقاً تقويم النظام التخطيطي المتبع في البلاد العربية بمعزل عن تقويم النماذج الإنمائية المتبعة في هذه البلاد، والتي يعتبر التخطيط مجرد وجه واحد من أوجهها. وقد أثار هذا بدوره تساؤلات مهمة حول الأسلوب والمعايير الواجب اتباعها عند تقييم التجارب التخطيطية والأساس الذي يجري عليه الحكم على «الأنظمة التخطيطية» عموماً.

وفي ضوء المناقشات برز نهجان أساسيان حول أسلوب تقويم «الأنظمة التخطيطية» ومعاييرها. النهج الأول يعتمد على المقارنة بين الشروط النظرية التي تعتبر ضرورية لوجود نظام تخطيطي سليم وبين ما هو حادث فعلاً. وهذا النهج يبدأ من مسلمة أن التخطيط ضروري ومفيد.

«ومن ثم فإن القضية الأساسية التي تشغل من يقوم بالتقويم في هذه الحالة، هي بيان ما يواجه التخطيط من معوقات تمنع الوصول إلى الفائدة المرجوة أو إلى أقصى عائد من التخطيط. ويتبع الاقتناع بضرورة وأهمية التخطيط في هذه الحالة من أن الحكومات في هذه البلاد تسيطر على جزء مهم من الفائض الاقتصادي سواء كنتيجة لأن هذا الفائض ينبع هو نفسه من بعض المصادر المملوكة للدولة، كما في حالة الدول النفطية، أو لأن الدولة قد قامت بالفعل بتأمين الصناعات الرئيسية المنظمة وهي بالتالي مسؤولة عن إدارة هذه الوحدات»(٧٤).

على أن الانتهاء إلى توفر مقومات التخطيط السليم في هذه الحالة في بلد أو آخر لا يعني بالضرورة أن النتائج الاقتصادية التي يصل إليها هذا البلد أو ذاك هي في الواقع أفضل النتائج الممكنة. أو أنها أفضل بالضرورة مما يمكن أن يحدث في حالة غياب التخطيط.

والنهج الثاني هو نهج تجريبي يحاول أن يقوم التخطيط على أساس ما أمكن تحقيقه بالفعل من نتائج في مجال التنمية الاقتصادية على النحو الذي طرحه د. محمد دياب. وبعبارة أخرى فإن

---

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، ص١٥ ـ ١٦.

أفضلية نظام معين للتخطيط ــ وفقاً لهذا النهج ــ رهن بكفاءة الأداء في مجال النمو والتنمية بغض النظر عن أي أهداف معيارية ومجتمعية أخرى.

ولعل من أهم التساؤلات التي ثار حولها جدل كبير في المؤتمر ما أثير حول قضية نوعية **التخطيط الذي يمكن أن يلائم الظروف الاجتماعية والمؤسسية السائدة في البلدان العربية**. وجرت المقارنة فيما يختص بهذا التساؤل بين «التخطيط المركزي الشامل» و«التخطيط التأشيري»، وتلك بلا شك قضية لها أهميتها الكبرى بالنسبة لمسيرة الفكر التخطيطي العربي.

فقد طرح البعض فكرة أن التخطيط التأشيري (Indicative Planning) قد يكون أكثر مناسبة في ظروف معظم البلدان العربية في ظل ضعف ونقص قاعدة البيانات الاحصائية التي تعاني منها معظم البلدان العربية. وأشار د. خير الدين حسيب إلى أن «التخطيط التأشيري» قد يعطي نتائج أفضل بالمقارنة باللجوء لأسلوب التخطيط الشامل، حيث أن الحاجة تكون أشد إلحاحاً لمجموعة من السياسات الاقتصادية العامة لتوجيه القطاع العام والخاص أكثر مما هي لإعداد خطط شاملة وتنفيذها[٧٥].

ومنهج التخطيط التأشيري يقوم على حث الاقتصاد على السير في اتجاه معين لتحقيق النمو المطرد، وذلك عن طريق تهيئة الظروف المناسبة واعمال الحوافز دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الادارية (Directives). وبعبارة أخرى، يعمل هذا الأسلوب على التوفيق بين إطار عام للتخطيط الاقتصادي من جهة، وبين القرارات اللامركزية والملكية الفردية، واعتبارات الكفاءة... الخ، من جهة أخرى. وتتلخص مهمة التخطيط التأشيري حينئذ في تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي في المستقبل، وتوفير المعلومات المتاحة للوحدات الإنتاجية أو تحسينها لاتخاذ القرارات على هديها، دون إرغام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات معينة.

ويستند نجاح هذا الأسلوب التخطيطي على الاعتقاد بأنه إذا أمكن تزويد المشروعات والوحدات الاقتصادية بتقديرات دقيقة عن حجم الطلب المتوقع على منتجاتها، فإن باستطاعتها أن تتخذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بتخطيط برامج الاستثمار والإنتاج بما يتفق مع توجهات النمو المرغوب فيها على المستوى الكلي دون إلزام أو إجبار. وهكذا يصبح التخطيط التأشيري هو «نقيض المصادفة» على حد تعبير بيير ماسيه (Pierre Massé)، أحد المنظرين الأساسيين لنهج التخطيط التأشيري في فرنسا[٧٦].

ولما كان جهاز الثمن لا يستطيع أن يوفر للمشروع الخاص ــ أياً كان حجمه ــ المعلومات المناسبة عن ظروف السوق في المستقبل، فإن التخطيط التأشيري يسعى إلى علاج هذا القصور. وبعبارة أخرى، إن التخطيط التأشيري لا يعتبر بديلاً للسوق أو جهاز الثمن، وإنما هو مكمل لهما

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧٦) راجع بهذا الخصوص مؤلفه المهم:

Pierre Massé, *Le plan ou l'anti-hazard* (Paris: Gallimard, 1965).

خاصة في مجال تحديد حجم الاستثمارات. فباستعانة الوحدات الإنتاجية بالمعلومات التي يوفر التخطيط التأشيري تزداد درجة التأكد أو تقل درجة عدم التأكد (Uncertainty)، مما يؤدي إلى إبراز دور «التوقعات» في العمل على ارتفاع مستوى الكفاءة وزيادة الإنتاج، وتحقيق النمو وبالتالي تصبح عمليات «التخطيط التأشيري» بمثابة دراسات سوق موسعة على المستوى القومي (Generalized market research)[٧٧].

وعلى أي حال مهما احتدم الجدل حول مقومات «النظام التخطيطي» المناسب في الإطار العربي، يظل هناك حد أدنى من الشروط الأساسية الواجب توافرها، التي دونها يصعب أن يقوم نظام تخطيطي في ظروف البلدان العربية. وكما وضعها ببراعة أعضاء الأمانة الفنية للمؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب:

«إذا كانت المقابلة هي بين نظام تصدر فيه القرارات أساساً بواسطة كل وحدة اقتصادية مستقلة، ولتعظيم أهداف هذه الوحدة بالذات حتى وإن أخذت كل وحدة في الاعتبار تصرفات الوحدات الأخرى، وبين نظام تتخذ فيه القرارات الأساسية الخاصة بالاستثمارات والتنمية بواسطة جهاز مركزي ما، يحاول أن يعظم الناتج الاقتصادي لا لوحدة معينة بل لمجموع الاقتصاد القومي، فإن أي تعريف للنظام التخطيطي لا بد وأن يشتمل على الأقل على قدر من سيطرة ذلك المركز تمكنه من التأكد من أن تلك القرارات التي يتخذها من أجل تعظيم العائد الاقتصادي ستجد مجالها الفعلي في التنفيذ. وسواء تطلب ذلك الملكية العامة أم لم يتطلبها فإنه بدون هذه السيطرة لا تكون هناك في الواقع مقابلة بين نظام مخطط وآخر غير مخطط»[٧٨].

كذلك حظي استخدام النماذج الرياضية في التخطيط باهتمام المشتركين في النقاش. وتركزت المناقشة في هذا الخصوص على مدى إمكان إدخال اعتبارات التطور الاجتماعي أو الجوانب الاجتماعية والسياسية للمشكلة الاقتصادية في النموذج الرياضي. وما إذا كانت النماذج الرياضية المستخدمة تحاول في الأساس تحقيق «أمثلية» في المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية على أساس أهداف سابقة التحديد، أو أنها تحاول بالإضافة إلى ذلك التحقق من أمثلية الأهداف مع الإشارة إلى صعوبة تحقيق الهدف الأخير في إطار النماذج الرياضية المنتشرة. وفي هذا المجال أيضاً أثيرت قضية مدى واقعية الاعتماد على النماذج الرياضية على المستوى الكلي للاقتصاد.

وقد ارتبط هذا النقاش حول النماذج الرياضية إلى حد كبير بالنقاش الذي دار حول قضية التخصيص أو تنمية الموارد. فبينما ركّز بحث الدكتور الإمام على أن هناك قصوراً في النظرية الاقتصادية في تناولها لقضية تنمية الموارد وهي القضية الجوهرية في التنمية وتركيزها بالتالي على الكيفية التي يمكن أن يتم بها تخصيص أمثل للموارد في كل مرحلة، ذهب العديد ممن اشتركوا في النقاش إلى أن المشكلة لا تتعلق بالنظرية الاقتصادية ذاتها وإنما تتعلق بسوء استخدامها. وأن النماذج الرياضية المستخدمة لشرح العلاقات الاقتصادية، وتلك التي تحدد شروط التخصيص

---

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) وقائع وأبحاث مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، ص ١٤.

الأمثل، إنما تبنى على أساس افتراضات معينة وأن الخطأ يحدث في كثير من الأحيان عندما يحاول بعض الاقتصاديين تطبيق هذه النماذج للمساعدة في وضع سياسات اقتصادية دون أن يأخذوا في الحسبان طبيعة الافتراضات التي بنى عليها النموذج ومدى انطباق هذه الافتراضات في الـواقع موضع البحث.

ورغم الطابع الوصفي والتوصيفي لمعظم البحوث المقدمة للمؤتمر والمتعلقة بدراسة تجارب تخطيطية محددة في البلدان العربية، فقد خلص أغلب الباحثين إلى أن النجاح الذي تحقق كنتيجة للتخطيط كان أقل مما كان متوقعاً وأشاروا إلى عـديد من العقبـات أبرزهـا هو عـدم الاستقرار السياسي وعدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية.

وإذا كان أغلب من اشتركوا في النقاش قد ركّزوا على عدم تحقيق التخـطيط في البلدان العربية للآمال المعقودة عليه، فقد لاحظ البعض الآخر أن ما حقق من نمو فعلاً في بعض الأقطار العربية لم يكن ليتحقق دون وجود الإطار التخطيطي مها بلغت درجة القصور فيه.

الفصل الثالث
التصورات الاشتراكية
في الفكر الاقتصادي العربي

لعل من أبرز ما حدث من تطورات في الفكر الاقتصادي العربي هو نمو الأفكار والتصورات ذات النزعة الاشتراكية، وامتزاج ذلك بقضايا التنمية وطموحات الوحدة على الصعيد العربي.

ويشير الأستاذ برهان الدجاني بهذا الصدد إلى أن: «كارثة فلسطين كانت سبباً في نشوء فكر عربي اجتماعي يدعو إلى إعطاء القومية العربية محتوى اقتصادياً قائماً على أساس من تنمية الموارد ورفع مستوى الإنتاج ومن العدل في توزيع الثروة القومية بين جميع فئات المجتمع»[١].

ويدلل على ذلك بصدور سلسلة الكتب التي بدأت بكتاب د. **قسطنطين زريق**، **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، فكتاب **قدري طوقان**، **بعد النكبة**، ثم كتاب **وليد قمحاوي**، **النكبة والبناء**. إذ أشارت هذه الكتب جميعاً إلى الحاجة الملحة لقيام بناء اقتصادي قومي متين وعدالة اجتماعية ترسخ إيمان الأفراد بقوميتهم واستعدادهم للبذل في سبيل وطنهم وأمتهم[٢].

بيد «أن البحث الجدي في المحتوى الاقتصادي ــ الاجتماعي للقومية العربية بدأ بالفعل بعد أن شقت الجمهورية العربية المتحدة الطريق بالممارسة الفعلية، وبالتجربة والخطأ. وجسدتها في إطارات وتنظيمات ومؤسسات وتشريعات»[٣].

---

(١) انظر: برهان دجاني، «ما أسهم به المؤلفون العرب في المائة سنة الأخيرة في علم الاقتصاد: فلسطين،» في: **نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة** (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، كلية العلوم والآداب. هيئة الدراسات العربية، ١٩٦٥)، ص ٧٢ ــ ٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

ولقد عانى الفكر الاقتصادي والسياسي العربي طويلا ــ وبخاصة خلال حقبتي الأربعينات والخمسينات ــ من نوع من «الفصام النكد» بين الاتجاه القومي «الاشتراكي» والاتجاه الاشتراكي «اللاقومي». فكما أشار الأستاذ الياس فرح في مؤلفه **تطور الأيديولوجية العربية الثورية**: «جاءت مفاهيم وأفكار كلا الاتجاهين القومي «اللااشتراكي» والاشتراكي «اللاقومي» بعيدة عن استيعاب الحقيقة الجدلية للواقع العربي في المرحلة الراهنة، وبالتالي عاجزة عن تقديم تصوُّر شامل وعلمي دقيق يصلح كدليل عمل لنضال الجماهير العربية. . فكان لا بد من انطلاقة جديدة للفكر الاشتراكي المعاصر يمتلك من خلالها القدرة على فهم الواقع القومي وكل ما يتضمنه من محتوى طبقي، وعلى فهم الواقع الطبقي ضمن إطار النضال القومي»(٤).

وتدريجياً، وخلال حقبة الستينات، أخذ أنصار الفكر القومي يقتربون من المفاهيم الاشتراكية العلمية، إذ «أن بناء الاشتراكية يجعل الوحدة الإطار البشري والاقتصادي الأكثر انسجاماً مع متطلبات شمول التجربة وجذريتها. فالبلدان الصغيرة لا تستطيع أن تصعد في طريق الاشتراكية بشكل منعزل لأن التطور الاقتصادي (والتصنيع بوجه خاص باعتباره القاعدة المادية للاشتراكية) سيبقى دوماً مهدداً بالجمود والاختناق. لذا فإن الوحدة العربية والاشتراكية قضيتان متلازمتان على الصعيد التاريخي والاقتصادي»(٥).

وفي الاتجاه المقابل، بدأ أنصار الفكر الماركسي بين الاقتصاديين العرب يراجعون بعض مقولاتهم وأفكارهم حول العلاقة الجدلية بين قضايا البناء الاشتراكي وقضايا التوحيد القومي. . . وبالتالي ضرورة النظر للوحدة العربية كوعاء تاريخي ضروري لدفع عمليات التنمية ونجاح مهام التحويل الاشتراكي.

وضمن هذا السياق التاريخي جاء دور كتاب **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للمفهوم القومي العربي** للدكتور يوسف صايغ عام ١٩٦٢، ليكون معلماً مهماً من معالم الفكر الاقتصادي العربي في مجال تلمس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مجهودات التنمية العربية. وذلك في محاولة للاهتداء إلى صيغة عملية تحقق التوازن بين حاجات التنمية الاقتصادية وحاجات التغيير الاجتماعي في المجتمع العربي(٦).

ويشير د. يوسف صايغ في صدر كتابه إلى تخلف الجهد الفكري في مجال تحديد المحتوى

---

(٤) الياس فرح، **تطور الأيديولوجية العربية الثورية**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧١، ١٩٧٩)، ج ٢: الفكر الاشتراكي، ص ٣٣.

(٥) انظر التقرير العقائدي الذي أقرَّه حزب البعث العربي الاشتراكي في مؤتمره القومي السادس في: حزب البعث العربي الاشتراكي، **بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أقرَّها المؤتمر القومي السادس، ١٩٦٣** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣).

(٦) انظر: يوسف عبد الله صايغ، **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، «المقدمة،» ص ٥ وقد تم إعداد مسودة هذا الكتاب في منتصف تموز/ يوليو ١٩٦١، أي قبل صدور قرارات التأميم الواسعة النطاق في الجمهورية العربية المتحدة في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٦١.

الاقتصادي ــ الاجتماعي للمفهوم القومي العربي، إذ يؤكد الكاتب: «أن التعميم الوحيد الذي نستطيع أن نجزم به منذ مطلع بحثنا هذا هو أن المفكرين العرب سواء من كان منهم في مقاعد الحكم أو في صفوف القيادة الفكرية أو في مراكز التوجيه الحزبي والعقائدي لم يخرجوا حتى الآن بنظام فكري شامل لما يصح أن يكون بالتدقيق المحتوى الاقتصادي ــ الاجتماعي للقومية العربية»(٧).

ولعل ما يهمنا هنا بالدرجة الأولى هو إسهام هذا العمل المهم في طرح بعض المقولات المتعلقة بدور الدولة في التنمية وتحقيق التنسيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي ضوء ذلك يمكننا تقديم المقتطفات التاليةمن كتاب د. يوسف صايغ الخبز مع الكرامة بهدف توضيح المفهوم الذي يطرحه للاشتراكية العربية لتكون بمثابة المحتوى الاقتصادي ــ الاجتماعي لحركة القومية العربية.

فهو يؤكد على «أن الاشتراكية العربية ليست مجرد مسكِّن آني لألم عارض. أبداً، إنها علاج جذري لضعاف أصيلة في مجتمعنا وتنظيمه وأرجحية نوع الحكم فيه. أي إنه لا مفر لمجتمعنا إذا أراد الإصلاح حقاً من أن يتجه ــ حيث تتوفر له نواة قيادة صالحة ــ إلى الاشتراكية كالتي سنرسم خطوطها إن لم يكن لسبب سوى أنها أكثر العلاجات شمولاً وجذرية لعلل المجتمع الأصيلة المتمادية».

«والأساس الأول لهذه الاشتراكية هو العدالة. فالعدالة ضرورية أولاً من أجل تقويم الاعوجاج في توزيع منابع وثمار القوة «من سياسية واجتماعية واقتصادية»، وفي توزيع الفرص والمجالات للعمل والكسب والعلم وإرواء الطموح. وثانياً لتأمين عدم العودة إلى الاعوجاج».

«أما تقويم الاعوجاج فيتطلب عملاً ثورياً لكسر مقاومة المصالح الضالعة المستفيدة من سوء التوزيع الساعية إلى استدامة مكاسبها. وأما تأمين دوام حسن التوزيع فيتطلب تغيراً جذرياً في المناقبية عن طريق تغيير حوافز النشاط الاقتصادي بحيث يقل التوكيد على الربح المادي باشتراك حوافز مجتمعية معه في عملية دفع نشاط الأفراد والجماعات»(٨).

«ولكي تكون العدالة ممكنة التحقيق ومستمرة يجب أن تأتي عن طريقين اثنين وأن ترافقها مناقبية خاصة. الطريق الأول هو تملك المجتمع لوسائل الإنتاج ذات الأثر البعيد في سلامة الوطن ونشاط مراكز عصب الاقتصاد وتأمين حاجات المواطنين الأساسية، هذا عدا تملكه للإطار الاجتماعي العام كالمواصلات ومرافق الماء والكهرباء والخدمات الصحية والاجتماعية. والطريق الثاني إعادة توزيع الملكية الخاصة المسموح بها بحيث يتوفر الضمان بعدم تركيز مقادير ضخمة من الموجودات في يد الأفراد»(٩).

وحول العلاقة بين ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والملكية الاجتماعية يرى الكاتب أنه «لا جدال في أن المجتمع يضطر في فترة مبكرة من الانطلاق صوب الاشتراكية بأن يوكل إلى الدولة نيابة عنه القيام بهذا التملك. على أن هذه الفترة يجب أن تختصر ما أمكن، فالدولة مالك بطيء اليد ثقيل البيروقراطية. لهذا

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦١.

السبب على الأقل يجب أن يحاول في المجتمع العربي تنظيم التملك المجتمعي بأسرع ما يمكن، وذلك عن طريق التعاونيات، والشركات العامة المشتركة الرأسمال بين الحكومة والمواطنين، والنقابات، وأخيراً عن طريق المشاركة بين العمال وأصحاب رأس المال. فإن وكدنا كذلك على تشجيع الشركات المساهمة واشترطنا تحديد مساهمة أي فرد تحديداً صارماً اجتمع لدينا عدد من الظروف تحتم في مجموعها بتوسيع قاعدة التملك لوسائل الإنتاج ويجعل هذه القاعدة مجتمعية شعبية بالمعنى الصحيح»(١٠).

وتحتل قضية «المناقبية المجتمعية الجديدة» ــ أو نظام السلوك والقيم والحوافز ــ مكانة متميزة في كتابات د. يوسف صايغ حول الاشتراكية العربية، إذ يميل الكاتب إلى الاعتقاد بأنه مع توسيع القاعدة المجتمعية للتملك، وصيرورة المجتمع المالك الرئيسي لوسائل الانتاج عدا ملكيته للرأسمال الاجتماعي «نكون قد أدخلنا عنصراً جديداً في السيكولوجيا الاجتماعية، هو المناقبية المجتمعية القابلة للتعاون والمشاركة الاجتماعية ليس فقط في التملك وفي الادارة واقتسام العوائد الاجتماعية بل كذلك في تحمل المسؤوليات والأعباء الملازمة للحقوق والفوائد. بهذا تتزايد فعالية المجتمع وتنمى طاقاته وترتفع كرامة العمل فيه. وعن هذا الطريق يصبح الاقتصاد نشاطاً مجتمعياً بالمعنى الأوسع والأعمق»(١١).

وعلى الرغم من أن محاولة د. يوسف صايغ في كتابه الخبز مع الكرامة ستظل علامة مهمة على طريق تحديد المحتوى الاقتصادي ــ الاجتماعي للمفهوم القومي العربي، فقد ظلت الحدود الفاصلة بين دائرة تدخل الدولة في العملية الاقتصادية ودائرة الحرية الاقتصادية، المتروكة لمبادرات رجال الأعمال ورأس المال الخاص، غامضة وغير واضحة المعالم. ولا نجد بهذا الصدد سوى إشارات عامة حول ضرورة اتباع قدر من المرونة والواقعية والعقلانية في مجال تعيين حدود «الاشتراكية العربية» على الصعيد العلمي والتطبيقي(١٢).

ولعل الكاتب يشير دون قصد الى **مفهومه المثالي** للاشتراكية عندما يقرر ان «جعل الملكية العامة ملكية مجتمعية تعاونية في شكلها الغالب يبقى على شيء من الصلة بين المالك في الأصل ووسيلة الإنتاج التي تنتقل ملكيتها الى المجتمع(١٣)». وهو في ذلك لا يفرق بين الملكيات الكبيرة ورأس المال الاحتكاري، من ناحية، ورأس المال الصغير والملكيات المفتتة، من ناحية أخرى. مما يجعل مفهومه «للاشتراكية التعاونية» أقرب ما يكون الى **مفهوم روبرت أوين للاشتراكية** التي تقوم في

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(١١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٢، ويوسف عبد الله صايغ، «نحو صيغة عربية للإشتراكية،» **الأبحاث** (الجامعة الاميركية في بيروت)، السنة ١٤، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١).

(١٢) انظر على وجه الخصوص: صايغ، **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي**، ص ١٦٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢ ــ ١٦٣.

مجتمع يقوم على الإنتاج الصغير ولم يشهد بعد درجة عالية من تمركز رأس المال والملكيات (١٤) .

ولعل د . يوسف صايغ يفصح بشكل أفضل عن هوية فكره في مقاله نحو صيغة عربية للاشتراكية ، إذ يحدد الكاتب بوضوح: «أن الإشتراكية العربية ينبغي أن تنبثق عن مثالية مجردة، أي مثالية لا يلفّها رداء من المذهبية المتحجرة يحجب الأهداف المتوخاة عن الأبصار ويصبح هو غرض السعي والتحقيق. فإذا لم تغب الأهداف عن الفكر يصبح القول بالتدرج وبالواقعية وبالمرونة، أي القول بصياغة اشتراكيتنا صياغة محلية قولاً مقبولاً لا يتهم مطلقه بالمواربة أو اللعب بالألفاظ»(١٥).

أولاً : البحث عن نظرية اشتراكية عربية

ظلت القضية المركزية التي شغلت أذهان الاقتصاديين والمفكرين العرب طوال فترة الستينات هي محاولة الاجابة على السؤال المحوري التالي: **هل الاشتراكية في الوطن العربي هي تطبيق أم طريق عربي للاشتراكية العلمية؟ أم هي اشتراكية عربية لها ملامحها الخاصة والخالصة؟**

ويعبر د. عبد العزيز الدوري عن موقع هذه الإشكالية في خريطة الفكر الاقتصادي والسياسي العربي على النحو التالي : « ان محتوى الثورة العربية في الحقل الاجتماعي الاقتصادي يمثل جانباً حيوياً لهذه الثورة ، وهذا المحتوى يتمثل في الاشتراكية العربية ، لأنها تمثل مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع في المجتمع العربي الجديد . وطبيعي ان يتجه الفكر العربي الى بحث الاشتراكية العربية والى تحديد إطارها الفكري ورسم خطوطها النظرية . وطبيعي في مرحلة مثل هذه ان نرى مجالاً رحباً للاجتهاد وللنقل ، وان نحس بأزمة فكرية قوية » (١٦) .

وهكذا فإن فكرة «الاشتراكية العربية» قد كانت بالنسبة لعدد كبير من المفكرين العرب، من ذوي الاتجاه القومي، ضرورة الانطلاق من تحليل الواقع العربي مستلهمين في هذا التحليل الخبرات والتجارب الإنسانية المختلفة، للوصول إلى رسم معالم الطريق التي يمكن أن يسير فيها الشعب العربي، نحو تحقيق الاشتراكية. فالمبدأ الأساسي لهذه الفكرة، كان يعني قبل كل شيء، ضرورة وضع النضال في سبيل الاشتراكية في إطاره القومي، أي طرحه لا على صعيد القطر الواحد، بل على صعيد الوطن العربي كله، وربط المطالب الاشتراكية بالمطالب القومية في التحرر والوحدة. ولكن شعار «الاشتراكية العربية» هذا ما لبث أن أخذ به البعض ليعطوه محتوى

---

(١٤) تتلخص وجهة نظر روبرت أوين، المفكر الانجليزي الاشتراكي، في أنه من الممكن للبشر أن يتوصلوا إلى بناء عالم اقتصادي وأخلاقي جديد بمعزل عن تدخل الدولة، وذلك عن طريق تجميع الأفراد تجميعاً حراً في جمعيات تعاونية.

(١٥) انظر: صايغ، «نحو صيغة عربية للاشتراكية،» ص ٥٤٣.

(١٦) عبد العزيز الدوري، «الجذور التاريخية للاشتراكية العربية ،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الأدباء العرب، ٥، بغداد، ١٥ ــ ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٥ ، دور الأدب في معركة التحرر والبناء: مؤتمر الأدباء العرب الخامس، ١٥ ــ ٢٥ شباط ١٩٦٥ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥)، ص ٣ ــ ٤ .

فكرياً وتطبيقياً خاصاً، فأخذوا يتحدثون عن نظرية عربية للاشتراكية وفلسفة عربية خاصة لها، وقالوا بخصائص عربية ومزايا ثابتة لا بد أن تتميز بها الاشتراكيـة العربية.

ولإعطاء فكرة عن الخط الأساسي الذي يحكم هذا التفكير نستشهد هنا ببعض الفقرات والتقريرات من جانب بعض المفكرين الاقتصاديين العرب الذين يرتبط اسمهم بهذا التيار، وهي فقرات حرصنا أن تمثل أفكارهم أصدق تمثيل.

فالدكتور عبد العال الصكبان يخلص في نهاية بحثه عن « **الاشتراكية العربية** »، مقدم للمؤتمر الأول للاقتصاديين العرب (١٩٦٥) ، الى ان هناك « اشتراكية عربية . . وهي اشتراكية اصيلة نابعة من الظروف الموضوعية للشعب العربي ، وتستقل بخصائصها عن الاشتراكيات الأخرى »(١٧).

وحول مميزات الاشتراكية العربية ــ في مفهوم التطبيق المصري ــ يشير كمال رفعت إلى أن «أول خاصية للاشتراكية العربية هي في فكرتها الإنسانية. فالاشتراكية العربية تهدف إلى خدمة كافة فئات المجتمع وكافة عناصره. . . بمعنى أنها لا تهدف إلى خدمة الدولة فقط، كما في بعض الاشتراكيات الأخرى، بل إنها تستهدف كافة الطبقات والفئات الاجتماعية وترمي إلى رفع المظالم الاجتماعية وإلى تحرير الفرد وإبراز قيمته الإنسانية»(١٨).

وهكذا نجد في معظم الكتابات المتداولة حول خصوصية الاشتراكية العـربية أنها تؤكـد على «الاشتراكية العربية» باعتبارها دعوة أخلاقية أو نظرية في العدالة **نابعة من التراث الفكري والروحي ونظام القيم الخاص بالمجتمع العربي**.

ونجد هذا الموقف واضحاً تماماً عند د. رفعت المحجوب، فهو يقرر بالإشارة إلى تجـربة مصر إلى أن «الاشتراكية العربية قد قامت لمعالجة مشكلات المجتمع العربي في مصر وفي حدود قيمه. . . وقد تم اختيار مبادئها والتأليف بينها في ضوء هذه المشكلات والقيم والتي يجب أن تنمو دائماً في ضوء هذه المشكلات والقيم دون التزام باتباع المبادىء الاشتراكية الأخرى التي لا تلائم مثل هذه المشكلات والقيم. اتفاقاً مع ذلك ذهب الميثاق إلى أن الاشتراكية ليست إلتزاماً بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية. وعلى ذلك يمكن أن نخلص إلى أن للاشتراكية العربية قيمها وفلسفتها الذاتية»(١٩).

ولسنا هنا بصدد تعديد أسماء وأعمال الاقتصاديين العرب الذين أخذوا بالموقف الفكري نفسه، ولكن كل ما يهمنا هنا هو اعطاء نماذج ممثلة للكتابات التي ارتبطت بهذا التيار الفكري،

---

(١٧) انظر: عبد العال الصكبان، «معنى الاشتراكية العربية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الاقتصاديين العرب، ١، بغداد، ١ ــ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، **أبحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول، بغداد، ١ ــ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥** (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧)، ص ٣٩٠.

(١٨) كمال رفعت، **لماذا اخترنا الاشتراكية طريقاً لنا**، المكتبة العمالية،الكتاب الأول (القاهرة، ١٩٦٢).

(١٩) انظر: رفعت المحجوب، «التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة،» في: **أبحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول، بغداد، ١ ــ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥**، ص ٣٥٠.

والذي كان تياراً غالباً في صفوف الاقتصاديين العرب خلال النصف الأول من الستينات[20].

وفي مجال تفصيل مجموعة الخصائص والملامح التي تميز نظرية «الاشتراكية العربية»، نجد عدداً من المقولات التي تم صوغها في ثنايا كتابات عدد من الاقتصاديين العرب حول الموضوع، ونكتفي هنا بإعطاء نماذج لأهم ما اعتبروه ملامح أو خصائص تتميز بها النظرية والتطبيق الاشتراكي العربي:

١ ــ «مع تقديم المصلحة العامة إلّا أن الاشتراكية العربية تسمح بقدر كبير من المصلحة الخاصة وتعطي مجالاً كبيراً للحوافز الفردية وذلك نظراً لفاعليتها في ضمان الكفاية الإنتاجية. . . ويتمثل ذلك بصفة أساسية في إقرار مبدأ التفاوت بين الدخول تبعاً للعمل وتبعاً للملكية على ألّا تكون مستغلة»[21].

٢ ــ« لا تعمل الاشتراكية العربية على تحويل جميع الأفراد إلى أجراء ذلك أنها لا تحرم الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وإنما تعمل على تحويل جميع الأفراد إلى عاملين سواء أكان ذلك بصفتهم أجراء أو بصفتهم ملاكاً فهي تترك مجالاً للرأسمالية الوطنية وللملكية الخاصة»[22].

٣ ــ «إن الاستثناء المقرر للملكية الخاصة ولحق الإرث الشرعي المترتب عليها نابع من النظرة الموضوعية لظروف الشعب العربي. . . فالشعب العربي تدين أغلبيته بالشريعة الإسلامية، ومن ثم فإن احترام الشريعة احترام لمشاعر الشعب وللمثل والقيم التي استقرت عنده في نفس الوقت»[23].

٤ ــ «تهدف الاشتراكية العربية إلى **تحقيق الكفاية** في الإنتاج **والعدالة** في التوزيع. فالكفاية في الإنتاج تعني إنتاجاً وفيراً يكفي لضمان مستوى لائق من العيش لأفراد الشعب العربي. وتعني الكفاية أيضاً تحقيق قدر من الإنتاج يكفي لضمان استمرار التقدم الاقتصادي في المستقبل. أما عدالة التوزيع فتعني تحقيق العدل في توزيع ما ينتجه المجتمع»[24].

٥ ــ «إن الإشتراكية العربية تريد التقدم الاقتصادي لأجيال المستقبل، لكنها لا تضحي بالجيل الحاضر، فلهذا الجيل مطالب وحاجات أساسية لا يمكن التضحية بها. ولهذا جاءت اشتراكيتنا توفيقاً بين حاجات الحاضر وآمال المستقبل»[25].

ومن الواضح أن معظم هذه التحليلات والتخريجات الفكرية ــ على كثرتها ــ جاءت

---

(٢٠) انظر على سبيل المثال: عصمت سيف الدولة، **الطريق إلى الإشتراكية العربية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)؛ يحيى الجمل، **الاشتراكية العربية: دراسة للفكر الإشتراكي والتطبيق الإشتراكي العربي** (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية، ١٩٦٨)، ونوري عبد السلام بريون، **مفهوم الارباح في الاقتصاد التعاوني** (طرابلس الغرب: دار مكتبة الفكر، ١٩٦٥).

(٢١) المحجوب، «التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة،» ص ٣٦٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

(٢٣) الصكبان، «معنى الاشتراكية العربية،» ص ٣٨٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٨٥.

متأثرة تأثيراً واضحاً بالأفكار الناصرية السائدة في النصف الأول من الستينات، وخاصة بتلك الصياغات الفكرية التي حملها «الميثاق الوطني»، والذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في القطر المصري عام ١٩٦٢. إذ يجري التأكيد في معظم كتابات تلك الفترة على مفهوم الملكية الخاصة «غير المستغِلة» وعلى قيام البناء الاشتراكي على مبدأي «الكفاية والعدل» دون تحديد دقيق للضوابط والمعايير المنظمة لمفهوم الملكية «غير المستغِلة» ولمبدأ العدالة في توزيع الناتج القومي[٢٦].

ومن بين القضايا التي احتدم حولها الجدل والنقاش، ضمن هذا الإطار الفكري، قضية مفهوم الملكية «غير المستغِلة» وحدودها وما هو المقصود «بالرأسمالية الوطنية». وفي محاولة لإنضاج النقاش حول هذه القضية جاءد. عبد الرازق حسن باجتهاد يقول بأن مشروعات الرأسمالية الوطنية (أي ذلك النوع من الملكية «غير المستغلة») تتميز بأن «أصحابها يعملون فيها بأنفسهم وقد يستعينون بعدد قليل من العمال. فهي تختلف إذن في طبيعتها عن المشروعات الكبيرة التي لا يعمل فيها أصحابها عادة، ويتكون الجزء الأكبر من أرباحها من جهد العمال واستغلال الجمهور»[٢٧].

وفي معنى تصفية «الطابع المستغِل للملكية» يقول د. رفعت المحجوب: «انصرف التطبيق الاشتراكي في مصر إلى فرض رقابة الدولة على الملكية الخاصة (أي القطاع الخاص) وإلى العمل على تخليصها من الاستغلال. وتمثل ذلك في وضع حد أدنى للأجور في القطاع الصناعي، وفي تحديد أثمان السلع والخدمات الأساسية وإيجارات الأراضي الزراعية والمباني. كما انصرف أيضاً إلى خضوع الاستثمارات الخاصة لبعض القيود ولاعتبارات التخطيط»[٢٨].

ورغم العديد من الكتابات الاقتصادية حول هذا الموضوع خلال النصف الأول من الستينات، فإننا نجد أن الجانب الأعظم من هذه الكتابات قدتأثر إلى حد كبير بالتجارب القائمة في الوطن العربي آنذاك ولا سيا «تجربة التحويل الاشتراكي في مصر» في أعقاب إجراءات التأميم الكبرى في تموز/ يوليو ١٩٦١، وقرارات التأميم في القطر العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤، وكذلك تجربة «التسيير الذاتي» في الجزائر غداة الحصول على الاستقلال.

ويتأكد لنا ذلك بوضوح إذا ما رجعنا إلى المناقشات الواسعة التي دارت حول مفهوم ونظرية «الاشتراكية العربية» في إطار أعمال المؤتمر الأول للاقتصاديين العرب المنعقد في بغداد في أواخر عام ١٩٦٥، حيث نجد أن معظم ما حفلت به المناقشات لا يخرج عن كونه مجرد ترديد (أو في أحسن الأحوال إعادة صوغ) للمفاهيم والمقولات السائدة في الوثائق الأيديولوجية الرسمية في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر. بل إننا نجد أن العديد من هذه الكتابات

---

(٢٦) علي صبري، التطبيق الاشتراكي في مصر، ط ٤ (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٧).

(٢٧) الأهرام، ١٩٦٢/١/٩.

(٢٨) انظر: أبحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول، بغداد، ١ ــ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، ص ٣٦٤.

لم تخل من مسحة دعائية تحاول إعطاء تبريرات وألبسة نظرية «لممارسات إشتراكية» قائمة بالفعل. . . دون إعطاء أدنى اهتمام لمشاكل فترة الانتقال وتناقضاتها التي تراقق أي عملية جادة للتحويل الاشتراكي.

وهكذا فقد ظل الفكر الاقتصادي العربي محدود النشاط والقيمة في مجال التقييم النقدي للمقولات الاشتراكية السائدة على الصعيد الرسمي حتى حلول هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٢٩]. ورغم ذلك فلا بد لنا أن نسجل أن الكتابات النقدية الأولى للمفاهيم والمقولات الاشتراكية المتداولة قد بدأت منذ نهاية عام ١٩٦٣، وأخذت شكل «إعادة النظر» و«المراجعة» لدى القوى السياسية القومية والاشتراكية في الساحة العربية.

فقد جاء في الدراسة الخاصة المعنونة «بعض المنطلقات النظرية» التي أقرها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الأول عام ١٩٦٣ حول «ملامح الطريق العربي إلى الاشتراكية» بعض عناصر النقد لمفهوم «الاشتراكية العربية» الذي ساد كتابات حزب البعث منذ نشأته إذ جاء في هذه الدراسة:

«وبدلاً من أن يكون المنطلق القومي للاشتراكية في الحزب سبباً لإعطاء وجهة نظر واضحة مدروسة تتلمس خصائص الواقع العربي بكل تفاصيله وتناقضاته والخروج بدراسات نظرية توضح الطريق العربي إلى الاشتراكية، عن طريق تحليل التكوين الاقتصادي والطبقي للمجتمعات العربية. . . بدلاً من أن يكون هذا المنطلق سبباً لانفتاح علمي واعٍ على الواقع العربي تحول في عدد من كتابات الحزب إلى مجرد شعارات عامة ومسميات عاطفية حول «الخصائص العربية» للاشتراكية ومزاياها الأصيلة»[٣٠].

كذلك كان د. جمال الأتاسي في طليعة من تصدوا بالنقد والتحليل لمفهوم «الاشتراكية العربية» على النحو الذي طرحته القوى الاشتراكية القومية في المشرق العربي، لما أحاط هذا الشعار من غموض والتباسات فكرية. فالواقع «أن هذا الشعار لم يأت تعبيراً عن وجهة نظر واضحة ومدروسة، ولم ينبثق عن تحليل للتكوين الاقتصادي والطبقي للمجتمعات العربية ولطريق الثورة الاشتراكية منها، بل جاء محاولة تلمس طريق خاصة، وجاء رفضاً للأسلوب الشيوعي الذي لم يكن استجابة لحاجات وضرورات في المجتمع العربي»[٣١].

---

(٢٩) يمكننا أن نشير هنا إلى أنه لم ترتفع أي تساؤلات نقدية جادة حول المفاهيم «شبه الرسمية» المتداولة حول طبيعة «البناء الاشتراكي» أثناء انعقاد المؤتمر الأول للاقتصاديين العرب سوى من الدكتور هشام متولي (القطر السوري) والدكتور علي أحمد سليمان (القطر السوداني). وكانت تلك التساؤلات النقدية موضع الرفض أو عدم الاستحسان من جانب جمهور الحضور والمناقشين، انظر بهذا الخصوص: المصدر نفسه، ص ٤٤٢ و٤٩٧.

(٣٠) انظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، ج ٤: المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧ ــ ١٩٦٤، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦.

(٣١) انظر: جمال الاتاسي، الاشتراكية العربية وأسطورة الخصائص، الفكر السياسي، الكتاب الأول (دمشق: دار دمشق، ١٩٦٣)، ص ١٤٢.

ولذا يؤكد د. جمال الأتاسي على أن الحركة الاشتراكية «لا بد لها من أن تأخذ منهجاً جديداً في التفكير، ينطلق من تحليل واقع البيئة الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، وواقع الصراع الطبقي في الأقطار العربية، والمستويات المختلفة للنضج الثوري في كل واحد منها، وذلك على ضوء نقد مضاعف، نقد لعالم الرأسمالية الذي تواجهه البلدان المتخلفة في صيغته الجديدة «الاستعمار الجديد»، ونقد للعالم الاشتراكي ولتجارب نظمه بما تحمله من نواح إيجابية ونواح سلبية. ومن هذا المنطق يمكن الوصول إلى التعبير، لا عن «اشتراكية عربية» خاصة، بل عن طريق للنضال العربي في الوصول إلى الاشتراكية»[٣٢].

وفي الاتجاه المعاكس حدث تطور مهم لدى أنصار التيار الماركسي حيث تم التخلي عن الجمود المذهبي والتزمت الفكري الذي طبع كتابات هذا التيار حول مفاهيم الاشتراكية وأشكال البناء الاشتراكي خلال الأربعينات والخمسينات. وقد انعكس ذلك بدوره على الكتابات الاقتصادية العربية ذات النزعة الماركسية. ويمكن تلخيص الحالة الذهنية الجديدة التي أخذت تسود لدى الاقتصاديين الماركسيين العرب بالرجوع إلى فقرة نموذجية مهمة من مقال للدكتور فؤاد مرسي عن «التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري»:

«إن الاشتراكية بوصفها النظام الاجتماعي للقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان يظل جوهرها واحداً على الدوام. لكن الاشتراكية ليست وصفة جاهزة لجميع الشعوب. كما أنها ليست تقنيناً لعقائد لا تقبل التغيير عندما تتغير ظروف الحياة. وإنما الاشتراكية في البلد المعين ثمرة لنضال شعبه المعين. ولذلك لا يمكن أن يكون طريق هذا الشعب سوى طريقه الخاص، أعني طريقه القومي»[٣٣].

وليس هناك من شك في أن اعتراف الاقتصاديين الماركسيين العرب «بتعدد طرق الانتقال إلى الاشتراكية» قد أفسح السبيل أمام مصالحة تاريخية مهمة بين التيارين القومي والماركسي في الفكر الاقتصادي العربي، على النحو الذي بدأنا نشهد بداياته عقب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ثانياً: القضايا والمشكلات التنظيمية للبناء الاشتراكي

كما أن للتفكير الاشتراكي نظرياته ومناهجه، فكذلك للتطبيق والبناء الاشتراكي نماذجه وأساليبه. ولعل من المفارقات المهمة التي حكمت مسيرة الفكر الاقتصادي العربي خلال فترة الستينات هو كثرة الكتابات الاقتصادية العربية حول خصائص وأسس «النظرية الاشتراكية العربية»، في الوقت نفسه الذي يدهش فيه الباحث لشحّ وندرة الكتابات الجادة حول القضايا التنظيمية للبناء الاشتراكي. وذلك على الرغم من البدايات الفعلية لعمليات «التحول الاشتراكي» في بعض الأقطار العربية كمصر وسورية والعراق والجزائر.

وهنا يصيب د. اسماعيل صبري عبد الله كبد الحقيقة عندما يشير إلى القصور الفكري

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٣٣) انظر: فؤاد مرسي، «التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري،» الطليعة (القاهرة)، السنة ١، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٦٥)، ص ٦٨ ـ ٦٩.

المهم الذي شاب أعمال الاقتصاديين العرب في هذا المجال: «فنحن لم نقم بالجهد النظري الكافي لتحليل وتأصيل الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالقطاع العام في بلادنا. فكثيراً ما كان تدخلنا في المناقشة يقتصر على الدفاع عن الاشتراكية وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج كضرورة لا فكاك منها لتحقيق تنمية سريعة متناسقة ومتناسبة مع كافة قطاعات الاقتصاد القومي. وأحياناً كان بعضنا يعرض عن المناقشات الدائرة حول قضايا القطاع العام باعتبارها أموراً تطبيقية ليس للبحث العلمي الخالص ــ في المستوى النظري ــ دور يذكر فيها. وفي أحوال أخرى كنا نشارك في تلك المناقشات على المستوى التطبيقي الذي أثيرت فيه دون أن نرقى بها إلى مستوى التحليل النظري»(٣٤).

فالمشاكل التنظيمية والقضايا العملية المتعلقة بكيفية أداء الاقتصاد الجديد المختلط الذي تتعايش فيه الملكية العامة لجانب مهم من وسائل الإنتاج في قطاعات الصناعة والمال والتجارة الخارجية جنباً إلى جنب مع شيوع الملكية الخاصة وعلاقات السوق في قطاع الزراعة والتجارة الداخلية والإنتاج السلعي الصغير... كلها قضايا على جانب كبير من الخطورة والأهمية. فمشاكل الانتقال والتحويل الاشتراكي، على عكس ما توهم البعض من الاقتصاديين، ليست مجرد مشاكل قانونية تنحصر في إحلال ملكية الدولة محل ملكية الأفراد في القطاعات المعنية. إذ أن المعضلات الحقيقية والتنظيمية المرافقة لعمليات الانتقال والتحويل الاشتراكي تبدأ من حيث تنتهي مثل هذه الإجراءات القانونية.

وفي ضوء الجرد الذي قمنا به للكتابات الاقتصادية العربية الجادة في هذا المجال يمكننا إجمال مجموعة القضايا المحورية المتصلة بعمليات «التحويل الاشتراكي» في ثلاث مجموعات:

١ ــ القضايا التطبيقية المتعلقة بتنظيم القطاع العام.
٢ ــ القضايا المتعلقة بمساهمة العمال في الإدارة.
٣ ــ القضايا المتعلقة بالإصلاح الزراعي وحل المسألة الزراعية.

١ ــ القضايا التنظيمية للقطاع العام

ساعدت الإجراءات التأميمية الموجهة ضد الرأسمال الأجنبي والرأسمال المحلي الكبير في العديد من البلدان العربية، ولا سيما في مصر والعراق وسورية والجزائر، على خلق ظروف أفضل لبناء وتطوير قطاع عام قائد وموجه لعملية التنمية. وقد اهتم د. كاظم حبيب (العراق) بشكل خاص بتحليل عمليات وإجراءات التأميم في البلدان العربية بهدف التعرف على المحتوى الاجتماعي لعمليات التأميم ودورها في دفع عمليات التنمية والتحويل الاشتراكي(٣٥).

---

(٣٤) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩)، ص ٩ ــ ١٠.

(٣٥) انظر بهذا الخصوص لكاظم حبيب: «إجراءات التأميم في البلدان النامية: ضرورتها وأهميتها،» دراسات عربية، السنة ٥، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨)، ص ٨٢ ــ ١١٣؛ «المحتوى الاجتماعي لمفهوم التأميم وطبيعة إجراءات التأميم في العراق،» الطريق، العددان ٢ و٣ (١٩٧١)، ص ١٧ ـ ٤٤ و٧٥ ــ ١٠٩ على =

ويميل د. كاظم حبيب إلى الاعتقاد بأن عملية التأميم تمثل بالنسبة للبلدان العربيـة، كما بالنسبة لبقية البلدان النامية، ضرورة اقتصـادية ملحـة، وخاصـة تلك الإجـراءات التأميميـة الموجهة ضد الرأسمال الأجنبي والرأسمال المحلي الكبير وإجراءات المصادرة ضد كبار الملاكين. إذ تشكل إجراءات التأميم ضرورة موضوعية ترتبط بواقع التبعيـة والتخلف وضرورة التخلص منها(٣٦).

وبشكل أكثر تحديداً يقدم لنا د. كاظم حبيب تفسيراً ـــ من وجهة نظر ماركسية ـــ لطبيعة إجراءات التأميم التي تمت في مصر والعراق وسورية إذ يصفها بأنها: «إجراءات ثورية في إطار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، استطاعت أن تنضج بعض الملامح المهمة من طريق التطور اللارأسمالي الذي هو جزء من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. إنها إجراءات تنبثق من طبيعة الفئات الثورية للبرجوازية الصغيرة التي تعاني الاستغلال والاضطهاد من الرأسمـال الأجنبي والمحلي الكبـير وتخشى على إنتـاجها السلعي الصغـير من المزاحمـة المتزايدة».

«إنها ترغب في إيقاف عملية التطور الرأسمالي ونقل أهم وسائل الإنتاج إلى يـد الدولـة ليمكن من خلالها تأمين وتحقيق مصالحها وتحسين مواقعها من وسائل الإنتاج بصـورة غير مبـاشرة وعن طـريق سلطة الدولـة الممثلة لها»(٣٧).

وليس هنـاك شك في أن المحتـوى الاجتماعي والتفسـيرالأيديولوجي لإجراءات التـأميم الواسعة في قطاعات المصارف والتأمين والصناعة والتجارة الخارجية التي تمت في مجموعة البلدان العربية يظل قضية تتعدد فيها الاجتهادات والرؤى وتحتدم حولها وجهات النظر المذهبية. ولكن معظم التحليلات تتفق على أن هذه القرارات كانت نتاج ظروف تاريخية معينة متعلقة بصعوبات الإطار الرأسمالي التقليدي للتنمية، وقد عبر عن ذلك الأستاذ محمد حسنين هيكل، بالإشارة إلى قرارات التأميم الواسعة في مصر في تموز/ يوليو عام ١٩٦١، بقوله:

«كانت الحاجة ماسة ـــ خصوصاً في الجانب الصناعي من الخطة ـــ إلى قوة ضاربة منظمة قادرة على الحركة الواسعة. ولكن هذه القوة الضاربة كان لا بد لها أن تكون متحررة من حافز الأنانية والذاتيـة، بمعنى القدرة علـى ارتياد المجالات الصعبة الضرورية لتوسيع قاعدة الإنتاج دون الالتزام بالربح الفـردي السريـع. كانت الـظروف التاريخية والحاجة الماسة، هي التي أقامت القطاع العـام خصوصـاً في مجال الصنـاعة، وهي التي حتمت تـدعيمه وتوسيعه»(٣٨).

وتـظل دراسة د. كـاظم حبيب حول طبيعـة إجراءات التـأميم في العراق من بـين أهم الدراسات النمـوذجية الشـاملة المتاحـة للقارىء العـربي حول المفهـوم الاجتماعي للتـأميم،

التوالي، و«حول البناء الاقتصادي للتجربة المصرية،» الـطليعة (القـاهرة)، السنـة ٤، العدد ٣ (اذار/ مـارس ١٩٦٨).

(٣٦) انظر: حبيب، «إجراءات التأميم في البلدان النامية: ضرورتها وأهميتها،» ص ١١٢.

(٣٧) انظر: حبيب، «حول البناء الاقتصادي للتجربة المصرية،» ص ٨١.

(٣٨) محمد حسنين هيكل، « القطاع العام وما هي غايته؟» الأهرام، ١٤/٧/١٩٦٢.

والأسباب الدافعة لإجراءات التأميم في العراق، والقطاعات الاقتصادية التي شملتها إجراءات التأميم في العراق، وحول تقويم هذه الاجراءات من وجهة نظر التطور الاقتصادي العام في القطر العراقي.

ومن ناحية أخرى، تلقى كتابات د. خير الدين حسيب ضوءاً مهماً على إجراءات التأميم ونشأة القطاع العام في العراق من موقع معاصرة التجربة كرئيس للمؤسسة الاقتصادية في العراق. وكذلك يجيء مؤلف د. صفاء الحافظ حول **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق** [٣٩] ليضيف بعداً جديداً ومهماً لفهم دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية العراقية وعلاقة ذلك «بعمليات التحول الاشتراكي» في النصف الثاني من الستينات. ويكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة من وجهة نظرنا لأنه يحوي بين دفتيه محاولة جادة لمقارنة التجربة المصرية والتجربة العراقية في مجال تنظيم وإدارة القطاع العام.

وتثير قضايا ومشاكل «المشروعات العامة» في أقطار الخليج والجزيرة العربية المنتجة للنفط مجموعة متميزة من القضايا والمسائل النظرية والتطبيقية المتميزة من وجهة نظر البناء الاقتصادي في تلك البلدان. وقد جاء كتاب د. علي خليفة الكواري (قطر) حول **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية في بلدان الخليج العربي** [٤٠] ليملأ فراغاً مهماً في معرفتنا حول هذا الموضوع، اذ يمثل هذا العمل المحاولة الأولى من نوعها للتعرف على الواقع الراهن لأسلوب عمل واداء المشروعات العامة في بلدان الخليج النفطية وتقييم تأثيرها على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان.

ويرى د. الكواري أن نشأة المشروعات العامة يحكمها اعتباران رئيسيان: أحدهما أيديولوجي، والآخر نفعي عملي. وهو يميل إلى ترجيح الاعتبار الثاني في حالة بلدان الجزيرة العربية النفطية، إذ أن المشروع العام يصبح الأداة الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدولة تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج كما يجب وفقاً لمقتضيات الإنتاج الكبير والتقدم التقني والإداري الحديث[٤١].

ونظراً لكون النفط ثروة ناضبة، وكونه رأسمالاً وطنياً عاماً، فإن المشروع العام يصبح

---

(٣٩) انظر بشكل خاص لخير الدين حسيب: «المؤسسة الاقتصادية في العراق،» **المصارف**، العدد ٣٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥)، ص ٢٨ ــ ٣٣؛ «نتائج تطبيق القرارات الإشتراكية في العراق،» **دراسات عربية**، السنة ١، العدد ١٢ (١٩٦٥)، ص ٨١ ــ ٩٢؛ **نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى** (بغداد: مطبعة دار الجمهورية للمؤسسة الاقتصادية، ١٩٦٥)، وانظر لصفاء الحافظ، **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١).

(٤٠) علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة المنتجة للنفط** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١).

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥.

وسيلة من الوسائل الرئيسية التي يمكن بواسطتها استثمار عائدات النفط والاحتفاظ بكونها ثروة عامة(٤٢). وهكذا فإن المشروعات العامة في حالة بلدان الخليج النفطية تمثل الوسيلة التي يجب بواسطتها ــ أن تستثمر أموال الاحتياطيات العامة لدول المنطقة. وبالتالي تصبح هذه المشروعات بمثابة «صناديق التأمين» لمستقبل الأجيال القادمة بعد نضوب الثروات النفطية(٤٣).

وإدراكاً لهذه الخصائص فإن دور المشروعات العامة في تنمية أقطار منطقة الخليج يجب أن يكون دوراً استراتيجياً يستهدف تحقيق التغييرات الهيكلية والاجتماعية المنشودة. ومن هذا المنطلق يركز مؤلف د. الكواري على دراسة تفصيلية للوضع الراهن للمشروعات العامة في بلدان الخليج بهدف تقويم كفاءة أداء هذه المشروعات وتحديد حجم المشكلات والتحديات التي تواجهها. وفي ضوء دراسة السمات الرئيسية لكثير من المشروعات العامة في المنطقة، يلاحظ د. الكواري افتقار هذه المشروعات إلى رؤية واضحة مسبقة لمبررات وجودها. كما أن قيامها لا يعبر ــ في كثير من الأحيان ــ عن سياسة تنموية محددة، بالإضافة إلى عدم وجود قواعد واضحة تحكم الأشكال التنظيمية لهذه المشروعات(٤٤).

وفي ضوء هذا كله، يرى د.الكواري أن الضرورة التاريخية تقتضي طرح مسألة إعادة تنظيم المشروعات العامة في بلدان الخليج النفطية على أسس اقتصادية وإدارية جديدة، تساعد على إيجاد البيئة الضرورية لقيام هذه المشروعات بالدور الاستراتيجي المنوط بها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الجزيرة العربية النفطية ولا سيما في عالم «ما بعد النفط»(٤٥).

ومن أبرز الإسهامات الفكرية العربية في مناقشة مجال الأسس النظرية والعملية التي تحكم تنظيم القطاع العام في إطار التجربة العربية، المؤلف المهم الذي وضعه د. اسماعيل صبري عبد الله بعنوان **تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية** (١٩٦٩). ورغم أن هذا العمل ناقش بدرجة كبيرة وتفصيلية تجربة القطاع العام في مصر، إلّا أن مجمل القضايا النظرية والتطبيقية التي تم طرحها في هذا العمل تعتبر إسهاماً على مستوى أكبر من العمومية يتجاوز الإطار القطري المصري ليطرح المشكلات التنظيمية للقطاع العام وطريقة أدائه على النحو الذي شهدته معظم البلدان العربية التي يلعب القطاع العام بها دوراً مهماً ومتنامياً(٤٦).

ومحور التركيز في هذا العمل هو على «المشكلة التنظيمية» للقطاع العام والتي يعنى بها

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٥ ــ ٢٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٤٦) من بين الإسهامات المهمة في هذا المجال انظر: ابراهيم سعد الدين، **السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي الاجتماعي** (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧١)، و «ملف الطليعة: الرقابة على القطاع العام: مشاكل الفكر والتطبيق،» **الطليعة** (القاهرة)، السنة ٥، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩)، ص ١٩ ــ ٥٣.

التركيب العضوي للقطاع العام أو هيكله. فالقطاع العام من الناحية الاقتصادية يتكون من الوحدات الإنتاجية التي يرتبط بعضها بالبعض بروابط اقتصادية نابعة من طبيعة النشاط الإنتاجي نفسه، ويغض النظر عن وجود روابط قانونية أو انعدامها. و«المشكلة التنظيمية» بهذا المعنى تبقى متميزة عن «مشكلة الإدارة» ــ بمعنى مشكلات التسيير اليومي ــ وإن كانت تحكمها(٤٧).

ولذا يمثل هذا العمل محاولة مهمة للإجابة على عدد من التساؤلات المحورية والقضايا التنظيمية التفصيلية التي ثارت وتثور بصدد آليات وطريقة عمل وأداء وحدات القطاع العام والمشروعات المؤممة. فلقد حاول المؤلف الإجابة عن أكبر قدر من التساؤلات المطروحة، ابتداء من دراسة اقتصادية نظرية ومقارنة، بهدف التأصيل النظري والتحليلي للقواعد الموضوعية التي تحكم وضع الوحدات التي يتكون منها القطاع العام من حيث الحجم، وموضوع النشاط، وحدود حرية التصرف، وكذا علاقاتها بالأجهزة والمؤسسات التخطيطية والرقابية.

وقد شخص المؤلف، على نحو يثير الإعجاب، «المشكلة التنظيمية» للقطاع العام بأنها يتنازعها في الوطن العربي تياران فكريان(٤٨):

الأول: تيار نابع من الإدارة الحكومية، انتقل إلى القطاع العام مع كبار موظفي الدولة الذين دعوا لتولي مسؤوليات في الشركات والمؤسسات العامة. والسمة الأساسية لهذا التيار هي ما يمكن أن نسميه «النظرة الإدارية» الخالصة. وقوامه إهمال ذلك التمييز الأساسي بين نشاط الدولة الإنتاجي ونشاطها في قطاع الخدمات الحكومية، واستمرار الاعتماد على «الروتين الحكومي» في تصريف أمور المنشآت والمشروعات المؤممة وتسييرها.

والثاني: تيار نابع عن الفكر الرأسمالي. وهو يجد دعامة من ناحية، في المسؤولين عن القطاع العام الذين اكتسبوا خبرتهم تاريخياً في الشركات الرأسمالية. وهذا التيار محكوم فكرياً بإيمانه بأفضلية المشروع الرأسمالي والحرية الاقتصادية على التأميم والتخطيط ويصدر عنه في التطبيق: الدعوة إلى التقليل من أهمية التخطيط ودوره العملي ــ فكرة الاستقلال الكامل للوحدة الإنتاجية وبصفة خاصة التوسع في التمويل الذاتي ورفض فكر اشتراك العاملين في الإدارة... الخ.

وبين هذين التيارين السائدين يواجه الفكر الاقتصادي العربي ــ على الصعيد التطبيقي ــ صعاباً ضخمة حتى يمكن له إرساء قواعد نظرية وعملية متخلصة من شوائب النظرة وسلبيات الممارسة لكلا التيارين. ويزيد من صعوبة الأمر حقاً أن الفكر الاقتصادي الاشتراكي على الصعيد العالمي لم يضع حتى الآن عناصر نظرية متكاملة للوحدة الإنتاجية داخل الاقتصاد الاشتراكي تماثل نظرية «المشروع» في الاقتصاد الرأسمالي، على النحو الذي أرسى قواعده

---

(٤٧) عبد الله، تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية، ص ١٠ ــ ١١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠.

تحليلياً في موضع الاقتصادي البريطاني المهم ألفريد مارشال منذ زمن بعيد في مؤلفه الشهير *(Principles of Economics)* ، والصادر في طبعته الاولى عام ١٨٩٠ .

ولذلك فإن العبء الواقع على عاتق الاقتصاديين العرب ذوي النزعة الاشتراكية لا يقتصر على التطبيق الخلاق للمبادىء الاشتراكية على ضوء ظروفنا القومية المحددة فحسب، وإنما لا بد له أن يرقى إلى مستوى الإسهام الجاد في الجهد النظري المبذول عالمياً منذ منتصف الستينات بصدد بناء نظرية «للمشروع الاشتراكي(٤٩)» .

٢ ــ مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي

لقد كانت مسألة مشاركة العمال في الإدارة أحد مظاهر التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة في حياة بعض البلدان العربية خلال فترة الستينات التي لم تحظ نتائج تطبيق تلك التجربة على الصعيد العربي سوى بدراسة مهمة واحدة من إعداد د . خير الدين حسيب بعنوان **مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي ــ دراسة مقارنة** . وقد هدفت هذه الدراسة إلى عقد دراسة مقارنة لمبدأ مساهمة العمال(٥٠) في الإدارة في الوطن العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة، وسورية، والجزائر، والعراق، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفي دول مختلفة الأنظمة في العالم حتى يمكن استخلاص أهم الاستنتاجات والملامح والدروس من تطبيق هذه التجربة في الوطن العربي.

ولعل أهم ما أشارت إليه الدراسة حول خصوصية التجربة العربية في هذا المجال، أنه ليس هناك من بين الدول العربية التي طبقت فكرة مساهمة العمال في الإدارة «أية واحدة طالبت نقابات العمال فيها بهذه المشاركة للعمال في الإدارة فيها . . . ولكن تطبيق هذه المشاركة تم حصيلة تغييرات سياسية واجتماعية سبقت بنتائجها وحصيلتها وعي الطبقة العاملة لبعض مصالحها ومطالبتها بها» .

«ومن هذا يمكن القول إن الفلسفة التي يقوم عليها تطبيق الفكرة، وطريقة تطبيق هذا المبدأ ووضعه موضع التنفيذ هي التي تحدد مدى اشتراكية هذه الفكرة في بلد ما»(٥١).

---

(٤٩) انظر بهذا الخصوص الأعمال التالية:

Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriété*, Economie et socialisme, 13 (Paris: Maspero, 1970); Wtodzimierz Brus, *Problèmes généraux de fonctionnement de l'économie socialiste*, traduit du polonais par B.P. Leblanc, S. Nowocien et Anna Posnes, Economie et socialisme, 10 (Paris: Maspero, 1968), and A. Wakar et J. Zielinski, *Esquisse d'une theorie de l'économie socialiste* (Varsovie, 1965).

(٥٠) استخدم تعبير «العمال» في هذه الدراسة للتبسيط فقط، ويقصد بها بالمعنى الواسع «العاملون» في الإنتاج من عمال ومستخدمين وموظفين، انظر: خير الدين حسيب، **مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي**: دراسة مقارنة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٠ .

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٢ .

وقد خرجت علينا الدراسة بعدد من الإستنتاجات المهمة حول الملامح المختلفة لتطبيق تجربة مساهمة العمال في الإدارة عبر الأقطار العربية المختلفة، نوجزها فيما يلي(٥٢):

أ ــ كان لتجربة الجمهورية العربية المتحدة فضل الريادة في تثبيت مبدأ مشاركة العمال في الإدارة في الوطن العربي، وأن تجارب معظم البلدان العربية الأخرى قد تأثرت من حيث المبدأ والمضمون بتجربة الجمهورية العربية المتحدة.

ب ــ إن الاستقرار السياسي والإستقرار النسبي في العلاقات الصناعية في ج.ع.م كان من بين العوامل المهمة التي ساعدت على نجاح التجربة هناك. وإن عدم توافر ذلك بنفس الدرجة، في البلدان العربية الأخرى التي أقدمت على التجربة كان له بالغ الأثر في نتائج سير التجربة فيها. إذ عانت تجربة مساهمة العمال في الإدارة في سورية من عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتعرضت لتغييرات كثيرة ومتلاحقة.

ج ــ كانت تجربة الجزائر في التسيير الذاتي تجربة خاصة ومتميزة بها. فقد أملى واقع الجزائر بعد الاستقلال عليها تلك التجربة.. إذ كانت بمثابة الحل الكفء الوحيد لمشاكل إدارة المشاريع الشاغرة التي تركها أصحابها غداة الاستقلال. بيد أن تجربة الجزائر قد تأثرت فيها بعد عند تقنينها ووضعها على أسس وقواعد ثابتة بالتجربة اليوغوسلافية في التسيير الذاتي.

د ــ رغم تأثر شكل تجربة العراق بتجربة ج.ع.م وسورية إلاَّ أنها اتخذت شكلاً يختلف في بعض جوانبه عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة وسورية معاً، فضلاً عن اختلافها الكلي عن تجربة الجزائر. كما أن تجربة العراق كانت أقل شمولاً من تجربة ج.ع.م، وأنها اقتصرت في البداية على القطاع الصناعي فقط.

هـ ــ إن تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مساهمة العمال في الإدارة ظلت محدودة عند بداية السبعينات، وقد أملى ذلك طبيعة المرحلة التي يمر بها اقتصادها وصغر وضآلة حجم القطاع الصناعي فيها.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات المهمة لترشيد التطبيق والتقويم المستمر لتجربة مساهمة العمال في الإدارة في كل قطر عربي على حدة... مع تبادل الخبرات فيما بين البلدان التي تأخذ بتجربة مساهمة العمال في الإدارة. ولكن الأمر الجدير بالتسجيل هنا أنه رغم مرور قرابة عشرة أعوام على نشر هذه الدراسة، فإنها تظل ــ على حد معرفتنا ــ الدراسة الوحيدة التي حاولت إثارة نقاش وتقويم عملي وموضوعي لهذه التجربة في الوطن العربي(٥٣).

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ــ ١٤٦.

(٥٣) لا يوجد سوى دراسات مترجمة عن التجربة اليوغوسلافية في مجال التسيير الذاتي. انظر على سبيل المثال: البير ميستير، **الاشتراكية والتسيير الذاتي**، تعريب نزيه الحكيم (بيروت، دار الآداب).

٣ ــ قضايا الإصلاح الزراعي والمسألة الزراعية

تعتبر «المسألة الزراعية» أحد المحاور الرئيسية للقضايا العملية للبناء الاشتراكي، إذ بدون تنظيم علاقة الفلاح بالأرض على أسس عادلة لا تقوم للاشتراكية قائمة. وقضية الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي لها تاريخ حافل في الوطن العربي. إذ شهدت الخمسينات والستينات محاولات تطبيق الإصلاح الزراعي على أسس جذرية في كل من مصر وسورية والعراق والجزائر، كما جرت محاولات أكثر تواضعاً لتنظيم العلاقات الزراعية في كل من السودان والأردن وتونس والمغرب.

وقد تم مباشرة الاصلاح الزراعي في حالة كل من مصر وسورية والعراق والجزائر في إطار عملية للتحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل، ولهذا فإن الإصلاحات الزراعية التي تمت في تلك البلدان كانت ناتجة عن ارتباط عضوي بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية. بينما النوع الثاني من الإصلاحات الزراعية الطارئة في كل من السودان والأردن وتونس والمغرب قد تم بطريقة تجريبية، أو في إطار ما أطلق عليه البعض «الاختبارية الموجَّهة[٥٤]».

ومن بين أهم الأعمال الموسوعية التي تروي لنا قصة تحول الأوضاع والعلاقات الزراعية في ثمانية أقطار عربية كتاب الأستاذ عبد الرزاق الهلالي المعنون **قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي**[٥٥]. إذ يمثل الكتاب أهم الدراسات المسحية المتاحة لتطور علاقة الفلاح بالأرض وأثر ذلك على مشاكل المجتمع العربي في كل من مصر وسورية والعراق والجزائر والسودان وتونس والمغرب. كما أنه يتناول تطور الدعوات الإصلاحية بشأن معالجة المسألة الزراعية، في تلك البلدان ونماذج الإصلاح الزراعي التي تم تطبيقها على أيدي حكومات تلك البلدان من حيث أساليب إعادة توزيع الأراضي الزراعية وتنظيم العلاقات الإيجارية وأساليب استخدام العمل الزراعي.

ويوجد فيض كبير من الكتابات التي تعالج قضايا ومشاكل الإصلاح الزراعي والتحويل الاشتراكي الزراعي في العراق ومصر على وجه الخصوص[٥٦]. وتحتل المساهمات العراقية مكاناً متميزاً في مجال إغناء الأفكار وتعدد النظرات إلى قضايا الإصلاح الزراعي والتحويل الاشتراكي في المجال الزراعي. فقد تصدى لهذه المسألة كتاب من مدارس فكرية واتجاهات مذهبية مختلفة،

---

(٥٤) حول النماذج والتجارب المختلفة للإصلاح الزراعي، انظر: أنور عبد الملك، «الإصلاح الزراعي في مصر: مشكلات وأبعاد المستقبل،» دراسات عربية، السنة ٢، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٦٦)، ص ٣ ــ ٥.

(٥٥) عبد الرزاق الهلالي، **قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي** (بيروت؛ القاهرة؛ بغداد: دار الكشاف، ١٩٦٧).

(٥٦) لا يوجد حول قضايا الإصلاح الزراعي والتحويل الاشتراكي الزراعي في سورية سوى كتابات محدودة، نذكر من بين أهمها دراسة: أحمد محمد الزعبي، **التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية**، كتب قومية، ٨ (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦).

فنجد هذه الكتابات تتنوع من الكتابات ذات الطابع المدرسي البحت والتي تركز على القضايا التقنية مثل مؤلف د. **عبد الوهاب مطر الداهري** عن **تقنيات واقتصادات التنمية الزراعية في العراق**[٥٧]، إلى الكتابات التي تعالج مشاكل وقضايا الإصلاح الزراعي بشكل محايد مثل مؤلف د. **عبد الصاحب علوان: دراسات في الإصلاح الزراعي**[٥٨]، إلى الكتابات ذات الطابع الحزبي والتوجهات المذهبية المحددة مثل دراسة **عزيز السيد جاسم** عن **الإصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي** وكراسة الأستاذ **زكي خيري** المعنونة **تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي**، وكتاب الأستاذ **مكرم الطالباني** تحت عنوان **في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق**[٥٩].

ويتناول مؤلف عزيز السيد جاسم إنجازات وإخفاقات الإصلاح الزراعي في العراق من وجهة نظر حزب البعث العربي الاشتراكي إذ يرى أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، والذي صدر في عقب ثورة ١٤ تموز/ يوليو، لم يكن ثورياً بالشكل الذي يسمح بتصفية علاقات الإنتاج الإقطاعيّة في الريف العراقي. ولهذا لم يتجاوز هذا الإنجاز الحدود الإصلاحية المرسومة له، إذ سمح القانون بأن يستحوذ الاقطاعيون والملاكون الكبار على أخصب الأراضي وأوفرها ماءً. كما أن قرارات الاستيلاء وإعادة توزيع الارض اخذت في التباطؤ بعد السنوات الثلاث الأولى من صدور القانون[٦٠].

وعلى الرغم من مناقشة الكاتب للانتكاسات التي تعرض لها قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ في التطبيق، إلاّ أنه لم يهتم بتحليل السياسات والتطورات المختلفة التي لحقت بالهيكل الزراعي في العراق عقب تطبيق القانون الأول للإصلاح الزراعي على أسس عينية تحليلية.

وتجيء كتابات زكي خيري ومكرم الطالباني لتعبر عن وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي في المسألة الزراعية. ويعتبر تقرير زكي خيري المعنون **مسائل في الإصلاح الزراعي (١٩٦٠)** محاولة مبكرة لإبداء الرأي في مشاكل الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي عقب ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق. ويسجل التقرير أن قانون الإصلاح الزراعي الذي سنته الحكومة

---

(٥٧) انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، **التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية: تقنيتها واقتصادها مع التركيز على العراق** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(٥٨) انظر: عبد الصاحب علوان، **دراسات في الإصلاح الزراعي** (بغداد: مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٦١).

(٥٩) انظر: عزيز السيد جاسم، **مناقشات موضوعية حول الإصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي** (بغداد: دار الأديب العراقي، ١٩٦٩)؛ زكي خيري، **تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي** (بغداد: دار بغداد، ١٩٦٠)، ومكرم الطالباني، **في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩).

(٦٠) جاسم، **مناقشات موضوعية حول الإصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي**، ص ١٢٥ - ١٢٨.

الوطنية عقب الثورة إنما يعكس مصالح البرجوازية الوطنية المرتبطة بالأرض، ويتجلى ذلك في تحديده للحد الأعلى لملكية الأرض بمساحة كبيرة (١٠٠٠ دونم من الأراضي المروية، و ٢٠٠٠ دونم من الأرض الديمية (المطرية)[٦١]. وقد أدى تحديد الحد الأعلى بهذه المساحات إلى ترك نصف الأراضي المستثمرة بيد الملاكين وترك نصف الفلاحين في العراق دون شبر من الأرض.

وكل ما نجح القانون الأول للإصلاح الزراعي في إنجازه ــ وفقاً لهذا التقرير ــ هو تخفيض مساحة الإقطاعيات وتقليص رقعة الاقتصاد الإقطاعي بنسبة الثلث تقريباً، ولا سيما في مناطق العمارة ــ الكوت ــ الغراف حيث يتمركز الإقطاع[٦٢]. ويتعرض التقرير لبعض المشاكل الانتقالية المهمة المتعلقة بعمليات الاستيلاء على الأراضي الخاضعة للإصلاح الزراعي وتأجيرها للفلاحين مباشرة تحت إشراف الإدارة المؤقتة، ريثما تتوافر إمكانات توزيعها على الفلاحين أي تمليكها لهم، وأثر ذلك على صيانة مستوى الإنتاج الزراعي في تلك المرحلة الانتقالية الحرجة[٦٣]. وكذلك يناقش التقرير دور «التعاونيات الفلاحية» كشكل تنظيمي للحياة الزراعية في الريف العراقي في مرحلة ما بعد الإصلاح الزراعي، وذلك بهدف قيام شكل من أشكال الزراعة التعاونية في ظل احترام الملكية الفلاحية الفردية للأرض ووسائل الإنتاج الزراعي[٦٤].

وتعتبر دراسة الاستاذ مكرم الطالباني المعنونة في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق أكثر الدراسات نضجاً وتعبيراً عن الخط الماركسي في تناول المسألة الزراعية في العراق، فهي ليست دراسة مكتبية قائمة على النصوص والتعليمات الادارية بل تحاول دراسة المشاكل والنواقص والأخطاء السياسية والاجتماعية لعملية الإصلاح الزراعي في العراق.

وتعتبر هذه الدراسة من أكثر المحاولات الرصينة لدراسة تطور المسألة الزراعية في العراق وعلاقة ذلك بتطور القوى الاجتماعية والسياسية في العراق. فالدراسة تحتوي عى تحليل عيني مؤيَّد بالأدلة الإحصائية لمشاكل تطبيق الإصلاح الزراعي في العراق وعلاقة ذلك بالتحول في العلاقات الزراعية والعلاقة بين الطبقات الاجتماعية وفئات الملاك الزراعيين في الريف العراقي.

ولكي يتم تحقيق إصلاح زراعي جذري في العراق، ينادي الكاتب بضرورة مصادرة أراضي الإقطاعيين والملاكين الكبار والاستيلاء على الأراضي الزائدة عن مساحة الوحدة الاستثمارية للفلاح وتوزيعها على الفلاحين بلا تعويض، وإقامة التعاونيات الزراعية والمزارع

---

(٦١) خيري، تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٦٣) المصدرنفسه، ص ٣٨.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣١ و ٣٩ ــ ٤٢.

الحكومية بما يسمح بحدوث الري والمكننة والزراعة الكثيفة اللازمة للنهوض بالزراعة العراقية[٦٥].

كذلك تناول العديد من الدراسات بالتحليل والتقويم برنامج الإصلاح الزراعي المصري وتأثير ذلك على الهيكل الزراعي والعلاقات الزراعية في الريف المصري[٦٦]. فلقد كان برنامج الإصلاح الزراعي أولى خطوات التغيير الاجتماعي لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. فلم يمض على وجود النظام الجديد في السلطة أكثر من شهر ونصف حتى صدر قانون الاصلاح الزراعي الأول في السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢. ولقد تم اعداد برنامج الاصلاح الزراعي بهدف إحداث عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل والسلطة الاجتماعية في الريف المصري.

وتعتبر دراسة مؤلف هذا الكتاب حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ــ ١٩٧٠)[٦٧] أكثر المحاولات شمولاً في مجال تقويم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحول في الهيكل الزراعي والعلاقات الزراعية في الريف المصري في فترة ما بعد الإصلاح الزراعي. إذ يناقش هذا العمل الآثار المترتبة على برنامج توزيع الأرض وأثر برنامج الإصلاح الزراعي على عملية التمايز الاقتصادي والطبقي في صفوف الفلاحين وتأثير ذلك على إعادة توزيع الدخل الزراعي وإعادة تشكيل أنماط الاستهلاك الريفي.

وأهم ما تتميز به هذه الدراسة محاولتها طرح العلاقة بين برنامج الإصلاح الزراعي وتعبئة الفائض الزراعي وعلاقة ذلك بعمليات التنمية والعدالة الاجتماعية من منظور دينامي. وقد أدرك راسمو السياسة الاقتصادية أن تعبئة واسعة للفائض الزراعي السلعي لن يكتب لها النجاح دونما إعادة نظر جذرية في الإطار التنظيمي القائم للوحدات الإنتاجية في القطاع الزراعي، وان سياسات إطلاق الحرية الاقتصادية (Laissez - faire) في الإنتاج الزراعي لن تفي بهذا الغرض. لذا فقد بدا لهم إن إدخال نظام متكامل للتعاون الزراعي في أرجاء الريف المصري كافة هو السبيل الوحيد لتحقيق أكبر تعبئة (أو تعظيم) ممكن للفائض الزراعي.

لذلك فقد بذلت محاولات دؤوبة لنشر نظام التعاون الزراعي منذ عام ١٩٥٧ في غير أراضي الإصلاح الزراعي. ولقد كان وراء تلك الرغبة القوية في تعميم التعاونيات الزراعية في شتى أنحاء الريف المصري دافع ذو شقين:

الأول: ضمان حد أدنى من تحسين مستوى الإنتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الزراعية الصغيرة من الاستفادة من أساليب الإنتاج المتقدمة ومن مزايا «وفورات النطاق ذي

---

(٦٥) انظر: الطالباني، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق، الفصلين ٥ و ٦.

(٦٦) انظر على وجه الخصوص المؤلفين التاليين: سيد مرعي، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري (القاهرة، الدار القومية)، وسعد هجرس، الإصلاح الزراعي: تاريخاً وفلسفة ومنهاجاً (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٠).

(٦٧) محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

الحجم الكبير». وقد تم ذلك عن طريق نظام «التجميع الزراعي»، ويقصد به تجنيب المساحات الصغيرة المزروعة بمحصول واحد وتجميعها في كل قرية في مساحات متجاورة دون مساس بالملكية الفردية ودون تدخل في عمل الحائز على حيازته الخاصة وذلك وفقاً لدورة زراعية مخططة، ذلك على أن يعطى كل فلاح «تعاوني» قطعة أرض في كل «قسم» من الأقسام الثلاثة الخاضعة لنظام الدورة الزراعية بحيث يكون أحدها على سبيل المثال مزروعاً بالقطن والآخر بالأرز والثالث بالبرسيم وفقاً لدورة ثلاثية تحافظ على خصوبة الأرض وتساعد على تجنب أضرار تجاور الزراعات المختلفة.

والثاني: جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية (أو المؤسسية) التي من خلالها تتعامل الدولة مع الفلاحين في المسائل المتعلقة بتعبئة الفائض الزراعي وتنفيذ سياسات الدولة الزراعية في مجالات تخطيط الدورة الزراعية وتوزيع مستلزمات الإنتاج ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات الزراعية.

وفي الواقع فإن الإطار التنظيمي الجديد قصد به أن يكون واحداً من التدابير التي يمكن بواسطتها أن تنتقل للدولة الوظائف التقليدية لكبار الملاك القدامى في مجالات إقراض الفلاح وتسويق محصول القطن، حيث غدت الجمعيات التعاونية الزراعية المصدر الوحيد للائتمان الزراعي ولصرف مستلزمات الإنتاج بالإضافة لكونها القناة الوحيدة لتسويق القطن(٦٨).

وفي مجال الدراسات المنهاجية ذات الطابع العام حول قضايا الإصلاح الزراعي والتحويل الاشتراكي في الزراعة لا بد من الاشارة إلى المؤلف المهم للأستاذة الراحلة **دورين وارينر** (Doreen Warriner) عن **الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق**، والذي قام بتعريبه د. خير الدين حسيب والأستاذ حسن أحمد السلمان. وقد عبّر المعرّبان عن اتفاقهما مع وجهة نظر المؤلفة القائلة بأن الغاية من الإصلاح الزراعي هي الأساس أما الوسائل فهي تجريبية ومتغيرة بالقدر الذي يخدم الفلاح ويحقق سعادته ويؤمن رضاه. «لأنها ترى وبحق، **أن الإصلاح الزراعي هو من أجل الفلاح، وليس الفلاح من أجل الإصلاح الزراعي**(٦٩)».

كذلك من أهم الكتابات الاقتصادية التي تصدّت لنهج المعالجة الاشتراكية للمسألة الزراعية على الصعيد العربي كتاب د. سعدون حمادي المعنون **نحو إصلاح زراعي إشتراكي**

---

(٦٨) جاء في **ميثاق العمل الوطني، ١٩٦٢**: «إن التعاون الزراعي ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذي لم يخرج التعاون الزراعي عن حدوده حتى عهد قريب، وإنما الآفاق التعاونية في الزراعة تمتد على جبهة واسعة. إنها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعي، الذي اثبتت التجارب نجاحه الكبير، وتساير عملية التحويل التي تحمي الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله، وتصل به الى الحد الذي يمكنه من استعمال احدث الآلات والوسائل العملية لزيادة الانتاج، ثم هي معه حتى التسويق الذي يمكّن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده المتواصل».

(٦٩) انظر: دورين وريتر، **الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١٥.

(١٩٦٤)[٧٠]. ويقول المؤلف في تقديمه للكتاب:

«أما وأن قضية الاشتراكية في الوطن العربي بدأت تدخل الآن مرحلة التحقيق، ولو جزئياً، أصبح من الضروري جداً توضيحها كنظام تطبيقي... الأمر الذي لا مفر منه إذا أردنا تحقيق حد معقول من وحدة التفكير في هذا الموضوع الجديد. وما هذا البحث إلّا جهد لتوضيح جزء من نظام الاشتراكية العربية ألا وهو الزراعة الاشتراكية».

وفي شهادة تاريخية نادرة يقول المؤلف: «لقد اطلعت على أصناف عديدة من نظم الزراعة الإشتراكية أثناء الدراسة، ولكنني لم أصل لقرار حازم حول هذه الفكرة آنذاك وبقيت أرجح نظام الملكية الفردية الصغيرة المدعومة بالجمعيات التعاونية، إلى أن تسلمت مسؤولية وزارة الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ رمضان في العراق، وأتيحت لي لأول مرة فرصة دراسة واقع الزراعة والاطلاع على حقيقة سير الإصلاح الزراعي. وأستطيع أن أقول عن تأكد بأنني من خلال هذه التجربة العملية قد فقدت الأمل بنظام الملكية الفردية الصغيرة وبإمكان نجاح الجمعيات التعاونية من النوع التقليدي، وهو الحل الذي يتمسك به كثير من رواد الإصلاح المتحررين، وتكونت لدى قناعة بضرورة تحمل المجتمع ممثلاً بالسلطة العامة مسؤولية تنظيم الإنتاج الزراعي. وقناعتي هذه لا تعتمد على أساس خلو الزراعة الاشتراكية من المشاكل، بل على أساس أنها مهما كانت مشاكلها فهي أقل من مساوىء نظام الملكية الفردية الصغيرة»[٧١].

ولهذا ينادي المؤلف بضرورة إبدال الملكية الفردية للأرض بالملكية الاجتماعية، «فالملكية ليست حقاً طبيعياً بل وظيفة اجتماعية بحتة يستطيع المجتمع في أي وقت يشاء إعادة تنظيمها. وبذلك يزول من القطاع الزراعي أكبر عامل للاستغلال ــ هو الملكية الفردية ــ ويحتفظ المجتمع بريع الأرض بدلاً من أن يستحوذ عليه الملاك»[٧٢].

ومن حيث الطريقة العملية لتنظيم الزراعة على أسس اشتراكية ينادي د. سعدون حمادي بالنظام الحكومي التعاوني... ويستند في تبرير دعواه هذه إلى أن «ما يريده الفلاح هو زيادة دخله أكثر من أي شيء آخر حتى أكثر من ملكية الأرض. إنه يبحث عن وسيلة يتخلص فيها من الفقر، يستطيع بواسطتها أن يحصل على دخل أكبر لا مجرد الحصول على ملكية الأرض... فإذا كان نظام المزارع الحكومية التعاونية يحقق لهم مستوى من الدخل أعلى من مستوى الدخل من الملكية الفردية الصغيرة فإنهم حتماً سيفضلونه على النظام الآخر»[٧٣].

ولكن المؤلف يستدرك، بهدف مزيد من الإيضاح لمفهوم «التعاونية الحكومية»، حيث يشير إلى أن النظام المقترح يختلف عن نظام المزارع الحكومية الصرفة من حيث أن الفلاحين لن

---

(٧٠) انظر: سعدون حمادي، نحو إصلاح زراعي إشتراكي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤).
(٧١) المصدر نفسه، ص ٦.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

يكونوا بمثابة عمال أجراء فحسب بل أيضاً شركاء يتقاضون حصة من ربح المزرعة. . . وذلك من أجل الاحتفاظ بأهمية الدافع الذاتي لديهم[٧٤].

ولذا «فإن التنظيم التعاوني المقترح، بتحقيقه المساواة الاقتصادية وإزالته للاستغلال ولنظام الطبقات والتفاوت في المال والقوة والمنزلة الاجتماعية واتجاهه نحو تحقيق الحكم الذاتي في الإنتاج وتدريبه للفلاحين على الانتخاب والعمل الجماعي، يضع أساساً متيناً للديمقراطية الصحيحة ألا وهي الديمقراطية الاجتماعية، حيث تتحقق الحرية الصحيحة للمواطن، الحرية من قيود الحاجة والمال والتفاوت الاجتماعي والنظام القبلي. وبكل ذلك يكون هذا النظام عاملاً مساعداً **لنظام الاشتراكية الديمقراطية**، حيث تتحقق سيطرة المجتمع على الإنتاج مع المحافظة على الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية»[٧٥].

وهكذا نجد مؤلفنا يعرف التنظيم التعاوني المقترح ضمن نظام **للاشتراكية الديمقراطية**. . . لا ندري تماماً ماهية موقعه بالنسبة لتيار الاشتراكية الديمقراطية في الفكر العالمي، فكل ما لدينا هو تحذير عام من المؤلف من أي محاولة «للتقليد الجامد للنظم الاشتراكية سواء لما هو موجود في بلدان أخرى أو لما هو موجود في الكتب المدرسية»[٧٦].

ثالثاً: الاشتراكية القطرية أو بناء الاشتراكية في نطاق القطر الواحد

من بين القضاياالتي دخلت دائرة الجدل والنقاش السياسي منذ **حدوث الانفصال** بين مصر وسورية هي قضية **مدى إمكانية بناء الاشتراكية في نطاق القطر الواحد** فإلى عهد قريب كان الشعار المرفوع من جانب القوى القومية هو **«لا اشتراكية بدون وحدة»**. فالخط الرئيسي الذي ساد التفكير القومي حتى تجربة الانفصال كان يقول بعدم إمكانية إقامة الاشتراكية في بلد واحد من البلدان العربية. ولكي تتحقق الاشتراكية يجب أن تتحقق أولاً دولة الوحدة.

بيد أن التطورات التي شهدها الوطن العربي منذ حدوث الانفصال عام **١٩٦١** وحتى هزيمة حزيران/ يونيو **١٩٦٧** مروراً بفشل محادثات الوحدة الثلاثية فرضت على التفكير السياسي العربي ضرورة مناقشة ظاهرة **«الاشتراكية القطرية»** أو بناء الاشتراكية في نطاق القطر الواحد. ولعل أهم الكتابات والمناقشات التي دارت حول هذه القضية الحيوية جاءت بصفة أساسية من جانب القادة السياسيين والكتاب السياسيين. ولم يعالجها المفكرون الاقتصاديون العرب معالجة منهجية بالمستوى الذي يليق بخطورة العملية الجارية لإعادة النظر في المفاهيم المتعلقة بطرح العلاقة الجدلية بين الوحدة والاشتراكية.

ومن بين الذين تصدوا بالكتابة حول هذه القضية المفكر العربي الراحل الأستاذ صلاح الدين

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٠.

البيطار، إذ أكد على المنطلقات التقليدية للفكر القومي حيث «أن الاشتراكية جزء من القومية، على أنه لا يمكن الاستعاضة عن الكل بالجزء ولا وضع الجزء في مقابل الكل، ولا توليد الكل من الجزء»[٧٧].

ويحذر الأستاذ صلاح البيطار، بصفة عامة من أن الاشتراكية في نطاق القطر الواحد لا يمكن أن تخرج عن كونها اشتراكية إصلاحية النهج في ظل الظروف التاريخية للوطن العربي. ولكنه يعاود الاجابة عن السؤال المركزي الذي صاغه على النحو التالي:

«إن كانت الاشتراكية المحجوزة في نطاق قطر عربي إصلاحية في مستويها الرأسي (الإجراءات الاقتصادية في القطر) والأفقي (التحرر والوحدة) فهل يعني ذلك وقف المسيرة الاشتراكية في داخل كل قطر عربي، والانتظار إلى يوم الوحدة؟».

وإجابته عن هذا السؤال هي بالنفي طبعاً، إنما كان ما يريد تأكيده هو فهم حدود وصلاحية عملية بناء الاشتراكية في نطاق القطر الواحد إذ أن الاشتراكية القطرية هي «ليست بناء الاقتصاد الاشتراكي للقطر (لأن هذا البناء لا يمكن أن يكون إلّا في إطار الوطن العربي) بل هي مرحلة القضاء على الاقتصاد الإقطاعي والرأسمالي في بعض نواحيه، وقطع حبل الخلاص بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الدولية»[٧٨]. أي أنها بمثابة التمهيد لبناء الاشتراكية على الصعيد العربي وليست التطبيق العربي للاشتراكية طالما ظلت دولة الوحدة غائبة كوعاء للبناء الاشتراكي المتكامل.

ومن ناحية أخرى يميل بعض المحللين والباحثين إلى القول بأن تكريس ظاهرة «الاشتراكية القطرية» هو نتيجة منطقية لانحسار قوة الدفع الوحدوية في الوطن العربي عند نهاية الستينات، حيث أن الفئات الاجتماعية (بمعظمها من البورجوازية الصغيرة) التي وفرت فيها مضى القاعدة الاجتماعية والسياسية لدعوة الوحدة أخذت عملياً منذ صعودها إلى السلطة تحاول إخضاع توجهها القومي السابق لمتطلبات استراتيجيتها القطرية المعتمدة على ركيزتين مترابطتين: المحافظة على وجودها في السلطة مهما غلا الثمن، وتطوير «رأسمالية الدولة» لتغطي جوانب الحياة القطرية كافة. وبهذا جرى تغليب مبدأ إنضاج الظروف المناسبة للتحويل الاشتراكي في كل قطر على حدة قبل المباشرة بعملية بناء الدولة العربية الموحدة[٧٩].

بيد أنه مهما تباينت وجهات النظر السياسية والاجتهادات الأيديولوجية حول هذه القضية.. فالإشكالية النظرية والقضايا العملية التي تنطوي عليها ظاهرة «بناء الاشتراكية في نطاق القطر الواحد»، لهي على قدر كبير من الخطورة والأهمية بالنسبة لمستقبل الوحدة العربية وتحتاج من الفكر

---

(٧٧) انظر مقال: صلاح الدين البيطار، «الاشتراكية القطرية أو الاشتراكية في نطاق القطر،» الذي ظهر في أواسط شباط/ فبراير عام ١٩٦٧ في جريدة الأنوار وأعيد نشره في: صلاح الدين البيطار، الثورة والثورة العربية (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٦٧).

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٢ ــ ٩٤.

(٧٩) انظر بهذا الخصوص: وليد قزيها، «الحركة القومية العربية من الحرب العالمية الثانية إلى أواسط الستينات،» ص ٦٢ ــ ٦٣.

الاقتصادي العربي إلى مساهمة واضحة وخلاّقة . . . لا بد أن نسجل هنا أنها ظلت غائبة حتى الآن . ويزيد من التحديات التي تواجه الفكر الاقتصادي العربي في هذا الصدد أن مناقشة هذه القضية شابه باستمرار الخلط بين دولة الوحدة كإطار لتكامل الموارد والطاقات العربية للانطلاق بقوة في عمليات التنمية ، من ناحية ، وبين عمليات التحويل الاشتراكي وما تنطوي عليه من تغيير علاقات الإنتاج والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، من ناحية أخرى .

وكل هذا يؤكد أهمية الربط المستمر بين قضايا البناء الاشتراكي على الصعيد العربي . . . وبين قضايا التوحيد والاندماج الاقتصادي العربي حتى لا تختلط الرؤية . . . وحتى تتضح العلاقات الجدلية بين القضايا المحورية المختلفة .

الفصل الرابع

الفكر الاقتصادي العربي
في مواجهة قضايا التكامل
والتوحيد الاقتصادي العربي

ينصب الاهتمام في هذا الفصل على محاولة تتبع مضمون الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة ظاهرة التجزئة الاقتصادية التي تسود على صعيد الوطن العربي. ومن غير المجدي، في تقديرنا، أن نرجع بعيداً في التاريخ لتحديد ما قد يكون هناك من لمحات أو تصورات تتصل بحركة التوحيد الاقتصادي في الفكر القومي العربي الحديث. وإنما يكفينا في هذا الصدد أن نشير إلى أن برنامج عصبة العمل القومي، والتي تأسست عام ١٩٣٣، شمل مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية. إذ نص ذلك البرنامج على ضرورة تطوير اقتصاد الأقطار العربية باتجاه تحقيق وحدة اقتصادية متكاملة، ودعا إلى رفع الحواجز الجمركية بينها، ليتسنى انسياب الإنتاج الزراعي والصناعي فيما بينها دون عوائق(١).

بيد أن مثل تلك اللمحات والتصورات المبتسرة التي جاءت في ثنايا المنشورات والكتيبات أو البرامج التي كانت تضعها وتوزعها الجمعيات والمؤتمرات السياسية لم تكن ذات طابع عملي تحليلي، وإنما كانت بمثابة إشارات وومضات عابرة جاءت بهدف التوعية بالأهداف السياسية العريضة التي أنشئت من أجلها هذه التجمعات دون أدنى اهتمام بالتركيز على جانب التأصيل الفكري وتقديم الحجج العملية اللازمة لتبرير هذه التصورات والآراء.

ولهذا يمكن القول، دون افتئات كبير، بأن الكتابات الاقتصادية التي بدأت في الظهور في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن شكلت البداية الحقيقية للجهد العلمي الجاد الذي أسهم به عدد كبير من المفكرين والكتاب الاقتصاديين العرب في سبيل صياغة فكر اقتصادي عربي يتعامل مع مشكلات التجزئة الاقتصادية الناشئة عن تفتيت الوطن العربي بين أقطار متعددة، وبالتالي مواجهة مشكلات التكامل والتوحيد الاقتصادي فيما بين البلدان العربية.

---

(١) انظر بهذا الخصوص: وليد قزيها، «الأسس الاجتماعية السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩).

وفي هذا السياق يبرز الدور المهم الذي لعبته كتابات الشيخ سعيد حمادة في هذا الصدد. ثم جاءت موجة الكتابات الأولى غداة الحرب العالمية الثانية والتي حاولت معالجة قضايا الوحدة الاقتصادية العربية كأداة للتحرر والتنمية بأسلوب يغلب عليه الطابع التكنوقراطي بهدف تأسيس الحجج المؤيدة لعمليات التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي على أسس منطقية ــ إن لم تكن منفعية ــ بعيداً عن العواطف والمشاعر والطموحات ذات الصبغة المثالية.

ولعل أبرز نموذج لتلك الموجة الجديدة من الكتابات أطروحتا الماجستير المقدمتان للجامعة الأميركية في بيروت: الأولى من قبل الأستاذ برهان الدجاني عن الأهمية الاقتصادية للوحدة بين العراق سورية، لبنان، شرق الأردن، وفلسطين (عام ١٩٤٤)، والثانية المقدمة من قبل الأستاذ سامي العلمي عن إمكانيات التصنيع ضمن اتحاد جركي بين العراق، سورية، لبنان، فلسطين، وشرق الأردن (عام ١٩٤٦).

ويقول الأستاذ برهان الدجاني ــ وهو الاقتصادي الممثل لتيار مهم في الفكر الاقتصادي العربي ــ في مقدمة رسالته لنيل درجة الماجستير «والبحث التالي إنما هو محاولة أولية جداً لبحث المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية وهو ليس محاولة لتبرير القومية العربية أو الوحدة العربية على أساس اقتصادي لأن مبررات القومية العربية والوحدة العربية هي في أساسها مبررات روحية وأخلاقية وإنما هي محاولة لإظهار بعض المتضمنات الاقتصادية للقومية العربية». وقد جاءت هذه الأطروحة[٢] لتحمل في طياتها أول محاولة لتقديم تصور للكيفية التي يمكن بها الوصول إلى تقسيم جديد للعمل على الصعيد العربي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي للأقطار العربية كافة. وذلك باعتبار أن البلدان العربية تشكل «وحدة اقتصادية ــ إنتاجية»، بحيث أنه لا يمكن استغلال الموارد الموجودة فيها استغلالاً اقتصادياً وزيادة الانتاج زيادة كبيرة إلاّ على أساس برنامج مشترك لها جميعاً[٣].

ثم جاءت الخمسينات والستينات لتشهد فيضاً من الكتابات التي تتناول بالمناقشة والتحليل قضايا الوحدة والاندماج الاقتصادي العربي وذلك في إطار تيار الصعود لحركة التحرر والقومية العربية منذ منتصف الخمسينات[٤] بيد أن الجانب الأعظم من الكتابات المؤيدة والداعية لحركة الاندماج والتوحيد الاقتصادي العربي حتى نهاية الستينات لم تخرج عن دائرة تعديد مقومات وعناصر عمليات التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، وكذا توضيح وإبراز مجموعة المزايا الحيوية

---

(٢) برهان الدجاني، «الأهمية الاقتصادية للوحدة بين العراق وسورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين،» (رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في بيروت، دائرة الاقتصاد، ١٩٤٤). وتقسم الرسالة إلى ثمانية فصول تعالج قضايا السكان، الموارد الطبيعية، الزراعة، الصناعة، التجارة، النظام النقدي، النظام المالي ووسائل تحقيق الوحدة العربية على التوالي.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٤) من بين الكتابات الأولى في هذه الفترة مؤلف: يوسف صالح الحريثي، طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦).

التي يمكن أن تتحقق من خلال عمليات التعاون والاندماج الاقتصادي.

إذ تتفق معظم هذه الكتابات على أن رفع الحواجز الجمركية فيما بين الأقطار العربية إنما يشكل الميزة التقليدية لعمليات التعاون والاندماج الاقتصادي العربي، إذ يؤدي إلى اتساع رقعة السوق بما يترتب على ذلك من زيادة تقسيم العمل وخفض نفقة الإنتاج ودفع عجلة التصنيع على الصعيد العربي. كذلك أكدت معظم الكتابات على أهمية عمليات التعاون والتوحيد الاقتصادي في مجال زيادة قدرة البلدان العربية على المساومة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، وإلى تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

ويندرج ضمن تلك المجموعة من الكتابات تلك التصورات التي قدمها الفكر الاقتصادي العربي في مجال تنشيط العمل الوحدوي على المستوى الاقتصادي ولا سيما في شكل المبادرات والاتفاقات التي تم عقدها بواسطة المجلس الاقتصادي العربي والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. إذ مرت محاولات تنظيم التعاون الاقتصادي العربي ومحاولة بناء الوحدة الاقتصادية العربية ـ وفقاً لهذه التصورات ـ بمرحلتين (أو درجتين)(٥):

المرحلة الأولى: ويمكن القول بأن هذه المرحلة بدأت عام ١٩٥٠ في صيغتها القانونية مع احداث المجلس الاقتصادي العربي كجزء من «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، وعام ١٩٥٣ بصورة فعلية، وذلك مع إقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت، واتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال.

المرحلة الثانية: ويتمثل الإطار التعاقدي لها باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، كما يتمثل إطارها التنظيمي بـ «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» والذي تأسس عام ١٩٦٣. ونظراً لأن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد طرحت صيغة أكثر تقدماً للتعاون الاقتصادي العربي فلم تشمل تلك الاتفاقية جميع الأقطار العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية أو في المجلس الاقتصادي العربي.

وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وسائل تحقيق هذه الوحدة من خلال أن تعمل البلدان المنضمة للاتفاقية على جعل بلادها منطقة جمركية واحدة، وتوحيد سياسات الاستيراد والتصدير، وعقد اتفاقيات التجارة والدفع بصورة مشتركة وكذلك تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتنسيق تشريعات العمل والضرائب والرسوم والسياسات النقدية والمالية تمهيداً لتوحيد النقد بين تلك البلدان.

---

(٥) لمزيد من التفاصيل حول المحاولات المختلفة لتنظيم التعاون العربي انظر: محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨)؛ برهان الدجاني، **العلاقات الاقتصادية في الدول العربية** (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية الاجتماعية، ١٩٦٦)، وأحمد فارس مراد، **بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي** (دمشق: دار دمشق، [؟ ١٩٧٣]).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه ليس صحيحاً تمام الصحة ما ذهب اليه د. محمد لبيب شقير في دراسة حديثة من«ان العمل الوحدوي عندما بدأ في ظل جامعة الدول العربية لم يجد امامه صورة فكرية للكيفية التي يمكن أن يسير عليها في عملية التعاون او الاندماج او التوحيد في الميدان الاقتصادي»(٦) ، وبالتالي فقد كان ذلك من اسباب التأخير في بدء جهد التعاون او التكامل او التوحيد الاقتصادي .

وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع أن المؤلفات والكتابات الاقتصادية حول قضايا التكامل والتوحيد الاقتصادي في الوطن العربي، خلال الخمسينات وحتى مطلع الستينات، قد جعلت من تحرير التبادل التجاري المدخل الوحيد للتكامل الاقتصادي العربي، فهناك بعض الكتابات المهمة التي تؤكد على ضرورة جعل ذلك مرتبطاً بعملية تنمية تكاملية قائمة على أساس من التخطيط بما في ذلك القيام بالمشروعات العربية المشتركة وتوزيع عناصر فروع الإنتاج بين الأقطار العربية بما يحقق أكبر قدر من التكامل الإنمائي .

وهنا تبرز أهمية كتاب د. محمد لبيب شقير العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية كعلامة فكرية مهمة على هذا الطريق. فبصدد الحديث عن إمكانية قيام تحاد جمركي بين الأقطار العربية، يشدد د. شقير على أن مثل هذا الاتحاد الجمركي «يجب أن يقوم، على عكس الاتحادات الجمركية التي عرفت في القرن التاسع عشر، على سياسة اقتصادية تخطيطية وليس على أساس السياسة الاقتصادية الحرة»(٧).

ويرجع ذلك ــ في تقدير المؤلف ــ إلى أن مجرد تحرير المبادلات وحركات عناصر الانتاج بين البلاد العربية لا يكفي في حد ذاته لتحقيق التنمية، ولذا يكون من الضروري ربط الاتحاد الجمركي بالسياسة التخطيطية اللازمة للتنمية، بوصفه جزءاً من هذه السياسة يكملها ولا يتعارض معها (٨). وضمن هذا السياق، نجد طرحاً مبكراً لفكرة تخطيط الإنتاج كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال توزيع الفروع والمشروعات الإنتاجية المختلفة فيما بين البلدان العربية على نحو يكفل جعل اقتصادات البلاد العربية اقتصادات متكاملة، ويزيد من درجة دمجها في بعضها البعض(٩).

وهكذا نجد في مؤلف د. محمد لبيب شقير صوغاً مبكراً لفكرة أن مدخل تنسيق وتخطيط الإنتاج يجب أن يسبق مدخل تحرير التبادل التجاري. إذ يشير إلى أنه عندما يجري تخطيط وتنمية الإنتاج في ظل خطة عربية مشتركة للإنماء يساعد ذلك على تحقق درجة أكبر من الدمج والتكامل فيما بين الاقتصادات القطرية. عندئذ يكون تزايد المبادلات التجارية بين البلاد العربية له معنى لأنه

---

(٦) محمد لبيب شقير، «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: (١) المرحلة الأولى، منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٨٥.

(٧) شقير، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، ص ٢١٧ .

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣ .

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣١ .

سيكون مبنياً على جعل كل سوق من أسواق هذه البلاد في حاجة أساسية إلى الأسواق العربية الأخرى(١٠).

وعند الحديث عن قضايا توحيد النقد العربي نجد د. شقير يؤكد على وجهة النظر نفسها إذ يرى تأجيل قضايا توحيد النقد العربي حتى تتوحد السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد العربية.
«ولا شك أن تطبيق سياسة التنمية المشتركة القائمة على توزيع التخصص والاتحاد الجمركي المخطط ستكون من أهم الخطوات نحو توحيد السياسة الاقتصادية والمالية العربية»(١١).

ولكن هناك قدر كبير من الصواب في القول بأن الطابع العام الذي غلب على معظم الكتابات الاقتصادية العربية حتى نهاية الستينات هو محاولة الاقتباس من التجارب والنماذج في المناطق الأخرى خارج الوطن العربي. فالموجة الجديدة من الكتابات التي بدأت منذ منتصف الخمسينات حتى نهاية الستينات راحت تبحث في تجارب التعاون أو الاندماج الاقتصادي في المناطق الأخرى من العالم بهدف الاهتداء إلى نماذج وصيغ للتقارب والتعاون والاندماج الاقتصادي يمكن ان يجري تطبيقها في تجارب التعاون والتوحيد الاقتصادي في الوطن العربي.

أولاً: التيارات الأساسية في الفكر الاقتصادي العربي حول قضايا التكامل والتوحيد الاقتصادي

ليس هناك من شك في أن الفكر الاقتصادي العربي قد بذل جهوداً واسعة في مجال الاقتباس والتطويع أثرت بلا جدال الفكر الاقتصادي في عمومه حول قضايا التعاون والتكامل الاقتصادي العربي(١٢). ولعل أهم المدارس الفكرية التي سادت خلال حقبتي الخمسينات والستينات ما يمكن أن نطلق عليه مدرسة برهان الدجاني، والتي تدعو إلى توحيد السوق القومية العربية في إطار من حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية. ويمكن الإلمام بأحد المرتكزات الفكرية المهمة لهذه المدرسة في نظرتها إلى عمليات التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي من خلال المقطع التالي «النموذجي» والذي نقتطفه من تقرير اللجنة الثلاثية حول «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»:
«تستمد الحجة الاقتصادية المنادية بقيام تعاون اقتصادي إقليمي قوتها ومصداقيتها من مبدأ الحجم الواسع، باعتبار أن حجم السوق هو الذي يقرر حجم المنشأة، وان حجم المنشأة هو الذي يقرر أكلاف إنتاجها. فالسوق الواسعة، تتيح الفرصة لقيام المنشأة الكبيرة ذات الوفورات في الكلفة، من ناحية، وتتيح مقداراً أوفر وأكثر تنوعاً من عناصر الإنتاج، القابلة لشتى المؤلفات في سبيل إنتاج نطاق أعرض من السلع والخدمات. والحجة في شكلها هذا، لا تبين أكثر من أن السوق الأوسع، هي «أفضل» من السوق الأضيق. ولكنها لا تظهر درجة المفاضلة، مع أن توضيح

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.
(١٢) مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٣، دمشق، ١١ ـ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث (دمشق: اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٣).

الدرجة حاسم في تقرير مدى أهمية الانتقال بالنسبة للاقتصادات العربية من الأسواق الضيقة المتعددة القطرية ــ إلى السوق الواسعة المتكاملة القومية».

ولكن البطء الذي سارت به حركة التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي، على الرغم من المزايا المعروفة والمعلنة لعمليات التوحيد الاقتصادي، ألقى ظلالاً كثيفة من الشك على درجة كفاية (أو بالأحرى قصور) التصورات التي قدمها الفكر الاقتصادي الوحدوي للكيفية التي يمكن من خلالها تذليل العقبات التي تعترض مسيرة التعاون الاقتصادي العربي وكذا مدى واقعية الصيغ المقترحة لتحقيق درجة ما من التوحيد والاندماج الاقتصادي العربي.

فإذا نحن تأملنا اتفاقات الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية التي تمت منذ إنشاء الجامعة العربية نجد أنها لم تتعد محاولة إزالة العقبات في وجه التبادل الاقتصادي المبني على التطور المستقل لكل بلد عربي على حدة. ولم يظفر هدف التنمية العربية المشتركة إلّا ببرامج جد متواضعة(١٣).

فمنذ أواخر الستينات تأكد لعدد كبير من الاقتصاديين العرب ولغيرهم من المفكرين الوحدويين أن الجهود التي بذلت في سبيل تحقيق «التكامل أو التوحيد الاقتصادي» بين الأقطار العربية قد انتهت بما يشبه الفشل التام. ومن هنا بدأت التساؤلات تثور بقوة حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى إخفاق الصيغ التي اقترحت والاتفاقيات التي أبرمت في تحقيق الحد الأدنى من التكامل أو التوحيد الاقتصادي المنشود! وهكذا شهدت حقبة السبعينات عملية «مراجعة» شاملة قام بها الفكر الاقتصادي العربي بهدف استخلاص دروس الفشل في مجال التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي. ورافق ذلك محاولة البحث والتنقيب عن أسباب قصور التصورات السابقة التي قدمها الفكر الاقتصادي الوحدوي خلال الخمسينات والستينات لتحقيق الاندماج أو التوحيد الاقتصادي العربي لمعالجة مشكلاته.

وهنا يمكن لنا أن نشير إلى انقسام الفكر الاقتصادي العربي إلى تيارين أساسيين بهذا الصدد:

التيار الأول، والذي يمكن تسميته بالتيار «الواقعي» أو «التراجعي» وهو الذي يعزو الفشل أساساً إلى قصور الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي عن فهم تعقيدات الواقع الاقتصادي العربي ومشكلاته. وأن «النزوع المثالي» لهذا الفكر ومحاولته القفز فوق الواقع الاقتصادي العربي جعله يقع صريعاً في ساحة الممارسة. ولذا فالمطلوب ــ من وجهة نظر هذا التيار ــ هو مزيد من «التدرجية» ومزيد من «الواقعية»... وإعادة لطرح الأمور عند مستوى «الحد الأدنى» على النحو الذي ورد في أنضج صيغة في «ورقة العمل الثلاثية» المقدمة لمؤتمر العمل الاقتصادي العربي المشترك عام ١٩٧٨(١٤).

---

(١٣) جلال أحمد أمين، «الوحدة الاقتصادية العربية ووحدة الهدف،» الأهرام، ٦/٩/١٩٦٤.

(١٤) محمد هاشم عوض، «رأي في التكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٢، بغداد، ٨ ــ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩، أعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني، بغداد، ٨ ــ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩ (بغداد: مطبعة الحكومة لاتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٦٩).

التيار الثاني، وهو الذي يحاول أن يرجع فشل مجهودات التكامل الاقتصادي العربي إلى مقاومة الفئات والطبقات ذات المصالح الضالعة، وذلك بسبب الضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء حركة التوحيد الاقتصادي العربي. كذلك ينحى هذا التيار باللائمة على الدور النشيط الذي ما زالت تلعبه القوى الامبريالية والاحتكارات الدولية بهدف الإبقاء على حالة التبعية والتجزئة الاقتصادية التي يعانيها كل قطر عربي على حدة من خلال إفشال عمليات التوحيد الاقتصادي العربي.

وهذا التيار في محاولته «التفسيرية» هذه إنما ينعي على المحاولات والتصورات السابقة، والتي سادت الخمسينات والستينات، أنها محاولات غلب عليها طابع «النقل» و«المحاكاة» لتجارب الآخرين وخاصة «تجربة السوق الأوروبية المشتركة». . . دون مراعاة لخصوصية وتعقيدات الواقع العربي حيث تتداخل وتتفاعل قضايا التخلف والتبعية والتنمية والوحدة بشكل جدلي له طابعه المميز والخاص.

فالفكر الاقتصادي العربي الذي كان محركاً للعديد من مجهودات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يكن فكراً عربياً مجدداً من حيث الجوهر بل كان، في أحيان كثيرة، فكراً مقتبساً محاكياً لتجربة «السوق الأوروبية المشتركة». فالتأكيد على مدخل «تحرير التبادل التجاري» كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي كان مدخلاً متأثراً بدرجة كبيرة بآليات تجربة «السوق الأوروبية المشتركة»، والتي تحقق لها النجاح في ظل ظروف تاريخية مغايرة تماماً للظرف التاريخي الذي يعيشه الوطن العربي.

ويمكننا التدليل بشكل جيد على الخط «التراجعي» الجديد الذي بدأ يطبع التفكير الاقتصادي العربي في مجال الوحدة الاقتصادية العربية منذ نهاية الستينات وبشكل أكثر وضوحاً منذ بداية السبعينات من خلال المنطق الذي ساد محاضرة للأستاذ برهان الدجاني بعنوان «التعاون الاقتصادي العربي ــ الجوانب العملية والتاريخية» ألقاها ضمن أعمال ندوة «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» المنعقدة في الكويت في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ . إذ جاء في هذه المحاضرة النص التالي والذي جاء ــ في تقديرنا ــ بمثابة إعلان فكري مهم يدين ممارسات حقبة الستينات وإيذاناً بقدوم حقبة جديدة في التاريخ الاقتصادي العربي المعاصر هي «الحقبة النفطية» حيث تلعب الأموال النفطية فيها دوراً كبيراً وحاسماً:

«إن عقد الخمسينات الذي حققت فيه القومية العربية، بعد خمسين عاماً من تأسيسها، أول اندفاعاتها الوحدوية الناجحة، كان العقد المناسب لتحقيق نوع من الوحدة العربية، تحت راية الوحدة القومية ولكن حصل في لحظة حاسمة، ولأسباب ليست واضحة للباحث بعد، تخلٍ مفاجىء عن فكرة الوحدة القومية، إلى فكرة التكتلات الطبقية المتصارعة وكان من نتيجة ذلك أن تحولت المسيرة القومية إلى حروب أهلية، فوّتت فرصة الوحدة العربية، وأعطت العدو عام ١٩٦٧ فرصة العمر ليضرب جسماً عربياً، أنهكته تلك الحروب، ضربة لم يستطع ذلك الجسم حتى أن يرد عليها»(١٥).

---

(١٥) ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، الكويت، ٧ ــ ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٧٤، وقائع ندوة =

«والآن تلوح فرصة ثانية لتجميع القوى القومية من جديد، تحت شعار من تآلف الطبقات ورصها، لا تحاربها وتمزيقها، هذه الفرصة محددة العمر أيضاً، ككل الفرص، ولو انتهزت لاستطاعت أن توصل العرب في مدى عقدين من الزمن لا أكثر، إلى أولى درجات السلم الصناعي»[١٦].

«إن الشكل الذي تتجسد فيه هذه الفرصة الآن، ليس شكلاً سياسياً ولا هو شكل إلتفاف عاطفي حول رجل وحول أحلام كبيرة، بل هو شكل واقعي وبسيط اسمه الأموال العربية. والمطلوب من العرب جميعاً، أصحاب هذه الأموال، الذين هم أصحاب الحق في استثمارها، والإفادة في المستقبل من ريعها وغيرهم من العرب، أن يحددوا أفضليتهم الأولى، بأنها ببساطة توظيف هذه الأموال في البلاد العربية. كل شيء يجب أن يعتبر ثانوياً بالنسبة لهذا الهدف: العقائديات، الحساسيات السياسية، الحساسيات المجتمعية، الوساوس، كلها يجب أن توضع على الرف، أو تكبت إن لزم الأمر، كلما بدا أن أياً منها يعرقل انسياب أموال العرب إلى أرض العرب»[١٧].

وفي إطار النظرة «التدرجية» أو «الواقعية» لأشكال وصيغ التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي يميل الرأي لدى عدد من الدوائر الاقتصادية بأن الظروف قد غدت مهيأة في المنطقة العربية، أكثر من أي وقت مضى، للتوسع في المشروعات العربية المشتركة لتشمل مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المالية العربية المتاحة، دون الاصطدام بالمصالح العربية والقطرية المتناقضة «فالمشروعات المشتركة، بعكس أسلوب منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، لا تمس إلاّ جزءاً من الاقتصاد القومي، ولا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفاً، ولهذا السبب نفسه فإن ما تثيره محاولات إنشائها من مشكلات لا بد أن تكون أقل عدداً وأكثر قابلية للحل.

ذلك أنه نادراً ما تتطلب إقامة مشروع مشترك أن تتخذ الدول الأطراف إجراءات مساعدة، أو يفرض عليها أعباء إضافية في خارج القطاع الذي ينتسب إليه المشروع. ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة في خارج هذا القطاع. أضف إلى ذلك أن من الممكن تقدير المنافع والأعباء التي تجنيها أو تتحملها كل دولة من الدول الأطراف في المشروعات المشتركة، على نحو أكثر دقة بكثير مما يمكن به تقدير منافع وأعباء صور التكامل الأخرى الأكثر شمولاً الأمر الذي يجعل أسهل أن تتفق الدول الأطراف على إقامة المشروع المشترك من أن تتفق على الدخول في اتحاد جمركي أو سوق مشترك يصعب التنبوء بآثارهما على كل منهما»[١٨].

وقد جاء تقرير «لجنة العمل الثلاثية» المقدم للمؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (بغداد، ١٩٧٨) خير شهادة لهذه الرؤية الجديدة لمستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد أكدت ورقة العمل التي وضعتها اللجنة الثلاثية على المنطلقات

---

* أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، إشراف وإعداد شاكر مصطفى (الكويت: جامعة الكويت وجمعية الخريجين، ١٩٧٥)، ص ٥١٨.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) عبد اللطيف الحمد، الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤)، ص ١١ ــ ١٢.

الثلاثة التالية في العمل الاقتصادي العربي المشترك:

١ ــ اعتبار العمل الاقتصادي العربي المشترك نوعاً من الامتداد لمجهودات التنمية القطرية. إذ جاء في التقرير: «ان العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن يوضع في إطار من مسيرات التنمية القطرية، أي يجب أن يفهم على أنه عنصر أساسي من عناصر التنمية التي يتوخاها كل قطر. التنظيم الاقليمي هو امتداد للتنميات القطرية يقفز بها إلى مستوى أعلى من المستوى الذي تستطيع تحقيقه أي منها منفردة، لأنه يدخل إلى هذه التنميات عناصر دينامية جديدة في مجالات الموارد والسوق والتطلعات»[١٩].

٢ ــ التأكيد على الدور القيادي للأموال النفطية في قطاع العمل العربي المشترك، إذ يقول التقرير «ما دامت الدول المقدمة للمال تتطلع فعلاً لأن ترى تحقق آثار ومنافع ايجابية لمساعداتها لدى الدول المتسلمة، فإن مسؤوليتها لا تنتهي عند نقطة تقديم الأموال بل عليها ايضاً ان تعمل من اجل ايجاد البيئة المناسبة لإحداث ذلك»[٢٠].

٣ ــ التأكيد على ضرورة الاستبدال التدريجي للحوافز السياسية بالحوافز الاقتصادية في مجال القطاع التمويلي والذي يشكل العمود الفقري لبرامج العمل الاقتصادي العربي المشترك في الوقت الراهن. «فالحافز الأساسي لتقديم الأموال هو حافز سياسي وقومي، ووطني، ينطلق من التصورات السياسية والأمنية القطرية والقومية في آن واحد، وبدرجات متفاوتة من التأكيد حسب الدول المقدمة للمال أو حسب الظرف الذي يتم فيه تقديم المال»[٢١].

وهكذا إذا بقي العمل الاقتصادي العربي المشترك قائماً على الانسيابات المالية غير المحفوزة بدافع الربح، «فانه سينكمش أو حتى يتوقف فور انتهاء الظروف التي أوجدته في البداية دون أن يترك أثراً يذكر»[٢٢]، ولذا «علينا أن نكرر هنا مجدداً أن قطاع الحوافز الاقتصادية المتبادلة ما زال يشكل الحلقة المفقودة أو الضعيفة في مجمل حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك»[٢٣].

وإذا ما انتقلنا إلى التيار الآخر الموازي (أو بالأحرى المضاد) نجد نماذج عديدة لتفكير ممثلي هذا التيار الراديكالي. ويمكننا أن نورد فقرة من تعليق الدكتور اسماعيل صبري عبد الله على تقرير اللجنة الثلاثية المقدم للمؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كنموذج للرؤية الراديكالية المخالفة. إذ جاء في هذا التعليق الطرح التالي:

«أود أن أقف لحظة أمام مفهوم القطاع العربي المشترك ونموه كوسيلة للتوفيق بين ضرورات التنمية القطرية،

---

(١٩) المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ــ ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨، المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الأول، بغداد، ١٩٧٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، جامعة الدول العربية، الإدارة الاقتصادية؛ إتحاد الاقتصاديين العرب، الأمانة العامة، ١٩٧٨)، ص ٦٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

ومقتضيات التكامل القومي. وأعتقد أن طرح القضية على هذا النحو هو وليد المبالغة في تقدير الجانب الاقتصادي في عملية التنمية على حساب جوانبها السياسية والاجتماعية وعلى العكس لو صدرنا في دراستنا عن فهم للتنمية الشاملة لاختفى التناقض الظاهر بين المصالح القطرية والمصالح القومية فذلك التناقض يرتكز إلى عوامل ذاتية أكثر مما هي موضوعية في مقدمتها إغفال البعد التحرري للتنمية الذي يرتكز على ضرورة فك القيود التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي على الاقتصاد العربي في مجموعه عن طريق التجارة والمال والتكنولوجيا والإعلام إلى آخره».

وفي الاتجاه نفسه نجد أن د. يوسف صايغ يؤكد على أنه «لا توجد طريق مختصرة (قادومية) للاندماج أو الوحدة، وأنه لا بديل عن المقاربة الثورية للهدف الوحدوي بما يتضمنه ذلك ويعنيه من جهد شاق يهدف إلى تحويل المجتمع العربي وتحويل قيمه ذات العلاقة، وأنه ستكون هناك بالتالي ضرورة لقبول التضحيات لدى الطليعة الثورية التي ستطلق النضال الوحدوي. إلاّ أن الجائزة النهائية التي تضم الوحدة والتنمية والعدالة والحرية ستكون جديرة بأية آلام وتضحيات. بهذا ــ وبهذا فقط ــ يمكن فضح وإحباط ذريعة السيادة التي تسد طريق الاندماج والوحدة حالياً»[٢٤].

وعلى النهج نفسه تجيء رؤية نقدية من المغرب العربي لحركة التوحيد والاندماج الاقتصادي العربي حيث يؤكد د. عبد الحميد براهيمي (الجزائر) في مؤلفه الحديث عن أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل: «أن العقبات الداخلية في الوطن العربي والتي تؤخر أو تعوق عملية تحقيق الاندماج هي، أساساً، ذات طابع سياسي. فتباعد الأيدلوجيات واختلاف الأنظمة السياسية العربية وانحياز بلدان عربية رئيسية إلى العالم الغربي واندماج الوطن العربي في السوق الرأسمالية العالمية تشكل عوائق خطيرة أمام تحقيق الاندماج العربي. ولكن، طالما أن المشكلة الفلسطينية لم تسوَّ بعد وأن تبايناً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً ما زال قائماً بين البلدان العربية فإن تحقيق أهداف المنطقة لا يمكن أن يتم إلاّ على المدى البعيد»[٢٥].

وفي موقع آخر يشير د. براهيمي إلى أن غلبة القطاع العام في تركيب الاقتصاد الوطني قد تكون من بين العوامل المواتية للاندماج الاقتصادي العربي. . . إذ تصبح الاتفاقات فيما بين الدول أسهل تحقيقاً ــ شريطة توافر الإرادة السياسية ــ فيما يتعلق بتنسيق الاستثمارات العامة والعاملة على إقامة المشاريع العربية المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات[٢٦].

وينتقد د. الحبيب المالكي (المغرب) ما يسميه «التصور التكنوقراطي» لعمليات التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي. إذ أن هذا التصور «يعطي الأسبقية للجانب الاقتصادي والتجاري ولا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى التي تمنح الاندماج محتواه الحقيقي (كالجانب الثقافي والحضاري، السياسي

---

(٢٤) يوسف عبد الله صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس)، ص ٤١.

(٢٥) عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٨٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

والاجتماعي). فمنطق الاقتصادية الذي يكون قاعدة هذا التصور كثيراً مايؤدي إلى أوضاع تعرقل سير مسلسل الاندماج».

«فليس الاندماج قضية تخص الخبراء فقط. ولا يمكن حصرها أيضاً في عملية تحضير البرامج المتعددة الأطراف مهما بلغت درجة تقنيتها. إن الاندماج في حد ذاته هو مسلسل شمولي نتج عن متطلبات الوضع التاريخي الخاص الذي تعيشه شعوب المنطقة العربية»(٢٧).

ولعل أكثر الكتابات النقدية ذات النزعة الراديكالية عنفاً ما جاء ضمن مؤلف د. نديم البيطار المعنون **النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية (١٩٧٨)** إذ نقرأ ما يلي:

«عندما ينشغل العمل الوحدوي بتحويلات وإجراءات وأجهزة وتنمية إقتصادية منفصلة عن العلاقات الاجتماعية، السياسية والأيديولوجية التي تحيط بها وتتفاعل معها، ودون أي تصور ثوري أو ديناميكي لهذه العلاقات فانه ينتهي إلى الانشغال بأقرب النتائج وأضيقها، وبعد مدة ينسى تماماً المقاصد العليا التي كان يفترض به خدمتها»(٢٨).

وتصبح المقولات أكثر وضوحاً على النحو التالي:

إن «التغييرات التي يحاول هذا المفهوم تحقيقها، والتي يمكن الوصول إليها، هي تغييرات كمية وليست نوعية، لأنه بدلاً من العمل على بناء الأنظمة العربية الاقليمية بناء وحدوياً جديداً، يحاول إصلاح سياستها وتصحيحها، أو توجيه سياستها الاقتصادية وجهة وحدوية، التحليل الاقتصادي يصبح هنا تبريراً إقليمياً»(٢٩).

«الوحدة العربية التي يريد هذا المفهوم أن يدفع نحوها عن طريق روابط اقتصادية وتنسيق اقتصادي، تعني وحدة سياسية وأيديولوجية بين الأقطار العربية المختلفة. ولكن هذا المفهوم يسكت تماماً عن ذلك وكأن جميع التناقضات والانقسامات السياسية والأيديولوجية القائمة بين الأنظمة العربية ستزول عفوياً بسبب تلك الروابط الاقتصادية التي يدعو إليها، وذلك التنسيق الاقتصادي الذي يبغيه»(٣٠).

«إن عقلنة التنمية الاقتصادية وتوجيهها وجهة وحدوية لا يتمان دون تعديل جذري للملكية وتوزيع الموارد الاقتصادية القطرية، وهو تعديل لا يتم بشكل عفوي. لهذا عند مناقشة الطريق إلى الوحدة، يجب ألّا نتجاهل هذه التناقضات الاقتصادية التي لا يمكن التغلب عليها بتنمية عفوية أو إقامة روابط اقتصادية، لأنها تناقضات لا تسمح بتطور هذه التنمية والروابط نحو الوحدة، ولا يمكن التغلب عليها دون صراع سياسي يجابهها مباشرة وبشكل صريح سافر»(٣١).

وبإيجاز فإن هذا التيار الراديكالي في الفكر الاقتصادي العربي الحديث يرى أن طريق التوحيد

---

(٢٧) الحبيب المالكي، «التنمية المندمجة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الخيال والواقع،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٦، الرباط، ١ ـ ٣ حزيران/ يونيو، ١٩٧٦.

(٢٨) انظر: نديم البيطار، **النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨)، ص ١٢٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

الاقتصادي يمر أساساً بعملية تحرير شاملة للاقتصاد العربي من روابط التبعية على صعيد العلاقات الخارجية، ومن خلال النضال السياسي ضد البنى الاقتصادية ــ الاجتماعية التي تستند إليها المصالح القطرية الضالعة المعادية لهدف التوحيد القومي على الصعيد الداخلي.

وأخيراً لا بد لنا من الإشارة إلى أن موضوع ما إذا كان التوحيد السياسي يجب أن يسبق التوحيد الاقتصادي أو العكس ظل دوماً قضية مركزية في المناقشات والمحاورات كافة التي جرت حول مشروعات التكامل الاقتصادي في المناطق الأخرى من العالم. والأخذ بآراء الدكتور نديم البيطار يجعل من الضروري الانتظار لحدوث ثورة سياسية شاملة أولاً، ثم يكون بعد ذلك التوحيد الاقتصادي. وليس هناك شك في أن تلك نظرة متعسفة بعض الشيء... إذ يمكن في عديد من الحالات والظروف تصور إمكانية سير خط التوحيد السياسي وخط التوحيد الاقتصادي جنباً إلى جنب على أساس من التدرجية والواقعية.

ثانياً: المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

ترجع فكرة أهمية إقامة المشروعات العربية المشتركة إلى أوائل الخمسينات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول أهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي[٣٢]. كذلك خلص المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب ــ والذي انعقد في مدينة بغداد خلال الفترة ٨ ــ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩ ــ إلى أن «المهمة الاقتصادية الأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساساً إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية»[٣٣].

ومن ناحية أخرى، أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربي، إذ التزمت البلدان الأعضاء بموجب الفقرة (ج) من المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بـ «تنسيق الإنماء الاقتصادي، ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة».

ويميل فريق مهم من الاقتصاديين والسياسيين العرب اليوم إلى النظر إلى صيغة «المشروعات العربية المشتركة» على أنها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدية إلى تحقيق الأهداف التكاملية. «فالمشروع المشترك» بالنسبة لدول العجز، أي الأقطار العربية المستوردة لرأس المال، صيغة تسمح بالتحرر من الأعباء المالية المتمثلة في خدمة الدين، وخاصة بالنسبة لتلك الأقطار المثقلة بعبء الديون الخارجية. وبالنسبة لدول الفائض، أي الأقطار العربية المصدرة

---

(٣٢) انظر: ابراهيم شحاتة، «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة،» السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٤٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦)، ص ٦.

(٣٣) أحمد فارس مراد، «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ١٣٠.

لرأس المال، فإن هذا الضرب من الاستثمار يشركها في امتلاك التسهيلات الإنتاجية في المنطقة العربية، بحيث لا تكون فقط جهات مقرضة للأموال(٣٤). إذ أن مفهوم المشروع المشترك «هو من المرونة بحيث يتمشى مع مختلف الظروف والاعتبارات، إذ يمكن أن يأتي على هيئة شركة قابضة تمتلك أسهماً أو حصصاً في مشاريع إقليمية، كما يمكن أن يأتي على صورة إسهام مباشر على مستوى عمليات الإنتاج والتوزيع ذاتها»(٣٥).

كذلك يميل الرأي في أوساط رجال المال والأعمال العرب إلى أن الظروف قد غدت مهيأة في المنطقة العربية، أكثر من أي وقت مضى للتوسع في المشروعات العربية المشتركة لتشمل مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المالية العربية دون الاصطدام بالمصالح العربية والقطرية المتناقضة. فالمشروعات المشتركة، بعكس أسلوب منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، لا تمس إلّا جزءاً من الاقتصاد القومي، ولا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفاً، ولهذا السبب نفسه فإن ما تثيره محاولات إنشائها من مشكلات لا بد من أن تكون أقل عدداً أو أكثر قابلية للحل. ذلك أنه نادراً ما تتطلب إقامة مشروع مشترك أن تتخذ الدول الأطراف إجراءات مساعدة، أو يفرض عليها أعباء إضافية في خارج القطاع الذي ينتسب إليه المشروع. ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة في خارج هذا القطاع. أضف إلى ذلك أن من الممكن تقدير المنافع والأعباء التي تجنيها أو تتحملها كل دولة من الدول الأطراف في المشروعات المشتركة، على نحو أكثر دقة بكثير مما يمكن به تقدير منافع وأعباء صور التكامل الأخرى الأكثر شمولاً، الأمر الذي يجعل أسهل أن تتفق الدول الأطراف على إقامة المشروع المشترك من أن تتفق على الدخول في اتحاد جمركي أو سوق مشترك يصعب التنبوء بآثارهما على كل منها(٣٦).

وهكذا فإن المشروع العربي المشترك يمكن النظر إليه ــ وفقاً لهذا التحليل ــ على أنه أفضل السبل المتاحة لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد قطر عربي بمفرده عن تمويلها، أو عن تصريف منتجاتها في سوقها المحلية. ولذا فإن التكامل في الموارد والمصالح بين الأطراف المؤسسة لمشروعات عربية مشتركة يتأكد بشكل واضح، من خلال توفير الفرصة الأنسب لتلاقي اقتصاديات مجموعة الأقطار العربية النفطية، التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من طاقتها على الاستيعاب، بتلك التي تعاني من النقص في الموارد المالية وتتوافر لديها فرص أكبر للاستثمار والمقدرة على الاستيعاب. وبهذا فإن صيغة المشروع العربي المشترك تأتي كحل أمثل لمشكلات الطرفين(٣٧).

وباستثناء الدور الرائد الذي قامت به منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في مجال إنشاء

---

(٣٤) حكمت شريف النشاشيبي، «المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعليا في جهود التنمية الاقليمية،» نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ٣، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، ص ٢١.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) عبد اللطيف الحمد، الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤)، ص ١١ ــ ١٢.

(٣٧) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية والمشروعات العربية والدولية المشتركة: حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧)، ص ٩.

مشروعات عربية مشتركة في القطاع النفطي، يمكننا الإشارة إلى الصلة الوثيقة بين دور المشروعات العربية المشتركة وقضايا الأمن الغذائي العربي ضمن مسيرة الفكر الاقتصادي العربي في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي خلال السبعينات.

فإزاء التغيرات الحديثة في سياسة الولايات المتحدة الزراعية وغيرها من التطورات الاقتصادية العالمية، أصبح من القضايا ذات الأولوية في التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، توجيه جانب كبير من الاستثمارات لمشروعات التنمية الزراعية في الوطن العربي لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الجماعي من الحبوب الغذائية، وبالتالي تقليل حجم الاعتماد على واردات الحبوب الغذائية كوسيلة فعّالة لتفادي أزمات الغذاء مستقبلاً(٣٨).

وفي ضوء كل هذه العوامل تبرز أهمية كتابات د. خالد تحسين علي التي تؤكد أن «تنمية الموارد الزراعية في البلاد العربية في هذه الحقبة من تاريخ الأمة العربية والعالم هي إحدى أفضل المجالات للتعاون العربي، في مجهودات مشتركة مبتكرة تعبر عن المصالح المشتركة والمتبادلة بين الأقطار ذات الموارد المالية والأقطار ذات الموارد الزراعية»(٣٩).

وقد جاءت دراسات الصندوق العربي للإنماء لتؤكد على أهمية مدخل المشروعات العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور إنمائي تكاملي من خلال إنشاء «الهيئة العربية للاستثمار والإنماء العربي»، التي تعبّر في تكوينها عن المصالح المتبادلة بين الأقطار ذات الإمكانيات الزراعية والأقطار المصدرة للأموال، حيث تلتزم الأولى بتعبئة جهودها الذاتية لاتباع مناهج للتنمية تعبر عن طموحاتها الوطنية وتساهم في نفس الوقت في الوفاء باحتياجات الأقطار العربية من المواد الغذائية، وحيث تلتزم الأخرى بالدعم المالي والتنظيمي، لمجهودات التنمية في السودان وفي غيره من الأقطار العربية ذات الإمكانيات الزراعية.

وقد روعي في تصميم البرنامج الأساسي والسياسات المقترحة أن تؤدي الهيئة أعمالها في كل دولة مضيفة بموجب خطط إستثمارية متوسطة الأمد تضعها الهيئة بالتنسيق الكامل مع خطط التنمية في كل منها، المشاريع بأنواعها المختلفة، تنموية أم استثمارية أم بنيات أساسية، التي تتضمنها كل من هذه الخطط، ويتحدد بموجبها دور كل من الدولة المضيفة والهيئة في إعداد وتنفيذ وتمويل هذه المشاريع(٤٠).

ورغم الرواج العام لصيغة المشروعات العربية المشتركة كمدخل واقعي لعمليات التكامل الاقتصادي العربي خلال فترة السبعينات إلّا أنه تنازع الفكر الاقتصادي العربي اتجاهان بهذا

---

(٣٨) انظر: محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، ١٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩).

(٣٩) خالد تحسين علي، «الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك،» النفط والتعاون العربي، السنة ٤، العدد ١ (١٩٧٨)، ص ٣٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤١.

الصدد. **الاتجاه الأول** يرى أن تكون المشروعات العربية المشتركة مشروعات بين أطراف عربية خالصة، بينما **الاتجاه الثاني** لا يرى غضاضة في تكوين مشروعات دولية ــ عربية مشتركة.

وقد ثار جدل عنيف، بين الاقتصاديين العرب، في ندوة المشروعات العربية المشتركة، في القاهرة، عام ١٩٧٤، حول المفاضلة بين النوعين، وضرورة تطوير التكنولوجيا العربية من خلال المشروعات العربية المشتركة أو من خلال المشروعات العربية الدولية المشتركة، باعتبارها من الشركات متعددة الجنسيات. وقد اتجه الرأي في الندوة «إلى وجوب التمييز بين هذه الشركات وبين المشروعات العربية المشتركة، وذلك بسبب الفروق القائمة بينها جميعاً، سواء من حيث الأغراض أو نطاق العمل او طبيعة النشاط او الأثر او مبلغ القوة التي يتمتع بها كل منها في المجالات المختلفة»(٤١).

ولكن يمكن القول بصفة عامة إن الشركات والمشروعات العربية المشتركة قد تكون أحد الأشكال المهمة التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال الخاصة والعامة من البلاد العربية النفطية إلى العربية غير النفطية التي تواجه أزمة في تمويل استثماراتها. كما أنها قد توفر حجماً من رأس المال لبداية بعض المشروعات لا تتمكن الأقطار العربية الأقل ثروة من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب لها. ولكنها ستبقى صيغة محدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ما لم يتم تكوينها في إطار خطة محددة سلفاً لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وفق تصور استراتيجي لإعادة هيكلة «تقسيم العمل» بين البلاد العربية على أساس تفاوضي يحقق التقاء بين المنافع القطرية والقومية، وما لم تلعب المشروعات العربية المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي في إطار القطاع على النطاق العربي في مجموعه(٤٢).

وفي هذا الصدد تحذِّر وثيقة «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك» ــ الورقة الرئيسية المقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ــ من إعطاء أهمية مبالغ فيها لصيغة «المشروع العربي المشترك» على النحو الذي شهدناه في السبعينات، إذ أنه في معظم الأحوال: «لم تنطلق فكرة تأسيس هذه المشروعات، ومن ثم إقامتها، من تصور عام ومنظم للترابطات (الأفقية أو الجغرافية، والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج)، الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية في جانبها القطري أو القومي». «وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً، ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجات عابرة، لا نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة»(٤٣).

---

(٤١) ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ ــ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، ندوة المشروعات العربية المشتركة، تحرير أحمد جامع (القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦).

(٤٢) انظر: محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: **تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، الفصل ٥، ص ١٣٩.

(٤٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك،» (الورقة الرئيسية العامة)، ورقة قدمت إلى: مؤتمر القمة العربي، ١١، عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، ص ٢٦ ــ ٢٧.

ونجد الرأي نفسه لدى د. عبد الكريم الايرياني عندما يحذر من أن صيغة المشروعات العربية المشتركة يجب ألاّ ينظر إليها كبديل لعمليات التكامل الاقتصادي الشاملة. أي أنه في غياب تصور شامل لعمليات التنمية العربية، يُخشى أن تصبح هذه المشروعات العربية المشتركة غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة لغاية أبعد هدفاً وأكثر طموحاً[٤٤].

ثالثاً: موقع التكامل النقدي العربي من حركة التكامل الاقتصادي العربي

لعل من العلامات المهمة على طريق الفهم والوضوح المنهجي بالنسبة لقضايا التكامل الاقتصادي العربي تلك المجموعة المهمة من البحوث والتعقيبات والمناقشات التي تمت في إطار ندوة «متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي»، وهي الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع صندوق النقد العربي، وعقدت في أبو ظبي من ٢٤ ــ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. وقد شارك في أعمال هذه الندوة تسعة وعشرون باحثاً عربياً من أبرز المتخصصين في القضايا الاقتصادية ــ النقدية العربية. ولذا يعتبر الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، والذي يضم الوقائع الكاملة للندوة[٤٥]، بمثابة أول مرجع عربي يعالج موضوع التكامل النقدي بهذا القدر من الشمول في الأدبيات الاقتصادية العربية الحديثة. إذ أن ما يتضمنه هذا الكتاب من بحوث وتحليلات تعتبر المحاولة الأولى من نوعها في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي لوضع مفهوم واضح وإرساء قواعد منهج علمي سليم لعملية التكامل النقدي العربي.

فالدراسات والتحليلات التي تمّت عن «التكامل النقدي» قبل صدور هذا الكتاب تأثرت، إلى حد بعيد، بتجارب معينة من التكامل النقدي أهمها تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد جاءت أبحاث هذه الندوة ومناقشاتها لتبرهن على أنه ليس من الضروري أن تصلح النظرية والتحليلات المستخلصة من تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية لكي تكون نظرية عامة يعتمد عليها لفهم وحل مشكلات التكامل النقدي في مناطق أخرى في العالم وبالذات في بلدان المنطقة العربية[٤٦].

وقد برز من مناقشات ومداولات الندوة اختلاف نظري مهم حول ما إذا كان التكامل الاقتصادي يجب أن يسبق التكامل النقدي (بمعنى أن يكون قد تحقق قدر من تحرير المبادلات وحركات عناصر الإنتاج)، أو قدر من التكامل الإنمائي قبل تطبيق إجراءات وصور التكامل النقدي المختلفة. فهناك من يرون ذلك، بينما هناك من يرى إمكانية قيام تكامل نقدي بين مجموعة

---

(٤٤) عبد الكريم الايرياني، «الصناديق العربية وتحدي التنمية المتكاملة في الوطن العربي،» العربي، العدد ٢٥٥ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ٢٦.

(٤٥) مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ندوة التكامل النقدي العربي، أبو ظبي، ٢٤ ــ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١).

(٤٦) محمد لبيب شقير، «مقدمة تحليلية،» في: المصدر نفسه، ص ١٤.

من الدول لا تكون قد قطعت شوطاً يذكر في طريق التكامل الاقتصادي[47].

وبادىء ذي بدء لا بد من الاشارة إلى أنه مهما تعددت صور التكامل النقدي فإن أي عملية جادة للتكامل النقدي بين أي مجموعة من البلدان العربية تصطدم بالضرورة ــ كما يشير بحق د. لبيب شقير «بعلاقات التبعية النقدية ــ وغيرها من علاقات التبعية الاقتصادية ــ بين هذه البلاد والأقطار الصناعية المتقدمة، ويتطلب على الأقل التخفيف تدريجياً من علاقات هذه التبعية حتى يتم الخروج منها»[48].

ومن هنا يظهر مدى صحة ما بينه الدكتور فؤاد مرسي في بحثه المقدم للندوة عن مكونات الإرادة السياسية اللازمة للتكامل النقدي بين أي مجموعة من البلدان العربية[49]. فهي ليست مجرد رغبة في إحداث تغيير معين في مجال التعاون النقدي، ولكنها أكثر تعقيداً وتركيباً من ذلك، لأنها لا بد أن تشتمل بالضرورة على **إرادة التحرر** (من التبعية النقدية للخارج) **وإرادة التنمية** (لأهمية التنمية لتقدم الاقتصادات العربية ولتحريرها من عجلات التبعية بأشكالها المختلفة) **وإرادة التكامل** (الذي يوفر الأساس الوحيد لنجاح التنمية واستمرارها على أسس راسخة ومتينة).

ورغم أن أعمال الندوة حافلة بالتفاصيل الغزيرة حول الجوانب المختلفة لموضوع التكامل النقدي بصفة عامة، وموضوع التكامل النقدي العربي على وجه الخصوص، فإننا سنقتصر هنا على الإشارة إلى ما نعتقد أنه أهم القضايا الجديدة التي أثارتها أبحاث ومناقشات الندوة حول قضايا ومشاكل التكامل والتوحيد الاقتصادي.

وبصفة عامة ميَّز البروفسور ج. وليامسون في ورقته المعنونة «حول مفاهيم التكامل النقدي وأهدافه وصيغه» بين سبعة أشكال ممكنة للتكامل النقدي الجزئي هي: (١) اتحاد المدفوعات؛ (٢) تجميع الاحتياطي؛ (٣) تنسيق أسعار الصرف؛ (٤) التنسيق النقدي؛ (٥) العملة الموازية؛ (٦) تكامل السوق المالية؛ (٧) سياسات مشتركة تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال.

ولا يتضمن أي شكل منها نقلاً حاسماً للسيادة النقدية. وقد تم التدليل على أن أشكال التكامل الجزئي التي تتسم بأهمية استراتيجية ضمن برنامج هادف إلى التطور التدريجي نحو قيام اتحاد نقدي هي تنسيق أسعار الصرف وإنشاء عملة بديلة مشتركة وفي ظل درجة ما من التنسيق النقدي.

وفي معرض التعقيب على ورقة البروفسور ج. وليامسون يؤكد الأستاذ برهان الدجاني على أن «من شأن الحاجة إلى تكامل نقدي بين البلدان العربية أن تصبح أمراً لازماً كلما اكتسبت عملية التكامل الاقتصادي قوة دفع جديدة»[50]. «فإذا ما نشأ التفكير في اتحاد نقدي أوسع نطاقاً لا يقتصر فقط على دول الخليج ولكن يشمل جميع

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤٩) فؤاد مرسي، «المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها،» في: **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٦٩ ــ ٧٠٠.

(٥٠) انظر: تعقيب برهان الدجاني على ورقة جون وليامسون في: المصدر نفسه، ص ٦٢.

البلدان العربية الأخرى، فإن الحافز على إنشائه يكمن في إنشاء منطقة استثمار واحدة لا غير من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى قيام إتحاد جمركي: هذا في حين أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية عاشت العملية من جهتها المعكوسة»(٥١).

فالبلدان العربية، من وجهة نظر الأستاذ برهان الدجاني، لا ينبغي النظر إلى قضية تكاملها الاقتصادي من زاوية تحرير التجارة كما هو الحال في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولكن من خلال تنسيق قرارات الاستثمار المعمول بها بغية إقامة هيكل إنتاجي متكامل تنبني عليه عمليات تجارية... وذلك على عكس التصور الذي ساد في الخمسينات وبداية الستينات.

وفي مقابل ذلك أكّد البعض على أهمية المدخل التقليدي لِلتكامل الاقتصادي العربي، إذ يتساءل د. رفيق سويلم «كيف يتسنّى لنا أن نعزز الاستثمار بين البلدان العربية ومن هنا نزيد القاعدة الإنتاجية توسعاً وتعمقاً، وكيف لنا أن نعزز إقامة صناعات حديثة واسعة النطاق ضمن أسواق مجزأة، مبعثرة وضيقة كتلك الموجودة حالياً، وذلك بغير العمل على إزالة القيود في وجه التبادل التجاري والمدفوعات»(٥٢).

وقد حاول د. لبيب شقير إلقاء الضوء أثناء النقاش على نقطة مهمة تتعلق بأسباب فشل المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الستينات والسبعينات. إذ أن هذه الجهود جميعاً قد رسمت خطوطاً للتعاون في ميدان التجارة دون أن ترسم خطوطاً واضحة ولا أسساً مماثلة للتعاون في جانب النقد وفي جانب تسوية المدفوعات بين الأقطار العربية(٥٣).

فالتبادل التجاري له جانبه العيني الذي يتمثل في انتقال السلع والخدمات، ولكن له أيضاً جانبه النقدي الذي ييسر هذا التبادل أو يعرقله وهو جانب تسوية المدفوعات. والمشكلات التي يثيرها هذا الجانب في التطبيق متعددة ومعقدة خاصة إذا لاحظنا تعدد الأنظمة النقدية العربية(٥٤).

والواقع أن هذا الجانب النقدي لم ينل الاهتمام الكافي في كتابات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي سوى حديثاً جداً. وتعتبر اتفاقية صندوق النقد العربي بمثابة أول علامة مهمة على طريق طويل في مجال الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل النقدي العربي(٥٥). إذ أننا نجد أن المشروع الموحَّد الأول لاتفاقية الصندوق قد اقترح الأخذ بنظام سلّة من العملات تكون أساساً للعملة العربية الموحدة... وقد كان هذا الأمر محل دراسات موسعة ومقترحات محددة من قبل

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٥٢) مداخلة رفيق سويلم، في: **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٧١.

(٥٣) مداخلة محمد لبيب شقير في المناقشات حول ورقة برهان الدجاني في: المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٥٥) حول الجهود الفكرية المبذولة لتطوير فكرة صندوق النقد العربي وكذلك الدور المنوط به في عمليات التكامل النقدي العربي، انظر: عبد العال الصكبان، «صندوق النقد العربي: أهدافه وأداؤه،» في: **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٣١ ـ ٢٨٧.

الاقتصاديين العرب في العراق والجزائر على وجه الخصوص[٥٦].

ولذا فإن التساؤل الذي يفرض نفسه على الفكر الاقتصادي العربي بإلحاح في هذه المرحلة هو: **هل يمكن استمرار ونجاح جهود التعاون الاقتصادي العربي دون تطبيق صورة أو درجة من صور ودرجات التكامل والتنسيق النقدي؟** وفي مجال البحث عن موقع التعاون النقدي من التعاون الاقتصادي العربي، يرى الأستاذ برهان الدجاني أن معظم الأقطار العربية حريصة على أن تحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السيادة النقدية . . . ولذا فإن فلسفة التوافق النقدي ـ على حد تعبيره ـ هي أنه يؤدي إلى الوحدة السياسية أو يشترط وجودها. «ومن هنا فإن قرار الوحدة النقدية قد يبدو وكأنه يقترب جداً من قرار الوحدة السياسية، مما يعني أن أياً منها يستجلب الآخر»[٥٧]. بل لقد ظهر بالتجربة العربية أن التوحيد السياسي ذاته قد يكون أقرب منالاً من التوحيد النقدي على نحو ما حدث أثناء تجربة الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، حيث ظلت السلطات في دولة الوحدة مترددة هيابة في توحيد نقد البلدين إلى أن اتخذت أولى الخطوات التوحيدية في شباط/ فبراير ١٩٦١، أي بعد مرور قرابة الثلاثة أعوام على قيام الوحدة السياسية[٥٨].

ويؤكد الأستاذ برهان الدجاني على أهمية الوساوس السياسية التي تنتاب القيادات السياسية في الأقطار العربية حيال مواضيع التكامل النقدي، ولولا هذه الوساوس «لكان الدينار العربي الخليجي قد أصبح اليوم أمراً واقعاً إذ عيب على الأقطار الخليجية التي كانت قد قبلت نقداً هندياً موحداً أن ترفض إقامة نقد موحد منها ولها»[٥٩]. ولهذا يميل الأستاذ الدجاني للاعتقاد بأن التكامل النقدي يكون بمثابة الهدف النهائي وتتويجاً لمجهودات التكامل الاقتصادي عن طريق إصدار عملة عربية واحدة.

ورغم ذلك ترسم لنا ورقة الأستاذ الدجاني معالم نهجين لعملية التكامل النقدي التي توصِّل إلى توحيد العملة. **أولهما** أن التكامل الاقتصادي لا بد وأن يتقدم عن طريق توسيع التجارة والاستثمارات داخل المنطقة العربية بما يمهِّد الطريق، في مرحلة لاحقة، لقيام التكامل النقدي. **وثانيهما** أن التكامل النقدي ـ ولا سيما التدفق الحر للموارد الرأسمالية وتطوير أسواق مالية متكاملة ـ سوف يعمل، بحد ذاته، على تمهيد الطريق نحو التكامل الاقتصادي على صعيد التجارة والانتاج[٦٠].

---

(٥٦) انظر بهذا الصدد مجموعة الدراسات والآراء التي يحويها المجلد المهم: **الوحدة الحسابية العربية** (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٧).

(٥٧) برهان الدجاني، «تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي ومجالاته وموقع التعاون النقدي فيه،» في: **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٣٥.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٦٠) انظر تعقيب سمير المقدسي على ورقة برهان الدجاني في: **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٥٣.

وعلى أي حال فإن أنواع وصور التكامل النقدي المشار إليها في أبحاث ومداولات الندوة تؤدي كلها، بدرجة أو بأخرى، إلى القضاء على/ أو التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة البلدان الداخل في ترتيبات التكامل النقدي. ولكن يجب ألاَّ يغيب عنا في غمرة الترتيبات والصيغ المقترحة للتكامل النقدي، أن الهدف من التكامل النقدي على الصعيد العربي هو دعم إمكانات التكامل الاقتصادي العربي ودعم عملية تنمية اقتصادات جميع الأقطار العربية، «لذلك فإنه يحسن أن يكون هناك نوع من التنسيق بين سير التكامل الاقتصادي والتنموي العربي خلال كل مرحلة من المراحل. وبذلك تكون أدوات التكامل النقدي الجزئي التي تطبق في كل مرحلة صالحة لدفع التكامل الاقتصادي لمستوى جديد، مما يهيء الإمكانية لتطبيق أدوات أكثر تقدماً من التكامل النقدي الجزئي، التي تدفع نحو مستويات جديدة من التكامل الاقتصادي»[٦١].

وقد لخَّص د. سمير المقدسي أهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها مناقشات الندوة على النحو التالي[٦٢]:

« أولاً: إن القضية الأساسية التي تواجهها البلاد العربية لا تمت في وقتنا الحاضر الى تحقيق تكامل نقدي كامل بقدر ما تمت الى اختيار النموذج الأصلح للتكامل الجزئي، مع كل ما يتطلبه ذلك من تهيئة في المناخ والسياسة الاقتصادية. إن بعض المعطيات الاقتصادية ـ كاختلاف السياسات الاقتصادية ودرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي ـ ولربما تفاوت النمو الاقتصادي كلها قد تشكل عوائق مهمة امام التوجه نحو التكامل النقدي، وبالتالي فإن تحقيقه يتطلب اولاً العمل على تقليص هذه الفوارق والاهتمام بتحقيق تكامل نقدي جزئي كمرحلة أولية نحو التكامل النقدي الأشمل.

ثانيا: إن العلاقة بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي وثيقة جداً ويجب عدم الأخذ بكل واحد منهما على حدة او التركيز على أي منهما يسبق الآخر. بل يجب النظر اليهما كعمليتين مساندتين لبعضهما البعض.

ثالثا: ان الارادة السياسية هي من أهم العوامل التي تقرر عملياً امكانية السير نحو التكامل النقدي. فمهما بلغت قوة المبررات الاقتصادية لهذا التكامل، فانها لن تدفع البلدان العربية نحوه ما لم يتوافر القرار السياسي بهذا الشأن».

يبقى لنا أن نشير إلى أن ورقة الأستاذ الدجاني المقدمة للندوة ــ في صيغتها المطوَّلة ــ تعتبر بمثابة شهادة تاريخية نادرة عن تطور واقع التعاون الاقتصادي العربي بحكم خبرته ومشاركته في جهود التعاون الاقتصادي العربي كافة منذ بداياتها وخطاها الأولى. ورغم الشعور الدفين بالمرارة الذي ينتاب الأستاذ برهان الدجاني ــ مثله في ذلك مثل كل مفكر عربي قومي ــ ورغم الحصيلة

---

(٦١) انظر: شقير، «مقدمة تحليلية،» ص ٣١.

(٦٢) انظر: سمير المقدسي، «مراجعة كتاب: التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل، الوسائل،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١).

المحدودة لمجهودات التعاون الاقتصادي العربي على مدى ثلاثين عاماً. . . فهو يشير إلى طبيعة العملية الجدلية الجارية حيث ينتقل التعاون الاقتصادي العربي من محور يعاني المصاعب إلى محور آخر دون التخلي عن المحور السابق «مما أدى إلى توسيع قاعدة التعاون من ناحية وتكاثر نقاط التباطؤ والاستعصاء من ناحية أخرى». . . وان هذا التعاون ظل يتطور تدريجياً صوب إنشاء نظام اقتصادي إقليمي عربي.

وقد يشارك البعض الأستاذ برهان الدجاني شعوره بالمرارة عندما يقرر في ختام شهادته عن تطور التعاون الاقتصادي العربي بأن العرب «وقد جربوا أن التفرق يوصلهم إلى الهزيمة والكارثة. . . وأن التوحد يقودهم إلى النصر، ما زالوا يفضلون التفرق على التوحيد». **ولكن الأمور لا تبدو قاتمة بهذا الشكل**. . . فهناك جملة من الاتفاقيات والتنظيمات القائمة مما يصلح أن يكون نواة حقيقية لمسيرة جادة نحو نظام اقتصادي عربي متميز. . . فقطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك قد أخذت أدواته ومؤسساته تتكامل خلال الستينات والسبعينات بنشوء الأمانة العامة لمجلسي الوحدة الاقتصادية العربية، صندوق الإنماء العربي الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. كذلك اتسعت قاعدة قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال نشوء العديد من الشركات العربية المشتركة والاتحادات النوعية والمنظمات العربية المتخصصة(٦٣).

وتأييداً لهذه الرؤية التفاؤلية بعض الشيء، يشير د. خير الدين حسيب إلى أن «هناك درجة من الصحة لما يقال من أن تزايد وتشابك العلاقات الاقتصادية العربية لا بد أن يعكس نفسه في درجة من العقلانية تسود القرارات السياسية الخاصة بالعلاقات العربية أو تجعلها أقل لا عقلانية عن ذي قبل. وهذا ما تشير إليه تجربة السبعينات. . . إذ أن تطور درجة التشابك في العلاقات الاقتصادية العربية يفرض نوعاً من العقلانية في ترشيد العمل الاقتصادي العربي المشترك»(٦٤).

رابعاً: مفاهيم العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر

بناء على تكليف من الأمين المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، تم تشكيل مجموعة عمل لإعداد وثيقة استراتيجية جديدة حول آفاق تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك ليتم تقديمها إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر. وقد تمخضت أعمال مجموعات العمل المشكلة عن إعداد مجموعة من الوثائق الرئيسية والمعاونة(٦٥).

---

(٦٣) انظر: تعقيب عبد العال الصكبان على ورقة برهان الدجاني في: **التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٤٨.

(٦٤) انظر: تعقيب خير الدين حسيب على ورقة برهان الدجاني في: المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٦٥) الوثائق المقدمة لمؤتمر القمة العربي، ٨، عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ من إعداد الأمانة العامة للجامعة العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية تتلخص فيما يلي: =

وتنطلق الورقة الرئيسية العامة حول تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك من مقولة أساسية مؤداها أن «الإنماء والأمن بمعناهما العميق والشامل، يشكلان معاً حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله في الحقبة الراهنة، وغرضاً يجب أن يتجه إليه العمل الاقتصادي العربي المشترك، كجزء أساسي من العمل العربي المشترك في كليته. فالإنماء والأمن معاً، يختزنان ويلخصان معاني وعناصر التصدي في جانبه الاقتصادي للتحديات الكبرى التي تجابه العرب».

وتستطرد الورقة في مجال تبيان أهمية الترابط والتفاعل العضوي بين الإنماء والأمن العربيين، إذ تشير إلى أن هذا التفاعل يتم على مستويين: «المستوى الأول أفقي... وهو التأثير المتبادل بينهما. فالإنماء القومي بأبعاده المتعددة (وأبرزها تحرر الانسان العربي وتحرير قدراته) يوفر القاعدة البشرية والمادية الصلبة للأمن، بل للمصير القومي ذاته. والأمن القومي بأبعاده المتعددة (وهي تتعدى البعد العسكري المحض) يوفر السياج الواقي للمكتسبات الإنمائية، بل للمصير القومي ذاته».

«أما المستوى الثاني للتفاعل فهو عمودي، وهو التأثير المتبادل والفائدة المتبادلة بين الإطار القطري للإنماء والأمن، والإطار القومي لهما، إذا انبثقا من تصور سليم يؤمن الانسجام والتكامل بينهما».

ومن ناحية أخرى تشخص الورقة أهم مكامن الضعف في الاقتصاد العربي على الصعيدين القطري والقومي في عدم تبلور رؤية تنموية عربية مشتركة ذات أهداف وملامح واضحة، وتنطلق من تصور متكامل يضبطه نظام تخطيط أو برمجة قادرة على تحقيق أكبر قدر من التشابك والالتحام بين قوى الإنتاج ومؤسساته في مختلف القطاعات وفي البنى الأساسية.

ولعل أهم عناصر التجديد المنهجي التي وردت في هذه الوثيقة الاستراتيجية المهمة، هو التأكيد على المقاربة التخطيطية للإنماء التكاملي العربي... إذ يشكل الإنماء التكاملي، والتخطيط على المستوى القومي المدخلين الأساسيين الجديدين للعمل الاقتصادي العربي المشترك الهادف إلى التكامل الوثيق على حد تعبير الورقة الاستراتيجية التي بين أيدينا.

وفي تقدير واضعي الورقة أن الميزة الأساسية للمدخل التخطيطي للإنماء التكاملي هي محاولة تصحيح ما سمته الورقة «عشوائية» قيام المشروعات العربية المشتركة. إذ أنه في الغالب «لم تنطلق فكرة تأسيس هذه المشروعات، ومن ثم إقامتها، من تصور عام ومنظم للترابطات (الأفقية أو الجغرافية، والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج)، الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية في جانبيها القطري أو القومي[٦٦]. وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك

= «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك،» (الورقة الرئيسية العامة)؛ «مشروع إطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك،»؛ «نحو ميثاق عمل اقتصادي قومي،»؛ «الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وسبل تدعيمها،»؛ و«توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القومية،» وقد لعب كل من د. يوسف صايغ، د. محمد محمود الإمام ود. محمد لبيب شقير دوراً مهماً في إعداد هذه الأوراق.

(٦٦) انظر: «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك،» (الورقة الرئيسية العامة)، ص ٢٦.

توزيع المشروعات جغرافياً، ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجات عابرة لا نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة»(٦٧).

ولهذا تؤكد الورقة على ضرورة إقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي يتمركز حول تحضير الخطة القومية للتنمية ومتابعة تنفيذها، وبشرط أن يتمتع التخطيط القومي بحد أدنى متزايد من الإلزامية يغطي على الأقل الرقعة التي يشغلها قطاع العمل العربي المشترك، ويكون تأشيرياً (Indicative) بالنسبة لما عدا ذلك من أنشطة . . . وبحيث تسترشد به الأقطار العربية في تحضير خططها تحقيقاً للتناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي المشترك.

وتشير الوثيقة إلى عدد من المزايا التي يمكن أن يحققها المدخل التخطيطي لتحقيق الإنماء التكاملي العربي، نخص بالذكر منها ما يلي:

١ ـ نظراً لأن الإنماء التكاملي يتحقق على مراحل عديدة،وطبقاً لأولويات محددة حسب كل مرحلة، فإن المدخل التخطيطي هو الذي يمكن أن يحدد بشكل علمي الأولويات طبقاً لأهميتها، وحسب كل مرحلة.

٢ ـ بفضل التخطيط يمكن تحقيق الترابط بين القطاعات أولاً، ثم بين البرامج والأنشطة والمشاريع الإنتاجية المختلفة ثانياً في ضوء حاجاتها من عناصر الإنتاج ومستلزماته، ومواقعها في نظام الأولويات.

٣ ـ يصبح التخطيط ضرورياً لتوزيع البرامج والأنشطة والمشروعات جغرافياً بين الأقطار ولتقرير أنماط العلاقات وصيغ الترابطات (من أفقية وعمودية فيما بينها).

ولهذا تؤكد الوثيقة على أن المطلوب هو إبراز وجوب النشاط التخطيطي على المستوى القومي بدءاً بالقطاع الاقتصادي العربي المشترك وتدرجاً إلى أن يصبح من المقبول وضع خطة تنموية قومية شاملة، سواء أكانت إلزامية في جميع عناصرها أو تقتصر على مبدأالإلزامية الجزئية في حدود قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك فقط.

وإلى جانب إقرار وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك، فإن القمة العربية في عمان أقرت ما يسمى بميثاق العمل الاقتصادي القومي، وهو يتضمن عدداً من المبادىء (ستة عشر مبدأ) المهمة والأساسية التي سيعنى الالتزام بها بشكل فعّال وسليم إعطاء دفعة قوية للعمل العربي المشترك. ولقد تناول الميثاق نوعين من العلاقات الاقتصادية هما، العلاقات العربية بين الاقطار العربية، والعلاقات مع العالم الخارجي، وعالج في الباب الثالث سبل مجابهة التحدي الصهيوني.

وأول المبادىء التي جاء بها هذا الميثاق كان تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث أكد على الالتزام بعدم تعريض العلاقات الاقتصادية العربية لآثار الخلافات العارضة وعدم اللجوء إلى قطعها وتعليقها إلاّ بقرار يصدر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعندما يكون الأمر

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

متعلقاً بالمصالح القومية العليا فقط. وهناك مبدأ التعامل التفضيلي العربي المتبادل للسلع والخدمات، وعناصر الإنتاج ذات الهوية العربية المؤكدة ومبدأ منح المعاملة التفضيلية للمشروعات العربية المشتركة، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية بالنسبة لرأس المال والعمل العربي، ثم العمل المشترك من أجل التقليص السريع للفجوة التنموية الداخلية داخل الأسرة العربية، (وربما كان عقد التنمية المشتركة هو المنطلق العملي لهذا المبدأ) ثم اعتماد مبدأ التخطيط القومي في ميدان المشاريع المشتركة، ثم الالتزام بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي فضلاً عن وضع المصالح الاقتصادية في خدمة المصالح القومية العليا(٦٨).

كما أن بين الآليات التي أكدت عليها الورقة الرئيسية المقدمة لمؤتمر قمة عمان فكرة الميزانية الموحدة لتمويل الخطة القومية المقترحة. وقد ترك للمجلس الاقتصادي العربي مهمة تحديد موارد الميزانية الموحدة وتوزيعها على المشاريع والبرامج التي تشتمل عليها الخطة القومية. كذلك اقترحت الوثيقة أن يكون الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هو المستودع الذي يعهد إليه بإدارة الموارد المالية المخصصة للخطة القومية.

ويعتبر الأخذ بهذا المبدأ تطبيقاً للفكرة التي سبق أن نادى بها د. حازم الببلاوي حول ضرورة نشوء مالية عربية موحدة لتمويل الحاجات العربية الجماعية(٦٩). وتقوم الفكرة على أن هناك حاجات عربية عامة تهم الاقتصاد العربي في مجموعه، ومن ثم يجب أن تمول هذه الحاجات العامة على أساس عربي مشترك، بصرف النظر عمن يبدو وكأنه المستفيد المباشر أو من يتحمل العبء مباشرة. وهذا يستدعي بدوره التمييز، مثلما حدث في علم المالية العامة للدولة، بين الحاجات القطرية (الفردية)، التي يمكن أن يتم تمويلها من الميزانية العامة المتعلقة بالقطر المعنى، من ناحية وبين حاجات عربية عامة أو جماعية، من ناحية أخرى. وتتدرج هذه الحاجات العربية العامة والجماعية بين الأمن والدفاع القومي لتشمل العديد من المجالات التي تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع العربي في مجموعه مثل التعليم وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في مشروعات هياكل البنية الأساسية في الوطن العربي.

وقد أعيد طرح هذه الفكرة في ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الثلاثية ــ السابق الإشارة إليها ــ في محاولة لتقنين وتوسيع نطاق تطبيق هذا المبدأ الضريبي الجديد على الصعيد العربي، إذ جاء في هذه الورقة: «في إعتقادنا أنه لا بد من ارتباط عضوي ونظامي معروف ومعلن بين الثروة البترولية والتنمية العربية. صحيح أن «دول اليسر» تقدم المساعدات بسخاء، وبأكثر مما هو معروف، ولكن، ما دام هنالك في

---

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: برهان الدجاني، «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الأخير،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨١).

(٦٩) حازم الببلاوي، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد،» ورقة قدمت إلى: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، المعهد العربي للتخطيط وجامعة الكويت، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ــ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ــ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦).

واقع الأمر أمن عربي واحد مؤثر في تدعيم هذه الثروة وحمايتها، فلا بد أن يكون هناك ارتباط بين الاثنين ــ ارتباط شريكين، لا ارتباط مساعدة من طرف لطرف»(٧٠).

وحول التساؤل المثار حول مدى نجاح مؤتمر القمة الحادي عشر في تصحيح مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهل تتناسب قراراتها مع قدرات الأمة العربية وطموحاتها؟ يجيب د. عبد الحسن زلزلة ــ الأمين المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ــ على هذا التساؤل بفقرة طويلة نوردها بالكامل فيما يلي:

«باعتقادي أن التقويم يجب أن لا يكون في مثل هذه المرحلة، فعلى صعيد المبادىء العامة التي وردت في وثيقة الاستراتيجية والميثاق حققت القمة إنجازات مهمة يمكن أن تكون عند تنفيذها بفاعلية وأمانة نقطة تحول مهمة وتاريخية في مسيرة العمل العربي، لأنها تمثل نقلة نوعية تعزز العمل العربي المشترك، وتكثفه، وتوسع قاعدته، وتنطلق به إلى مرحلة التخطيط والمعالجة الشمولية، ولخدمة أهداف الأمن والإنماء القومي، والتكامل والتحرر»(٧١).

«صحيح أن طموح بعضنا كمفكرين كان أكبر من ذلك بكثير، وكان نضالنا طوال السنوات الماضية يستهدف تحقيق خطوات أبعد مما جاءت به هذه الوثائق التي تمثل في إعتقادي إستراتيجية الحد الأدنى من العمل العربي المشترك في ضوء الواقع والعلاقات القائمة، المهم هو السعي من أجل أن تترجم هذه المبادىء بسرعة وفاعلية إلى عمل حقيقي، وإلى مشاريع وبرامج واضحة تحقق المنافع المتبادلة والمتكاملة لأطرافها، مما يزيد من قناعة المسؤولين بجدوى العمل المشترك، وهذا هو التحدي الحقيقي لمؤسسات العمل القومي العربي المشترك. والمهم أن نعمل سوياً لصيانة هذه المنجزات المتواضعة وخلق تيار شعبي لإسنادها»(٧٢).

«إن إقرار القمة لهذه الدراسات لا يمثل إلّا المرحلة الأولى في النضال القومي، ونقطة انطلاق لتطويره، والانتقال من مرحلة اتخاذ القرارات إلى مرحلة تنفيذها، بل إن مقياس جديتنا يتجاوز ذلك إلى مرحلة الاستعداد الكامل للدفاع عن ثمار التنمية، وعن عدالة توزيعها. وبغير ذلك ستظل هذه الدراسات كغيرها مجرد وثائق تاريخية تضاف إلى ما قبلها من أكداس. ومن روح التفاؤل والثقة بقدرة هذه الأمة في صناعة مستقبلها وقدرها أناشد أبناء الأمة العربية للتصدي لمحاولات التيئيس وإفقادنا الثقة بأنفسنا. إننا مدعوون، كل في موقع عمله، مفكرين ومنفذين وإعلاميين ومسؤولين، للعمل من أجل حشد كافة الامكانيات لترجمة استراتيجية العمل العربي المشترك، والميثاق القومي. . . إلى مشاريع وبرامج عملية تخدم الوطن والمواطن العربي»(٧٣).

وتعليقاً على الوثائق المقدمة لمؤتمر القمة الحادي عشر يبقى لنا بعض الملاحظات الانتقادية، إذ أن الحديث عن التخطيط كمدخل لعمليات الإنماء التكاملي يظل حديثاً عاماً وغامضاً إذا لم تتم ترجمة ذلك الحديث في شكل آليات ذات فاعلية يرافقه تحديد واضح «لمناطق التنازع» بين متطلبات

---

(٧٠) انظر بهذا الخصوص: يوسف عبد الله صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٢٣ ــ ٤١.

(٧١) عبد الحسن زلزلة، «العمل العربي المشترك على ضوء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر،» النفط والتعاون العربي، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ٢٣.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.

التخطيط التأشيري على مستوى الإجماليات العريضة (Broad Aggregates) للاقتصاد العربي في مجموعه، وبين متطلبات **التخطيط الإلزامي** الذي يهتم بوضع البرامج التفصيلية ويحدد وجهة التحرك للمكونات المختلفة التي يتشكل منها قطاع العمل العربي المشترك.

فالوثيقة الرئيسية المقدمة لمؤتمر قمة عمان تحاول ــ في تقديرنا ــ القفز فوق تضاريس الواقع الذي نعيشه من خلال الحديث عن التخطيط كآلية وكعلاج ناجح لمشاكل الإنماء التكاملي العربي. فالتخطيط ليس علاجاً ناجحاً بحد ذاته. . . طالما أن العملية التخطيطية تظل في مجملها خاضعة للاختيارات الكبرى التي يجري حسمها على أعلى المستويات السياسية. فالتخطيط كآلية (بشقيه الإلزامي والتأشيري) لا يحل محل الهدف الأساسي المتمثل في رؤية تنموية شاملة على الصعيد العربي تسبق وتنير الطريق أمام الجهد التخطيطي عامة.

وهذا يقتضي بدوره مزيداً من الجهد العلمي والتأصيلي على المستويين النظري والإجرائي حتى يمكن أن يكتب لهذا النوع من الجهد التخطيطي أكبر قسط من النجاح. . . وفي ضوء تعقيدات الواقع العربي. وتتضح أهمية ذلك بصفة خاصة في مجال تحديد «مناطق التنازع» التي يمكن أن تثور بين السيادات القطرية، وكذلك أساليب حل التناقضات التي لا بد لها وأن تنشأ بين النشاطات التخطيطية القطرية والنشاطات التخطيطية على الصعيد القومي.

خامساً: نظرة تقويمية موجزة

يمكن القول بشكل عام بأن العديد من الكتابات الاقتصادية حول قضايا التوحيد الاقتصادي العربي تراوحت ما بين التأكيد على المبادىء العامة والميزات البدهية لعمليات التوحيد والاندماج الاقتصادي، وبالتالي لم تخرج عن دائرة **التبشير والدعوة**. . . وبين تلك التي غلب عليها المنطق القانوني والنهج الشكلي الذي يحاول القفز فوق مشاكل وتعقيدات الواقع الاقتصادي العربي دون مناقشة جادة لتناقضات وآليات «فترة الانتقال» من اقتصادات التجزئة إلى اقتصاد الوحدة.

إن المتصفح لذلك الفيض الكبير من الكتابات الاقتصادية ــ والمكررة أحياناً ــ حول مشاكل وأشكال التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي يكاد يعجب للغياب شبه الكامل لأي محاولة جادة ــ باستثناء بعض الإشارات العابرة ــ إلى **مشاكل وسياسات فترة الانتقال** والتي تصاحب حتماً فترات الانتقال من اقتصادات التجزئة إلى اقتصاد الوحدة في ظل اختلاف وتباين النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل قطر عربي على حدة.

فمن بين الكتابات القليلة في هذا الصدد ما نجده لدى الأستاذ ابراهيم كبة (القطر العراقي) في نقد مايسميه المفهوم الشكلي أو (التشريعي) أو المرسومي للوحدة الاقتصادية، **أي إجراء الوحدة الاقتصادية فوراً وبمجرد تشريع أو معاهدة**. إن نظرة سريعة لهذا المفهوم توضح أنه «يوهم بأن مجرد النص على عمل الوحدة معناه إنجازها، وهو لا يفهم، أو يتجاهل، أن الوحدة معناها توحيد أكثر من اقتصاد واحد، والاقتصاد معناه مجموعة هائلة من (قوى الإنتاج) بشرية ومادية وتكنيكية، ومجموعة أكثر تعقيداً من (علائق

الإنتاج) أي العلائق الاجتماعية والطبقية المنبثقة من عملية الإنتاج، ومجموعة من (وحدات الإنتاج) على اختلاف مستوياتها»(٧٤).

ووظيفة الوحدة هي إدماج جميع هذه القوى والعلائق والوحدات الإنتاجية، وهذا عمل ضخم يتطلب خططاً ودراسات ومجموعة شروط مختلفة الطبيعة لا بد من توفرها. **كما أن هذا المفهوم الشكلي هو مفهوم (ضار) لأنه يوهم الرأي العام، وخاصة الجاهل والمتحمس، أن مجرد التوقيع على اتفاق الوحدة الاقتصادية معناه إنتهاء العمل فإذا ما فشل المشروع لعدم توفر شروطه أصبح معوقاً للوحدة ومضراً عملياً لفكرتها**(٧٥).

وفي توضيح مفهومه للوحدة الاقتصادية الناجح، يقول الأستاذ كبة إن الوحدة الاقتصادية السليمة لا يمكن أن تكون إلاّ بين بلدان عربية متحررة، لأن وحدة الاتجاه السياسي شرط لا بد منه لنجاح مشاريع الوحدة الاقتصادية(٧٦). **ولكنه يعود ليقول إن وحدة الاتجاه السياسي شرط ضروري وغير كاف لنجاح مشاريع الوحدة الاقتصادية**، إذ أن الأمر يتطلب كذلك توافر عدد من الشروط والأسس الموضوعية، أهمها(٧٧):

١ ــ **التكافؤ الاقتصادي فيما بين الاقتصادات القطرية، لمنع الاستغلال.**

٢ ــ **التناظر الاقتصادي فيما بين الاقتصادات القطرية، لمنع التفاوت في المستويات ومراحل النمو والتنمية.**

كذلك نجد د. سعيد النجار يشير ــ في دراسة تعود إلى عام ١٩٦٤ ــ إلى صعوبات عمليات التوحيد والاندماج الاقتصادي في ظل اختلاف النظم والمذاهب الاقتصادية المأخوذ بها. إذ يتساءل:

«إلى أي حد يمكن تحقيق اتحاد جمركي ووحدة إقتصادية بين بلدين أحدهما يتبع أسلوب التخطيط المركزي، والآخر يعتمد على نظام المشروع الخاص؟ قلنا إن الاتحاد الجمركي يعني إزالة الحواجز أمام تدفق السلع فيما بين البلاد الأعضاء، وإن الوحدة الاقتصادية تعني ــ فوق ذلك ــ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال. ويبدو لي أن هذه الحريات ــ على إطلاقها ــ تتعارض مع مقتضيات التخطيط المركزي. وهذه المسألة من الوضوح بما لا يدع مجالاً للتعقيب. فإن النظام الاشتراكي يقوم على تخطيط مركزي للاستهلاك والاستثمار، لا من حيث كمية كل منهما فقط، ولكن أيضاً من حيث تركيبهما. وهذا يقتضي بالضرورة تطبيق سلسلة من «الأثمان الإدارية» لا يمكن أن تترك للتفاعل الحر بين قوى الطلب والعرض، كما يقتضي استبعاد أنواع معينة من الاستهلاك والاستثمار أو إخضاعها ــ على

---

(٧٤) جاء هذا التحليل ضمن دفاع الأستاذ ابراهيم كبة أمام المحكمة خلال النصف الأول من عام ١٩٦٤ ونشرت كتاباً فيما بعد. انظر: ابراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز: دفاع ابراهيم كبة أمام محكمة الثورة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٢١.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

الأقل ــ لأولويات محددة مقدماً. وليس من العسير أن نرى أن كل ذلك ينفي حرية انتقال السلع من البلد أو إليه. كذلك الحال بالنسبة لأنقال رأس المال والأشخاص»(٧٨).

ثم يستدرك ليقول: «هل معنى ذلك أن نطرح جانباً كل محاولات الوحدة الاقتصادية طالما أن البلاد الأخرى تسير على نظام يختلف في فلسفته ومبادئه الأساسية عن نظامنا؟ الواقع أن هذه النتيجة غير لازمة. وإنما يتعين علينا أن نحدث تغييراً في مضمون الوحدة الاقتصادية. فليس من الملائم ــ ذا كنا نعني ما نقول ــ أن نتكلم عن حرية انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال. هذه الاصطلاحات غير واردة بالنسبة لبلد يتبع أسلوب التخطيط المركزي»(٧٩).

تلك نماذج من التساؤلات التي غابت عن معظم الكتابات المتداولة حول قضايا التوحيد والاندماج الاقتصادي، رغم كثرتها، خلال حقبتي الخمسينات والستينات. ولا يخالجنا شك في أن الفكر الاقتصادي العربي قد ظل في معظمه أسيراً للنزعات المثالية والقانونية التي حاولت القفز فوق تناقضات الواقع الاقتصادي العربي وتعقيداته وأغفلت أي مناقشة جادة لتناقضات وسياسات فترة الانتقال من اقتصادات التجزئة إلى اقتصاد الوحدة.

بل نذهب أبعد من ذلك لنقول إن الفكر الاقتصادي العربي قد عانى في بعض الأحيان مما سماه د. نديم البيطار ظاهرة «الانتهاز الوحدوي» أي الانتهاز الفكري والمزايدة باسم الوحدة الاقتصادية دون إيمان حقيقي أو تأسيس نظري ومنهجي. وليس هناك من شك في أن ذلك يعكس أحد جوانب الأزمة التي عاشها ويعيشها الفكر الاقتصادي العربي حتى يومنا هذا.

فالقوانين والسياسات الاقتصادية التي تحكم حركة الاقتصاد العربي بمكوناته المختلفة خلال «فترة الانتقال» من وضع التجزئة الاقتصادية إلى وضع الوحدة الاقتصادية تعتبر قضايا بالغة التعقيد. وتلك القضايا والمشاكل الانتقالية، على أهميتها الكبرى، كثيراً ما أهملها الباحثون الاقتصاديون العرب كما لو كانت عمليات الاندماج والتوحيد الاقتصادي نتيجة آلية وحتمية لا مفر منها لطموحات العرب نحو هدف الوحدة المنشود. والواقع أن «فترة الانتقال» بطبيعتها تحفل بالصراع الحاد بين قوى التجزئة وقوى الوحدة على المستويات السياسية والاقتصادية والدولية كافة. فما لم تتضح الرؤية لتناقضات وتحديات «فترة الانتقال»، وما لم يتوافر الفهم الكامل لقوانين الحركة التي تحكم مسار المكوِّنات القطرية للاقتصاد العربي، فإن عملية الانتقال نحو إقتصاد الوحدة يمكن أن تتعثر طويلاً أو لا تتحقق أصلاً.

وهكذا يقودنا التحليل الذي يحتويه هذا الفصل إلى القول بأن الكتابات العديدة حول قضايا التوحيد الاقتصادي منذ منتصف الخمسينات كانت بصفة عامة ترفض «اقتصاد التجزئة» رفضاً أيديولوجياً وتطلق العنان للخيال ليرسم صورة زاهية الألوان لعالم أفضل هو «اقتصاد الوحدة»،

---

(٧٨) انظر: سعيد النجار، «الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية،» مصر المعاصرة، السنة ٥٥، العدد ٣١٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤)، ص ٢٢.

(٧٩) المصدر نفسه.

دون الربط الجدلي والعلمي بين «النموذج النظري» لاقتصاد الوحدة والأوضاع الواقعية والتناقضات التي يعيشها الاقتصاد العربي بمكوناته العديدة. فهناك فارق جوهري بين «النموذج النظري» لعمليات التوحيد الاقتصادي وبين «التطبيق الفعلي» لخطوات التوحيد الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك. فالتحليل النظري يحتوي فقط على القضايا الأساسية التي تطرح نفسها بصدد عمليات الاندماج والتوحيد الاقتصادي، والتي عادة ما تكون على مستوى عالٍ من التجريد بينما كل تطبيق لتلك الأفكار يصطدم بالضرورة بالمشاكل والتناقضات التي تحكم الاقتصاد العربي بمكوناته القطرية وبعلاقاته الدولية... وتلك تعقيدات تبتعد بنا كثيراً عن الإطار النظري المجرد الذي يزكي أفكار التوحيد الاقتصادي العربي ومقولاته.

ولعل أسوأ الحلول التي يمكن أن تقدم لقضايا التوحيد الاقتصادي العربي هي تلك التي تقوم على نهج **المحاكاة** لتجارب الآخرين... فالنهج المقارن يكون عندئذ غاية في السذاجة إذا فشل ــ كما فشلت كتابات اقتصادية عربية عديدة ــ في الإحاطة بالظروف والتعقيدات الخاصة التي تحيط بالاقتصاد العربي في مجموعة... وفي مقدمتها تفاوت درجة نمو الاقتصادات القطرية وتباين المصالح الاقتصادية والقوى الاجتماعية المسيطرة في كل حالة عند بدء عمليات ومجهودات التعاون والتوحيد الاقتصادي. فالاقتصاد العربي يجمع بين جنباته بلداناً مثل **اليمن العربية**، حيث تجري دورة إعادة الانتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي في الأساس، بينما هناك بلدان أخرى مثل **لبنان** حيث تزداد درجة الاندماج بشبكة المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية.

إذ أننا لن نستطيع تقديم الحلول الموفقة لقضايا الاندماج والتوحيد الاقتصادي العربي إلاّ بالدراسة العلمية والفهم المتأني لأوضاع ومقومات الاقتصاد العربي في ضوء خبرتنا التاريخية الخاصة. ولكي ينجح الفكر الاقتصادي العربي في النهوض بمهامه لا بدَّ من النظر إلى عملية التكامل الاقتصادي العربي بوصفها **عملية تاريخية**، تتفاعل مع مختلف التيارات التي تتجاذب الوطن العربي، من سياسية واجتماعية، ومن داخلية وخارجية، ولذا يصعب النظر إليها من الزاوية التقنية الاقتصادية الخالصة.

الفصل الخامس

المساهمات في مجال الاقتصاد التطبيقي

المنظور الديناميكي المقارن ـــ هو تحديد وتوصيف بعض الظواهر المتماثلة والمتظمة والتي تحكم مجريات الحياة الاقتصادية وتؤثر في اتجاه المسارات التنموية للوحدات القطرية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي.

ولهذا لا يكفي أن يكون البحث والفكر الاقتصادي تجريدياً ومنطقياً، بل من الضروري لهأيضاً أن يكون وقائعياً تاريخياً. . . يحاول أن يسلط الضوء على عناصر الواقع الاقتصادي العربي وطبيعة عمليات النمو المشوّه الجارية على الصعيد القطري نتيجة إحكام طوق التبعية والتجزئة. ومن هنا تكتسب الدراسات الاقتصادية التطبيقية للواقع الاقتصادي والاجتماعي العيني السائد في الأقطار العربية أهمية خاصة لفهم العلاقة الجدلية بين واقع التجزئة وعمليات التنمية والوحدة. والواقع أن تحليل الأوضاع الاقتصادية العربية تحليلاً وقائعياً، في ظل تفاوت مستوى نمو قوى الإنتاج وازدواجية الهياكل والبنى الاقتصادية ـــ الاجتماعية في كل قطر على حدة، ليست بالأمر اليسير.

فالواقع الاقتصادي في الوطن العربي ككل يعاني ـــ كما يشير د. محمد سلمان حسن ـــ من تناقض شديد «ناجم عن تعايش نظم اقتصادية ـــ اجتماعية ترجع إلى عصور مختلفة، حيث ما يزال يقوم قطاع الاقطاع العشائري، والقطاع الاقتصادي الاستعماري (لا سيما النفطي) والقطاع الرأسمالي الخاص المحلي، والقطاع الاقتصادي الحكومي. وهذه القطاعات الاقتصادية تختلف من حيث قواها الإنتاجية. وعلاقاتها الاقتصادية، ومؤسساتها الإنتاجية، اختلافاً يجعل معظم القوانين الاقتصادية التي هيمنت على معظم النظم الاقتصادية ـــ الاجتماعية المعروفة، أو ما تزال تهيمن على بعضها، نافذة المفعول في العالم العربي المعاصر»(١).

كما أن الكتابات التطبيقية التي تهتم بدراسة الواقع الاقتصادي الاجتماعي العيني الملموس

---

(١) انظر: محمد سلمان حسن، «المقدمة،» في: أوسكار لانجه، الاقتصاد السياسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، ج ١، ص ٥٧.

على أساس من المنهج العلمي الملتزم بقضايا التحرر والوحدة لها أهمية حاسمة كدليل للعمل ولتغيير الواقع فقد عانت بعض الحركات السياسية العربية من أزمات فادحة وتخبطات كثيرة لدى تسلم السلطة نتيجة غياب مثل هذه الدراسات التطبيقية المعمقة. وللتدليل على ذلك، وعلى سبيل المثال فقط، يمكننا أن نستشهد بالنص التالي من تقرير مقدم من القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي عن «أسباب نكسة حكم الحزب في العراق»، والمقدم إلى المؤتمر القومي الثامن (نيسان/ ابريل ١٩٦٥):

«عندما استلم الحزب الحكم في العراق بعد ثورته في الرابع عشر من رمضان تبين أنه لم يكن لقيادة الحزب القطرية أية صورة واضحة عن حقيقة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في القطر الذي بدأ الحزب بحكمه. ووجود هذه الدراسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي لا يرتبط بالضرورة بالوضوح النظري ربطاً عضوياً، وإنما دليل على الكسل الفكري ودليل على الجهل. يجب أن يستند الحكم كما أشرنا إلى منطلقات نظرية ولكن هذه المنطلقات لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار تفاصيل الواقع ومختلف القوى والعوامل التي تشكل المجتمع إذا كانت مدعوة للتطبيق».

«فلم تكن قيادة الحزب في العراق تعرف نسبة الفلاحين أو أوضاعهم الخاصة ولا أوضاع مختلف القوميات في العراق ولا تملك حتى الأرقام والإحصاءات حول نسبة توظيف الرساميل في الصناعة القائمة في العراق ــ ولم تكن تملك ولو صورة أولية عن مختلف الصعوبات التي تواجه المجتمع العراقي بسبب ظروفه الخاصة الاقتصادية والاجتماعية. والحكم بدون دراسة علمية لهذه الأمور لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التخبط والتناقض اليومي»[٢].

وسوف نحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على عينة مختارة من الدراسات والكتابات الاقتصادية التطبيقية التي اهتمت بدراسة عناصر الواقع الاقتصادي العربي من حيث مشكلاته الماثلة وآفاق تطوره.

وعلى الرغم من أن المنحى العام الذي طبع معظم هذه المحاولات والدراسات هو المنحى القطري، إلّا أن معظم هذه الكتابات اتسمت برؤية للواقع القطري في إطار السياق العام للواقع الاقتصادي العربي في مجموعه من حيث مشكلاته وآفاقه. ولن يتسع المجال هنا لحصر وعرض وافٍ لأهم المساهمات التي جرت في هذا الإطار. ولذا لا مفر من أن نلجأ للأسلوب الانتقائي ــ والذي لا يخلو من قدر كبير من التحكم ــ لعرض وتقويم نماذج مهمة في تقديرنا من هذه المساهمات التطبيقية[٣].

---

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، **نضال البعث**، ج ٩: المؤتمر القومي الثامن، نيسان ١٩٦٥، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٤٨.

(٣) هناك قسم مهم من الكتابات الاقتصادية العربية اهتم بتوصيف الأوضاع والمشاكل الاقتصادية القائمة في الوطن العربي بجوانبها المختلفة. ورغم أهمية تلك الدراسات فإنها تخرج عن دائرة اهتمامنا في هذا الفصل، لما غلب عليها من طابع وصفي أو مدرسي. ويمكن أن نشير إلى بعض أهم هذه الأعمال والمؤلفات: برهان الدجاني، محرر، **الاقتصاد العربي: السكان والإنتاج** (بيروت: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ١٩٥٧)؛ شفيق الأخرس، «محاضرات في الاقتصاد العربي،» دمشق، ١٩٦٢ (مستنسخ)؛ عصام عاشور، **الدخل والتطور الاقتصادي في البلاد العربية**، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)؛ عصام عاشور، «النقد والائتمان =

أولاً: الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد اللبناني

ومن بين أهم الدراسات التطبيقية التي أجريت عن واقع الخصائص البنيوية للاقتصاد اللبناني[٤] تلك الدراسة المختصرة التي قام بها د. خالد الشاعر حول «القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل»[٥]، وهي دراسة أعدت في النصف الأول من عام ١٩٦٦ أي قبل حدوث أزمة بنك أنترا.

وتوضح الدراسه بشكل علمي رصين تطور أوضاع وأزمة ميزان المدفوعات اللبناني خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥١ ـ ١٩٦١ حيث ارتفعت نسبة العجز في الميزان التجاري للدخل القومي من ٢٥ بالمائة عام ١٩٥١ إلى ٤٣ بالمائة عام ١٩٦١. وأوضح الكاتب أن هذا التطور هو محصلة لتضافر عوامل العرض والطلب في آن واحد. ففي جانب العرض، حدث انخفاض ملموس في إسهام القطاعات المنتجة في الدخل القومي ولا سيما إسهام قطاعي الزراعة والصناعة فنتج عن ارتفاع المستوردات من السلع الزراعية والصناعية. ومن ناحية الطلب، فإن الزيادة في القوة الشرائية المتوافرة لدى اللبنانيين بفعل المضاربات والتوسع في اقتصاد الخدمات وتحويلات المغتربين أدت إلى ارتفاع هائل في الطلب على الواردات الأجنبية ولا سيما السلع المعمرة.

وبينما كان العجز في الميزان التجاري يرتفع بشكل مطرد، كان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات متقلباً، وارتبطت درجة التقلب في عجز ميزان المدفوعات اللبناني على الأوضاع والأزمات السياسية في البلدان المجاورة، فالأزمات السياسية في البلدان العربية المجاورة تؤدي، من ناحية، إلى انخفاض تصدير الخدمات اللبنانية (السياحة، الدخل من الاستثمار الخارجي، مصاريف حكومات أجنبية، الخدمات الأخرى) وإلى زيادة كمية رؤوس الأموال الداخلة إلى لبنان، من ناحية أخرى.

في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية المالية،» محاضرات ألقيت على طلبة معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣؛ يونس صالح الحريثي، **تطور إقتصاديات الشرق العربي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦)؛ حازم البيلاوي، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)؛ مبارك حجير، **في المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨)؛ محمد يحيى عويس، **دراسات في اقتصاديات الدول العربية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٦٩)، وراشد البراوي، **اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣).

(٤) من بين الدراسات التطبيقية المهمة حول الأوضاع الاقتصادية في لبنان: البرت بدر، **الدخل القومي في لبنان** (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الأبحاث الاقتصادية، ١٩٥٦)؛ بشير الداعوق، «النتائج الاقتصادية للأزمة اللبنانية،» **الكلية** (الجامعة الأميركية في بيروت)، (صيف ١٩٥٨)، وفيها شرح وتحليل للآثار التي تركتها أزمة ١٩٥٨ السياسية على مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني؛ يوسف صايغ، «لبنان: مشكلات اقتصادية خاصة ناشئة عن تركيب اقتصادي خاص،» في: معهد الأبحاث الاقتصادية، **المجموعة السنوية**، ١٩٥٧، ومحمد كشلي، **حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان**، دراسات تقدمية، ٨ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧).

(٥) خالد الشاعر، **القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧).

ولهذا يصل د. خالد الشاعر في تشخصيه لأزمة ميزان المدفوعات اللبناني إلى ما يشبه القانون الذي يمكن صياغته بأن «التقلبات المعاكسة في تصدير الخدمات وتدفق رؤوس الأموال تؤدي إلى ثبات مجموع الأموال المتدفقة إلى لبنان»(٦). ولكن الكاتب يخلص من دراسته التطبيقية ــ والتي احتوت على أول محاولة لتركيب مصفوفة للحسابات القومية الفعلية للأعوام ١٩٥٧، ١٩٦١، ١٩٦٥ ومصفوفة للحسابات القومية المتوقعة لعام ١٩٧٥ ــ إلى رفض الرأي القائل بأن التركيب السائد آنذاك للاقتصاد اللبناني قابل للانفجار لأنه متجه نحو الخدمات(٧).

ويصل بدوره إلى نتيجة أخرى مؤداها «أنه إذا كان اقتصاد الشرق الأوسط بشكل عام قابلاً للانفجار فلا بد أن يؤدي ذلك إلى انفجار الاقتصاد اللبناني، أما إذا لم نفترض انهيار إقتصاد الشرق الأوسط فلا داعي للتخوف من عدم ثبات الاقتصاد اللبناني في ظل تركيبه الحالي»(٨). وتلك رؤية قد تكون أكدتها الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

ثم جاءت الدراسة المشتركة للدكتور يوسف صايغ و د. محمد عطا الله والمعنونة نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني (١٩٦٦) لتكون بمثابة نقطة تحول مهمة في دراسة وفهم الأزمة البنيوية للاقتصاد اللبناني على أسس علمية وتطبيقية. إذ يؤكد المؤلفان في تقديم كتابهما «ان الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بالشأن الاقتصادي والتحسس الشعبي النامي بالأمور الاقتصادية، واشتداد لهجة المطالب الاقتصادية والاجتماعية حدة، وتفاجؤ اللبنانيين بالهزة المالية الأخيرة، جعلنا نشعر بأن على الباحثين في الاقتصاد مسؤولية لا يمكن التهرب منها، متذرعين بغياب المعطيات الاحصائية الكافية وسواها من أسباب التهيب. لذلك أقدمنا على وضع هذه الدراسة متوخين منها إثارة النقاش العلمي حول الاقتصاد اللبناني»(٩).

ولعل أخطر النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة أن توجه الاقتصاد اللبناني البارز نحو إنتاج الخدمات للسوق الخارجي هي ظاهرة حديثة نسبياً لا تعود إلى أكثر من ثلاثة عقود. فالتحول من اقتصاد كانت القطاعات السلعية فيه تنتج ما يزيد بوضوح عن نصف الدخل الوطني عند عشية الحرب العالمية الثانية إلى اقتصاد تولد قطاعات الخدمات فيه نحو ثلثي الدخل الوطني عند منتصف الستينات تم خلال ثلاثة عقود من الزمن أو أقل(١٠). وقد لعب عدد من التطورات في المنطقة العربية دوراً كبيراً وحاسماً في تحويل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد خدمات يتوجه نحو السوق الخارجية. وأهم هذه التطورات هي:

١ ــ وقوع كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، إذ نتج عنها تحول كل الطلب على الخدمات التي كان يقوم بها الاقتصاد الفلسطيني للبلدان العربية المجاورة إلى السوق اللبنانية.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠ و ٢٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٩) يوسف عبد الله صايغ ومحمد عطا الله، نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٧ ــ ٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٨.

٢ ــ ارتفاع عائدات النفط العربية منذ مطلع الخمسينات نتيجة اعتماد مبدأ «مناصفة الأرباح الصافية» أدى إلى قفزة كبيرة في العائدات النفطية. وقد نتج عن ذلك أن اتجه جانب كبير من الدخل النفطي الجديد إلى لبنان حيث أعطى دفعة كبيرة لتطور قطاع المصارف اللبناني وقطاع العقارات والخدمات التجارية (تجارة الترانزيت، إعادة التصدير، والخدمات الترفيهية وأبرزها الاصطياف العربي).

ولهذا يؤكد المؤلفان أن نمط التطور للاقتصاد اللبناني قد أدى إلى «حرف الأنظار عن الأسباب الخارجية الملائمة للازدهار وربط هذا الازدهار بغياب الدولة. وأوحى بأن غياب الدولة الملائم للنمو، هو غياب الإدارة المنظمة الفعّالة وغياب الدراسات والبحوث التي تبنى عليها السياسات، وعدم اعتماد الكفاءة أساساً لتسلم المسؤوليات وعدم الأخذ بالأساليب العلمية في مختلف الحقول العامة. وباختصار الاعتماد على حسن الطالع اللبناني»[11].

كذلك تشير الدراسة بوضوح علمي يدعو للتقدير إلى «هامشية السوق المالي اللبناني» والتي تجعل عبء التقلبات في الأسواق النقدية العالمية كبيراً على القطاع المصرفي اللبناني باعتباره مركزاً تابعاً متأثراً بأزمة الجهاز المصرفي العالمي»[12]. . . ورغم كل مؤشرات النجاح الخادعة التي جعلت من القطاع المصرفي اللبناني يحتل في الوطن العربي مكانة «القطاع المصرفي السويسري» في العالم الغربي رغم اختلاف الشروط البنيوية والمؤسسية التي تحكم الحالتين.

والكتاب يبقى محاولة جريئة في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي لملامسة الواقع الفريد للاقتصاد اللبناني في الخريطة الاقتصادية للوطن العربي، وحيث نجح الكاتبان في المزج بمهارة فائقة بين أدوات التحليل الاقتصادي وبين النهج المؤسسي والرؤية التاريخية الثاقبة. ويتجلى ذلك بوضوح في الفصل الأخير المعنون «عبرة الأزمة» حيث يفتح الكاتبان ملف نظام الاقتصاد الحر وإطاره الاجتماعي في لبنان، رغم قدسية هذا النظام في أذهان البعض. إذ كما يقول الكاتبان بحق «إن العقلانية هي الإسهام الحقيقي للتحليل الاقتصادي، وهي صفة لا تقبل الغيبية وتقتضي التسلح بالفضول الفكري»[13].

وعندما ينتقل الكاتبان للحديث عن صيغة النظام الاقتصادي الملائم للقطر اللبناني، نجد أن الكاتبين يضعان تصوراً كاملاً لبرنامج للإصلاح والتصحيحات الاقتصادية له صبغة كينزية واضحة، حيث يرتكن هذا البرنامج إلى مزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإلى تطوير نوع من الشراكة الفعّالة والمتكافئة بين القطاعين العام والخاص لإعطاء البنية الاقتصادية اللبنانية المناعة اللازمة وتوفير المزيد من أسباب التقدم في إطار من التعاون الاقتصادي العربي[14].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٧ ــ ٧٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٤ ــ ١٣٧.

ثانياً: الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد السوري

يلاحظ أن الكتابات الاقتصادية التطبيقية المتعمقة حول الاقتصاد السوري هي كتابات محدودة للغاية. إذ أن معظم الكتابات المتاحة والمتداولة يغلب عليها الطابع الوصفي وطابع الدعاية السياسية والبعد عن تحليل الوقائع وعرض المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد السوري. وهذا التقييم هو موضع قبول لدى الاقتصاديين السوريين أنفسهم، إذ يقول أحد الكتاب بهذا الصدد:

«إن حركة التأليف العلمي في سورية، وخاصة عن الاقتصاد السوري، لم تزل ضعيفة من حيث الكم والنوع. إنها تفتقر غالباً إلى المنهج العلمي الذي يسهل متابعة العمل للباحثين الجدد، كما أنها تفتقر إلى الدراسات المطولة والمعمقة... فالمؤلفات حول الاقتصاد السوري نادرة، وخاصة في السنوات الخمس عشرة الماضية، ومع ذلك فهي تتحدث عن كل شيء، دون أن تعطي أي شيء حقه»(١٥).

ويرى كاتب اقتصادي سوري آخر أن ما صدر من دراسات وبحوث حتى بداية السبعينات حول الاقتصاد السوري «لا يعدو أن يكون نقاشاً عاماً، أو معلومات متفرقة، أو بيانات متناثرة، تتوه بين النظريات والأمنيات، أكثر من كونها استعراضاً للإنجازات وتقييماً لها»(١٦).

بيد أنه يمكننا الإشارة إلى بعض الاستثناءات المهمة والنادرة مثل المؤلَّف الرائد للدكتور أحمد السمان والمنشور تحت عنوان محاضرات في اقتصاديات سوريا (١٩٥٥)(١٧)، إذ يعتبر هذا المؤلَّف المحاولة الأولى من نوعها لإعطاء نظرة شاملة عن حالة الاقتصاد السوري في قطاعاته المختلفة عند مطلع الخمسينات وكذا تطور العلاقات الاقتصادية السورية ــ اللبنانية حتى إنفصام الإتحاد الجمركي بين البلدين.

كذلك لا بد من الإشارة إلى مؤلف د. هشام متولي، والمنشور تحت عنوان أبحاث في الاقتصاد السوري العربي(١٨)، والذي يمثل مجموعة مقالات وأبحاث مهمة حول موقع الاقتصاد السوري في إطار التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وغير ذلك ظلت معظم الكتابات الاقتصادية ذات الطابع التطبيقي تدور حول مشاكل قطاعية محددة وآنية لا ترقى إلى مستوى المعالجة الشاملة ذات الطابع التحليلي.

---

(١٥) بو علي ياسين، **القطن وظاهرة الانتاج الأحادي في الاقتصاد السوري** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٥ ــ ٦.

(١٦) انظر: يحيى عرودكي، **الاقتصاد السوري الحديث** (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢)، ج ١، ص ٣ ــ ٤.

(١٧) أحمد السمان، **محاضرات في اقتصاديات سوريا**، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٥٥).

(١٨) هشام متولي، **أبحاث في الاقتصاد السوري العربي** (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٤).

وعلى الرغم من كل ذلك نود هنا تسليط الأضواء على المحاولة المهمة لبو علي ياسين لدراسة أوضاع الاقتصاد السوري من خلال نظرة هيكلية ـ تطبيقية في ثنايا مؤلفه المهم: **القطن وظاهرة الإنتاج الأحادي في الاقتصاد السوري (١٩٧٤)**، والذي يدور بصفة أساسية حول دور الاقتصاد القطني وتأثيراته الهيكلية على بنية وتوجهات الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٥٠ وحتى نهاية الستينات. وفي تقدير المؤلف أن «الزراعة الأحادية» أو «الإنتاج الأحادي» في حالة الاقتصاد السوري في الخمسينات ومعظم الستينات تفرز نفس الآثار الاقتصادية والروابط الهيكلية التي تنجم عن اعتماد الاقتصاد الوطني بصفة رئيسية على إنتاج مادة واحدة أو مواد قليلة زراعية أو استخراجية[١٩].

نحن إذن أمام ظاهرة عامة في البلدان المتخلفة تتجلى في هيمنة مادة أولية واحدة أو قليل من المواد غير المصنعة على الاقتصاد الوطني لهذه البلدان. وكما وجدنا أهمية القطن في سورية والنفط في بعض البلدان العربية، كذلك نجد السكر في كوبا، السكر والبن في الدومنيكان، البن في الحبشة، البن والنفط في كولومبيا، البن والأخشاب والكاكاو في ساحل العاج، البن وفلزات الحديد والقطن في البرازيل، الموز والبن في الأكوادور والهندوراس وكوستاريكا، البن والشاي في كينيا، الموز في باناما،... الخ.

ويرى المؤلف أن من بين «تخريبات الاستعمار المهمة التي رسخت التخلف فصل سورية عن الوطن العربي، أو ـ على الأقل ـ عن المشرق العربي، فبذلك قضى على إمكانية كبيرة أخرى لتطور طبيعي ذاتي، وهي توحيد السوق العربية (أو السوق العربية المشرقية)، الشرط اللازم لتطور رأسمالي محلي أصيل»[٢٠].

وتوضح الدراسة بجلاء أن من بين تبعات عملية نمط التخصص الكولونيالي ما حدث لزراعة الأرز (المعروفة قديماً) في سورية. فمع إعمار منطقة الجزيرة السورية دخلت زراعته إلى هناك في بداية الثلاثينات ثم مع ارتفاع أسعاره أثناء الحرب العالمية الثانية توسعت زراعته، في الجزيرة السورية خاصة، بشكل كبير. فأدى ذلك إلى زيادة الإنتاج حتى كادت البلاد تكفي نفسها من هذه المادة. ثم جاء القطن، فحل محل الأرز إلى حد كبير عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ ومنذ عام ١٩٥٦ أخذت زراعة الأرز تتدهور تدريجياً. وهكذا بينما كان الإنتاج في عام ١٩٤٩ يساوي ٢٠ ألف طن، أصبح بعد مرور اثنين وعشرين عاماً (أي في عام ١٩٧١) أربعمائة طن فقط. وهكذا بلغ استيراد سورية في عام ١٩٧١ من الأرز ٢٣,٥ مليون ليرة سورية[٢١].

بيد أن المشكلة لا تنحصر فقط بتقليص زراعة الأرز، وبالتالي الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد في الحصول على هذه المادة الغذائية الرئيسية في القطر السوري، بل في الاعتماد على الاستيراد أيضاً للحصول على مواد غذائية زراعية كثيرة غيرها. وهذا في بلد زراعي بالدرجة الأولى

(١٩) ياسين، القطن وظاهرة الإنتاج الأحادي في الاقتصاد السوري، ص ٦ ـ ٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢١) المصدر نفسه، الفصل ١.

والرئيسية، حيث ما زال نحو ٥٦ بالمائة من مجموع قوة العمل ترتبط بالأعمال الزراعية وفقاً لإحصاءات عام ١٩٧١.

كذلك ساهمت زراعة القطن، أكثر من غيره من الزراعات الأخرى في استثمار أراضٍ كانت مخصصة للرعي، كما ساهم في تخريب جزء من أراضي البادية، إذ بزراعتها قضى على الطبقة الفوقية من التربة، وهي المنتجة لعلف الحيوان. وهكذا أضحت الثروة الحيوانية مهددة بالفناء بسبب هذا العامل وعوامل أخرى غير مواتية.

ولعل من أهم النتائج التي يستخلصها البحث حول «الإنتاج الأحادي والعلاقات الاقتصادية العربية»، أن نمط تقسيم العمل الكولونيالي قد نتج عنه أن أصبحت اقتصادات الأقطار العربية متشابهة ومتنافسة في تصدير المنتجات الزراعية والمواد الاستخراجية. وليس هذا التشابه، أو التوازي، سوى نتيجة ارتباطها بالاقتصادات الرأسمالية الغربية والفرض القسري لنمط التخصص الكولونيالي عليها[٢٢]. إذ نجد أن هناك تنافساً في مجال تجارة وتصدير القطن، والمصنوعات القطنية فيما بين كل من سوريا ومصر والسودان، حيث تخصص كل قطر على حدة في إنتاج وتصدير القطن والمنسوجات القطنية من خلال ارتباطه بالاقتصاد الأم للدولة الكولونيالية. وكل ذلك يضيف إلى حالة التخلف التي يعانيها الاقتصاد العربي ويعوق من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

بيد أن هذه الدراسة وعلى الرغم من أهميتها وشمولها أبعاد «الاقتصاد القطني» كافة في الحياة الاقتصادية السورية، تظل بدورها «أحادية الجانب» ولا تتناول بالمعالجة تجربة سورية في التصنيع من خلال عمليات «الإحلال محل الواردات» وقضايا التجارة الخارجية ونمط تخصيص الموارد وغيرها من القضايا المهمة التي ما زالت تبحث عن مؤلف يضعها في إطار جامع.

ثالثاً: الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد العراقي

حظي الاقتصاد العراقي بقسط وافر من الكتابات الاقتصادية الجادَّة ذات المنحى التطبيقي، والتي غطت العديد من جوانب البناء الاقتصادي العراقي على أسس علمية رصينة. ومن بين الفيض الغزير الذي تزخر به المكتبة الاقتصادية العربية من كتابات تطبيقية عن الاقتصاد العراقي لا بد لنا من أن نشير إلى أهم المساهمات التي ساعدت على تعميق معرفتنا العلمية فيما يتعلق بالتركيب الاقتصادي والتطور الاقتصادي في العراق الحديث.

فمن بين أهم ما نشر من كتب باللغة العربية خلال الموجة الأولى من الكتابات كتاب سعيد حمادة عن النظام الاقتصادي في العراق (١٩٣٨)، وكتاب عبد الرحمن الجليلي بعنوان محاضرات في اقتصاديات العراق (١٩٥٥)، وكتاب جان أرنست بحوث في اقتصاديات العراق

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٩٦٢) . ثم جاءت الموجة الثانية من الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد العراقي لتحمل لنا عدداً من الأعمال المهمة يأتي في مقدمتها المؤلف المهم للدكتور خير الدين حسيب عن تقدير الدخل في العراق : ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ (١٩٦٤) ، وكتاب د . محمد سلمان حسن دراسات في الاقتصاد العراقي (١٩٦٦) ومؤلف د . جواد هاشم تكوين رأس المال الثابت في العراق ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ (١٩٧٢) .

وجدير بالذكر أن هذه الأعمال الثلاثة المهمة شكلت نقلة تاريخية مهمة في مستوى الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد العراقي من حيث إستخدام أدوات المنهج العلمي والاحصائي الحديث في تحليل وفهم التركيب الاقتصادي وعملية التطور الاقتصادي الجارية في القطر العراقي[٢٣].

ولكننا نود التركيز في عرضنا هنا على الموجة الأكثر حداثة من الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد العراقي ومن أهمها ـ في تقديرنا ـ مؤلف د . فاضل عباس مهدي حول التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق: ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ [٢٤]، وكذلك مؤلف د . عصام الخفاجي المنشور تحت عنوان رأسمالية الدولة الوطنية: حالة العراق [٢٥].

ويركز المؤلف الأول للدكتور فاضل عباس مهدي على استخلاص الاتجاهات الرئيسية التي ارتبطت بعملية التطور الاقتصادي في العراق منذ ارتفاع عوائد النفط في أوائل الخمسينات حينما برزت أهمية الريع النفطي في تمويل النشاط الاقتصادي في العراق. كذلك اهتم المؤلف بتتبع آثار التخطيط الاقتصادي على مجرى التطور الاقتصادي العام في العراق والذي اتسم بسيادة قطاع استخراج النفط الخام على الاقتصاد العراقي وبخروج هذا القطاع عن سيطرة المخطط الاقتصادي خلال فترة الستينات، أي الفترة التي غطتها كل من الخطة الاقتصادية التفصيلية (١٩٦٢ـ ١٩٦٥) والخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) .

وعلى الرغم من أن الكتاب يتناول بالعرض والتحليل، في فصوله الأولى، السمات والاتجاهات العامة لتطور الاقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩ . . . بيد أن القضية المهمة التي يطرحها الكتاب هي تبلور النمط الريعي لتطور الاقتصاد العراقي خلال فترة الستينات. وقد تمثلت خصوصيات نمط التطور الريعي للاقتصاد العراقي في عدة ظواهر أهمها توظيف عوائد النفط لتضخيم الجهاز الاداري الحكومي مما سبب ازدياداً ملحوظاً في حجم العمل «غير المنتج» والانفاق الاستهلاكي «غير الضروري» الناجم عن ازدياد النفقات الحكومية[٢٦].

---

(٢٣) لا بد لنا من الإشارة كذلك إلى الدراسة التطبيقية المهمة، ولكن محدودة التداول: جواد محمودهاشم، حسين عمرو علي المنوفي، تقييم النمو الاقتصادي في العراق، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، ٣ ج (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧٢).

(٢٤) فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ (بيروت:دار الطليعة، ١٩٧٧).

(٢٥) عصام الخفاجي ،رأسمالية الدولة الوطنية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩).

(٢٦) مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، ص ٦٢.

ومن الناحية الايجابية، ساعدت عوائد النفط على التوسع في برامج التنمية والقيام بالعديد من المشاريع الإنمائية الجديدة. . . وبالرغم من ذلك لم يشكل توافر الريع النفطي الخارجي شرطاً كافياً لتحقيق «الدفعة الكبرى» اللازمة للوصول إلى مرحلة النمو الاقتصادي ذاتي ــ الاندفاع. ويؤيد ذلك ــ في تقدير المؤلف ــ اتجاه الميل العام للادخار إلى الانخفاض (من ٣٠ بالمائة عام ١٩٥٣ إلى ١٥ بالمائة عام ١٩٦٩)، وتباطؤ وتائر نمو الاقتصاد العراقي خلال الستينات وتزايد اعتماده على عوائد النفط في تمويل وتوفير العملة الأجنبية[٢٧].

وقد ترتب على النمو الهائل في المصروفات الحكومية الجارية وفي أعداد الموظفين الحكوميين ورواتبهم[٢٨]. . . **عملية إعادة توزيع للدخول لصالح الشرائح الاجتماعية الوسطى**. وقد ساعد ذلك بدوره على تسريع معدلات الهجرة الداخلية وانتقال أعداد كبيرة من سكان الريف والمدينة من المهن والأعمال اليدوية إلى الوظائف المرتبطة بقطاع الخدمات الحكومية. وهكذا ازدادت حدة الضغوط الاستهلاكية والاستيرادية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الستينات، والتي أخذت شكل الارتفاع في الميول المتوسطة والحدية للاستهلاك والاستيراد.

وعندما يتطرق المؤلف لعملية التخطيط في العراق، خلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٧٠، بالبحث والتقويم يشير إلى أن استعراض مصادر تمويل الاستثمار المركزي في الخطة الخمسية (٦٥ ــ ٧٠) يوضح ضعف مصادر **التمويل الذاتي** (عدا مصادر إيرادات النفط) بالمقارنة مع الخطة التفصيلية (٦٢ ــ ٦٥) مما يدل على تزايد الاعتماد على المصادر المرتبطة بالخارج (إيرادات النفط التي ارتبطت بتصدير النفط الخام والذي كانت الشركات الأجنبية تتحكم بكمياته وأسعاره). ومن خلال نظرة تقييمية عامة، يرى المؤلف أن عملية التخطيط في العراق بعد عام ١٩٥٨ قد اتسمت بقصر النظر، «فلم تعد الخطط عملية صياغة قوائم لمشاريع القطاع العام دون تشخيص أفق للتطور في الأمد الطويل. وبالتالي، فقد افتقرت أيضاً إلى السياسات التي تمكنها من تحقيق مثل هذا الأفق»[٢٩].

وبإيجاز فقد تفاعلت التقلبات السياسية مع الافتقار إلى استراتيجية تنموية واضحة تعتمد وضع العراق، كاقتصاد ذي سوق صغيرة ويستند إلى قاعدة وفيرة من الموارد الهايدروكربونية، لتأجيل اختيار وتنفيذ مشروعات مهمة كان يمكن لها أن تبني القاعدة الصناعية الصلبة للاقتصاد العراقي[٣٠].

ووفقاً لهذا التحليل تكمن الأزمة الرئيسية لعملية التخطيط في العراق، خلال حقبة الستينات، في أن **قطاع النفط** ــ والذي لعب دور الممول الرئيسي للخطط الاقتصادية ــ كان

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) تضاعف عدد الموظفين الحكوميين في العراق بنحو ستة عشر ضعفا خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٧. انظر: محمد سلمان حسن، **نحو تأميم النفط العراقي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، ص ٦٧ ــ ٦٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

لا يخضع لسيطرة المخطط العراقي. فقد حققت شركات النفط من خلال تلاعبها بمستويات إنتاج النفط الخام، وبالتالي تأثيرها على تقلبات مستويات الانفاق الاستثماري والاستهلاك العام، ما تهدف إليه من إرباك لعملية التخطيط في القطر العراقي(٣١). ومن ناحية أخرى «لم تنجح الخطط الاقتصادية المتلاحقة في تقليص التبعية خلال هذه الفترة بسبب التوسع الكبير في الطبقة الوسطى وزيادة تأثير نزعتها الاستهلاكية المتنامية،الأمر الذي أضعف نمو القدرة على الاستثمار من جهة، وبسبب عدم تخصيص استثمارات كافية أو عدم تنفيذ المشاريع التي استهدفت تقليص هذه التبعية بزيادة الصادرات من خارج قطاع النفط الخام»(٣٢).

وفي المقابل تدور دراسة د. **عصام الخفاجي**، بصفة اساسية حول «**تحليل نمط التنمية لرأسمالية الدولة الوطنية في اقتصاد نفطي كما تظهر في حالة العراق**». وبغض النظر عن الجدل الدائر حول مفهوم «رأسمالية الدولة الوطنية» ــ والذي يتبناه المؤلف(٣٣)ــ فان المؤلف يحاول استطلاع توجهات ونمط النمو في حالة اقتصاد نفطي مثل الاقتصاد العراقي، في ظل توسيع نطاق هيمنة الدولة على مرافق الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال محاولة التعرف على دوافع هذا التوجه وحدوده والآليات التي يولدها والمظاهر الجديدة التي يتخذها النشاط الاقتصادي. وضمن هذا الاطار النظري، يحاول تحليل ما سماه «أنماط التنمية الانتقالية من التخلف»(٣٤).

ولذا نجد أن المؤلف يتحدث عن رأسمالية الدولة الوطنية كشكل تنظيمي من أشكال الاقتصاد الانتقالي في ظل ظروف تاريخية وهيكلية محددة... وصفة الوطنية التي يطلقها هنا «لا تستخدم كإشارة سياسية بقدر ما تشير إلى هدف هذا الشكل الانتقالي في توحيد الاقتصاد الوطني وخلق آلية توليد للنمو على مستوى الاقتصاد الوطني»(٣٥). وفي ظل هذا الإطار يتناول المؤلف بالتحليل أثر توفر المورد النفطي في تكييف «آليات الانتقال» في ظل اقتصاد ينتهج هذا الأسلوب التنموي... خاصة وأن هذا المورد النفطي يعزز من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

ويصف المؤلف أن مجمل حصيلة الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ بأنها فترة الشروع في طريق رأسمالية الدولة الوطنية بعد أن اتضح عجز تحقيق «التنمية الانتقالية» في اقتصاد نفطي من خلال دور الدولة السلبي فقط، أي بالاستناد إلى سن التشريعات المحفزة لنشاط القطاع الخاص ومن خلال توفير حجم مناسب من الطلب الفعَّال يضمنه الإنفاق الحكومي المتنامي(٣٦). ومن هنا كانت

---

(٣١) المصدر نفسه، الفصل ٧، المبحث (٧ ــ ٣).

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٣٣) يقول المؤلف «لقد أعطي لمفهوم رأسمالية الدولة مركز محوري كأداة لتحليل شديدة لغنى يمكن استخدامها لوصف حالات انتقالية متفاوتة. وبعد أن تم تجريد هذا المفهوم من مضامينه القيمية (سيء أو جيد) أمكن استخدامه كتعبير علمي يخلو من التحيز المسبق، بما يمكن تطبيقه على حالة البلدان التي تنتقل من مرحلة ما قبل الرأسمالية» من حيث نمط الإنتاج المهيمن فيها إلى مرحلة متقدمة تاريخيه»، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٤) الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، الفصل ٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

ضرورة الاتجاه نحو توسيع ملكية الدولة للوحدات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحفيز النشاطات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني.

وقد ظهر التوجه نحو بسط هيمنة الدولة على توجيه النشاط الاقتصادي في العراق بعد عام ١٩٦٨ من خلال إحكام سيطرة الدولة على القطاعين الرئيسيين في النشاط الاقتصادي: الزراعة والنفط. فقد شهد النصف الأول من السبعينات تبلور نتائج **قانون الاصلاح الزراعي الثاني (١٩٧٠)** في مجال مد العلاقات بين الدولة والقطاع الزراعي من خلال التعاونيات الزراعية والسياسات السعرية والتمويلية وتنمية المبادلات بين الريف والمدينة. كذلك برزت أهمية القرارات المتخذة بشأن تأميم الإنتاج النفطي في العراق خلال الفترة **١٩٧٢-١٩٧٥** من حيث وضع مورد مهم وأساسي من مصادر التأثير على السياسة الاقتصادية تحت سيطرة الدولة... الأمر الذي نتج عنه تركيز ما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي بيد الدولة(٣٧).

ونتيجة لذلك لعب **الإنفاق العام** بدوره دوراً مهماً في التأثير على مجرى التدفقات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي خلال السبعينات. فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للاستهلاك العام خلال الفترة **١٩٦٩-١٩٧٤** نحو ٣٦ بالمائة، كما بلغ معدل النمو السنوي **للأجور والمرتبات**، الممولة مباشرة من خلال الإنفاق العام، ١٨,٥ بالمائة... بينما بلغ معدل نمو «النفقات الأخرى» (أي مشتريات السلع والخدمات من المنتجات المحلية والأجنبية وكذلك الإيجارات المدفوعة لمالكي العقارات) معدل **٥٣** بالمائة سنوياً. وكل ذلك ساعد على توليد مناخ تضخمي في الاقتصاد العراقي نتيجة محدودية قاعدة الموارد المحلية(٣٨).

وفي مقابل التوسع الهائل في نفقات الميزانية الجارية كانت نسبة نمو **الإنفاق الاستثماري العام** تتقلب بين التوسع والتقلص في حدود ٩,٣ بالمائة سنوياً خلال الفترة **١٩٦٩-١٩٧٤** باعتبار أن حجم الانفاق الاستثماري العام غالباً ما يتحدد كدالة للفرق بين إيرادات النفط من جهة، وبين الزيادة المطردة في الإنفاق الجاري من جهة أخرى(٣٩).

وتتلخص علاقات الترابط القطاعي في الاقتصاد العراقي وفقاً لهذا التحليل ــ والتي تم صوغها في إطار نموذج رياضي مبسط ــ في أن قطاع النفط هو القطاع الوحيد في الاقتصاد العراقي الذي يغل فائضاً اقتصادياً قابلاً **لإعادة الاستثمار** على نطاق ملموس. كما أن هيمنة الدولة على قطاع إنتاج النفط تؤدي إلى أن يسيطر القطاع الحكومي على المصدر الأساسي للعملة الأجنبية وعلى الجزء الأكبر من تدفقات التجارة الخارجية.

وهاتان السمتان للاقتصاد العراقي تجعلان من القطاع الحكومي القطاع المسيطر على نمط تخطيط الموارد بين الاستهلاك والاستثمار بما يتوافق مع المحتوى الاجتماعي لسياسة الدولة

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٩١ ــ ١٩٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ــ ١٩٨.

الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة تركيب الاقتصاد العراقي واعتماده على تغطية نسب كبيرة من احتياجاته ــ خاصة من المعدات الرأسمالية ــ من خلال عمليات الاستيراد المكثف من الخارج، تجعل النشاط الاستثماري للقطاع العام مرتبطاً بالتقلبات في مجال تصدير النفط الخام. كذلك فإن معدلات ومستويات نمو القطاع العام تحدد بدورها درجات نمو القطاع الخاص ــ خلال فترة انتقالية ــ يصل بعدها إلى مرحلة النمو المتولد ذاتياً. . . حيث تصبح معدلات نموه مستقلة بدرجة كبيرة عن مستويات نمو نشاط القطاع العام(٤٠).

بيد أن هذا العمل، مثله في ذلك مثل مؤلف د. فاضل عباس مهدي، قد أغفل تحليل التطورات المهمة التي لحقت بقطاع الزراعة وبعمليات الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٥(٤١)، إذ أن تلك التطورات تركت آثاراً عميقة على مسيرة الاقتصاد والمجتمع العراقي. . . وتظل تلك القضايا في حاجة لمعالجة علمية معمقة يجب أن ينهض بها الاقتصاديون العرب جنباً إلى جنب مع علماء الاجتماع حيث تتشابك الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في نسيج فريد يصعب فصل عناصره بمنهج اقتصادي مجرد.

وأخيراً يجب ألاّ يفوتنا الإشارة إلى دراستين مهمتين **باللغة الانكليزية** حول مشاكل الاقتصاد العراقي: **الأولى** دراسة د. **فرهنك جلال** المنشورة بالانكليزية تحت عنوان **«دور الحكومة في مجال التصنيع في العراق»**(٤٢)، إذ تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها لتتبع مجهودات الدولة العراقية في مجال التصنيع والإحلال محل الواردات حتى نهاية الستينات، ومناقشة القضايا والآليات المؤسسية والقنوات التمويلية التي رافقت الممارسات الحكومية في مجال التصنيع في العراق خلال الفترة المدروسة.

والدراسة الثانية - الدراسة المنشورة بالانكليزية - عن تنفيذ خطط التنمية في العراق للدكتور خير الدين حسيب عن مشاكل تنفيذ خطط التنمية في العراق خلال الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٦٧(٤٣). إذ تعتبر تلك الدراسة أكثر الدراسات التطبيقية المنشورة اقتراباً وملامسة لمشاكل التنفيذ والإنجاز لخطط وبرامج التنمية في العراق خلال الفترة المدروسة. إذ يشير الكاتب بوضوح ودقة إلى المشاكل العملية التي واجهت تنفيذ خطط وبرامج التنمية في العراق على كافة الصعد:

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢١٣ ــ ٢١٧.

(٤١) لا تتوفر للقارىء العربي سوى كتابات قديمة نسبياً عن تطور أحوال الزراعة العراقية، انظر على سبيل المثال: محمد جواد العبوسي، **محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨)، وهشام متولي، **اقتصاديات القطر العراقي** (دمشق: مركز الدراسات الاقتصادية، ١٩٦٤).

(٤٢) F. Galal, *The Role of Government in the Industrialization of Iraq* (London: Cass, 1972).

(٤٣) Khair El-Din Haseeb, «Plan Implementation in Iraq, 1951-1967,» in: *UN Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1969* (New York: United Nations, 1969), pp. 1-17.

المؤسسية والمالية والمادية. فالبحث يشير إلى نواحي القصور والإخفاق في مجالات الإدارة العامة وضعف التنسيق والمتابعة في المجال التخطيطي، وتخلف أداء قطاع البناء والتشييد والمقاولين وكذلك سوء استخدام المعونة الأجنبية.

ويمكننا القول إن ما تطرحه هذه الدراسة من مشاكل واختناقات واجهت تنفيذ الخطة وبرامج التنمية في حالة العراق هي مشاكل واختناقات ونواحي قصور في الأداء واجهتها معظم البلدان العربية التي أخذت بمنهاج التخطيط للاستثمارات والتنمية مثل مصر، وسوريا والجزائر. ولذا فإن هذا النوع من الدراسات التطبيقية له أهمية خاصة تتجاوز نطاق مشاكل القطر العربي موضع الدراسة، وإنما تتجاوزه في مجال استخلاص الدروس المستفادة في مجال تنفيذ ومتابعة خطط وبرامج التنمية لدى مجموعة البلدان العربية التي تواجه مشاكل واختناقات مماثلة في مجال التخطيط ورفع كفاءة تنفيذ برامج الاستثمار لديها.

رابعاً: الدراسات التطبيقية عن الاقتصادات العربية ذات الطبيعة النفطية البحتة

تغطي الأنماط المختلفة للاقتصادات العربية المعتمدة اعتماداً أساسياً على النفط هياكل اقتصادية واجتماعية متميزة وموارد طبيعية متنوعة وأنظمة سياسية متباينة. ومن وجهة النظر العملية ولأغراض التحليل، فإنه يمكن تصنيف الاقتصاديات النفطية إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الاقتصاديات النفطية ذات **الطبيعة الريعية البحتة ومجموعة الاقتصاديات النفطية ذات الهياكل المتنوعة والآخذة في النمو**»[٤٤].

ووفقاً لهذا التحديد العريض نجد أن المجموعة الأولى تضم دولاً نموذجية كالكويت والإمارات وقطر، والتي تتميز بأساس سكاني ضعيف وقطاع زراعي ضئيل للغاية وتتميز بعدم الإستقرار، مع الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط الخارجية. وتضم المجموعة الثانية دولاً كالعراق والجزائر، والتي تتميز اقتصادياتها بكونها أكثر تعقيداً وتنوعاً وأكثر تماثلاً مع دول العالم الثالث النامي. ومن الواضح أن دولاً نفطية كالمملكة العربية السعودية والجماهيرية الليبية تجمع بين بعض الملامح والخصائص التي تميز كلا المجموعتين، وهي بذلك تشكل مجموعة ثالثة تشغل مركزاً وسيطاً بين المجموعتين.

ومن بين المحاولات التطبيقية الأولى لدراسة وتتبع الآثار الناجمة عن اكتشاف واستغلال وتصدير النفط على بنية الاقتصاد الوطني دراسة د. علي عتيقة عن **أثر البترول على الاقتصاد الليبي: ١٩٥٦ ــ ١٩٦٩** [٤٥]. وتعتبر تلك الدراسة التطبيقية من أكثر المحاولات شمولاً

---

(٤٤) لمزيد من التفصيل، انظر: محمود عبد الفضيل، «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٥، العدد ٣ (١٩٧٩)، ص ٣٣ ــ ٦٣.

(٤٥) علي عتيقة، **أثر البترول على الاقتصاد الليبي، ١٩٥٦ ــ ١٩٦٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢).

للإحاطة بالتطورات الاقتصادية التي لحقت بالجوانب المختلفة للاقتصاد الليبي (التطورات النقدية والمالية، التطورات التي طرأت على الدخل والأسعار والعمالة، والتطورات التي طرأت على قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة الخارجية) نتيجة استغلال وتصدير النفط على نطاق واسع.

ولذا تعتبر هذه الدراسة محاولة لها دلالة تحليلية وتطبيقية على الصعيد العربي، إذ تتعدى «النموذج الليبي» لكي تطرح بشكل تطبيقي محسوس نمط التطورات الهيكلية المصاحبة لمخاض الانتقال من «اقتصاد غير نفطي» إلى «اقتصاد له طبيعة نفطية غالبة».

ويلخص المؤلف طبيعة العملية الانتقالية التي عاشها الاقتصاد الليبي في مقدمة كتابه على النحو التالي: «لقد بدأ أثر البترول في الاقتصاد الوطني بخلق توسع نقدي في المدن كان مصدره النفقات المحلية لشركات النفط مما تسبب في زيادة النشاط التجاري وارتفاع الدخل والأسعار في المراكز السكانية الحضرية ولا سيما في طرابلس وبنغازي. وقد نتج عن ذلك ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي تسبب في حدوث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد الوطني»(٤٦).

«ومن أخطر الآثار التي سببها البترول أثران هما الازدهار النقدي والمالي اللذان أعطيا الانطباع العام لدى الكثيرين أن التنمية الاقتصادية تتحقق بمجرد ارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة دون التعمق في الشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على ارتفاع الإنتاجية والتقدم العلمي في جميع الميادين... إذ ان الازدهار الذي خلقه البترول تكوّن فوق قاعدة اقتصادية واجتماعية متخلفة تتسم بنفس الخصائص السائدة في البلاد النامية بصورة عامة»(٤٧).

ويرسم لنا المؤلف في الفصل الثاني صورة للاقتصاد الليبي منذ منتصف الأربعينات وحتى ظهور النفط، كان الاقتصاد الليبي يتركز بصفة أساسية الى الزراعة المطرية وتربية الحيوانات، اذ كانت الصادرات الرئيسية للبلاد تنحصر في المنتجات الزراعية والأسماك ومنتجات المواشي، وحيث كانت البلاد تعاني من عجز مزمن في ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات نتيجة ضعف وبدائية النظام الضريبي وتكرار موجات الجفاف التي أصابت الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية في الصميم.

وقد جاء الاكتشاف الحاسم في تاريخ النفط في ليبيا عندما اكتشفت شركة (Esso) بئرها المهم بمنطقة زليطن بالقرب من خليج سرت في حزيران/يونيو ١٩٥٩. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ قفزت الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الليبي قفزات هائلة من عام إلى آخر ولا سيما خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥، حيث تضاعفت الكميات المصدرة نحو سبع مرات(٤٨). وتدريجياً أخذت المصروفات المحلية لشركات النفط تلعب دوراً متزايداً في الحياة

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٨.

الاقتصادية الليبية حيث بلغت نسبتها ٧١ بالمائة من جملة الإنفاق العام عام ١٩٦١، وهي السنة التي بدأ فيها تصدير النفط الخام على نطاق ملموس. وقد كان لهذا المصدر أكبر الأثر في تنشيط عناصر الطلب المحلي والخروج من الحلقة المفرغة بين الدخل والاستهلاك المنخفضين(٤٩).

ويمكن تلخيص الصورة التي يرسمها المؤلف لطبيعة القفزة التي نجمت عن دخول الاقتصاد الليبي «عصر النفط» خلال حقبة الستينات من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المهمة: فقد تضاعف حجم العملة لدى الجمهور بسبعة أضعاف وزادت الودائع تحت الطلب بنحو ثماني مرات، وزادت حصة الحكومة من عائدات النفط ١٣٧ مثلاً، وقفز مستوى الاستهلاك العام ليصبح خمسة أضعاف ما كان عليه عند بداية الستينات. كذلك زادت واردات السلع الاستهلاكية المعمرة وواردات مواد البناء إلى أربعة أمثال مستواها عند بداية الستينات.

وقد ترتب على تحول الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية ـ الاجتماعية تمثل أهمها في ظاهرة الانتقال السريع، وغير المنتظم، لسكان الريف والبادية من تجمعاتهم الأصلية إلى مراكز النشاط التجاري الرئيسية (لا سيما مدينتي طرابلس وبنغازي) بحثاً عن دخل أوفر وحياة أيسر، مما أدى إلى اتساع رقعة الأرض الزراعية المهجورة وحمل معه خط اضمحلال المدن الصغيرة والريف. فبينما كان سكان الريف يشكلون نحو ٧٠ بالمائة من جملة سكان ليبيا عام ١٩٦٠، أصبحت هذه النسبة حوالي ٣٠ بالمائة عام ١٩٦٩ أي بعد مرور حقبة واحدة فقط من قدوم «العهد النفطي الجديد» في ليبيا(٥٠).

ولقد نجم عن ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاعي الزراعة والصناعة مقابل التوسع في أنشطة قطاعات التجارة والخدمات والبناء والتشييد، بالإضافة إلى اتساع حركة الاستيراد على نطاق واسع بما في ذلك الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الغذائية من الخارج(٥١). كما رافق ذلك فورة كبيرة في مجال التشييد والبناء كما يشهد بذلك ارتفاع عدد الأيدي العاملة في قطاع البناء والتشييد من حوالي ٣٢ ألف عامل عام ١٩٦٢ إلى حوالي ٦٠ ألف عامل عام ١٩٦٩، أي نحو ١٥ بالمائة من مجموع القوى العاملة في تلك السنة(٥٢).

وفي مجال تقويم السياسات المطبقة خلال الستينات يشير الكاتب إلى أنه في ظل عدم تدخل الحكومة للحد من تيار المضاربة والجشع في ميدان المضاربات العقارية كان من الطبيعي أنه كلما ازداد حجم الأموال النفطية المتدفقة على الاقتصاد الليبي كلما زاد معدل ضخ هذه الأموال لمجالات التجارة والمقاولات والعقارات والمضاربات، حتى صار هذا التيار يغذي نفسه بنفسه بعوامل الجشع

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٧ و ١٢٩.

(٥١) ارتفعت قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٨ بمعدل ٢٢٪ سنوياً، حتى وصلت قيمة الواردات الغذائية ٣٠ مليون جنيه ليبي عام ١٩٦٨، أي ما يفوق قيمة جملة الناتج المحلي الزراعي لتلك السنة بأكثر من ثمانية ملايين جنيه ليبي. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

والكسب السريع والابتعاد عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للملكية الخاصة وكيفية الاستفادة منها(٥٣).

كذلك من بين المحاولات الأولى للإلمام بالخصائص والملامح المميزة لاقتصاد عربي له «طبيعة نفطية بحتة» تلك المحاولة التي قام بها د. محمد وفيق الخجا في شكل محاضرة ألقاها في الجمعية الاقتصادية الكويتية في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٢ بعنوان **«الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي»**(٥٤). فقد حرص الباحث على التركيز على الخصائص التحليلية للاقتصاد الكويتي وتحديد طبيعة العلاقات الهيكلية التي تربط بين مختلف عناصر العملية الاقتصادية في مثل هذا الاقتصاد. وقد خلص الباحث إلى تحديد أهم الخصائص المميزة لهيكل الاقتصاد الكويتي في ضوء دراسة قياسية تغطي الفترة: ١٩٦٢-١٩٧٠، والتي نجملها فيما يلي(٥٥):

١ ـ انخفاض **الميل الحدي للاستهلاك** الخاص.
٢ ـ انخفاض **الميل الحدي للاستثمار** إذا ما قورن بالميل الحدي للادخار في الاقتصاد القومي.
٣ ـ ارتفاع **الميل الحدي للاستيراد** إلى مستوى يفوق التوقعات ويناهز أعلى المعدلات التي تم تسجيلها في البلدان الأكثر انفتاحاً على الخارج في العالم (شكلت الواردات من السلع والخدمات نحو ٨٠٠ فلس من كل دينار كويتي إضافي يستهلك أو يستثمر محلياً).
٤ ـ تدني قيم مضاعف الدخل القومي سواء بالنسبة للاستثمار أو الإنفاق العام نظراً لوجود تسربات مهمة (Leakages) نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وتوظيف نسبة مرتفعة من مدخرات البلاد في الخارج.

وقد ترتب على هذه الخصائص السلوكية للاقتصاد الكويتي ما سماه الباحث «تدني الأثر الإنمائي لقطاع النفط»(٥٦).

وعلى الرغم من ندرة الكتابات التطبيقية المتعلقة **بالاقتصاد السعودي** فقد خص د. **محمد علي رضا الجاسم** المكتبة العربية بمؤلفين مهمين عن الاقتصاد السعودي، المؤلف الأول بعنوان **«مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية»** (١٩٧٢)، وهو بمثابة دراسة مسحية شاملة لكافة أوجه النشاط التي يحفل بها الاقتصاد السعودي(٥٧). والمؤلف الثاني بعنوان: **دراسات في الاقتصاد السعودي** (١٩٧٧) ويحوي مجموعة من الدراسات التي تتضمن مزيداً من النظرة المتفحصة لبعض

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٥٤) انظر: محمد وفيق الخجا، **الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي**، محاضرة ألقيت في الجمعية الاقتصادية الكويتية في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٢ (الكويت: الجمعية الاقتصادية الكويتية، ١٩٧٣)، ص ٨ ـ ١٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥٧) انظر: محمد علي رضا الجاسم، **مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢).

جوانب الاقتصاد السعودي(٥٨).

وفي الإطار نفسه تجيء محاولة د. علي خليفة الكواري (قطر) لإعداد أول دراسة اقتصادية تطبيقية من نوعها لدراسة تطور نمط استخدام العائدات النفطية في بلدان الخليج العربي، والتي تتميز بأنها مجتمعات «ذات طبيعة ريعية بحتة»(٥٩). حيث تؤثر عائدات النفط، والتي تتجمع مباشرة لدى خزينة الدولة في شكل ريع خارجي، على طبيعة الدولة ودورها في تلك المجتمعات حيث يدور النشاط الاقتصادي بأكمله تقريبا حول عائدات النفط المملوك للدولة. إذ أن المساهمات الضعيفة ــ أو بالأحرى المنعدمة ــ للضرائب المباشرة في تكوين الإيرادات الحكومية والعامة تنتقص من قوة الأدوات التوزيعية للسياسة المالية في الدول النفطية الريعية، إذ تصبح الحكومة مضطرة لأن تمارس دورها في الحياة الاقتصادية من خلال الجانب الإنفاقي للموازنة العامة فقط.

وفي هذا الإطار تحتل طبيعة وتركيب الإنفاق الحكومي أهمية خاصة بالنسبة لتحليلنا لطبيعة المجتمعات النفطية الريعية. إذ يميل الإنفاق الجاري، في أغلب الأحوال، إلى امتصاص الجانب الأعظم من جملة الإنفاق الحكومي في الدول النفطية الريعية. فقد كان نمط الإنفاق العام في الإمارات النفطية الخليجية (البحرين، الكويت، قطر، والإمارات)، خلال الخمسينات والستينات، متحيزاً بدرجة ملحوظة لصالح عناصر ومكونات الإنفاق الجاري(٦٠).

ونظراً لأن هذه الإيرادات قد تدفقت إلى خزينة الحكومة دون تخطيط ودون تصور مسبق لكيفية الاستفادة منها، فقد نتج عن ذلك أن التخصيص الفعلي للعائدات النفطية التي تدفقت على الخزانة العامة حكمته الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة وفي ضوء مصالح المجموعات الضاغطة التي لها نفوذ قوي في المجتمعات النفطية. وإذا ما رصدنا معالم الصورة الكلية نجد أن النفقات العامة الجارية قد استهلكت أكثر من نصف قيمة عائدات النفط التي تم تسلمها في بلدان الخليج العربي (البحرين، الكويت، قطر، أبو ظبي) خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠. وإذا ما أضيف إلى ذلك الجزء الذي خصص لشراء الأراضي (الاستملاكات)، فإن النسبة ترتفع إلى حوالي ٧٠ بالمائة(٦١). وقد بلغ المخصص للنفقات الإنشائية أو الاستثمارية من

---

(٥٨) انظر: محمد علي رضا الجاسم، دراسات في الاقتصاد السعودي (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧).

(٥٩) علي خليفة الكواري، «النفط وعائداته: خيار بين الاستهلاك أو الاستثمار،» ورقة قدمت إلى: ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، ٢٩ نيسان/ ابريل ــ ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨. مجموعة الأبحاث التي قدمت في ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (الكويت: جامعة الكويت؛ الجمعية الاقتصادية الكويتية؛ المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٩).

(٦٠) انظر: Ali Khalifa al-Kuwari *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*. Edited by Howard Bowen-Jones, (Boulder, Colo.: Westview; London: Bowker, 1978), pp. 56-126.

(٦١) انظر: الكواري، «النفط وعائداته: خيار بين الاستهلاك أو الاستثمار،» ص ٣.

جملة العائدات النفطية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧١ النسب التالية في إمارات الخليج العربي: ٢٠,٩ بالمائة في البحرين، ١٨,٤ بالمائة في الكويت، ٢٠,٦ بالمائة في قطر، ٣٩,٦ بالمائة، في أبو ظبي.

وقد اتجه معظم هذه النفقات إلى قطاع الأشغال العامة والمرافق العامة (الكهرباء والماء). وخلال الفترة نفسها، كان صافي المتراكم من الاحتياطي المالي المستثمر في الخارج في شكل أصول مالية (والذي يتضمن «احتياطي الأجيال القادمة») يمثل النسب التالية من إجمالي عائدات النفط التي تم تسلمها في إمارات الخليج العربي: البحرين ٣,٢ بالمائة، الكويت ١١,٢ بالمائة، قطر ٢٠,٦ بالمائة، أبو ظبي ١,٥ بالمائة فقط(٦٢).

والجدير بالذكر أن الكاتب نفسه قد قام بمحاولة مماثلة لدراسة أوجه إستخدام عائدات النفط في العراق خلال الفترة ١٩٤٤ ــ ١٩٧١(٦٣)، الأمر الذي يعطي هذه المحاولة كل ثقلها باعتبارها منهجاً تحليلياً عاماً، صالحاً للتطبيق على اقتصادات عربية لها طبيعة نفطية غالبة.

وعلى الدرب نفسه، يمكننا الإشارة للدراسة التطبيقية المهمة التي قام بها د. **محمد عزيز** (العراق) **حول أنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي خلال السبعينات**(٦٤). وتغطي هذه الدراسة أنماط الإنفاق الجاري والاستثماري في كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، العراق، بالإضافة إلى نشاط الصناديق الإنمائية والمشروعات العربية المشتركة. ولهذا تعتبر هذه الدراسة أكثر الدراسات شمولاً لأنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي بالمعنى الواسع للكلمة.

وهكذا يمكن استخدام المنهج الاقتصادي التحليلي ــ التطبيقي للكشف عن عناصر الوحدة والتمايز في إطار الاقتصادات النفطية العربية، وإن تفاوتت في مستوى تطور القوى المنتجة وفي طبيعة تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد المصري

تعرض الاقتصاد المصري لتطورات هيكلية عميقة منذ بداية القرن العشرين أثرت على تكوينه وأسلوب عمله ومعدلات أدائه ونمط نموه. وقد بادر عدد من الاقتصاديين المصريين البارزين بالكتابة عن تطور الاقتصاد المصري، فقد صدرت كتب عديدة ترصد حركة الاقتصاد وما طرأ عليه من تحولات منذ أيام حكم محمد علي، وعقب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٦٣) انظر: علي خليفة الكواري، «أوجه إستخدام عائدات النفط في العراق، ١٩٤٤ ــ ١٩٧١،» **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٧).

(٦٤) محمد عزيز، **أنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩).

ونظراً لتعدد الكتابات والمؤلفات يصعب علينا القيام بعرض مفصل لهذه الأعمال. . . إنما نكتفي هنا بالإشارة لأهم الأعمال التي شكلت علامات مهمة على طريق إرساء تقاليد علمية جادة في مجال الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد المصري. ولعل من الكتابات الرائدة في هذا المجال كتابات د. علي الجريتلي، بدءاً من أطروحته للدكتوراة عن **تطور هيكل الصناعة الحديثة في مصر** (١٩٤٥)، والتي تغطي تطور هيكل الصناعة المصرية منذ تولى محمد علي للحكم حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٦٥]. وقد واصل د. علي الجريتلي مجهوداته في مجال الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد المصري، نذكر من بين أهم أعماله المؤلفات التالية: **السكان والموارد الاقتصادية في مصر** (١٩٦٢)، **التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦** (١٩٦٦)، **خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** (١٩٧٧).

وقد لخص د. علي الجريتلي منهجه في الكتابة في أعماله الثلاثة المنشورة بالعربية بأنه منهج وسط بين التاريخ الاقتصادي والكتابة الاقتصادية التحليلية «فلا هو بالتاريخ الاقتصادي البحت ولا هو بالتحليل الاقتصادي البحت، واحتوى لذلك عيوب المنهجين معاً»[٦٦]. ولكن أعمال د. علي الجريتلي سدّت فراغاً مهماً في الكتابات التطبيقية حول الاقتصاد المصري بعد أن كانت مثل هذه الكتابات حكراً على نفر قليل من الاقتصاديين الأجانب.

ومن بين كتابات جيل الرواد تحتل كتابات د. حسين خلّاف موقعاً مهماً في مجال الإسهامات التطبيقية، ولا سيما مؤلفيه المهمين: **تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة** (١٩٦٦)، **والتجديد في الاقتصاد المصري الحديث** (١٩٦٢). فالعمل الأول يعتبر المساهمة الأولى من نوعها لدراسة تطور المالية العامة المصرية منذ عهد محمد علي حتى منتصف الستينات. إذ يرصد الكتاب سبعة أطوار رئيسية تقلب فيها النظام المالي بين التوسع والركود والانكماش، كانعكاس لطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في البلاد. ويوضح العمل بشكل موثق، أن المالية العامة في مصر قد تضاعفت أهميتها في الحياة الاقتصادية المصرية بشكل لم يسبق له مثيل خلال حكم محمد علي وجمال عبد الناصر حيث شهدت البلاد توسعاً هائلاً في الإنفاق العام وفي تزايد وتنوع هيكل الإيرادات العامة[٦٧].

ويعتبر كتاب **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث** مساهمة مهمة لتسليط الضوء على التطورات التي طرأت على بنيه وطريقة أداء الاقتصاد المصري منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد اهتم الكتاب بصفة أساسية بالقضايا الجزئية أو القطاعية مع محاولة لإلقاء نظرة عامة على مجمل

---

(٦٥) A. A. I. El-Gritly, *The Structure of Modern Industry in Egypt*, Special issue of *L'Egypte contemporaine* (Cairo: Government Press, 1948).

(٦٦) انظر: علي الجريتلي، **التاريخ الاقتصادي للثورة، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦** (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٤)، ص ٧.

(٦٧) حسين خلاف، **تطور الايرادات العامة في مصر الحديثة** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦).

التطورات التي لحقت بهيكل الاقتصاد المصري خلال الفترة موضع الاهتمام. ولعل ما يعيب هذا العمل أنه غلب عليه الطابع الوصفي أكثر من الطابع التحليلي الذي يهدف إلى الكشف عن العلاقات الجديدة بين المكونات المختلفة للاقتصاد المصري[٦٨].

كذلك من بين الكتابات التطبيقية المهمة عن الاقتصاد المصري مؤلف د. **جمال الدين محمد سعيد**، **التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير** (١٩٥٥)، إذ يرسم لنا هذا العمل لوحة إحصائية مهمة لأبرز معالم التطور الاقتصادي في مصر خلال ثلاث فترات مهمة في التاريخ الحديث: الفترة من الكساد الكبير إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ ــ ١٩٣٩)، وفترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٦)، وفترة ما قبل قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ (١٩٤٦ ــ ١٩٥٢)[٦٩].

وقد لعبت **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع** دوراً مهماً في تنشيط حركة الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد المصري. ومن بين أهم إنجازات الجمعية في هذا المجال صدور مؤلفين جماعيين لنخبة مهمة من الاقتصاديين المصريين من جيلين مختلفين: **المؤلف الأول** بعنوان **بحوث العيد الخمسيني**[٧٠] **١٩٠٩ ــ ١٩٥٩** (١٩٦٠) **والمؤلف الثاني** عنوانه **الاقتصاد المصري في ربع قرن: ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧** (١٩٧٨).

وشارك في إعداد المؤلف الأول جيل الرواد من أساتذة الاقتصاد في مصر، إذ يكتب د. **احمد نظمي عبد الحميد** عن «نظام النقد في الخمسين سنة الأخيرة» ود. **عبد الحكيم الرفاعي** يكتب عن «الاتجاهات الاقتصادية في الخمسين سنة الأخيرة»، ود. **حسين خلاف** يكتب عن «النظام الضرائبي في الخمسين سنة الأخيرة»، ود. **علي الجريتلي** يكتب عن «تطور النظام المصرفي في مصر»، ود. **عبد المنعم القيسوني** يكتب عن «بعض مظاهر التجارة الخارجية في نصف قرن»، ود. **عبد المنعم الطناملي** يكتب عن «الاقتصاد الزراعي في الخمسين سنة الأخيرة».

وليس هناك أبلغ مما جاء في تصدير هذا المؤلف الجماعي من أن القارىء سوف يجد في هذا الكتاب «درساً في منهج سليم، وبحثاً في عرض واضح، ونقداً في عمق، وتحليلاً في دقة، وتعليقاً في غير ما تحيز، وتوجيهاً في حكمة. وسيجد فيه أيضاً ماضياً مهد للحاضر، وحاضراً لا يفهم بدون الماضي، وأساساً متيناً لما نضطلع به من تخطيط، وما نسعى إليه من بناء وتجديد، كيف لا وواضعوه، كل منهم حجة في بابة وأستاذ في مادته».

وقد جاء **المؤلف الجماعي الثاني** للجمعية في شكل في **دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية التي طرأت على بنية الاقتصاد المصري في ربع قرن: ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧**. وقد شارك في إعداد هذا

---

(٦٨) حسين خلاف، **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث** (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٢).

(٦٩) جمال الدين محمد سعيد، **التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير** (القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٥).

(٧٠) تأسست الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع عام ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية في شؤون الاقتصاد والاحصاء والتشريع.

المؤلف ـ الذي وافق الذكرى الخامسة والعشرين لثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ ـ جيل من الاقتصاديين الشبان اللامعين في مصر. وقد ركّزت أبحاث هذا المجلد المهم على ما طرأ على بنيان الاقتصاد المصري من تطورات، وما استجد على طريقة تسيير العملية الإنتاجية وأهدافها من تحولات تنظيمية ومؤسسية تؤثر على نمط الأداء وتوجهات السياسة الاقتصادية. وقد روعي في تقسيم فصول الكتاب التسعة البدء بالقضايا العامة أو الكلية للاقتصاد المصري خلال فترة ربع القرن موضع الاهتمام، ثم الانتقال إلى القضايا الجزئية أو القطاعية بهدف التعرف على ما حدث للعلاقات القائمة بين المكونات الرئيسية للاقتصاد المصري من تطورات وتغيرات[٧١].

وحول **الفترة الناصرية**، كمرحلة مهمة من مراحل تطور الاقتصاد المصري يمكننا الإشارة إلى مؤلفين مهمين صدرا حديثاً: **الأول** لمؤلف هذا الكتاب والصادر تحت عنوان **الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي (١٩٨٠)**[٧٢]، والثاني صدر بعنوان **مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧): دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي** تحرير د. سعد الدين ابراهيم (١٩٨١)[٧٣].

وعلى الرغم من أن هذين الكتابين لا يشكلان محاولة لوضع تاريخ اقتصادي شامل للفترة الناصرية ـ باعتبارها فترة من أهم فترات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري ـ فإنهما يقدمان مساهمة متواضعة في التقويم التحليلي والنقدي للسياسات الاقتصادية التي طبقت خلال المرحلة الناصرية بما لها من آثار إنمائية وتوزيعية مهمة. وكما يقول مؤلف هذا الكتاب في مقدمة كتابه «وحيث أن ملف التجربة الناصرية قد غدا مفتوحاً بالكامل، فقد أصبح من الواجب إخضاع السياسات الاقتصادية الناصرية لمنطق التحليل العلمي الهادىء البعيد عن المهاترات والأهواء الآنية والأحقاد التاريخية. فقد أصبحت تلك التجربة ملك التاريخ، قبل كل شيء، وأصبح من واجب الأجيال الجديدة والقادمة معرفة جوانبها المشرقة وكذلك الوعي بجوانبها المحاطة بالظلال»[٧٤].

ويتناول **الكتاب الأول** بالمناقشة والتقويم: قضايا الإصلاح الزراعي والسياسات الزراعية، الآثار الهيكلية لمشروع السد العالي، مجهودات التصنيع والتحول في هيكل الصناعة المصرية، التخطيط كأداة للإدارة الاقتصادية، سياسات التوظف والعمالة، السياسات الأجرية، سياسات الدخول والأسعار، السياسات الضريبية، التحولات في التركيب الاجتماعي لسكان المناطق الحضرية.

---

(٧١) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

(٧٢) محمود عبد الفضيل، **الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠).

(٧٣) سعد الدين ابراهيم، محرر، **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١).

(٧٤) عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ٨.

كما يحوي **الكتاب الثاني** مجموعة من المقالات المهمة حول تطور المسألة الاقتصادية في مصر: اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي للدكتور عمرو محيي الدين وسعد الدين ابراهيم، إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف للدكتورة كريمة كريم، والانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر للدكتور جودة عبد الخالق، وأخيراً فصل ختامي بعنوان: **التنمية في مصر: الحلم الذي لم يتحقق** للدكتور سعد الدين ابراهيم في محاولة لاستخلاص أهم الدروس والمعضلات.

واستكمالاً لجولتنا الانتقائية بين أهم الكتابات التطبيقية عن الاقتصاد المصري لا بد لنا ان نذكر أحدث مؤلفين صدرا عن الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة، واللذين يتسم كل منهما **بالطابع الموسوعي**. ونقصد بذلك مؤلف د. **رمزي زكي مشكلة التضخم في مصر (١٩٨٠)**، ومؤلف الأستاذ **عادل حسين الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ ١٩٨١) والذي يقع في جزأين**.

فنجد د. رمزي زكي بمناسبة دراسته **التضخم في مصر** يقدم لنا دراسة موسوعية عن القضايا الحيوية التي تعترض مسيرة تقدم الاقتصاد المصري المعاصر: المشكلة السكانية، جمود النظام الضريبي ظاهرة المدن المصرية والضغط المتزايد على المرافق، التنمية الزراعية مشاكل المديونية الخارجية وسعر الصرف، أوعية المدخرات، السياسات النقدية والتموينية والأجرية. وقد حرص المؤلف على تناول مشاكل الاقتصاد المصري من منظور شمولي واسع، يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد المصري باعتباره اقتصاداً ينتمي إلى مجموعة البلدان النامية. ويواجه مجموعة من المشكلات الملحة التي تبلورت بشكل واضح خلال حقبة السبعينات(٧٥).

كذلك يجيء مؤلف الاستاذ **عادل حسين** عن **« الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ »** ليسد فراغاً مهماً في المكتبة العربية. فمنذ ان نشر د. **فؤاد مرسي كتابه هذا الانفتاح الاقتصادي** عام ١٩٧٦، في وقت لم تكن قد اتضحت بعد معالم النظام الجديد، لم يصدر عمل آخر على هذا المستوى من الشمول والتوثيق. ورغم إغراق الكتاب ـ الذي يقع فيما يقرب من الألف صفحة ــ في التفاصيل التي تتعلق بفترة لا تزيد عن الخمس سنوات، إلا أن الكاتب يبرر ذلك بأنها فترة غير عادية وسوف تظل آثارها تؤثر على مسار وأداء الاقتصاد المصري زمناً طويلاً، حتى إذا حدث وتراجعت مصر عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

سادساً: ملاحظات ختامية

وعلى الرغم من الطابع الانتقائي الشديد لهذا الفصل، فقد حاولنا تقديم نماذج لكتابات تطبيقية نعتقد أنها مهمة لفهم الأوضاع الاقتصادية في أقطار عربية بعينها. وفي الوقت الذي يوجد فيه العديد من الكتابات عن بعض الأقطار العربية، نجد أن المكتبة العربية تعاني شحاً شديداً في الكتابات بالعربية عن الأوضاع الاقتصادية في بعض الأقطار. فبالنسبة لليمن

(٧٥) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

بشقيه لا نجد سوى مؤلفين مهمين: **الأول** للدكتور **محمد سعيد العطار** بعنوان «**التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن** (١٩٦٥)[٧٦]. وهذا الكتاب يمثل أول محاول لدراسة التركيب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لليمن في عهد الإمامة، كما يكشف عن أسباب ثورة أيلول/ سبتمبر **١٩٦٢** في اليمن ويدرس أهم نتائجها. كما اقترح المؤلف منهاجاً للعمل في اليمن سمّاه «التجريبية الموجهة» انطلاقاً من حقائق الوضع الاقتصادي اليمني عند منتصف الستينات.

والمؤلف الثاني هو مؤلف د. **محمد عمر الحبيشي** ـ المترجم عن الانكليزية ـ **اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً**، والذي يعتبر عملاً موسوعياً يغطي مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة في اليمن الجنوبي منذ عام **١٩٣٧** وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية[٧٧].

كذلك نجد ندرة في الكتابات المتداولة بالعربية عن الاقتصاد السوداني، ولا نكاد نجد سوى النزر اليسير من المؤلفات أهمها: كتاب د. **سعد الدين فوزي** **جوانب من الاقتصاد السوداني** (**١٩٥٨**) وكتاب د. **محمد محمود الصياد** **اقتصاديات السودان** (**١٩٥٧**) ويغلب عليه طابع الجغرافيا الاقتصادية، وحول قضايا التخطيط الاقتصادي في السودان لا يوجد سوى مؤلف د. **سيد نميري** بعنوان **التخطيط الاقتصادي في السودان** (**١٩٧٨**).

وحول الاقتصاد الأردني هناك شحّ في الكتابات التطبيقية حوله، ولكنه يمكننا الإشارة إلى أهم المؤلفات التطبيقية المتاحة: **اقتصاديات الأردن لعلي الدجاني** (**١٩٥٤**)، **التنمية الاقتصادية للأردن لبرهان الدجاني** (**١٩٥٧**)، **والتنمية الاقتصادية في الأردن لوديع شرايحة** (**١٩٦٨**).

بيد أننا نود أن نشير في نهاية المطاف إلى أن الكتابات التطبيقية التي قمنا بانتقائها واستعراضها في هذا الفصل لا توفي الموضوع حقه تماماً. فهناك محاولات تطبيقية ذات طابع تقني بحت ولكن على جانب كبير من الأهمية ـ بما في ذلك عمليات بناء نماذج رياضية وقياسية ـ لاقتصادات أقطار عربية بعينها والتي تعتبر مساهمة كبيرة في مجال الاقتصاد التطبيقي. ولكن الجانب الأعظم من هذه المساهمات، بواسطة اقتصاديين عرب، منشور باللغة الانكليزية في الخارج، وتستند في معظمها إلى أطروحات للدكتوراة قدمت في الجامعات الغربية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك تظل هذه المساهمات ـ في التحليل الأخير ـ رصيداً مهماً متاحاً للمعرفة التطبيقية «ذات الطابع التقني» عن الأوضاع الراهنة والمسارات الاجتماعية للاقتصادات العربية المختلفة. كما أن جانباً مهماً من هذه المساهمات نشر في شكل دراسات مختارة بالإنكليزية في المجلد السنوي الذي كان يصدر عن الـ (UNESOB) (مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت)، ثم عن

---

(٧٦) محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن (الجزائر: المطبوعات الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥).

(٧٧) محمد عمر الحبيشي، اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (بيروت: در الطليعة، ١٩٦٨).

الـ(ECWA) (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا) حيث ساهم في هذه الدراسات العديد من الاقتصاديين العرب من ذوي الكفاءة في مجال الدراسات التطبيقية التقنية.

ونود أن نذكر هنا ــ على سبيل المثال ــ مساهمات الدكاترة طاهر كنعان (فلسطين) وسمير المقدسي (لبنان)، فيصل البشير (السعودية)، سنان الشبيبي، علي خضير مرزا (العراق)[٧٨].

وأخيراً قد يتساءل البعض، في نهاية الأمر، عن جدوى ودلالات المساهمات والكتابات التطبيقية عن اقتصاد قطر عربي بعينه بالنسبة لمجمل موقف الفكر الاقتصادي العربي إزاء قضايا التحرر والتنمية والوحدة والجواب على ذلك بسيط للغاية. فالدراسات التطبيقية حول التركيبة والأوضاع الاقتصادية لقطر عربي بعينه هي بمثابة عملية فحص دقيق للأعضاء والمكونات الرئيسية التي يتكون منها الجسد الاقتصادي العربي العام. ولذا فإن المقصود هو التعرف على ما اعترى بنيان الوحدات القطرية المختلفة من تطورات هيكلية، إذ أنه بدون الفهم الدقيق للجزء يصعب الفهم الصحيح للإطار العام، للكل. فهيكل الاقتصاد العربي إذن هو الكل أو النسق العام الذي يحتوي المكونات الرئيسية لهذا الاقتصاد. فبدون هذا الرصد الدقيق لتطور حركة المكونات يصعب فهم قضايا التحرر والتنمية والوحدة على الصعيد العربي على أسس موضوعية تستند إلى حركة الواقع وتعقيداته.

كذلك يمكن القول إن هذا النوع من الكتابات الاقتصادية التطبيقية يساعد بشكل كبير على تحديد وتوصيف بعض الظواهر المتماثلة والمنتظمة في عدد من الأقطار العربية (مثل الأقطار العربية النفطية وشبه النفطية). فمما يؤسف له حقاً أن العديد من الكتابات الاقتصادية النظرية التي تتحدث عن قضايا التحرر والتنمية والوحدة قد فشلت في التمييز بين خصائص النظم والتركيبات الاقتصادية المختلفة التي يتشكل منها الاقتصاد العربي المعاصر في مجموعه. إذ عمد النهج العام السائد للكتابات الاقتصادية حول قضايا التوحيد الاقتصادي العربي الى إهمال عمليات التصنيف التي تركز على الخصائص والسمات المميزة للاقتصادات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي.

فالاقتصاد العربي ــ في مجموعه ــ إنما يغطي أنماطاً وهياكل اقتصادية واجتماعية متميزة في كل قطر على حدة، وبدون فهم مثل هذه «الخصوصيات القطرية» يكون فهمنا ونضالنا من أجل

---

(٧٨) نود ان نشير هنا الى نماذج لأهم هذه المساهمات المتاحة باللغة الانكليزية:
Taher Hamdi Kanaan: «A study in the Structure of Iraqi Economy,» (Ph.D.Thesis, Cambridge University, 1963); *Input -Output and Social Accounts of Iraq, 1960-1963* Ministry of Planning, 1965); Faisal Al-Bashir, *A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy* (London, 1979); Samir A. Makdisi, *Financial Policy and Economic Growth: The Lebanese Experience* (London, 1979); S. M. R. Al-Shabibi, «Optimal Industrialization with Uncertain Oil Revenues: Dynamic Multisector Models for Iraq, 1974-1984,» (Ph. D. Thesis, University of Bristol, March 1975), and A. K. Merza, «Accelerating Economic Development in Iraq: Balanced Growth and Crude Oil,» (Ph. D. Thesis, University of Birmingham, 1975).

قضايا التحرر والتنمية والتوحيد على الصعيد العربي هو ضرب من التمنيات ومحاولة للقفز فوق الواقع دون إدراك واضح لأبعاده وتضاريسه المعقدة، وعلى أسس وقائعية علمية. فلكي تنتصر قضايا التنمية والوحدة لا مفر من «التحليل الملموس للواقع الملموس».

الفصل السادس
أزمة الفكر الاقتصادي العربي
نظرة تقويمية

يحاول هذا الفصل أن يتناول بالتحليل والتقويم التيارات والمدارس الأساسية التي تتنازع الفكر الاقتصادي العربي في توجهاته التنموية والوحدوية. إذ أن معظم الكتابات الاقتصادية العربية المتداولة منذ الخمسينات سواء القطاعية أو الكلية ــ إنما تصدر (صراحة أو ضمناً) عن إطار معين للمفاهيم والمعايير النظرية. فهناك محاولات تركز على علاقات الإنتاج والتوزيع بالدرجة الأولى، وهناك محاولات للتحليل والتنظير الاقتصادي التنموي والتكاملي جرت في إطار الفكر الوحدوي العام. وهكذا فإن مهمة هذا الفصل هي محاولة تحديد المداخل النظرية المتعددة التي حكمت مسار الفكر الاقتصادي العربي حول قضايا التنمية والوحدة خلال الفترة: ١٩٤٥ ــ ١٩٨٠.

والناظر المتفحص لحركة الفكر الاقتصادي العربي يمكن له التمييز ــ على الصعيد الفلسفي ــ بين ثلاث نزعات تتصارع في ثناياه: النزعات المادية التاريخية، النزعات المثالية الطوباوية، النزعات الوضعية المنطقية.

وبشكل أكثر صراحة يجب الاعتراف بأن العديد من الكتابات والأفكار الاقتصادية يصعب عزلها عن التيارات الفكرية المتصارعة في كل حقبة. ولذا لا بد من تفسير وفهم تلك الكتابات ضمن السياق التاريخي العام لما وردت فيه تلك الكتابات. إن مثل تلك النظرة هي التي تساعدنا على ربط الخاص (أو القطري) بالعام (أو القومي)، وكذا ربط العام بالخاص في الاتجاه المعاكس. كذلك فإن حركة الفكر الاقتصادي العربي هي جزء لا يتجزأ من ساحة الصراع السياسي والحضاري الدائر بهدف تحديد واستبقاء الهوية الذاتية للفكر الاقتصادي العربي.

وفي ضوء ما جاء في الفصول السابقة لعله تكون قد تحددت المعالم والاتجاهات الرئيسية التي سيطرت على الفكر الاقتصادي العربي خلال الفترة الممتدة منذ منتصف الأربعينات حتى نهاية

السبعينات ، إذ بلورت كتابات الاقتصاديين العرب العديد من القضايا والطروحات في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه الوطن العربي غداة الحرب العالمية الثانية. فقد انشغل الفكر الاقتصادي العربي، مثله في ذلك مثل الفكر الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، بمشكلات التحرر الاقتصادي والرغبة في الخروج من التخلف وإحداث عملية تنمية شاملة وتحقيق تحويل جذري في علاقات الإنتاج في المجتمع. بيد أن السمة المميزة لإشكالية الفكر الاقتصادي العربي هي محاولة تصور حلول لتلك المشكلات في إطار السعي المخطط والدؤوب نحو هدف التوحيد القومي، باعتباره الإطار والوعاء التاريخي الذي يسمح بحل تلك المشكلات حلاً ناجزاً وعلى أسس راسخة.

ولهذا أدت هذه العوامل مجتمعة إلى اهتمام الفكر الاقتصادي العربي بمشكلات التطور الاقتصادي بصفة عامة، ومشكلات التطوير والنهوض الاقتصادي والحضاري للمجتمع العربي بصفة خاصة.

وهكذا فقد انعكست الأزمة العامة للوطن العربي على الكتابات والمجهودات التحليلية التي شكلت التيار الأساسي للفكر الاقتصادي العربي. فمركز الانشغال للفكر الاقتصادي غداة الحرب العالمية الثانية هو الأحداث والمشاكل والتحديات التي واجهت المجتمع العربي في سعيه نحو التحرر والتوحد والتحويل الاجتماعي. ولهذا فقد اختلط الفكر الاقتصادي العربي في أحوال كثيرة، بالفكر السياسي العام السائد في المجتمع العربي. بل قد يصعب الفصل في بعض الكتابات بين عناصر التحليل الاقتصادي البحت وبين العناصر الايديولوجية الملتصقة به.

ويترتب على ذلك أنه في غمار البحث والاستقاء العلمي (أي استخلاص المعرفة النظرية) يرتبط التحليل والفهم الاقتصادي بخصائص الهيكل القائم للاقتصاد العربي بما يعانيه من سيطرة خارجية وتمزق وتفكك على الصعيدين القطري والقومي وسيادة أشكال متخلفة من أساليب وعلاقات الإنتاج والتوزيع. فالهيكل الاقتصادي هو الذي يفرض على الباحث مشكلات وتساؤلات مركزية معينة لا بد من مجابهتها بالفهم والتحليل. وباختصار فإن إلحاح المشكلة في الواقع العملي هو الذي يحدد المركز الذي تشغله المشكلة في نطاق الفكر الاقتصادي العربي.

كذلك فإن الممارسة الاجتماعية تدفع بالعديد من المشكلات الجديدة إلى جبهة الفكر وبالتالي توسع من نطاق العمل النظري. ويندرج في هذا الإطار العديد من المشاكل التي نتجت عن الممارسة في مجال تحويل علاقات الإنتاج والتحويل الاشتراكي مثل ممارسات الإصلاح الزراعي واشتراك العمال في مجالس الإدارة لوحدات القطاع العام في العديد من الأقطار العربية ، إذ بدأت بعض المشاكل في الظهور ثم أخذت تتطور في نطاق الواقع الاجتماعي مما فرض على الفكر الاقتصادي مهام وانشغالات جديدة في مجال المتابعة العلمية للمشاكل والممارسات الجديدة التي أفرزها الواقع الاقتصادي ــ الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، لم يقتصر الفكر الاقتصادي على مجرد متابعة الوقائع والأحداث الاقتصادية المتتابعة والتي أصابت الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العربي أو القطري. بل لقد حاول الفكر الاقتصادي جاهداً أن يطرح بعض النظرات والتصورات

الخاصة بالتطوير والنهوض الاقتصادي العربي في اتجاه التغيير الهيكلي الواعي والمخطط. ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادي المراد تغييره، ومن هنا تجيء أهمية المساهمات والكتابات التطبيقية وإن اقتصرت على دراسة أوضاع كل قطر على حدة، ففي ذلك إلقاء للضوء على حدَّة أزمة الكل من خلال رؤية لخصائص الجزء (أو الوحدة القطرية). كذلك يتمثل جانب كبير من إسهامات الفكر الاقتصادي العربي في محاولة التعرف على الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول إليه من خلال جهود التطوير والتوحيد القومي.

ويمكننا القول ــ على سبيل التقويم ــ إن حقبتي الستينات والسبعينات تميزتا في مسيرة الفكر الاقتصادي العربي بالانتقال من المجرد والتخيلي ــ أي التصورات التي لا توجد سوى في مخيلة الباحث أو المفكر ــ إلى الملموس والتجريبي، وهي تمثل بالتالي قفزة منهجية إلى مستويات أقل تجريداً وأكثر اقتراباً من حركة الواقع الملموس بتعقيداته وتضاريسه.

أولاً: دور المدارس الفكرية الوافدة في تشكيل معالم الفكر الاقتصادي العربي

يشكل هذا الجانب أحد جوانب أزمة الفكر الاقتصادي العربي المعاصر إذ أن تيارات هذا الفكر تعاني بشدة من التنازع بين الأصالة والتقليد. فالفكر الاقتصادي العربي في أطواره المختلفة ظل يدور في دائرة الترجمة والاقتباس، دون أن يتجاوز ذلك إلى دائرة الإبداع الذاتي في ضوء مشكلات الواقع العربي المتميز.

ولذا فمن الأهمية بمكان تحديد الدور الذي لعبته المدارس الفكرية الوافدة من الخارج كروافد مهمة في تكوين الفكر الاقتصادي العربي بأشكاله الراهنة. إذ أنه من الصعب إنكار أن هناك تأثيراً واضحاً لمدارس وتيارات الفكر الاقتصادي المعاصر على كتابات الاقتصاديين العرب، ولا سيما: ١ ــ المدرسة الكينزية؛ ٢ ــ المدرسة النيوكلاسيكية؛ ٣ ــ المدرسة البنائية (الأميركية ــ اللاتينية)؛ ٤ ــ المدرسة الماركسية.

وقد كان للنظرية العامة لكينز تأثير واضح على الفكر الاقتصادي العربي، إذ وجد عدد كبير من الاقتصاديين العرب في التحليل الكينزي إطاراً أكثر حيوية وأكثر ملاءمة لتحليل مشاكل الواقع الاقتصادي العربي (ولا سيما مشاكل التخلف وعدم التشغيل الكامل للطاقات البشرية والإنتاجية)، بالمقارنة مع التحليل النيوكلاسيكي الذي يهتم بالوصول إلى نوع من التوازن العام في ظل حالة افتراضية من «المنافسة الكاملة». ولهذا نجد صدى واضحاً للتفكير والرؤية الكينزية في عدد من المؤلفات المهمة للاقتصاديين العرب.

ففي حالة مصر يكفي أن نشير هنا، على سبيل المثال، إلى الأعمال التالية:

ــ د. جمال سعيد، بحوث في النظرية العامة لكينز «تحليل ونقد» (القاهرة: ١٩٥٤).

ــ د. جمال سعيد، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية (القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر ١٩٦٥).

ـ احمد حسني احمد، النمو الاقتصادي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٥٩).
ـ د. رفعت المحجوب، نظريات الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣).
ـ د. محمد يحيى عويس، محاضرات في الاقتصاد الكينزي (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦).

وتأكيداً على أهمية أدوات التحليل الكينزي المستندة إلى التغيرات التي تطرأ على حجم الطلب الفعلي، يقول د. رفعت المحجوب في مقدمة مؤلفه السالف الذكر: «لا نعتقد أن نظرية اقتصادية ما قد عكست تطور الفكر الاقتصادي، وتطور السياسة الاقتصادية ومشكلة الحرية والتدخل مثلما عكست كل ذلك نظرية الطلب الفعلي».

كذلك يتضح تأثير «الكينزية» ابرز ما يتضح في اعمال الاقتصادي العراقي د. جان ارنست حكيم باشي، وخاصة في مؤلفه عن نظرية الدخل والاستخدام (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨). وفي محاولة لتطبيق أدوات التحليل الكينزي على واقع الاقتصاد العراقي نجد للمؤلف نفسه المقالين التاليين:

ـ «الميل للاستهلاك والمضاعف في الاقتصاد العراقي»، والمنشور في مجلة التجارة (بغداد: حزيران/ يونيو ١٩٦١).

ـ «نظرية كينز والاقتصاد العراقي»، والمنشور في مجلة الاقتصادي (بغداد: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢).

بيد أن الأهم من ذلك هو التأثير الخفي والقوي للفكر الكينزي والذي نلمسه في ثنايا العديد من المؤلفات الاقتصادية العربية والتي يصعب حصرها هنا. ورغم أن الجانب الأعظم من الكتابات قد تبنى بعض أدوات التحليل الكينزي في إطار تحليلات النمو والتنمية دون رؤية نقدية للنهج الكينزي في تحليل أوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلّا أن هناك بعض الكتابات النقدية المحدودة للنهج الكينزي في مجال التحليل الكلي. وفي هذا الإطار، يمكننا أن نشير إلى مقال الأستاذ ابراهيم كبة والمعنون «الكينزية كمنهاج اقتصادي للرأسمالية المنظمة»، والمنشور بمجلة الثقافة الجديدة، (عدد آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠).

ومن ناحية أخرى، نلاحظ ان استخدامات الاقتصاديين العرب لمقولات وأدوات التحليل «النيوكلاسيكية» ظلت واسعة النطاق، ولكن دون وعي كاف بعناصر الضعف المنهجي في البناء التحليلي «النيوكلاسيكي» للقيمة والتوزيع. فبالرغم من مرور نحو عشرين عاماً على صدور كتاب بيروسرافا المهم عن «إنتاج السلع بواسطة السلع»[1] ـ والذي يمثل أهم المحاولات النقدية الهادفة

---

(١) Piero Sraffa, *The Production of Commodities by Means of Commodities: Prelude to a Critique of Economic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

إلى دحض مقولات التحليل النيوكلاسيكي والحدي في مجال القيمة والتوزيع ــ فإننا لا نجد سوى إشارات عابرة لهذا العمل في عدد محدود جداً من المؤلفات الاقتصادية العربية . . . دون أن تتوقف هذه المؤلفات عند الدلالات المهمة التي يمكن استخلاصها من هذا العمل والذي أثار ضجة هائلة في الفكر الاقتصادي العالمي طوال حقبة الستينات.

وعلى صعيد الكتابات في مجال النظرية والقضايا المنهجية لعلم الاقتصاد نجد أن الحصاد هزيل حقاً. فكما أشار د. يوسف صايغ ــ منذ حوالي ثمانية عشر عاماً ــ «إذا ما تفحصنا مساهمات العلماء العرب في الأدب الاقتصادي لما وجدنا إلاّ القليل النادر من البحوث المبتكرة، في مجالي النظرية والتطبيق، وبخاصة في مجال النظرية»(٢). ورغم مرور أكثر من ثمانية عشر عاماً على ترديد هذا القول نجد أنه ما زال يعبر أصدق تعبير عن واقع الحال بالنسبة للكتابات والمؤلفات الاقتصادية العربية عند نهاية السبعينات.

ولعل من بين النزر اليسير من الكتابات الاقتصادية العربية التي تصدَّت لقضايا المنهج في علم الاقتصاد مقال د. عبد الرزاق حسن عن «**المثالية والمادية في التحليل الاقتصادي**»، والمنشور بمجلة **مصر المعاصرة** (القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣). كذلك حاول د. محمد سلمان حسن في مؤلفه الأخير «**الاقتصاد السياسي: الرأسمالية والاشتراكية**»(٣) التصدي لعدد من القضايا النظرية والمنهجية المتعلقة بديناميات النمو والتنمية في ظل الرأسمالية والاشتراكية بالاستناد لأعمال الاقتصاديين البولنديين البارزين أوسكار لانجه ومايكل كاليتسكي.

وقد لخص د. محمد سلمان حسن موقفه في هذا العمل بأنه محاولة لفض المنازعات النظرية والمنهجية بين علم الاقتصاد الإشتراكي وعلم الاقتصاد البورجوازي تمهيداً لإنجاز التعميق اللاحق للفكر الاقتصادي الاشتراكي من خلال حسم الخلافات بين تياراته المعاصرة(٤). ولهذا يرى المؤلف أن **التجريد النظري** يعتبر ضرورة لتحويل مجمل الاقتصاد السياسي إلى اقتصاد سياسي للنمو في العالم الثالث عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً، «فلا خير في سياسة اقتصادية لا تقوم على نظرية اقتصادية ولا خير في نظرية اقتصادية لا تتمخض عن سياسة اقتصادية»(٥).

وعلى صعيد الكتابات حول **التنمية والتخطيط**، فقد ظل الفكر الاقتصادي العربي خلال العقدين الماضيين فكراً متقلباً للفكر الوافد علينا من الخارج دون ابتكار أو تجديد منهجي. فقد اقتصرت المساهمات الجيدة من جانب الاقتصاديين العرب على الكتابات حول المشاكل العملية للتنمية دون التطرق لمناقشة جادة للإطار المنهجي والمفاهيم والأدوات التحليلية الوافدة علينا من المدارس الفكرية الغربية، مع وجود بعض الاستثناءات كما هو الحال بالنسبة لمجموعة البحوث

---

(٢) يوسف عبد الله صايغ، **الاقتصاديون وعلم الاقتصاد في العالم العربي** (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الدراسات الاقتصادية، ١٩٦٤).

(٣) محمد سلمان حسن، **الاقتصاد السياسي: الرأسمالية والاشتراكية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

(٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢.

المقدمة للمؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين (١٩٧٩)، على النحو المشار إليه في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ولهذا لانكون مغالين إذا ما قلنا إن «المدرسة الاقتصادية العربية» لم تقدم أي مساهمة مبتكرة في مجال فهم التخلف وتطوير مفاهيم وأدوات تحليلية جديدة في مجال التخطيط من أجل التنمية، رغم إلحاح الحاجة في هذا المجال على ضوء التجربة والمعاناة التاريخية الخاصة للأمة العربية. ويبدو غياب عنصر «التجديد المنهجي» واضحاً في معظم الكتابات الاقتصادية العربية في مجال التنمية والتخطيط إذا ما قورنت هذه الأعمال بالمساهمات الصادرة عن المدرسة «الأميركية اللاتينية» بقيادة عدد من الأعلام مثل (R. Prebisch, C. Furtado, A. Pinto, O. Sunkel) وكذلك «المدرسة الهندية» بفضل أعمال اقتصاديين مجددين من أمثال: (K. Raj, A. Sen, R.V. Rao, K. Naqvi, S. Shakravarty).

كذلك من المفارقات الجديرة بالتسجيل أنه في بلدان مثل البلدان العربية حيث تحتل **مشاكل العمالة واقتصاديات العمل** طبيعة خاصة في ظل مجهودات التنمية والتعجيل بالنمو، يكاد يصعب على الباحث العثور على مؤلف جامع عن «اقتصاديات العمل والعمالة في البلدان العربية»، يلقي الضوء على المشاكل الخاصة للعمالة وسلوك وتنظيم أسواق العمل في البلدان العربية على اختلاف درجات تطور القوى الإنتاجية لديها، باستثناء مؤلف د. **محمد عزيز**، **اقتصاد العمل** (بغداد، ١٩٥٨) ومؤلف د. **صادق مهدي السعيد**، **اقتصاد العمل العراقي** (بغداد، ١٩٦١)، وكذلك أعمال وكتابات د. عمرو محيي الدين عن اقتصاديات العمالة في الاقتصاد المصري.

ولعل الملاحظات النقدية السالفة تشير إلى بعض أبعاد الأزمة التي يعانيها الفكر الاقتصادي العربي منذ بداياته الحديثة غداة الحرب العالمية الثانية. وقد عبر د. محمد سلمان حسن ببراعة عن أزمة الفكر الاقتصادي العربي المعاصر على النحو التالي: «يعاني الفكر الاقتصادي في البلاد العربية، فيما أعتقد، تناقضاً شديداً بين ما ينقل على الأغلب من الفكر الاقتصادي الأجنبي نقلاً غير هادف ولا تركيبي على الصعيد النظري وبين الواقع الاقتصادي، من جهة، وبين ما يكتب من وصف للمشكلات الاقتصادية الحية على صعيد الاقتصاد الوصفي وبين ما تفتقر إليه هذه المشكلات من تحليل نظري عيني يميط اللثام عن قوانين حركتها العامة وتطورها الخاص من الجهة الأخرى»[٦].

ثانياً: إطلالة نقدية على الأوضاع الراهنة للفكر الاقتصادي والاقتصاديين العرب

قد يكون من المفيد هنا، وفي نهاية المطاف، إلقاء نظرة تقويمية موجزة على الأوضاع والمواقف الراهنة للاقتصاديين العرب في ضوء التحديات الجديدة التي تجابه الفكر الاقتصادي العربي مع مطلع الثمانينات، لكي نشخص بعض عناصر **أزمة اليوم** ونستكشف بعض **مهام الغد** المنوطة

---

(٦) محمد سلمان حسن، «المقدمة،» في: أوسكار لانجه، **الاقتصاد السياسي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، ج ١، ص ٥٦ ـ ٥٧.

بالفكر الاقتصادي والاقتصاديين العرب.

وإذا ما جلنا بخاطرنا في ربوع الوطن العربي وتأملنا في الأوضاع والمواقع الراهنة للفكر الاقتصادي العربي، يمكننا أن نسجل عدداً من الملاحظات التقويمية نوجزها فيما يلي:

١ ــ تبرز ظاهرة النمو غير المتكافىء بين أقطار الوطن العربي في مجال النشاط الفكري الاقتصادي. إذ من الواضح أن هناك ازدهاراً ونشاطاً فكرياً واسعاً في عدد من الأقطار التي تحوي بين جنباتها مدارس اقتصادية مهمة كما هو الحال في كل من مصر العراق، لبنان، فلسطين، المغرب. بينما يلاحظ، في المقابل، ضمور ومحدودية النتاج الفكري الاقتصادي في بقية الأقطار العربية باستثناء بعض المحاولات الفردية البارزة هنا وهناك. فما زال هناك ضعف ملحوظ في مجمل الكتابات والأعمال الاقتصادية الصادرة عن الأردن، سورية، السودان، تونس، ليبيا، وبلدان الجزيرة العربية (مثل السعودية واليمن).

وعلى الرغم من التسليم بأن المساهمات الجادة لأي اقتصادي في قطر معين هي بمثابة الرصيد الذي تنهل منه بقية الأقطار... خاصة وأن كتابات بعض الاقتصاديين العرب تتجاوز «الإطار القطري» الضيق لتنطلق لآفاق عربية أرحب، إلاّ أن الحقيقة تظل قائمة حول الضعف النسبي لأوضاع علم الاقتصاد والاقتصاديين في أقطار عربية بعينها.

٢ ــ هناك العديد من الشواهد والدلائل التي تشير إلى أن الفكر الاقتصادي العربي قد أصبح أقرب إلى فكر «السلطات الرسمية» (The establishment) خلال حقبة السبعينات، إذا ما قورن بحقبتي الخمسينات والستينات. وليس هناك من شك في أن ظروف انتكاس النضال التحرري والوحدوي العربي غداة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، من ناحية، وإغراء الأموال النفطية والأعمال الاستشارية الخاصة من ناحية أخرى، قد ساعدا على هجرة العديد من الاقتصاديين العرب من المواقع الفكرية التحررية والنضالية إلى مواقع «مؤسسية» شبه رسمية تكرس وتنظر للسياسات وللتصورات الرسمية حول مستقبل العمل العربي المشترك وأشكال وصيغ التعاون والاندماج الاقتصادي العربي.

ولعل من أهم الظواهر في هذا الصدد تكوّن وظهور بيروقراطية اقتصادية عربية خلال الخمس عشرة سنة الماضية (١٩٦٥ ــ ١٩٨٠) على غرار بيروقراطية «السوق الأوروبية المشتركة»، وذلك من خلال التوسع والنمو السريع لنشاط المنظمات المتخصصة للجامعة العربية والمؤسسات العاملة في إطار قطاع العمل العربي المشترك. وقد غدت هذه البيروقراطية أكثر ارتباطاً بالأوضاع والمؤسسات القائمة على الصعيد الرسمي... وكنتيجة لذلك يلاحظ أن هناك تراجعاً ملموساً من قبل بعض الاقتصاديين الوحدويين عن الموقف المبدئي الذي كانوا قد اتخذوه في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات إلى مواقف تصب اليوم، شاؤوا أم أبوا، في إطار الموقف الرسمي العربي القائم والذي يتسم بالتردد وعدم الحسم(٧).

(٧) انظر بهذا الخصوص: «ندوة المستقبل العربي: الاقتصاديون وتعثر مسيرة الوحدة،» إدارة وليد قزيها، المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ١٣٨ ــ ١٤٠.

٣ ـ بالرغم من كل نواحي القصور التي تعانيها الإسهامات الاقتصادية العربية، يجب الاعتراف بأن حركة نشر الفكر الاقتصادي العربي، على اختلاف مدارسه، قد حققت تقدماً ملحوظاً منذ نهاية الخمسينات. وبهذا الصدد لا بد لنا من أن نثمن عالياً الدور المهم الذي لعبته بعض المؤسسات العربية في نشر وتنشيط الكتابات الاقتصادية العربية الحديثة. ونخص بالذكر **معهد البحوث والدراسات العربية** التابع لجامعة الدول العربية، والذي لعب دوراً رائداً في تنشيط البحث والنشر حول قضايا ومشاكل الاقتصاد العربي منذ منتصف الخمسينات. وكذلك **دار الطليعة للطباعة والنشر** بلبنان، تحت القيادة الواعية للدكتور بشير الداعوق، إذ تكاد تكون معظم الكتابات والدراسات الاقتصادية العربية الجادة، على اختلاف مشاربها منذ الخمسينات حتى وقتنا الحاضر صادرة عن دار الطليعة ببيروت.

ولا بد لنا من الإشادة أيضاً بالدور الذي لعبته **الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب** من خلال مجلتها الدورية (**الاقتصادي العربي**) ونشر أعمال ووقائع المؤتمرات المتعاقبة للاقتصاديين العرب، وكذا الدور الذي لعبته بعض الجمعيات الاقتصادية القطرية في تنشيط حركة الفكر الاقتصادي العربي **مثل الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، الجمعية الاقتصادية العراقية، والجمعية الاقتصادية السورية، والجمعية الاقتصادية المغربية**.

كذلك لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته مؤخراً **الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** (الأوابك) من خلال مجلتها الفصلية **النفط والتعاون العربي** في تنشيط الإسهامات والكتابات الجادة حول علاقة النفط بقضايا التنمية والتعاون الاقتصادي العربي.

وهناك أيضاً إنتاج مؤسسي مهم ساعد على تغذية الفكر الاقتصادي العربي من خلال البحوث ذات الطابع الجماعي والمؤسسي. ويحضرنا هنا بشكل خاص مجهودات وإنتاج **معهد التخطيط القومي** بالقاهرة **والأمانة العامة لمجلسي الوحدة الاقتصادية العربية** (القاهرة/ عمان)، **معهد الإنماء العربي** (طرابلس الغرب/ بيروت)، **ومركز التنمية الصناعية العربية** (القاهرة/ بغداد)، فقد ساهمت تلك المؤسسات إسهاماً كبيراً في تنشيط حركة البحوث الاقتصادية، وخاصة في مجال طرح تصورات جديدة في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي العربي من خلال رؤية عربية خالصة.

كذلك يبقى لنا الإشادة بالدور الكبير الذي لعبه مؤخراً **مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت) ومجلته الشهرية **المستقبل العربي** (والتي تصدر منذ أيار/ مايو ١٩٧٨). فبالإضافة إلى مجموعة الكتب المهمة التي نشرها المركز حتى الآن، فإن مجلة المستقبل العربي نشرت حتى الآن أكثر من مائة مقال حول مشاكل ومستقبل الاقتصاد العربي عموماً.

وقد حاولت هيئة تحرير المجلة، عبر مسيرتها، الالتزام بما جاء في افتتاحية العدد الأول من مجلة **المستقبل العربي**، إذ جاء في هذه الافتتاحية:

«وبعيداً عن صراع الأيديولوجيات، وتطاحن الأنظمة، يظل الإنسان العربي، هذا المواطن الواحد بين مئة وخمسين مليوناً، هو هاجسنا وهو موضع اهتمامنا وهو هدف مساعينا. فهو الذي قاسى ويقاسي من التجزئة والانحلال

والتخلف والظلم والجهل والتبعية والعبودية والاستثمار في الماضي وفي الحاضر. وهو، بالتالي، يستحق أن يطمئن إلى مستقبل أفضل».

«هدف مجلتنا، إذن، هو محاولة رسم الطريق وتبيان معالمها نحو ذلك المستقبل المنشود، إنْ من خلال فهم الواقع وفحص المعوقات، أو البحث عن الأدوات الدافعة والأساليب الصالحة، وأن تدرس الأفكار والتجارب والسير والمشاريع والمحاولات بأنواعها المختلفة، السابقة والحاضرة، أو بطرح الجديد من الأفكار، وعرض الجديد من المشاريع، واقتراح الجديد من التصورات والاجتهادات».

ثالثاً: أزمة الفكر الاقتصادي العربي

تثور تساؤلات عديدة حول دور الفكر الاقتصادي العربي في تغذية الوعي الجماهيري العربي وإيضاح الطريق بصورة علمية محددة أمام حركة التحرر والتوحيد العربية. فلقد قطع الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي شوطاً طويلاً في مسيرته، إلاّ أن هذا الفكر بدأ يفقد زمام المبادرة أمام التعقيدات الجديدة التي يزخر بها الواقع العربي. إذ أن المشروع الثوري الذي يرمي إلى بناء واقع جديد ويهدف إلى تحرير الإنسان العربي وتغيير أوضاع التجزئة والتخلف تغييراً كلياً وجذرياً، لا بد له من أن يتوصل لبناء نظري متكامل يوضح سبل الانتقال وعناصر البناء بصورة عقلانية ومفصلة.

فالفكر الاقتصادي العربي مهدد بالتردي والتدهور إذا لم يرتفع إلى مستوى هذه المهمة. فالشعارات العامة والعريضة لم تعد قادرة على مجابهة حركة الواقع العربي المعقد والمتطور...، وبصورة خاصة في مرحلته الجديدة التي بدأت منذ منتصف السبعينات. وإذا كانت بعض الشعارات التي رفعها الاقتصاديون الوحدويون قد استطاعت، في الماضي، أن تلخص على نحو صحيح أهداف التطور والتحرر العربي والتوحيد الاقتصادي، إلاّ أنها أصبحت بحاجة لمزيد من الإغناء والتعميق لكي تتيح انفتاحاً عملياً كاملاً وواعياً على جميع جوانب الواقع العربي.

فالتفكير الاقتصادي العربي في نزوعه نحو التحرر والوحدة يجب أن يكون تفكيراً يتسم بالواقعية، ولكنه يجب أن يملك فوق ذلك، القدرة على الانسلاخ عن الواقع ليتطلع إليه من خلال نظرة مستقبلية ومن خلال إرادته في تبديل هذا الواقع المتخلف والماثل أمام العيان. وبدون ذلك المزيج الأمثل من الواقعية والثورية يصبح الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي أسير عالم مصطنع من التأمل الحالم المغرق في المثالية والتجريد.

إن البدء بتحليل الواقع العربي بتعقيداته وتضاريسه المختلفة من خلال رؤ ية علمية ملتزمة، هو الذي يسمح بالاستشراف الصحيح لأبعاد المستقبل على أسس رصينه، وبالسير نحو هذا المستقبل المستهدف دون التردي في مهاوي الانتهازية والمزايدات. كذلك فإن الجدل والمحاورات النظرية، ومواجهة الأفكار والمدارس والمذاهب المختلفة بالدراسة والنقد، ووضع التحليلات على محك الواقع الذي نعيشه والتجربة التي نمر بها، كلها ضرورية لكي ينضج ويتطور الفكر

الاقتصادي العربي[٨]. وباختصار إذا ما أريد للفكر الاقتصادي العربي أن يرتفع إلى مستوى التحويل الجذري للأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي . . . فلا بد لهذا الفكر أن يتسم بمزيد من الثورية والواقعية في آن واحد.

وكل هذا يقودنا إلى القول بأنه ليس هناك فكر وحدوي اقتصادي، له صبغة اقتصادية محضة، فهو فكر اقتصادي ـ سياسي ـ اجتماعي في آن واحد. فالمدارس الاقتصادية في الفكر الوحدوي تتأثر بالفكر الوحدوي السياسي العام وتؤثر فيه، ولهذا يمكن النظر إلى أزمة الفكر الاقتصادي العربي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إشكالية الفكر السياسي الوحدوي بصفة عامة. فقد رأينا عبر التاريخ العربي الحديث، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كيف يمارس الفكر الاقتصادي والواقع العربي والمناخ السياسي العام تأثيرهما المتبادل من خلال عملية جدلية تاريخية.

«فالواقع هو الإطار الذي نبدأ منه دائماً، وهو ينعكس على الفكر الاقتصادي العربي الذي يحاول التأثير في العمل الوحدوي لكي يغيّر هذا الواقع. وبقدر فاعلية (أو قصور) هذا الفكر وصيغ وتصورات العمل الوحدوي التي تتولد عنه، بقدر ما يتغير الواقع تطوراً إلى الأمام أو انتكاساً إلى الوراء. . . فتتولد ظروف واقعية جديدة تحتاج إلى فكر جديد يتخطى الأزمة ويحاول أن يدخل في حسابه ما حدث من تغير في أرضية الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي من قوى وعلاقات وإمكانات وعقبات جديدة»[٩].

ويمكننا القول بأن إشكالية الفكر الاقتصادي العربي تكمن في مدى قدرته عن التعبير تعبيراً صادقاً عن المشاكل والتحديات التي تواجه الوطن العربي في المرحلة الحاسمة التي نعيشها، وأن يظل في الوقت نفسه فكراً له قيمة عالمية (Universal value) في مجال فكر التحرر والتنمية والتوحيد الاقتصادي والقومي. وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن القول بأن إشكالية الفكر الاقتصادي العربي تدور حول ثلاثة محاور أساسية:

١ ـ **محور الأصالة** (Authenticity) بما يؤكد الهوية الذاتية للفكر الاقتصادي العربي في خضم التيارات الفكرية الاقتصادية التي يموج بها عالمنا المعاصر.

٢ ـ **محور الخصوصية التاريخية** (Historical Specificity) بما يؤكد الخصوصية التاريخية للمشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع العربي عبر العصور المختلفة والتي تحتل في سياقها قضايا الوحدة والتحرر مكاناً خاصاً ومتميزاً.

---

(٨) من بين الأعمال المهمة الجديرة بالتسجيل هنا لما تتسم به من جدية وأصالة: عبد المنعم سيد علي، «الشواهد النقدية لتخلف العراق الاقتصادي وأثرها على النظام النقدي الصيرفي،» **التجارة**، السنة ٢٢، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٥٩)؛ محمد زكي شافعي، «مفهوم التخلف في الفكر الاقتصادي المعاصر،» **مجلة القانون والاقتصاد** (جامعة القاهرة)، (حزيران/ يونيو ١٩٦٢)، ورفعت المحجوب، «العمل في التحليل الاقتصادي: دراسة في الفكر التقليدي والفكر الماركسي،» **مجلة القانون والاقتصاد**، (١٩٦٤).

(٩) انظر: محمد لبيب شقير، «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: (١) المرحلة الأولى، منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٨٥.

٣ ــ محور العالمية (Universality) بما يؤكد أن الفكر الاقتصادي العربي ليس منعزلاً عن تيارات الفكر الاقتصادي العالمي بل هو يتفاعل معها ويسعى أن يكون رافداً أساسياً يغذي ويغني الفكر الاقتصادي العالمي في مجالات التحرر والتنمية والتوحيد الاقتصادي.

ويكتسب المحور الأول أهمية خاصة في مسيرة الفكر الاقتصادي العربي، إذ أن عالمنا الفكري والذهني زاخر بالتأثيرات والاستعارات الخارجية. فالعديد من المفاهيم والنماذج والأدوات التحليلية مستمد من واقع تاريخي واجتماعي غير واقعنا وخبرتنا التاريخية المتميزة. فإذا لم نقم بتحليل دقيق وصارم لمجموعة الأفكار والنماذج والأدوات التحليلية، الوافدة إلينا من خلال روافد الفكر الاقتصادي العالمي، لا يمكننا أن نكون واثقين بأننا نتحدث عن أدوات ونماذج تحليلية ملائمة فعلاً لفهم وتغيير واقعنا. وقد لا نبالغ كثيراً إذا ما قلنا إن العديد من أفكارنا وتحليلاتنا الاقتصادية إنما يسير على نهج «الاستعارة الفكرية والمماثلة». وهنا يكون للفكر الاقتصادي العربي دور مهم في إذكاء الوعي الانتقادي (التساؤلي والتحليلي) في المجتمع العربي[١٠].

وبالنسبة للمحور الثاني يجب التسليم بداءة بأن الفكر الاقتصادي العربي لا يقف خارج التاريخ. «فالحاضر هو إحدى حلقات الزمن، ومرحلة من التطور. وعلى ذلك يكون من الضروري، حتى نصل إلى تفسير صحيح له، ألاّ ننتزعه من موضعه، وأن نربطه بالماضي. كما يكون من الضروري أيضاً، حتى نحدد مصيره، أن نتوقع المستقبل»[١١]. فلا يجب ألاّ تنصب جهود الفكر الاقتصادي العربي على دراسة ما هو صائر، بل يجب أن تتجه جهود هذا الفكر إلى دراسة ما صار وما سوف يصير... أي الاهتمام بعناصر الصيرورة التاريخية للمجتمع العربي والاقتصاد العربي.

ومن هنا تتضح أهمية البعد التاريخي في مجهودات الفكر الاقتصادي العربي، وهو الأمر الذي أكسب بعض القضايا المرتبطة بوجود الثروة النفطية بأشكالها العينية والمالية في العديد من الأقطار العربية أهمية خاصة في مجال معالجة قضايا التحرر والتنمية والتوحيد القومي والعدل الاجتماعي بالأمس واليوم وغداً.

وتكمن أهمية المحور الثالث في أن الوعي الانتقادي ــ التحليلي لا يعتبر جهداً خلاقاً في حد ذاته، إذ لا يمكن أن يكون في ذلك تخطياً لأطروحات وأدوات الفكر الوافد. إن الوعي الانتقادي ــ التحليلي هو شرط ضروري ولكنه شرط غير كاف للخلق والإبداع الذاتي. فالفكر الاقتصادي العربي، من خلال محاولاته للخلق والإبداع الذاتي في مجالات تهم العديد من بلدان العالم الثالث، يمكن له أن يكون رافداً من الروافد التي تغني الفكر العالمي حول قضايا التحرر والتنمية والتوحيد الاقتصادي، مثلما فعلت المدرسة الأميركية ــ اللاتينية والمدرسة الآسيوية (الهندية

---

(١٠) حول مناقشة هذه النقطة في السياق العام لدور الأيديولوجية المعاصرة في المجتمع العربي، انظر: عبد الله العروي، **الأيديولوجية العربية المعاصرة**، تقديم مكسيم رودنسون، ترجمة محمد عيتاني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٣١ وما بعدها.

(١١) انظر: رفعت المحجوب، **الاقتصاد السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٥.

والباكستانية على وجه الخصوص). عندئذ سيصل الفكر العربي إلى مرتبة العالمية دون أن يفقد هويته الذاتية وخصوصيته التاريخية.

رابعاً: نحو المستقبل

لا بد إذن للمفكر الاقتصادي الوحدوي أن يكسر حلقة التخصص الاقتصادي الضيق وأن يخلع رداء التكنوقراطية... لكي يطرح مشاكل التحرر والتوحد الاقتصادي العربي في إطار إشكالية النهضة العربية الشاملة، وحيث يجري الربط الجدلي بين المقومات الاقتصادية والمقومات المجتمعية والمقومات السياسية في المجتمع العربي.

إذ أن ما نعاني منه اليوم، هو تفرد بعض الاقتصاديين، أو جزء كبير منهم بموقف اقتصادي (ضيق) حتى بالنسبة لقضية الوحدة، بغض النظر عن المشاكل الأخرى التي يعانيها المجتمع العربي. وهذا ما هو إلّا تعبير عن هذا الانسلاخ التدريجي الذي حصل بين المفكر الاقتصادي والمثقف العربي عموماً. فلا بد من إعادة النظر بموقف المثقف وموقف المفكر الاقتصادي العربي بشكل أكثر تخصيصاً. فما حدث خلال السبعينات هو أن المفكر الاقتصادي العربي قد ابتعد، بحكم الاحتراف، أو ربما بحكم حاجة السوق إليه، عن تيار النهضة والوحدة العربية. فلا بد من العمل إذن من أجل «عودة الروح» لهذا الفريق من الاقتصاديين العرب ذوي المهارة والكفاءة، والذين انقطعت مساهماتهم خلال السبعينات، لكي يعودوا ليلتحموا من جديد، كما التحموا في السابق، في الخمسينات، والستينات، مع حركة وطموحات الجماهير العربية.

في ظل كل هذه التعقيدات والمتغيرات الجديدة، يجب أن نطرح على أنفسنا التساؤ ل المهم التالي: إلى أين يسير الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي؟ وفي تقديرنا أن نهوض هذا الفكر وارتفاعه إلى مستوى التحديات الجديدة في المستقبل محكوم بشروط ثلاثة هي:

١ ــ أن يكون هذا التيار أكثر علمية وواقعية، إذ لا بد له أن يبتعد عن المغالاة في المثالية التي تقفز «فوق الواقع»، وكذلك عليه أن يتجنب خطر الوقوع في «الذرائعية» التي تتملق وتبرر الواقع وتنزلق وراء الأحداث دون رؤ ية مبدئية هادئة ورصينة.

٢ ــ أن يصبح هذا التيار أكثر استقلالية، على المستوى المؤسسي، بحيث يكون قادراً على التعبير عن قناعاته ورؤ يته للأحداث والمسارات المستقبلية من خلال منابر فكرية غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمصالح سياسية ضيقة أو بمواقف قطرية آنية.

٣ ــ أن يعي الاقتصاديون العرب التواقون للوحدة أنهم وحدويون **أولاً** واقتصاديون **ثانياً**... وبالتالي فإن رؤ يتهم يجب أن تكون أشمل وأكثر رحابة من الرؤ ية الاقتصادية الضيقة. فهم وإن استخدموا في كتاباتهم ما تسلحوا به من أدوات التحليل الاقتصادي، فإن معركتهم الكبرى هي معركة سياسية ــ اجتماعية ــ اقتصادية جامعة يمتزج فيها الاقتصاد بالسياسة وبالاجتماع. ولهذا لا بد لنا من التأكيد على حقيقة مهمة تتعلق بضرورة توافر المناخ الديمقراطي الذي يضمن ازدهار

حرية التعبير الجريء والإبداع الفكري القادر على تشريح الواقع العربي والتخيل اللازم لإعادة صياغة عناصر هذا الواقع وفقاً لرؤ ية جديدة هادفة. إن غياب مثل هذا المناخ هو بمثابة سد الطريق أمام نمو وازدهار الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي، أي ذلك الفكر الذي يقوم على أساس من الصدق والعلم لا من الزيف والتدليس.

٤ ــ السعي إلى تنشيط الجهود والأبحاث واللقاءات المشتركة بين إقتصاديي المغرب والمشرق، بحيث يحدث مزيد من «الإخصاب المتبادل» وتوحد الرؤ ية بين الفريقين إزاء قضايا التوحد والتحرر الاقتصادي العربي. إن مثل هذا الجهد يعتبر ضرورة تاريخية حتى يمكن تصفية الشوائب التي تحجب الرؤ ية المشتركة لكلا الفريقين، والتي تكونت من جراء خضوعهما التاريخي لمؤثرات خارجية متغايرة ولتراث كولونيالي متمايز. وهذا يستدعي بدوره أن تكون هناك جهود مشتركة تقوم بها «فرق عمل» دراسية وبحثية، ضمن إطار جهد مؤسسي متواصل.

فإذا ما حرص الاقتصاديون العرب الوحدويون على التحرك بخطى حثيثة على هذه المحاور الاربعة، فمن المتوقع أن تزداد درجة فعالية ومناعة الفكر الاقتصادي العربي إزاء العواصف والأنواء التي تهب على وطننا العربي، والتي سوف تزداد حدتها خلال الحقبة القادمة... حقبة الثمانينات.

فالحلول العلمية الثورية لمشاكل الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي لا يمكن أن ترتجل أو تستعار من الغير في الخارج، بل هي عملية خلق وإبداع مستمر تتولد نتيجة المعايشة لهذه المشاكل وإعمال الذهن الاقتصادي العربي لابتداع أدوات التحليل والاهتداء إلى الصيغ الملائمة لحل التناقضات والمشاكل التي يطرحها الواقع العربي كل يوم... وبالتالي دفع حركة هذا الواقع باتجاه الأهداف المأمولة. **وليكن الفكر الاقتصادي العربي دوماً سراجاً منيراً على طريق تخطي العقبات التي تواجه العرب في كفاحهم المجيد من أجل التحرر والتوحُّد والعدل الاجتماعي.**

الملاحق

ملحق رقم (١)

بيان

المؤتمر الأول للاقتصاديين العرب

بغداد ، ١ ـ ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل جمعية الاقتصاديين العراقيين إلى زملائهم الاقتصاديين العرب في مختلف أقطار الوطن العربي. عقد في بغداد المؤتمر الأول للاقتصاديين خلال الفترة من الأول والثامن من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ والذي تفضل السيد رئيس الجمهورية العراقية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بافتتاحه بحضور الوفود وانتخب المؤتمر د. حسن ثامر رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين رئيساً له كما شكل لجنة توجيهية من السادة رؤساء الوفود للمشاركة في تنظيم أموره.

وفي الاجتماعات التي عقدها المؤتمر ولجانه تم تدارس وبحث المواضيع التالية:

ــ التكامل الاقتصادي العربي.
ــ الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.
ــ اقتصاديات النفط في الأقطار العربية.
ــ التجربة الاشتراكية وأساليب تطبيقها في الوطن العربي.
ــ التنمية وتنسيق التخطيط بين الأقطار العربية.
ــ توحيد المصطلحات الاقتصادية العربية.
ــ إقامة اتحاد للاقتصاديين العرب.

وقد قدمت في هذه المواضيع دراسات وأبحاث علمية وجرت مناقشات موضوعية تناولت مختلف وجهات النظر المتعلقة بها في جو من الحرية والتفاهم والإخاء التام وخرج أعضاء المؤتمر من دراسة هذه المواضيع بإيمان أكبر بجدوى وفائدة وضرورة العمل الاقتصادي المشترك لبناء مستقبل أمتنا العربية، وبتأكيد أشد وأمضى على أهمية دور الاقتصاديين في تخطيط الوصول إلى اقتصاد عربي موحد قادر على تحقيق الكفاية في الإنتاج، والعدالة في التوزيع، من أجل رفع مستوى الشعوب

العربية وتنظيم تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية العربية وبلوغ الأهداف القومية الكبرى للأمة العربية.

وجدوا نتيجة لذلك ضرورة استمرار عقد هذه المؤتمرات لما لها من أثر واضح في بلورة الأفكار وتبادل الخبرات وتوثيق الروابط وتأكيد العزم على الوصول إلى أهداف الأمة العربية فقرروا أن يعقد المؤتمر الثاني للاقتصاديين العرب في النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٦٦ في دولة الكويت بناء على الدعوة الموجهة من وفد الاقتصاديين الكويتيين وذلك من أجل استكمال تكوين الاتحاد وتسيير أموره وبحث موضوع تمويل التنمية في الأقطار العربية.

وتلقى المؤتمر بالقبول والشكر استعداد جمعية الاقتصاديين العراقيين لنشر وقائع المؤتمر المتضمنة أبحاثه ومناقشاته في مجلد خاص يوزع ليكون في متناول المسؤولين والباحثين والمفكرين العرب.

كما رأى المؤتمر ضرورة ايجاد اطار تنظيمي لاستمرار توجيه وتدعيم جهود الاقتصاديين وتقرر اقامة اتحاد للاقتصاديين العرب يكون مقره مدينة بغداد ويعمل على تحقيق الأهداف التالية:

١ ــ إجراء الدراسات الاقتصادية والعمل على تشجيعها بحثاً عن الحلول العملية المستندة إلى الأسس العلمية والرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للأمة العربية.

٢ ــ إحياء التراث الفكري الاقتصادي العربي.

٣ ــ المساهمة في الفكر الاقتصادي العالمي بأبحاث ونظريات نابعة من ظروف هذه الأمة وواقعها.

٤ ــ إغناء اللغة العربية بما يفي حاجات العلوم الاقتصادية.

٥ ــ تبادل المعلومات والخبرات العلمية بين الاقتصاديين العرب ودراسة الموضوعات والقضايا المشتركة بين الأقطار العربية ووضع الحلول المناسبة لها.

٦ ــ وضع إمكانيات العلوم الاقتصادية في خدمة القضايا العربية وفي مقدمتها تحقيق الوحدة العربية...

٧ ــ تشجيع الاقتصاديين في كل بلد عربي على توحيد صفوفهم في هيئة تنضم إلى الاتحاد.

٨ ــ العناية بالكفاءة العلمية للاقتصاديين العرب وتقديم الخدمات اللازمة لذلك...

ولضرورة متابعة أمور إتمام تنظيم الاتحاد وتقديم ما يلزمه من الخدمات فقد اختار المؤتمر مكتباً موقتاً قوامه الدكتور حسن ثامر رئيس المؤتمر والدكتور عبد الحسن زلزلة نائب رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين مضافاً إليهما الهيئة الإدارية لجمعية الاقتصاديين العراقيين ورئيس لجنة مجلة الاقتصاديين وخوله اتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات لهذه الغاية حتى تتم إقامة تنظيمات الاتحاد المختلفة. كما قرر المؤتمر اعتبار السادة الآتية أسماؤهم أدناه مراسلين لهذا المكتب المؤقت:

السودان ــ السيد الدكتور فريد عتباني ــ جامعة الخرطوم.

المغرب ــ السيد علي بركاش ــ ٥ شارع الجيش الملكي ــ الدار البيضاء.

سوريا ــ السيد الدكتور محمد العمادي ــ أمين عام مساعد وزارة التخطيط.

الكويت ــ السيد أحمد الدعيج ــ مدير التخطيط الكويتي.
الجزائر ــ السيد شفيق الطيب ــ الممثل التجاري في بلاد الشرق العربي.
الأردن ــ السيد حفظي ملحيس ــ نابلس.
ليبيا ــ السيد نوري بريون ــ قسم البحوث ــ بنك ليبيا، طرابلس.
لبنان ــ السيد الدكتور بشير الداعوق ــ الجامعة الأميركية ــ بيروت.
الجمهورية العربية المتحدة ــ السيد الدكتور محمد حلمي مراد ــ وكيل جامعة القاهرة.

والمؤتمر إذ يشكر لجمعية الاقتصاديين العراقيين مبادأتها بهذه الدعوة وجهودها الرائعة في الإعداد له وتنظيم إدارته وأعماله مما كان له أكبر الأثر في نجاحه، لا يفوته أن يتقدم بأجزل الشكر إلى شعب العراق النبيل وحكومته الموقرة على كرم الضيافة، وأن يوجِّه وافر الشكر إلى الحكومات والمنظمات العربية والجمعيات الاقتصادية والاقتصاديين العرب الذين آزروا هذا المؤتمر وباركوا أهدافه راجياً المولى سبحانه أن يوفِّق خطاه في خدمة الوطن العربي الكبير...

بغداد في ٧/ ١١/ ١٩٦٥

رئيس المؤتمر
الدكتور حسن ثامر

أعضاء الوفود

ملحق رقم (٢)
توصيات
مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني

بغداد ٨ ـ ١٣ آذار / مارس ١٩٦٩

تطبيقاً لأهداف اتحاد الاقتصاديين العرب في إجراء الدراسات الاقتصادية والعمل على تشجيعها بحثاً عن الحلول العملية المستندة إلى الأسس العلمية والرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب العربي.

وإدراكاً لطبيعة المرحلة التي تفرض على الوطن العربي أن يواجه تحدي التخلف الاقتصادي وتحدي الوجود الصهيوني.

فإن المهمة العاجلة للاقتصاديين العرب تتمثل في التصدي لبحث مقتضيات التنمية لإيجاد

العلاقة الموضوعية بين اقتصاد التنمية الذي تفرضه الحرب على التخلف ومقتضيات الدفاع القومي الذي تستلزمه الحرب في مواجه الامبريالية والصهيونية العالمية.

١ ـ مقتضيات التنمية:

١ ـ إن عملية التنمية الاقتصادية ليست هي النمو الاقتصادي العربي، لكنها العملية الواعية لتحرير وتطوير الاقتصاد الوطني عن طريق إجراء التغييرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي، وذلك بتطوير ظروف الإنتاج ووسائله وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والجماعية. وكل ذلك هو ما يسمح في النهاية بتعبئة الفائض الاقتصادي لإحداث التراكم الضروري للإنتاج الموسع.

٢ ـ لمواجهة خيارات التنمية لا بد من الأخذ بأولويات معينة، مما يقتضي الأخذ بالتخطيط، ومن ثم فإن خطة التنمية هي الأداة الرئيسية لإجراء التغييرات الهيكلية التي تسمح بالتوسع في الإنتاج.

٣ ـ يجب التمييز بين الخطة القومية وبرنامج الاستثمار. فهذا البرنامج ليس سوى تجميع للاستثمارات المقترحة وبيان بتوقعات نتائجها. أما الخطة فهي التعبئة الشاملة التي ترمي لتحقيق أهداف قومية تتعلق برفع معدلات نمو الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة المنتجين.

٤ ـ إن فعالية التخطيط إنما تعتمد إلى حد كبير على وجود قطاع عام مملوك للدولة يكون إطاراً لتطوير علاقات الإنتاج بحيث يقدم في النهاية نموذجاً جديداً لأسلوب إنتاج أرقى من أسلوب الإنتاج السائد في القطاع الخاص.

٥ ـ يجب تعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة بتمويل الاستثمارات، تأكيداً لمبدأ أن التنمية إنما تعتمد في المقام الأول على التراكم القومي، ومبدأ أسبقية التراكم القومي على المساعدات المالية الخارجية على الرغم من أهميتها.

٦ ـ يمكن دائماً التغلب على العقبات الموروثة والمستحدثة التي تعترض التنمية بالتأكيد على حقيقة أن التنمية ليست مجرد عمل اقتصادي وإنما هي عمل اجتماعي في الأساس.

٢ ـ مقتضيات اقتصاد الحرب:

١ ـ إن الحرب التي ما زالت تشنها الأمبريالية واسرائيل على البلاد العربية هي حرب طويلة الأمد تتطلب تعبئة القوى الإنتاجية والموارد المادية من أجل كسب تلك الحرب.

٢ ـ لا يوجد تناقض بين التنمية واقتصاد الحرب، وعلى العكس فإن التنمية بحكم التغييرات الهيكلية التي تجريها تجعل البلد مهيأ أكثر من غيره لمهام اقتصاد الحرب من تعبئة الموارد وتحديد الأولويات وتوزيع الأعباء فيما بين المواطنين وقطاعات الإنتاج، وبخاصة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٣ ــ إن تعبئة الفائض الاقتصادي هي المهمة الأولى في اقتصاد الحرب وذلك عن طريق:

أ ــ إعادة توزيع الدخل القومي بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك غير الضروري.

ب ــ ضغط الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة إلى أقصى حد.

ج ــ مواجهة أخطار التضخم والحد منه.

د ــ حسن توزيع الموارد المادية بين قطاعي الإنتاج والاستهلاك.

٤ ــ يمكن للتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وبخاصة في مجالي البترول وفوائض الأموال أن يلعب دوراً حاسماً في تعبئة الموارد لمقتضيات الدفاع القومي.

ولكل ما تقدم انعقد مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني في بغداد في الفترة ٨ ــ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩ تحت شعار التعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي، وتدارس المؤتمر الموضوعات التالية:

١ ــ مسح عام لاقتصاديات الوطن العربي.

٢ ــ الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي.

٣ ــ السياسة الاقتصادية:

أ ــ السياسة المالية.

ب ــ السياسة النقدية.

ج ــ السياسة الإنتاجية الزراعية والصناعية.

د ــ السياسة الاستهلاكية التموينية.

٤ ــ السياسة النفطية.

٥ ــ العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي.

وانتهت الدراسات والمناقشات إلى اقتراح التوصيات التالية:

أولاً : في مجال التعريف باقتصاديات الوطن العربي :

وجد المؤتمر أن مهمة تعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة التنمية والدفاع القومي تتطلب ضرورة التعرف على اقتصاديات الوطن العربي، وبناء عليه:

١ ــ يوصي المؤتمر الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب بتصميم نماذج عامة تحتوي على تصنيف تفصيلي للمعلومات والإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي يحتاجها الباحث في الشؤون الاقتصادية العربية تكون واضحة ومتجانسة في التعاريف والمصطلحات والمفاهيم على أن يكون تصميم تلك النماذج بالتنسيق مع الأجهزة المختصة في الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والأجهزة الإحصائية المتخصصة. كما يوصي المؤتمر الدول العربية بتوفير المعلومات والإحصاءات حسب تلك النماذج.

٢ ـ يوصي المؤتمر الأمانة العامة للاتحاد أن تبذل مساعيها لدى الجامعة العربية والجهات الأخرى المختصة لوضع أطلس اقتصادي إحصائي عربي شامل.

٣ ـ يوصي المؤتمر الحكومات العربية باستكمال أعمال المسح الجيولوجي والطوبوغرافي وأعمال التحري عن الثروات الطبيعية وما يتصل بها من دراسات ووضع نتائج تلك المسوح والدراسات بين أيدي الباحثين حال توفرها.

٤ ـ يوصي المؤتمر الأمانة العامة للاتحاد بالسعي لدى الحكومات العربية والهيئات العلمية بزيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة للاقتصاديات العربية، والدراسات الخاصة بقطاعات معينة بشكل شامل للوطن العربي.

ثانيا: في مجال الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية:

إن المؤتمر إيماناً منه بأن مسيرة الوحدة الاقتصادية بين الأقطار العربية جزء من مسيرتنا لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وان التكامل الاقتصادي العربي يجعل البلاد العربية قادرة على مواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية في معركة المصير الحالية وفي مجابهة ما تسعى إليه الصهيونية والاستعمار لاستغلال البلاد العربية ونهب مواردها.

وباستعراض ما تم من جهود بذلت في النطاق العربي لتقوية أواصر الرباط الاقتصادي بين البلاد العربية، والصعوبات التي تعترض التكامل الاقتصادي العربي. وما اتضح للمؤتمر، من مسح الموارد العربية بأن هذه الموارد هي موارد وفيرة ومتنوعة وأنها غير مستغلة الاستغلال الأوفى بسبب التبعية والتخلف والتجزئة. لذلك يوصي المؤتمر:

١ ـ إعطاء أولوية خاصة، في مختلف البلاد العربية لشؤون الوحدة الاقتصادية العربية كجزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية.

٢ ـ تنسيق استغلال الموارد العربية في مختلف الحقول الاقتصادية بما يكفل منع التنافر ويزيد من درجة التكامل بين مختلف أنواع الإنتاج وبين الإنتاج والاستهلاك ويضمن استغلالاً أوفى للموارد العربية ولمصالح الشعب العربي في مختلف أقطاره ويكفل عدم ضياع الموارد العربية واستغلالها ونهبها من جانب الأجنبي ويحفظ السيادة الاقتصادية للشعب العربي على موارده الاقتصادية.

٣ ـ عدم التركيز، في مجالات التعاون الاقتصادي العربي، على تحرير التبادل التجاري فقط وإنما يجب التركيز على الاستثمارات الأخرى، خاصة مجال الصناعة لأهميتها القصوى للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي للشعب العربي، ولما تتيحه من قيمة مضافة كبيرة إلى الدخل القومي العربي ولما تؤدي إليه من تحويل الاقتصاد العربي من وضعه الحالي إلى اقتصاد متقدم متوازن.

٤ ــ تدعيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القائم على تنفيذ اتفاقية الوحدة وحث الحكومات العربية على العناية بقراراته وإعطائها الأهمية اللازمة ورفع مستوى التمثيل فيه إلى المستوى الوزاري ومحاربة العقلية البيروقراطية في مجالات التعاون الاقتصادي العربي.

٥ ــ يدعو المؤتمر كلاً من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة للاستفادة من أحكام المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وإقامة وحدة أوسع مدى وتخطي مرحلة تحرير التبادل التجاري إلى مرحلة التنسيق الاقتصادي ويجد المؤتمر مبرراً لدعوته في ثلاثة أسس هي:

أ ــ ان الفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بها كل من هذه الدول متقاربة وذات أسس متشابهة.

ب ــ إن اتفاقيات التنسيق الاقتصادي الثنائية بينها تقوم على أسس واحدة.

ج ــ إن اتفاقها هذا سيكون ضمن أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبالاستناد إلى أحكامها.

ويدعو المؤتمر الدول الثلاث للتعاون كمجموعة داخل اتفاقية الوحدة الاقتصادية مع بقية الدول العربية المنضمة للاتفاقية حتى يقدر لهذه الأخيرة أن تجد المجال أمامها ممكناً لتسير في طريق الوحدة الاقتصادية بخطى أبعد.

٦ ــ حث الدول العربية التي لم تنضم إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بالانضمام إليها.

٧ ــ تدعيم المجلس الاقتصادي العربي بشكل يمكنه من ممارسة صلاحياته بصورة أوسع وأكثر تنسيقاً مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والعمل على رفع مستواه ليكون الجهاز الأعلى الذي يرسم السياسة العامة للأجهزة الاقتصادية المنبثقة عن الجامعة العربية.

٨ ــ دعم اقتصاديات البلاد العربية المستقلة حديثاً والتي تعاني من عجز في ميزانياتها وخبراتها الفنية والادارية وفي مقدمتها جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية.

٩ ــ إنشاء لجنة دائمة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهيئات التخطيط في الدول الأعضاء، تكون مهمتها دراسة خطط الأقطار العربية والعمل على تنسيقها وإعداد إطار عام لخطة عربية تسترشد به الأقطار العربية عند وضعها لخطط التنمية الخاصة بها. كما تقوم بتوحيد المصطلحات والمفاهيم التخطيطية وتوحيد أساليب إعداد الحسابات القومية ودراسة المشروعات الائتمانية والقضايا التمويلية ويوصي المؤتمر بضرورة توفير المبالغ اللازمة لإظهار هذه اللجنة إلى حيز العمل بأسرع وقت ممكن.

١٠ ــ ضرورة وضع المشروعات الاقتصادية والبترولية العربية المشتركة جميعها موضع التنفيذ لأن ذلك من شأنه أن يربط بين مصالح الأقطار المساهمة في هذه المنشآت من جهة، وبين أغراض المشروعات في توحيد المصالح الاقتصادية للأقطار العربية نفسها وتطويرها من جهة ثانية، كما أن

على الأمانة العامة للجامعة أن تتدارس الطرق المختلفة التي من شأنها الخروج بهذه المشروعات من وضعها الساكن الحالي.

ثالثا : السياسة الاقتصادية :

إن السياسة الاقتصادية السليمة تكفل تعبئة الموارد ووضعها في خدمة التنمية والدفاع القومي، ولهذا فإن دراسات المؤتمر انتهت:

أ ــ في نطاق السياسة المالية :

إن الدور الطبيعي للتخطيط المالي في هذه المرحلة يتمثل في زيادة الفائض الاقتصادي المخصص لأغراض التنمية والدفاع القومي ويفرض على الأمة العربية استجابة واعية لبرنامج قومي يستهدف زيادة الإنتاج وتقليل المخصص للاستهلاك غير الضروري وانطلاقاً من ذلك يوصي المؤتمر بما يلي:

١ ــ مطالبة الحكومات العربية بزيادة اعتمادات الدفاع القومي في كل بلد عربي إلى الحد الذي يضمن تهيئة كاملة في عدد الجيوش ومعدات تسلحها.

٢ ــ إنشاء صندوق للدفاع القومي على مستوى الوطن العربي تسهم فيه كل دولة عربية بنسبة تتحدد في ضوء ما يلي:

أ ــ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
ب ــ اعتمادات الميزانية.
ج ــ مساهمة البترول في تكوين دخلها القومي.
د ــ نفقات الدفاع في الميزانية.
هـ ــ وجود أو عدم وجود قواتها في الجبهة.

٣ ــ فرض ضريبة دفاع عربي على جميع البلاد العربية بسعر موحد على أن يكون محلها سلع إستهلاكية واسعة الانتشار ولا يؤدي ارتفاع أثمانها إلى إحداث تغيير حاسم في مستوى الأسعار كالسجائر والملاهي وأية سلع وخدمات مماثلة.

٤ ــ إصدار طوابع بريد على المستوى العربي يرصد ريعها لبرامج إعداد جيوش التحرير الشعبية العربية والعمل الفدائي اللذين يعدان من أقوى الوسائل وأفضل الأسلحة في التهيئة لاستعادة الحق العربي.

٥ ــ إصدار سندات دفاع مشترك اسمية يصدرها صندوق الدفاع المشترك وتضمنها البلاد العربية ضماناً يوفر الثقة لها ويغري الممولين في الاكتتاب فيها على أن تدفع فائدة معتدلة عن هذه السندات وتتحمل الدول العربية هذه الفائدة بنفس النسبة التي تسهم بها في الصندوق، وذلك بقصد توفير مصدر لتمويل المجهود الحربي وبقصد إشراك الحكومات والشعوب العربية في تمويل الدفاع المشترك.

٦ ــ إعادة النظر في تركيب نفقات الدفاع في مختلف ميزانيات الدول العربية بما يضمن توجيهها نحو أفضل إستخدام لها.

ب ــ وفي نطاق السياسة النقدية:

فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

١ ــ استكمال تحرير العملات العربية من التبعية للمناطق النقدية الأجنبية.

٢ ــ البدء في الإجراءات التي تفضي إلى إنشاء صندوق نقد دولي عربي، وفي مقدمتها إنشاء اتحاد مدفوعات عربي يشمل جميع البلدان العربية.

٣ ــ ضرورة الحد من أخطار التضخم الذي يتخطى الحدود المعقولة للتوسع النقدي في ظروف التنمية والدفاع القومي.

٤ ــ ضرورة اجتماع محافظي (حكام) المصارف المركزية العربية اجتماعاً دورياً يتم كل سنة قبيل اجتماع صندوق النقد الدولي لغرض تنسيق المواقف العربية في الشؤون النقدية الدولية.

ج ــ وبصدد السياسة الإنتاجية الزراعية والصناعية:

فإن المؤتمر إذ يأخذ في تقديره ظروف الحرب مع العدو، يرى أن الهدف الأول للسياسة الإنتاجية الزراعية والصناعية في ظل هذه الظروف، يقوم على أساس رفع الكفاية الإنتاجية في الزراعة والصناعة على السواء. ولهذا يوصي المؤتمر بما يلي:

في نطاق الزراعة:

١ ــ تكثيف الزراعة وزيادة الاهتمام بالوسائل المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

٢ ــ زيادة الاهتمام في الوسائل المكملة للإصلاح الزراعي والتنمية كالتمويل والتعاون والتسويق والإرشاد والعلاقات الزراعية.

٣ ــ إعطاء أسبقية خاصة للزراعات التي تؤمن الاحتياجات الغذائية الأساسية.

٤ ــ إعطاء الأسبقية للزراعات التي تؤمن إحتياجات الصناعة العربية.

٥ ــ الاهتمام بالثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية وإدخال تربية الحيوان ضمن الزراعة المنظمة وتطويرها.

٦ ــ إنشاء شركة عربية تتولى تمويل المشروعات الزراعية في الأقطار التي تتوفر فيها الأراضي والمياه والأيدي العاملة وينقصها رأس المال.

٧ ــ تكوين لجنة علمية لإكمال دراسة الوسائل التي تحقق الأهداف السابقة على وجه أفضل

في نطاق الصناعة :

١ ـ تركيز الجهود على تنسيق العمل في صناعة البتروكيمياويات وصناعة الحديد والفولاذ نظراً لأهمية هاتين الصناعتين وضخامة رأس المال المطلوب لهما.

٢ ـ تنسيق السياسات الصناعية على أن يشمل هذا التنسيق المشروعات الجديدة والقديمة والمشروعات في القطاع العام والخاص.

٣ ـ تقوية لجنة التنسيق الصناعي وتنمية الثروة المعدنية بشكل يجعلها قادرة على :

أ ـ إقتراح المشروعات الصناعية المشتركة والمساهمة في أعمال التنسيق.

ب ـ وضع الاتفاقيات التنفيذية لهذه المشروعات.

ج ـ مراقبة تنفيذ هذه المشروعات.

٤ ـ زيادة الاهتمام بتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية.

٥ ـ الإهتمام بالصناعات التي تؤمن مستلزمات الإنتاج الزراعي.

٦ ـ إعطاء أولوية للصناعات الاستراتيجية وخاصة أدوات ووسائل الإنتاج.

٧ ـ الإسراع في تدعيم صناعة الآلات خصوصاً الآلات التي من شأنها تأمين مستلزمات العمل الغذائي.

٨ ـ إقامة الصناعات البديلة للاستيراد.

٩ ـ إقامة الصناعات التي من شأنها استثمار الخامات الصناعية المتوفرة في الوطن العربي.

١٠ ـ إقامة صناعات التغذية لجنود الجبهة كصناعة المركزات.

د ـ السياسة الاستهلاكية التموينية :

وفي مجال السياسة الاستهلاكية التموينية الواجبة الاتباع في هذه المرحلة. يؤكد المؤتمر على أن لتنظيم الاستهلاك أثراً بالغاً في قدرة السياسة الاستهلاكية على المساهمة بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية والدفاع القومي، ويوصي المؤتمر بما يلي :

١ ـ تعميق الأبحاث الخاصة بهذا الموضوع في الأقطار العربية، وخاصة على أساس تحديد الحدود الدنيا للاستهلاك الضروري للمحافظة على الإنتاجية والمعنويات والعدالة في توزيع عبء التضحيات. ويقتضي هذا التعمق في توفير الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بمرونات الطلب السعرية والداخلية على المواد المختلفة وتحديد المواد القابلة للتصدير... الخ.

٢ ـ ان السياسة الاستهلاكية لأي قطر عربي يجب أن ترتكز على دراسة التوفر النسبي للمواد التموينية والاستراتيجية فيما بين هذه الأقطار ليصار إلى توزيع المخزون منها بين مختلف أسواق

الأقطار العربية حسب مقدار الحاجة في ظروف الحرب. ومن الطبيعي أن تحقيق هذا الهدف يقتضي كشرط أولي الاهتمام بتأمين وسائل النقل السريعة والفعالة بين مختلف الأقطار العربية.

رابعا : وفي نطاق السياسة البترولية العربية اصدر المؤتمر التوصيات التالية :

١ ــ استعرض المؤتمر ما نجم عن السياسات البترولية غير الموحدة، في البلاد العربية، من تأثير محسوس في إضعاف القوة التفاوضية للبلاد المنتجة للبترول والبلاد التي يمر البترول عبر أراضيها. ولهذا يوصي المؤتمر بإقامة منظمة عربية قائمة على أسس سليمة، تضم كل الأقطار العربية المنتجة للبترول والأقطار التي يمر البترول عبر أراضيها، ويكون من بين أهدافها:

أ ــ العمل على إعادة النظر في الامتيازات البترولية في البلاد العربية على نحو يضمن المشاركة الفعلية في الإدارة ورأس المال في مختلف مراحل الصناعة إنتاجاًوتكريراًونقلاً وتسويقاً، وتقليل مدد الامتياز والحد من الأرباح غير الاعتيادية التي تحصل عليها الشركات.

ب ــ تشجيع الاستغلال المباشر في القيام بجميع مراحل الصناعة البترولية وجعله الأساس الذي يتبع في تنمية الصناعة البترولية العربية، بحيث تتولى الشركات والمؤسسات الوطنية إنتاج البترول الخام ونقله وتكريره وتسويقه ويكفل بالتالي اندماج الصناعة البترولية في الاقتصاد القومي.

ج ــ تشجيع إنشاء الصناعات البتروكيماوية والعمل على تنسيق الوحدات التي تقام في البلاد العربية لتكون كلاً متكاملاً.

٢ ــ يوصي المؤتمر بأن تقوم الأقطار العربية المنتجة للبترول بإلزام الشركات العاملة فيها في المساهمة بتنويع صناعة البترول لجعلها صناعة وطنية متكاملة. كما يوصي بأن تقوم الأقطار العربية المنتجة للبترول بتوسيع صناعة التكرير المحلية بواسطة الشركات الوطنية والدخول في اتفاقيات تجارية مع الأقطار المستهلكة تكفل تصريف المنتجات البترولية في أسواقها.

٣ ــ استعرض المؤتمر المشكلات الناجمة عن نقل البترول العربي من حقوله إلى مراكز الاستهلاك خصوصاً بعد تزايد الطلب العالمي وبلوغ طاقة النقل بالأنابيب حدودها القصوى، وافتقار الدول العربية إلى أسطول نقل عربي مشترك. لهذا يوصي المؤتمر بما يلي:

أ ــ ضرورة إنشاء أنابيب عربية تربط بين حقول الإنتاج في منطقة الخليج العربي وموانىء التصدير في البحر المتوسط لمواجهة المشروع الاسرائيلي والتغلب على العجز المتزايد في وسائل النقل القائمة.

ب ــ التعجيل في مد خط البترول المزمع إقامته في الجمهورية العربية المتحدة من خليج السويس إلى البحر الأبيض المتوسط.

ج ــ تذليل الصعوبات التي تواجه إقامة مشروع شركة الناقلات العربية للبترول.

خامسا : وفي مجال العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم يوصي المؤتمر بما يلي :

١ ــ أن تعمل الأقطار العربية على تطوير هيكلها الإنتاجي بحيث تقلل من اعتمادها على استيراد مستلزماتها الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من الدول الأجنبية.

٢ ــ أن تعمل الأقطار العربية على تحرير اقتصادياتها وتجارتها الخارجية من التبعية الاقتصادية للأسواق الاحتكارية والاستعاضة عن الاستيراد من الدول الأجنبية بالاستيراد من الأقطار العربية.

٣ ــ أن تعمل الدول العربية مندفعة من مصلحتها الاقتصادية وبشكل جماعي بحيث تتمكن من تسويق منتجاتها إلى جميع الكتل الدولية آخذة بمبدأ توجيه تجارتها الخارجية إلى الكتل والدول التي تمنح الدول العربية شروطاً أفضل وبما يؤدي إلى تخفيض عجز ميزان تجارة ومدفوعات بعض الدول العربية.

٤ ــ إنشاء مصرف عربي مشترك تكون مهامه تمويل التجارة وإجراء عمليات المقايضة بين الأقطار العربية كما يؤيد المؤتمر قيام اتحاد المدفوعات العربي في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والحث على سرعة إنشاء هذا الاتحاد.

٥ ــ يؤكد المؤتمر على وجوب امتناع الدول العربية عن إستعمال العلاقات الاقتصادية كوسيلة ضغط سياسي بين بعضها والبعض الآخر لأن نتائج ذلك الإساءة الى الشعوب قبل الحكومات .

٦ ــ يؤكد المؤتمر أن تحول العلاقات الاقتصادية للأقطار العربية نحو الدول الصديقة يخدم أغراض التنمية والدفاع وهو يوصي بزيادة نسبة هذه العلاقات على حساب الدول الغربية التي تقف من القضايا العربية موقفاً معادياً.

٧ ــ يبقى الاتجاه الاقتصادي للأقطار العربية نحو البلدان النامية الهدف الرئيسي الذي يساعد على التنمية الاقتصادية في العالم العربي، لذلك يوصي المؤتمر بزيادة التعاون بين العالم العربي وبقية بلدان العالم الثالث في المواضيع التالية:

أ ــ اتخاذ موقف موحد مع البلدان النامية لفرض الإجراءات الدولية التي تؤدي إلى ضمان أسعار مجزية للمواد الأولية وللمنتجات الزراعية ومواجهة العجز الذي يطرأ على صادراتها بين حين وآخر.

ب ــ تعميق الاهتمام والتشاور وتبادل المعلومات مع دول العالم الثالث حول تطوير السوق العالمية.

ج ــ محاولة الاتفاق مع بقية الدول النامية للحصول على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بتبادل بعض المواد الأولية والمنتجات الزراعية.

د ـ السعي إلى الاتفاق مع الدول النامية التي تحتاج إلى البترول لتزويدها بالبترول العربي مباشرة.

هـ ـ الاهتمام بتبادل المنتجات المصنعة مع الدول النامية وأن يكون هذا التبادل مرتكزاً على التعاون في التخطيط والتوظيف والسير نحو نوع من التكامل في الإنتاج.

و ـ السعي لتطوير طرق المواصلات بين الدول العربية والدول النامية بقصد التعاون في جميع المجالات السابق الإشارة إليها.

٨ ـ يلاحظ المؤتمر أن وجود فوائض مالية للأقطار العربية في البلاد الصناعية المتقدمة يشكل ضرراً وخسارة للأمة العربية في مجموعها من حيث تفويت الفائدة من هذه الفوائض لتنمية الأقطار العربية ومن حيث أن المنتفعين من هذه الفوائض هي الدول المؤيدة لإسرائيل كما أنه يشكل خسارة للأقطار ذات الفوائض نفسها من حيث أنه يعرضها للخسارة الناجمة عن انخفاض أسعار العملات.

وفي سبيل توجيه هذه الاستثمارات نحو الأقطار العربية يوصي المؤتمر بما يأتي:

أ ـ تحقيق مشروع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب ـ إنشاء مؤسسات عربية إما ضمن هذا الصندوق أو خارجه في سبيل ضمان استثمارات أي قطر من الأقطار العربية الأخرى.

ج ـ وضع القوانين التي تحدد حقوق وواجبات الاستثمارات الخاصة في مختلف الأقطار العربية والتي تعطي لأصحاب هذه الاستثمارات حقوقاً ملائمة من حيث إدارة المشاريع والإقامة في البلد الذي يستضيف تلك المشاريع وحقوق تحويل الأرباح ورؤوس الأموال بالعملات التي تغذيها.

٩ ـ نظراً للتأثيرات المعوقة للاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد العربي، وانسجاماً مع الهدف المقرر لسياسة المقاطعة العربية، يوصي المؤتمر الحكومات العربية وأجهزتها ذات العلاقة بزيادة الاهتمام بالتسلل الاسرائيلي إلى دول العالم الثالث، وانتهاج وسائل وأساليب واعية لإحكام الحصار الاقتصادي حول العدو الاسرائيلي ومؤسساته ذات الطابع العالمي. كما يوصي المؤتمر بضرورة التأكيد المستمر على أدوار وأغراض الاحتكارات العالمية والاستعمار الجديد في اسناد التسلل الاسرائيلي إلى دول العالم الثالث في مختلف المناسبات وعلى شتى الأصعدة.

ويرجو المؤتمر أن تقوم إدارة المقاطعة العربية في جامعة الدول العربية أو أية هيئة مختصة أخرى بإصدار دليل يلاحق ويحلل تداخل وتحركات رأس المال الصهيوني المقنع تحت أسماء مستعارة.

الأمانة العامة

لاتحاد الاقتصاديين العرب

ملحق رقم (٣)
توصيات المؤتمر الثالث للاقتصاديين العرب

دمشق ، ١١ ـ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١

انطلاقاً من واقع التخلف والتبعية التي يعانيها اقتصاد أمتنا العربية، ومن واقع التجزئة القائمة التي تعود على هذا الاقتصاد في كل قطر على حدة وفي الأقطار العربية مجتمعة بأضرار بالغة ؛

وانطلاقاً من الحاجة الماسة إلى إرساء التنمية الاقتصادية في الدول العربية على أسس علمية متينة تأخذ بالحسبان التقدم السريع الذي يجري في الدول المتقدمة، وضرورة اللحاق بها في أقصر الأوقات، وأن هذه التنمية لا يمكن أن تكون سليمة إذا لم تتم على تخطيط علمي مدروس وسعي مثابر لإدخال أحدث ماوصلت إليه التكنولوجيا العالمية في ضوء الإمكانيات المتيسرة.

وانطلاقاً من أن الوطن العربي ككل يملك ثروات معدنية وفيرة وطاقات زراعية لا يستهان بها ويؤلف بمجموعة سوقاً ملائمة للتطوير الصناعي والزراعي الواسع، وأن الوحدة الاقتصادية بين أقطاره ستوفر وضعاً مناسباً لإقامة المشاريع والمؤسسات الكبيرة ذات التقنية العالية التي هي وحدها ما يعطي الأمل بتقريب الهوة التي تفصلنا عن الأمم المتقدمة، وأن مثل هذه المشاريع والمؤسسات لا يمكن أن تنهض ما لم تتوفر القناعات الضرورية لدى المسؤولين في الدول العربية بأهمية العمل الاقتصادي المشترك والتخطيط الاقتصادي على صعيد القطر الواحد وضمن إطار عام مشترك يجمع أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية إن لم يكن كلها.

وإدراكاً للدور الكبير الذي لعبه التبادل التجاري بين أقطار الوطن العربي، وبينها وبين الدول الأجنبية، وان هذا الدور يمكن أن يكون سلباً أو إيجاباً بمقدار ما يمكن أن تسخر فيه تجارتنا الخارجية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية المنشودة وتقريب أجزاء الوطن الواحد من بعضها؛

وانطلاقاً من ضرورة التعرف على العوامل التي تعرقل المتاجرة بين الأقطار العربية والكيفيات التي يمكن بها تطوير هذه التجارة وجعلها أداة فعّالة من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، ودعم مكانتها في التعامل الدولي؛

وإدراكاً للتحديات القومية المصيرية التي تواجه الوطن العربي ككل والمساعي التي تبذل لإبقاء أقطارنا ميداناً للنهب والاحتكار، وإدراكاً للأهداف القومية التي تفرض نفسها بقوة اليوم، وتدفع كل فصائل الأمة العربية إلى التفكير بجدية لتسخير كل طاقاتها من أجل تحقيق هذه الأهداف في التحرر الكامل والوحدة والتقدم؛

انطلاقاً من كل هذه المواقف، وإدراكاً لكل هذه العوامل، انعقد في دمشق المؤتمر الثالث للاقتصاديين العرب في الفترة ما بين ١١ و١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ تحت شعار «التجارة الخارجية عامل وحدة وإنماء»، واستمع إلى البحوث التي اعدت حول التجارة الخارجية والاوضاع

الاقتصادية في الاقطار العربية والعوامل التي حالت حتى الآن دون تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بينها، والأساليب والوسائل التي يراها الباحثون لتنمية الاقتصاد في القطر الواحد وتنسيق هذه التنمية في أجزاء الوطن العربي ككل، ولتطوير التجارة الخارجية لتصبح أداة فعّالة في هذا الاتجاه.

وقد ناقش المؤتمر هذه البحوث في جو من الصراحة والموضوعية، وفي ضوء ما توصل إليه الباحثون، وفي ضوء التعقيبات والمناقشات، واستناداً إلى المنطلقات والتصورات التي وضعها المؤتمر نصب عينيه توصل إلى القرارات والتوصيات التالية:

اولاً: اهداف تخطيط التجارة الخارجية للبلاد العربية:

أ ـ ضمان تحقيق التنمية المتوازنة السريعة في الأقطار العربية ككل، ذلك لأن الأسواق الكبرى والاقتصاديات الواسعة سبيل لتحقيق المعدلات المرتفعة للنمو، ويقترح في هذا الصدد تشكيل لجنة على مستوى الجامعة العربية تمثل فيها الأجهزة الحكومية المختصة في الدول العربية والخبرات من كافة الأقطار العربية بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد الاقتصاديين العرب ومركز التنمية الصناعية للبلاد العربية.

ب ـ زيادة قدرة المنتجات العربية على كسب الأسواق الأجنبية ضمن سياسة عربية موحدة عن طريق تحسين نوعيتها وتخفيض أسعارها والعناية بالدعاية المثمرة لها والارتفاع بالأسلوب الفني لتسويقها والدقة في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بشأنها.

ج ـ دعم الأقطار العربية ذات المنتجات المتماثلة في التعامل مع التكتلات الاقتصادية والشركات الاحتكارية الكبرى لضمان تصريف منتجاتها بالشروط الملائمة على النحو الذي لمسنا أثره الطيب بالنسبة للموقف من شركات النفط الاحتكارية.

د ـ محاصرة العدو الإسرائيلي اقتصادياً بطريقة إيجابية دون الاكتفاء بمقاطعة المتعاملين معه، وذلك بالتعرف على منتجاته ودراسة أسواق تصريفها والعمل على كسبها للحيلولة دون تقوية إمكانياته الاقتصادية.

ويسجل المؤتمر ارتياحه لقرار المجلس الاقتصادي العربي إشراك اتحاد الاقتصاديين العرب في دراسة موضوع التغلغل الاسرائيلي في الأسواق الأجنبية. ولا سيما النامية منها ووسائل مجابهته ويأمل أن يشارك ممثلوه بحيوية في المؤتمر الخاص الذي تقرر عقده قريباً لهذا الغرض.

هـ ـ مراعاة موقف الدول الأجنبية من القضايا العربية عند تنسيق السياسات التجارية الخارجية للدول العربية والتشدد مع تلك الدول التي تقف من قضايانا القومية موقفاً معادياً مع عدم الإخلال بالمصالح الأساسية التي ليس من الحكمة تعطيلها.

ثانيا : في مجال تنشيط التجارة الخارجية بين البلاد العربية :

أ ــ تحقيق النمو المتوازن المتكامل بين أقطار الوطن العربي عن طريق تنسيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية حتى يتنوع إنتاجها مما يزيد من فرص التبادل بين البلاد ذات المنتجات المتماثلة، وتجنب إقامة مشروعات في الوطن العربي على غير الوجه الأكفأ إقتصادياً وكذلك تجنب التنافس والتزاحم بين المنتجات العربية دون مبرر.

ب ــ تنظيم انتقال السلع فيما بينها على أساس التنسيق المدروس ومراعاة المستويات الإنمائية المتباينة للبلاد العربية وصلاحية كل جزء من الوطن العربي لإنتاج هذه السلعة أو تلك، وتمكن كافة الاقتصاديات العربية من النمو والتقدم.

إن المؤتمر، إذ يوصي بتنظيم التبادل التجاري بين البلاد العربية إنما يأخذ بهذا المفهوم للتنظيم وهو يستبعد كل ما قد يتبادر إلى الذهن من إطلاق حرية التبادل دون تنسيق.

ج ــ دعم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية عن طريق :

١ ــ ضرورة احترام دول الوحدة الاقتصادية العربية لالتزاماتها التي تفرضها اتفاقية هذه الوحدة وتنفيذ قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية.

٢ ــ حرمان الدول التي لا تتعهد بتنفيذ بنود اتفاقية الوحدة الاقتصادية في الاشتراك بالتصويت على قرارات المجلس.

٣ ــ إنشاء مجلس للسوق العربية المشتركة ليتفرغ لها ولتكون قراراته مصدر دفع لتطويرها، وذلك إلى جانب مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يضم في صفوفه، إلى جانب دول السوق، دولاً أخرى لم توافق بعد على الالتزام بقرارات المجلس بشأن السوق العربية المشتركة، وأن يتولى كل من المجلسين التخطيط في نطاق عمله لتطوير ما التزم به، مع الاكتفاء بمجلس الوحدة الاقتصادية كبديل للمجلس الاقتصادي وذلك بدعوة جميع الدول العربية للانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية لا سيما وأن اتفاقية الوحدة الاقتصادية تعطي الحق للدول الموقعة أن تستثني نفسها من كل أو بعض أحكامها وقرارات مجلسها للفترة التي تراها مناسبة لتأهيلها إلى تطبيق أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

٤ ــ تحديد مدة تصبح فيها قرارات مجلس السوق العربية المشتركة نافذة المفعول ما لم يعترض عليها، وإلا فإن الاعتراضات تعرض في اجتماع استثنائي إن كانت ذات أهمية أو في الاجتماع الاعتيادي التالي. ويؤخذ برأي الأغلبية فيما خلا بعض الأمور الرئيسية.

٥ ــ السير بالروابط الاقتصادية بين الدول ذات الاتجاهات الاقتصادية التقدمية بخطوات أبعد مع المحافظة على استمرار الارتباط بالسوق العربية المشتركة الشاملة.

د ــ إبعاد الخلافات السياسية عن التأثير في مسيرة الوحدة الاقتصادية بين الأقطار العربية إذ أن هذه الوحدة لصالح الشعوب العربية قبل غيرها، وهو ما تحرص عليه أحياناً دول عربية في

علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأجنبية. ولهذا فمن الأولى أن يراعى هذا المبدأ بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار الوطن العربي الواحد.

هـ ـ الاهتمام بتوفير وسائل المواصلات والنقل بين أجزاء الوطن العربي والتي هي عماد أساسي لتنشيط التبادل وتحقيق الوحدة الاقتصادية، فالاستعمار هو الذي عمد إلى ربط الأقطار العربية بينها عمل على تقطيع الاتصال فيما بينها، ويوصي المؤتمر في هذا الصدد بدراسة إمكانية تطوير النقل الساحلي كخطوة نحو تحقيق مشروع متكامل للملاحة بين الأقطار العربية.

ثالثاً: في مجال تنشيط التجارة العربية مع الدول الأجنبية:

أ ـ ضرورة دراسة الأسواق الأجنبية ـ ولا سيما في الدول النامية ـ والعمل على توجيه منتجاتنا الوجهة التي تلبي احتياجاتها على أن يؤخذ في ذلك بالأساليب الفنية الحديثة من أجل كلفتها لكي تستطيع الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية.

ب ـ تنسيق السياسة التجارية بين البلاد العربية بما يضمن عدم التزاحم بين الأقطار ذات الإنتاج المتماثل كأن يراعي الاتفاق على توزيع الأسواق فيما بينها أو توحيد الأسعار أو التغيير في نوعية المنتج الواحد ومواصفاته لخلق طلب متنوع عليه حسبما تنتهي إليه الدراسة في كل حالة.

ج ـ الاعتناء بأجهزة التعامل التجاري في البلاد العربية من حيث أسلوب دعايتها للمنتجات، وطريقة تعاملها، ومستوى كفاية العاملين فيها، وحرصها الشديد على تنفيذ التزاماتها لتكتسب ثقة المتعاملين معها في الأسواق الأجنبية، وتثبيت السمعة الطيبة للتعامل التجاري مع البلاد العربية، ودراسة إمكانية إنشاء مكاتب للترويج التجاري على المستوى العربي في الأسواق الخارجية.

رابعاً: في مجال توفير مقومات نجاح السياسة التجارية العربية:

أ ـ الارتفاع بمستوى الإحصاءات الاقتصادية وتوحيد طرائق تجميعها وترتيبها مع مراعاة الأمانة والدقة في تبيانها ووضعها في متناول الجهات المعنية، والدارسين والباحثين، وذلك لكي ترسم خطط السياسة التجارية على أسس قوية، وتسهل المقارنات واستخلاص النتائج السليمة.

ب ـ الطلب من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إصدار نشرة اقتصادية دورية قابلة للتوزيع العلني في الوطن العربي تضع البيانات والإحصاءات الأساسية في الأقطار العربية بين أيدي الدارسين والباحثين.

ج ـ ضماناً لسير اقتصادياتنا وفقاً للتقدم العلمي يوصي المؤتمر الدول العربية كافة بالاهتمام بالبحث العلمي ويناشدها أن تقيم المؤسسات العربية المتعاونة والمشتركة للبحث العلمي.

د ــ رفع كفاية مواردنا البشرية وذلك بإعداد الإطارات (الكوادر) الفنية المتخصصة في كافة المجالات بالأعداد المطلوبة مع الحرص على تصفية الأمية وزيادة فرص التعليم الفني والمهني والحفاظ على الكفايات والخبرات الفنية في البلاد العربية وصونها من الهجرة إلى الخارج.

هـ ــ إجراء مسح للواقع الاقتصادي في كل بلد عربي وظروفه وقدراته لتطوير هذا الواقع على أن يتم هذا المسح خلال سنة واحدة، وتحقيق التفرغ الكامل للخبرات التي ستكلف بهذه المهمة.

و ــ دراسة التناقضات الاقتصادية بين البلاد العربية على أساس المصارحة في مجال كل سلعة متماثلة ويوصي المؤتمر بتأليف لجان اقتصادية فنية لتذليل العقبات العملية الخفية التي تقف في سبيل التعاون الاقتصادي.

خامساً : في المجالات المالية والنقدية :

أ ــ لتمكين الأقطار العربية من الحصول على موارد للتنمية وتجنب اللجوء إلى مصادر أجنبية قد تفرض عليها شروطاً قاسية يدعو المؤتمر الدول التي تملك فائضاً من رؤوس الأموال أن تستثمر هذا الفائض في البلاد العربية عن طريق صندوق الإنماء الاقتصادي العربي، وقد قام فعلاً الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي بحيث تحصل على عوائد لا تقل عما تحصل عليه من استثمار هذا الفائض في البلدان الأجنبية، وأن تتعهد الدول العربية التي تستثمر فيها هذه الأموال بضمانها تجاه أية مخاطر.

ب ــ ضماناً لتوسيع التبادل التجاري يرى المؤتمر أنه في حالة إقراض دولة عربية دولة أخرى إعطاء المدينة حق تسديد القروض بالسلع والخدمات التي يمكن تصديرها إلى الدول الدائنة.

ج ــ وانطلاقاً من ضرورة المواجهة الحازمة للاعتداءات التي يتعرض لها جزء من الوطن العربي، مثلما حدث أخيراً في الخليج العربي، يرى المؤتمر أن تبادر الدول العربية التي تودع أرصدتها في دول أجنبية مارست أو ساندت العدوان إلى سحب جميع ما لديها من هذه الأرصدة، واستثمارها في الأقطار العربية وفقاً لما ورد في الفقرة (أ) من هذا البند.

سادساً : توصيات ختامية :

أ ــ يحتج المؤتمر على السياسة العدوانية التي تمارس ضد الأمة العربية وتقوم على اقتطاع أجزاء من وطنها كما حدث في فلسطين من قبل ويحدث الآن في الخليج العربي، وهو يرى في احتلال ايران بالتواطؤ مع بريطانيا الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عملاً عدوانياً ضدها يستهدف اضعاف قدراتها وسلب خيراتها ومواردها، ويدعو إلى فرض العقوبات الاقتصادية على بريطانيا وايران لسلوكهما هذا المسلك العدواني ضد الأمة العربية.

ب ـ يرى المؤتمر أن قيام صناعات استهلاكية متشابهة في البلدان العربية لا يخل بمفهوم الوحدة الاقتصادية بالضرورة، إذ أن إتساع السوق العربية من حيث السكان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المنتظر يستبعد كل تخوف في هذا المجال.

أما بشأن المشروعات الإنتاجية الكبيرة كالبتروكيمياويات والحديد والصلب وما شابهها فإن المؤتمر يدعو الى تخطيط إنشائها في البلدان العربية على أساس التخصص وتقسيم العمل.

ج ـ يدعو المؤتمر الدول العربية أن توجه استيراداتها من السلع التي تحتاجها إلى تلك الدول العربية التي تنتج هذه السلع بدرجة كافية بدلاً من أن تستوردها من الدول الأجنبية ويحبذ التفاهم بين الدولتين العربيتين المعنيتين حول ما يحقق جودة إنتاج هذه السلع وعدم الارتفاع بأسعارها في جو المصارحة الموضوعية لكل مشكلات سير عملية هذا التنسيق.

د ـ تقديراً للظروف والأوضاع التي تمر بها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وما تبذله حكومتها من جهد لإعادة بناء مجتمعها الجديد يوصي المؤتمر بمدها بالخبرات العربية، وتدريب كوادرها في البلاد العربية الأكثر تقدماً ومساعداتها في تمويل المشاريع الإنمائية ويعتبر ذلك مطلباً ملحاً وواجباً على الدول العربية الأكثر تقدماً ويرى فيه وسيلة أيضاً يجب اتباعها بالنسبة لكل دولة عربية هي بحاجة إلى مثل هذه المعونات.

دمشق في ١٩٧١/١٢/١٦

الأمانة العامة
لاتحاد الاقتصاديين العرب

ملحق رقم (٤)
بيان المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب

الرباط، ١ ـ ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٦

عقد المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب في الرباط من فاتح يونيو حتى الثالث منه ١٩٧٦، وقد اشتركت فيه وفود من جمعيات الاقتصاديين العرب من الأقطار التالية:
الأردن، السودان، الكويت، العراق، سوريا، فلسطين، ليبيا، مصر، المغرب.

وقد حضر المؤتمر أيضاً مندوبون عن:
جامعة الدول العربية.
مجلس الوحدة الاقتصادي.
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
وممثلون على بعض السفارات العربية بالرباط.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر بحث موضوع «صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، إيجابياتها وسلبياتها».

إن شعوب العالم العربي تتطلع باهتمام بالغ إلى تكريس صيغ التعاون والوحدة الاقتصادية بين بلدانها آخذة بعين الاعتبار الطاقات الضخمة من طبيعية وبشرية ومادية التي يتوفر عليها عالمنا العربي صاحب الحضارة العريقة والمتينة.

نحن الاقتصاديين العرب المجتمعين بالرباط في المؤتمر السادس نشارك شعوبنا العربية تطلعاتها وآمالها في التغلب على كل التحديات التي تحول دون تحرير الأرض والانسان العربي من مختلف الهيمنات الامبريالية وقيام تعاون بين بلداننا ينصهر في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي وإقرار نموذج تنمية قومية في الإنتاج والاستهلاك انطلاقاً من حاجيات الجماهير العربية وذلك وفق تطورنا المادي والفكري الذي نقرره بحرية بعيداً عن كل تأثير في كل المجالات السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية.

إن التغلغل الاستعماري في الوطن العربي هو السبب المباشر في خلق أصعب المعوقات الأساسية التي تحول دون إنجاح تجارب التعاون في بلداننا وذلك بتقسيم العالم العربي إلى كيانات أصبحت تظهر وكأنها «أمم لها مقوماتها الخاصة والمنفصلة عن الأقطار العربية الأخرى وزرع كيان دخيل في قلبه ألا وهو اسرائيل ليستنزف باستمرار كل طاقاته وقدراته الاقتصادية بصفتها المشروع الصهيوني الذي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالرأسمالية العالمية.

كما أراد أن يفرض على كل قطر عربي بنية اقتصادية تخضع أهم منتوجاته الأولية لتوزيع العمل الدولي السائد، وللتقلبات الصادرة عن مراكز الهيمنة الرأسمالية فأصبحت اقتصاديات البلدان العربية مرتبطة بالتيارات الخارجية الأجنبية بدلاً من انطلاق من الحاجات المعيشية للجماهير العربية.

وأصبح من المؤكد أن هذا الواقع المفروض هو الذي يخلق أسباب الصراع القائم في مختلف مناطق العالم العربي بين الفئات الانعزالية الهادفة إلى تمزيق كياناته وتعزيز الهيمنات الامبريالية وبين القوى الوطنية العاملة على توحيد وتدعيم التعاون والاتجاه الوحدوي المناهض للتغلغل الامبريالي.

ويرى الاقتصاديون العرب أن معركة التحرر والتعاون والبناء الاقتصادي مرتبطة بمعركة التحرر الوطني والاستقلال للشعوب والأراضي العربية التي ما زالت تعاني من مخططات الامبريالية والصهيونية من اغتصاب لأراضٍ عربية ومن نهب الثروات الوطنية عن طريق شركات الاستغلال الأجنبية، وعرقلة أي محاولة للوحدة والتحرر من التبعية للخارج.

نحن الاقتصاديين العرب نؤكد أهمية خلق أرضية للتعاون الاقتصادي قائمة على الأسس التالية:

أولاً: تـدعيم التيار التحـرري العربي ومنـاصرة النضـال الفلسطيني بـاعتبار أن الثـورة الفلسطينية الصامدة هي المحور الأساسي للمواجهات والتحديات التي تتبناها الجماهير العربية، ولا بد للتعاون الاقتصادي العربي في كل المجالات أن ينطلق من تضافر جميع الجهود وراء الثورة الفلسطينية المجيدة.

ثانياً: مناهضة التيارات الانعزالية أينما كانت في العالم العربي والهادفة لتقليص الكيانات العربية وتمزيقها وتفتيت الجهود العربية بإنشاء كيانات مصطنعة ضعيفة مادياً وبشرياً لا تستطيع أن تقف في مواجهة التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبرى القائمة في مختلف مناطق العالم.

ثالثاً: تغيير وتوحيد منظور التعاون والاندماج بحيث يظل قائماً على أساس التخلي عن إعطاء الاهتمام لأشكال التعاون في مجال التجارة الخارجية وحدها ويتطلب ذلك منا التخلي عن تطبيق النظرية الاقتصادية التقليدية للتكامل والتعاون والعمل على تجاوز الخلافات الموروثة عن الفترة الاستعمارية عن طريق إقامة مشاريع مشتركة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتكامل الموارد المادية والبشرية والعمل على ربط التنمية الاقتصادية بآفاق العمل الوحدوي حتى لا تبقى حركية التنمية قائمة على أساس قطري ضيق يساعد على تشجيع الأنانيات والحساسيات السطحية والهيمنات الاقليمية.

إن الحل الوحيد لتجاوز مشاكل الحدود الموروثة بين البلدان العربية المتجاورة عن المرحلة الاستعمارية هو دفعها للاستغلال المشترك للخيرات الطبيعية المتواجدة حول الحدود وذلك بربط عملية التعاون بعملية التحرير وعملية التنمية الاقتصادية.

ويرى الاقتصاديون العرب أن ربط قضية التعاون بالتحرير الاقتصادي والاجتماعي للأمة العربية يفرض إشراك كل الجماهير العربية مشاركة فعّالة في تقرير كل الخطط التنموية ومراقبة تنفيذها عن طريق التسيير الاقتصادي والاجتماعي الديمقراطي ضمـاناً لنجـاح عملية التعـاون والاندماج.

رابعاً: إن تقييم تجربة التعاون والتكامل الاقتصـادي يدل عـلى أن النتائـج التي تحققت لا تتناسب إطلاقاً مع المجهودات التي بذلت، ولعل ذلك يدفع بصفة خاصة إلى تأثير العلاقات السياسية بين الأقطار العربية على العلاقات الاقتصادية، ويرى الاقتصاديون العرب أن التغلب على هذه العقبة يحتاج إلى إعلان مبادىء في شكل ميثاق من طرف الحكومات يتعهدون فيه بأن لا يسمح لكافة الخلافات السياسية بين الحكومات أن تؤثر على مسيرة التعاون الاقتصادي العربي نحو الوحدة الاقتصادية العربية المرجوة، بحيث تستمر المبادلات التجـارية وانتقـال رؤوس الأموال والأيدي العاملة وإقامة المشروعات المشتركة والتعاون الثقافي والمصالح الجماهيرية.

وفيما يلي أهم الاتجاهات التي برزت من الأبحاث والمناقشات:

١ ــ على الرغم من الخطوات العديدة التي اتخذت في مجال التعاون الاقتصادي العربي، إلاَّ أن نسبة التبادل التجاري بين الأقطار العربية ما زالت ضعيفة جداً. لذا يؤكد المؤتمرون أن تشجيع

التبادل التجاري بينها يستلزم بالضرورة إعادة النظر في بنيتها الإنتاجية والتنسيق بينها.

٢ ـ يرى المؤتمرون ضرورة دفع المجلس الاقتصادي لجامعة الدول ومجلس الوحدة الاقتصادية بوضع مؤشرات واتجاهات عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي لأخذها في الاعتبار عند إعداد الخطط العربية للتنمية تحقيقاً للتنسيق بين هذه الخطط.

٣ ـ إن التعاون العربي في مجال التنمية الزراعية يجب أن يوجه لتشجيع الإنتاج الغذائي الأساسي لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للشعب العربي بدلاً من الاهتمام التقليدي الذي يوجه الإنتاج الزراعي نحو الأسواق الخارجية وذلك حماية للاستقلال والأمن الغذائي في الوطن العربي.

٤ ـ إن تدعيم التعاون الاقتصادي العربي لا يمكن أن يتحقق ألَّا بتوافر شبكة جدية من وسائل النقل وطرق المواصلات لربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض حتى تصبح المسافات الاقتصادية معبرة عن واقع المسافات الجغرافية.

٥ ـ لا شك أن الوطن العربي الذي تتوافر لديه الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال والأيدي العاملة تنقصه التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا الصدد يرى المؤتمرون أن هناك خطورة في استيراد هذه التكنولوجيا وتطبيقها بدون أخذ الاعتبار للظروف الخاصة في الوطن العربي، لذلك فإن الأمر يستدعي تطويع وتطوير التكنولوجيا الحديثة. بما يتلاءم مع احتياجات العالم العربي مع التحكم في جميع مراحل تقنية الانتاج.

٦ ـ إن الفوائض البترولية العربية التي ظهرت في السنوات الأخيرة تقل عن الاحتياجات الفعلية والطاقة الاستيعابية للوطن العربي ككل هو ذلك خلافاً للآراء التي يروج بها البعض.

٧ ـ شهدت الفترة الأخيرة إنشاء العديد من صناديق التمويل في الوطن العربي كما أن هناك تفكيراً في إنشاء المزيد من هذه الصناديق ويرى المؤتمرون أن تعدد هذه الصناديق لا يخدم قضية التعاون الاقتصادي العربي، ومن ثمة فإن الأمر يستلزم تقييم عمل هذه الصناديق والتوصل إلى أسلوب للتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

٨ ـ إن الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة هي الهدف الاسمى والنهائي للأمة العربية ونظراً لأن تحقيق هذا الهدف قد يحتاج إلى فترة من الوقت، فإن التعاون الثنائي والاقليمي بين الأقطار العربية هو صيغة مقبولة في المرحلة الحالية على أن لا يكون ذلك بديلاً عنه أو متعارضاً مع تحقيق الهدف النهائي.

٩ ـ حتى يتمكن المجلس الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية من القيام بدور فعَّال في تحقيق التعاون والتكامل فإن الأمر يستلزم إعطاءه الصلاحيات الكافية بحيث تصبح قراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

١٠ ـ إن إعطاء دفعة قوية للتعاون والتكامل للاقتصاد العربي يحتاج في المرحلة الحالية إجراء

تنسيق ضريبي وبصفة خاصة منع الازدواج الضريبي لتسهيل انتقال الأيـدي العاملة ورؤوس الأموال بين الأقطار العربية.

١١ ـ يرى المؤتمر أن اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي التي وقعت أخيراً بالرباط هي خطوة إيجابية في طريق الوحدة الاقتصادية العربية وتشجيع ميلاد سوق مالية ونقدية عربية مستقلة. وفي حالة استعمال عملة حسابية عربية موحدة فمن الضروري الأخذ بمقاييس تساعد العالم العربي على تثبيت القوة الشرائية لصادراته.

١٢ ـ نظراً لأهمية المشروعات المشتركة كصيغة ملائمة للتعاون الاقتصادي العربي في المرحلة الراهنة، فإن الاقتصاديين في جميع أنحاء الوطن العربي مطالبين بإعداد الدراسات عن معايير اختيار أفضل المشروعات وتحديد أشكالها القانونية ووسائل تمويلها ومدى مساهمتها في تحقيق فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وكذلك تحقيق الاستقلال والتحرر للاقتصاد العربي.

١٣ ـ لا شك أن إعداد الدراسات والبحوث الجادة في مجال التعاون الاقتصادي العربي هو من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق فكرة التعاون وحيث أن إعداد هذه الدراسـات والبحوث يستلزم توافر البيانات والاحصاءات والوثائق بما يسمح بتسهيل مهمة الباحث، وهنا فإن الأمر يستلزم إنشاء مركز توثيق اقتصادي واحصائي عربي يكون مسؤولاً عن تجميع الوثائق والبيانات والإحصائيات بما يحقق تلك الأهداف.

١٤ ـ إن إعداد جيل من الباحثين العرب القادرين على اعداد الدراسات العميقة التي تساعد على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية يستلزم إعطاء أهمية قصوى لتدريس اقتصاديـات الوطن العربي في الجامعات والمعاهد العليا.

المـراجـع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الـدين (محرر). **مصـر في ربع قـرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ : دراسات في التنميـة والتغير الاجتماعي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيـام العرب والعجم والبـربر ومن عـاصرهم من ذوي السلطان الأكبـر**. ط ٣. بيروت: دار الكتـاب اللبناني، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨.

ـ . **مقدمة ابن خلدون لكتاب العبر وديـوان المبتدأ والخبـر في أيام العـرب والعجم والبربـر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. القاهرة: المطبعة الأزهرية، ١٩٣٠.

أبـو علي، محمـد سلطان. **التخـطيط الاقتصـادي وأسـاليبـه**. الاسكـندريـة: دار الجـامعـات المصرية، ١٩٧٩.

الأتـاسي، جمال. **الاشتـراكية العـربية وأسـطورة الخصـائص**. دمشق: دار دمشق، ١٩٦٣. (الفكر السياسي، الكتاب الأول)

أحمد، أحمد حسين. **النمو الاقتصادي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٥٩.

الإمام، محمد محمود. **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتمـاعية**. القـاهرة: جـامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٢. ٣٣٨ص.

أمين، جلال أحمد. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام

الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩. ١٦٨ص.

باشي، جان أرنست حكيم. بحوث في إقتصاديات العراق. بغداد: مطبعة الجمهورية، ١٩٦٢. ٩٤ص.

ـ. نظرية الدخل والاستخدام. بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨. ٢٧٢ص.

البيلاوي، حازم. التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧. ١٦٤ص.

بتلهايم، شارل. حول التخطيط والتنمية. تصدير اسماعيل صبري عبد الله. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.

بدر، البرت. الدخل القومي في لبنان. بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الأبحاث الاقتصادية، ١٩٥٦.

براهيمي، عبد الحميد. أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٤٢٦ص.

البراوي، راشد. اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط. ط ٣. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣. ٤٨٤ص.

بريون، نوري عبد السلام. مفهوم الأرباح في الاقتصاد التعاوني. طرابلس الغرب: دار مكتبة الفكر، ١٩٦٥.

بن أشنهو، عبد اللطيف. تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢. مراجعة عبد السلام شحاذة، إشراف محمد يحيى ربيع. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩. ٥٠٩ ص.

البيطار، نديم. النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨. ٥٣٦ص.

جاسم، عزيز السيد. مناقشات موضوعية حول الإصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي. بغداد: دار الأديب العراقي، ١٩٦٩.

الجاسم، محمد علي رضا. دراسات في الاقتصاد السعودي. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

ـ. مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. المشروعات العربية

والمشروعات العربية والدولية المشتركة: حصر وتبويب ومقدمة تحليلية. القاهرة: المجلس، ١٩٧٧.

الجريتلي، علي. التاريخ الاقتصادي للثورة، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٤.

ـ خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

ـ السكان والموارد الاقتصادية في مصر. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦٢. ٢١٢ص.

الجليلي، عبد الرحمن. اقتصاديات العراق. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٥. ٢٦٤ص.

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

ـ بحوث العيد الخمسيني، ١٩٠٩ ـ ١٩٥٩. ١٩٦٠.

الجمل، يحيى. الاشتراكية العربية: دراسة للفكر الاشتراكي والتطبيق الاشتراكي العربي. القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٦٨.

الحافظ، صفاء. القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١. ٥٩٩ص.

حبيب، كاظم. دراسات في التخطيط الاقتصادي. تقديم زكي خيري. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤. ٣٣٧ص.

الحبيشي، محمد عمر. اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. بيروت: دار الطليعه، ١٩٦٨.

حجير، مبارك. في المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨. ٣٩٦ص.

الحريثي، يونس صالح. تطور اقتصاديات الشرق العربي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦. ٧٢ص.

ـ طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦. ٢٢٨ص.

حزب البعث العربي الاشتراكي. بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أقرها المؤتمر القومي السادس، ١٩٦٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣. ٨٨ص.

ـ نضال البعث. ج ٤: المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤. ط ٣.

= بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦؛ نضال البعث. ج ٩: المؤتمر القومي الثامن، نيسان ١٩٦٥. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦.

حسن، محمد سلمان. الاقتصاد السياسي: الرأسمالية والاشتراكية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــ. التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـــ ١٩٥٨. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٥. ٧٢٨ص.

ـــ. دراسات في الاقتصاد العراقي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦. ٤٩٤ص.

ـــ. نحو تأميم النفط العراقي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧. ١٣٦ص.

حسيب، خير الدين. تقدير الدخل القومي في العراق، ١٩٥٣ ـــ ١٩٦١. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣. ٤٤٨ص.

ـــ. مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي: دراسة مقارنة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١. ٢٠٨ص.

ـــ. مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق، ١٩٠٠ ـــ ١٩٧١. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣. ٤٨٠ص.

ـــ. نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى. بغداد: مطبعة دار الجمهورية للمؤسسة الاقتصادية، ١٩٦٥. ٦٣ص.

حسين، عادل. الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٩. بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨١. ٢ ج.

حمادة، سعيد. النظام الاقتصادي في العراق. بيروت: المطبعة الأميركية في بيروت، ١٩٣٨. ٦٦٠ص.

حمادي، سعدون. مذكرات وآراء في شؤون النفط. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــ. نحو إصلاح زراعي اشتراكي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

الحمد. عبد اللطيف. الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤.

الحمصي، محمود. التخطيط الاقتصادي. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

ـــ. خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـــ ١٩٨٠. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٢٥٢ص.

الحجا، محمد وفيق. الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي. الكويت: الجمعية الاقتصادية

الكويتية، ١٩٧٣. (محاضرة ألقاها في الجمعية الاقتصادية الكويتية في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٢)

الخفاجي، عصام. **رأسمالية الدولة الوطنية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩. ٢٥٦ص.

خلاف، حسين. **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث**. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٢.

ــ **تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦.

خيري، زكي. **تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي**. بغداد: دار بغداد، ١٩٦٠.

الداهري، عبد الوهاب مطر. **التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية: تقنيتها واقتصادها مع التركيز على العراق**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨. ٣٢٠ص.

الدجاني، برهان (محرر). **الاقتصاد العربي: السكان والإنتاج**. بيروت: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ١٩٥٧.

ــ «الأهمية الاقتصادية للوحدة بين العراق وسورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين.» (رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في بيروت، دائرة الاقتصاد، ١٩٤٤.) ١٥٩ص.

ــ **العلاقات الاقتصادية في الدول العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦. ٦٣ص. (محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥)

ــ **محاضرات عن التنمية الاقتصادية للأردن**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، قسم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٥٧: ١٠٩ص.

ــ ، شفيق الأخرس وعامر الشريف. **المصالح الأمبريالية والأجنبية في الوطن العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١. ٢٢٠ص.

الدجاني ، علي . **محاضرات في اقتصاديات الأردن**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٤. ١٠٤ص.

دويدار، محمد. **اقتصاديات التخطيط الاشتراكي**. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧.

رفعت، كمال. **لماذا اخترنا الاشتراكية طريقاً لنا**. القاهرة، ١٩٦٢. (المكتبة العمالية، الكتاب الأول)

زريق، قسطنطين. معنى النكبة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨. ٩٦ص.

الزعبي، أحمد محمد. **التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية**. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦. ١٧١ص. (كتب قومية، ٨)

زكي، رمزي. مشكلة التضخم في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

السباعي، بدر الدين. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨. دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧.

سعد الدين، ابراهيم. السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧١.

السعدي، صبري زاير. نحو تخطيط الاقتصاد العراقي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

سعيد، جمال الدين محمد. بحوث في النظرية العامة لكينز: تحليل ونقد. القاهرة: ١٩٥٤.

ـ. التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٥.

السعيد، صادق مهدي. اقتصاديات العمل العراقي. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦١. ٢١٤ص.

السمان، أحمد. محاضرات في اقتصاديات سوريا. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٥٥. ١١٦ص. (محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)

سيد علي، عبد المنعم. دراسات في اقتصاديات النفط العربي. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.

سيف الدولة، عصمت. الطريق إلى الاشتراكية العربية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

الشاعر، خالد. القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧. ٦٣ص.

ـ. منطلقات للتخطيط الاقتصادي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.

شرايحة، وديع. التنمية الاقتصادية في الأردن. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨. ١٨٨ص.

شقير، محمد لبيب. تاريخ الفكر الاقتصادي. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٦.

ـ. التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول: دراسة تحليلية لسلوك الشركات الكبرى في الصناعة العالمية للبترول. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١.

ـ. العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨. ٣١٥ص.

ـــ وصاحب ذهب. اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية. ط ٢. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.

الشواف، عبد اللطيف. حول قضية النفط في العراق. صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٧.

ـــ د. ن. بريت وقضية النفط في العراق. بغداد: مطبعة الرواد، ١٩٧٣.

صايغ، يوسف عبد الله. الاقتصاديون وعلم الاقتصاد في العالم العربي. بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الدراسات الاقتصادية، ١٩٦٤. ١٢٨ص.

ـــ الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١. ١٧٢ص.

ـــ نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

ـــ النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

صبري، علي. التطبيق الاشتراكي في مصر. ط ٤. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٧.

اصياد، محمد محمود. اقتصاديات السودان. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧. ٢١٧ص. (محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)

الطالباني، مكرم. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩. ١٢١ص.

طوقان، قدري حافظ. بعد النكبة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٠. ٩٦ص.

الطويل، توفيق. أسس الفلسفه. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

عاشور، عصام. الدخل والتطور الاقتصادي في البلاد العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢. ١١٨ ص. (محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦١ ــ ١٩٦٢)

عبد الفضيل، محمود. الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

ـــ التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

ـــ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. ٢٣٣ص. (عالم المعرفة، ١٦)

ـــ النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٢٤١ص.

عبد الله، اسماعيل صبري. تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

ـــ نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

العبوسي، محمد جواد. محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨. ٢٥٠ص.

عتيقة، علي. أثر البترول على الاقتصاد الليبي، ١٩٥٦ ــ ١٩٦٩. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢. ٢٢٤ص.

عرودكي، يحيى. الاقتصاد السوري الحديث. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢.

العروي، عبد الله. الأيديولوجية العربية المعاصرة. تقديم مكسيم رودنسون، ترجمة محمد عيتاني. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠. ٢٩٨ص.

عزيز، محمد. اقتصاد العمل. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٥٨. ٣٤٠ص.

ـــ أنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨. ٣٣٠ص.

العطار، محمد سعيد. التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن. الجزائر: المطبوعات الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥.

علوان، عبد الصاحب. دراسات في الإصلاح الزراعي. بغداد: مطبعة الأسواق التجارية. ١٩٦١. ٤٠٨ ص.

العمادي. التنمية الاقتصادية والتخطيط. ط ٢. دمشق، ١٩٦٧.

عويس، محمد يحيى. دراسات في اقتصاديات الدول العربية. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٦٩.

ـــ محاضرات في الاقتصاد الكينزي. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦.

فرح، الياس. تطور الأيديولوجية العربية الثورية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١، ١٩٧٩. ٢ ج.

فوزي، سعد الدين. محاضرات عن جوانب من الاقتصاد السوداني. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨. ٢٣٨ص. (محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)

قرم، جورج. الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧. ٢٥٣ص.

ـــ. التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــ. التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

قمحاوي، وليد. النكبة والبناء: نحو بعث الوطن العربي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦. ٥٤٤ص.

قنديل، عبد الفتاح. اقتصاديات التخطيط: الاعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢.

كبة، ابراهيم. هذا هو طريق ١٤ تموز: دفاع ابراهيم كبة أمام محكمة الثورة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩. ٢٣٧ص.

كشلي، محمد. حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧. ١٤٤ص. (دراسات تقدمية، ٨)

الكواري، علي خليفة. دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة المنتجة للنفط. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١. ٢٨٨ص.

لانجه، أوسكار. الاقتصاد السياسي. تقديم محمد سلمان حسن. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧.

متولي، هشام. أبحاث في الاقتصاد السوري العربي. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٤.

ـــ. اقتصاديات القطر العراقي. دمشق: مركز الدراسات الاقتصادية، ١٩٦٤. ٢١١ص.

المحجوب، رفعت. الاقتصاد السياسي. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

ـــ. نظريات الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣.

محيي الدين، عمرو. اقتصاديات العمال في الاقتصاد المصري.

ـــ. التخطيط الاقتصادي. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

مراد، أحمد فارس. بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي. دمشق: دار دمشق، [١٩٧٣؟]. ٢٢٢ص. (المكتبة الاقتصادية)

ـــ. مبادىء التخطيط الاقتصادي. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

مرسي، فؤاد. المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية. بغداد: منشورات مجلة النفط والتنمية، ١٩٧٧.

مرعي، سيد. الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.

مصر. ميثاق العمل الوطني، ١٩٦٢.

معهد الأبحاث الاقتصادية. المجموعة السنوية، ١٩٥٧.

المقريزي، ابو العباس احمد بن علي. الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك باخبار اقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وباقليمها. القاهرة: المليجي، ١٣٢٤ - ١٣٢٦ هـ. ٤ ج.

— المقفى الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها.

منصور، فوزي. انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات والمتوجهة ذاتياً. داكار: معهد التنمية والتخطيط، ١٩٧٧.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الوحدة الحسابية العربية. الكويت: المنظمة، ١٩٧٧.

مهدي، فاضل عباس. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧. ٢١٣ص.

ميستير، البير. الاشتراكية والتسيير الذاتي. تعريب نزيه الحكيم. بيروت، دار الآداب.

نشأت، محمد علي. الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٤. (منشورة بالإنكليزية ضمن مطبوعات مجلة مصر المعاصرة)

نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة. بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، كلية الآداب والعلوم، هيئة الدراسات العربية، ١٩٦٥. ٧٩٥ص.

نصر، زكريا أحمد. التطور الاقتصادي: عرض لبعض النماذج التحليلية. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٢.

النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. الكويت، ١٩٧٩.

نميري، سيد. التخطيط الاقتصادي في السودان. ١٩٧٨.

هاشم، جواد محمود. تكوين رأس المال الثابت في العراق، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠. ١٩٧٢.

— حسين عمر وعلي المنوفي. تقييم النمو الاقتصادي في العراق، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠. ج ٣. بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧٢

هجرس، سعد. **الإصلاح الزراعي: تاريخاً وفلسفة ومنهاجاً.** القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٠.

الهلالي، عبد الرزاق. **قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي.** بيروت؛ القاهرة؛ بغداد: دار الكشاف، ١٩٦٧. ٢٦٨ص.

وربنر، دورين. **الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

ياسين، بو علي. **القطن وظاهرة الإنتاج الأحادي في الاقتصاد السوري.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

أوراق

أحمد، أحمد حسين. «نماذج التخطيط الاقتصادي: تحديد القرارات التي تتضمنها الخطة القومية.» معهد التخطيط القومي، القاهرة، نيسان/ ابريل ١٩٦٤. (مذكرة رقم ٤٢٩)

الأخرس، شفيق. «محاضرات في الاقتصاد العربي.» دمشق، ١٩٦٢.

الإمام، محمد محمود. «اقتصاديات الحرب والتعبئة.» معهد التخطيط القومي، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. (مذكرة رقم ٨٠٩)

عاشور، عصام. «النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية المالية.» محاضرات ألقيت على طلبة معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة، ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣.

دوريات

ابن حاسين، محمد الأخضر. «نقد مفهومي المركز والمحيط والمشاكل الآنية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.» **الطليعة** (القاهرة): السنة ١٠، حزيران/ يونيو ١٩٦٤.

أمين، جلال أحمد. «بعض نظريات ابن خلدون الاقتصادية.» **مصر المعاصرة**: السنة ٥٨، العدد ٣٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧. ص ١٨٥ ــ ١٨٦.

ــ «تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٧، العدد ٣٦٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦. ص ٥ ــ ٢٦.

ــ «الوحدة الاقتصادية العربية ووحدة الهدف.» **الأهرام**: ٦/ ٩/ ١٩٦٤.

الأيرياني، عبد الكريم. «الصناديق العربية وتحدي التنمية المتكاملة في الوطن العربي.» **العربي**: العدد ٢٥٥، شباط/ فبراير ١٩٨٠. ص ٢٢ ــ ٢٦.

باشي، جان ارنست حكيم. «الميل للاستهلاك والمضاعف في الاقتصاد العراقي، الجزء الأول.» **التجارة** (العراق): السنة ٢٤، آذار/ مارس ١٩٦١. ص ٨ ــ ١٥؛ الجزء

الثاني.» **التجارة**: السنة ٢٤، حزيران/ يونيو ١٩٦١. ص ٣٧ ـ ٤٥.

ـ «نظرية كينز والاقتصاد العراقي، القسم الأول.» **الاقتصادي (العراق)**: السنة ٣، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢؛ القسم الثاني، **الاقتصادي**: السنة ٥، العدد ٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤. ص ٥ ـ ١٤.

البيطار، صلاح الدين. «الاشتراكية القطرية أو الاشتراكية في نطاق القطر.» **الأنوار**: أواسط شباط ١٩٦٧. (نشر ضمن صلاح الدين البيطار. **الثورة والثورة العربية**. بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٦٧)

«التبعية وإشكالات الانتقال.» **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**: العدد ٨، النصف الثاني من ١٩٨٠.

حبيب، كاظم. «إجراءات التأميم في البلدان النامية: ضرورتها وأهميتها.» **دراسات عربية**: السنة ٥، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨. ص ٨٢ ـ ١١٣.

ـ «حول البناء الاقتصادي للتجربة المصرية.» **الطليعة (القاهرة)**: السنة ٤، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٦٨. ص ٧٩ ـ ٨٨.

ـ «المحتوى الاجتماعي لمفهوم التأميم وطبيعة إجراءات التأميم في العراق.» **الطريق**: العدد ٢، ١٩٧١. ص ١٧ ـ ٤٤؛ العدد ٣، ١٩٧١. ص ٧٥ ـ ١٠٩.

حسن، عبد الرزاق محمد. **الأهرام**: ٩/ ١/ ١٩٦٢.

ـ «المثالية والمادية في التحليل الاقتصادي.» **مصر المعاصرة**: السنة ٤٤، العدد ٢٧٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٣. ص ١ ـ ٢٢.

حسيب، خير الدين. «المؤسسة الاقتصادية في العراق.» **المصارف**: العدد ٣٣، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥. ص ٢٨ ـ ٣٣.

ـ «نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في العراق.» **دراسات عربية**: السنة ١، العدد ١٢، ١٩٦٥. ص ٨١ ـ ٩٢.

ـ «نحو سياسة نفطية وطنية في العراق.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٦٨. ص ٣ ـ ١٦ و ١٢٠ ـ ١٢٥.

الداعوق، بشير. «النتائج الاقتصادية للأزمة اللبنانية.» **الطليعة**: صيف ١٩٥٨.

الدجاني، برهان. «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الأخير.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨١. ص ٦ ـ ٢٢.

دويدار، محمد. «التكوين التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، تموز/ يوليو ١٩٧٨.

ـ . «من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٣، العدد ٣٤٨، نيسان/ ابريل ١٩٧٢. ص ٩٣ ـ ١٠٦.

«ملف مجلة **الطليعة**: الرقابة على القطاع العام: مشاكل الفكر والتطبيق.» **الطليعة** (القاهرة): السنة ٥، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩. ص ٢٠ ـ ٥٣.

زلزلة، عبد الحسن. «العمل العربي المشترك على ضوء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٧، العدد ٢، ١٩٨١. ص ٩ ـ ٢٣.

سعد الدين، ابراهيم. «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠، ص ٦ ـ ٢٤.

سيد علي، عبد المنعم. «الشواهد النقدية لتخلف العراق الاقتصادي وأثرها على النظام النقدي الصيرفي.» **التجارة**: السنة ٢٢، العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٥٩. ص ٢٥ ـ ٤٠.

شافعي، محمد زكي. «تعقيب.» **مصر المعاصرة**: السنة ٥٨، العدد ٣٣٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧.

ـ . «مفهوم التخلف في الفكر الاقتصادي المعاصر.» **مجلة القانون والاقتصاد** (جامعة القاهرة): حزيران/ يونيو ١٩٦٢.

شحاتة، ابراهيم. «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة.» **السياسة الدولية**: السنة ١٢، العدد ٤٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦. ص ٦ ـ ٢٣.

شقير، محمد لبيب. «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: (١)المرحلة الاولى، منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ص ٧٦ ـ ٨٥.

صالح، محمد (بك). «الفكر الاقتصادي العربي.» **مجلة القانون الاقتصادي**: ١٩٣٣.

صايغ، يوسف عبد الله. «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ٢٣ ـ ٤١.

ـ . «نحو صيغة عربية للاشتراكية.» **الأبحاث** (الجامعة الأميركية في بيروت): السنة ١٤، العدد ٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١.

ـ . «النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١.

الطريقي، عبد الله. «النفط في الوطن العربي.» دراسات عربية: السنة ٣، العدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٦٧. ص ٥٨ ـ ٧٩.

عبد الفضيل، محمود. «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٥، العدد ٣، ١٩٧٩. ص ٣٣ ــ ٦٣.

عبد الملك، أنور. «الإصلاح الزراعي في مصر: مشكلات وأبعاد المستقبل.» **دراسات عربية**: السنة ٢، العدد ٦، نيسان/ ابريل ١٩٦٦.

علي، تحسين. «الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٤، العدد ١، ١٩٧٨. ص ١٧ ــ ٤٩.

قزيها، وليد. «الأسس الاجتماعية ــ السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ٦٣ ــ ٧٥.

ــ. «الحركة القومية العربية من الحرب العالمية الثانية إلى أواسط الستينات.» ص ٦٢ ــ ٦٣.

كبة، ابراهيم. «الكينزية كمنهاج اقتصادي للرأسمالية المنظمة.» **الثقافة الجديدة**: السنة ٨، العدد ١٧، آب ــ أيلول/ أغسطس ــ سبتمبر ١٩٦٠. ص ٢٨ ــ ٥٠.

كنعان، طاهر حمدي. «تخطيط الاستثمار بالتحليل الاقتصادي الكمي.» **الصناعي**: السنة ٣، العدد ٢، حزيران/ يونيو ١٩٦٢. ص ٨ ــ ١٨.

ــ. «نحو دراسة علاقة التداخل الصناعي في الاقتصاد العراقي.» **الصناعي**: السنة ٣، العدد ١، شباط/ فبراير ١٩٦٢. ص ٩ ــ ٢٠.

الكواري، علي خليفة. «أوجه استخدام عائدات النفط في العراق، ١٩٤٤ ــ ١٩٧١.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٧.

المحجوب، رفعت. «العمل في التحليل الاقتصادي: دراسة في الفكر التقليدي والفكر الماركسي.» **مجلة القانون والاقتصاد** (جامعة القاهرة): ١٩٦٤.

مراد، أحمد فارس. «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. ص ١٣٠ ــ ١٤٢.

مرسي، فؤاد. «التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري.» **الطليعة** (القاهرة): السنة ١، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٦٥. ص ٦٨ ــ ٨٣.

المقدسي، سمير. «مراجعة كتاب: التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل والوسائل.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. ص ١٩٥ ــ ١٩٩.

«ندوة المستقبل العربي: الاقتصاديون وتعثر مسيرة الوحدة.» إدارة وليد قزيها. **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٢، شباط/ فبراير ١٩٨٠. ص ١٣٢ ــ ١٤٩.

النجار، سعيد. «الوحدة الاقتصادية بين البلدان النامية.» **مصر المعاصرة**: السنة ٥٥، العدد ٣١٨، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤. ص ٥ ــ ٢٣.

النشاشيبي، حكمت شريف. «المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً في جهود التنمية الإقليمية.» **نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**: السنة ٣، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٧٧. ص ١٩ ــ ٢١.

نصر، زكريا أحمد. «في أساليب التخطيط الاقتصادي.» **مصر المعاصرة**: السنة ٥١، العدد ٣٠١، تموز/ يوليو ١٩٦٠. ص ٣١ ــ ٥٣.

ــ «في بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان.» **مصر المعاصرة**: السنة ٥٤، العدد ٣١٢، نيسان/ ابريل ١٩٦٣. ص ٢١ ــ ٤١.

ــ «في تخطيط التجارة الخارجية.» **مصر المعاصرة**: السنة ٥٥، العدد ٣١٨، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤. ص ٥٥ ــ ٦٧.

هيكل، محمد حسنين. «ما هو القطاع العام وما هي غايته.» **الأهرام**: ١٤/ ٧/ ١٩٦٢.

حلقات،مؤتمرات وندوات

حلقة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن المقريزي، ١٩٦٦. **دراسات عن المقريزي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١.

حلقة نقاش المعهد العربي للتخطيط، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

مهرجان ابن خلدون، القاهرة، ١٩٦٢.

مؤتمر الأدباء العرب، ٥، بغداد، ١٥ ــ ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٥. **دور الأدب في معركة التحرر والبناء: مؤتمر الأدباء العرب الخامس، ١٥ ــ ٢٥ شباط ١٩٦٥**. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥. ٢ ج.

مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب، ٣، دمشق، ١١ ــ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١. **وقائع وأبحاث مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الثالث**. دمشق: اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٣. ٩١٠ص.

مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٤، الكويت، ١٧ ــ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣. **وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع**. الكويت: اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٨. ٣ ج.

مؤتمر الاقتصاديين العرب، ١، بغداد، ١ ـ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥. **أبحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول، بغداد، ١ ـ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥.** بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧. ٦٧٨ص.

مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٢، بغداد، ٨ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩. **أعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني، بغداد، ٨ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩.** بغداد: مطبعة الحكومة لاتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٦٩. ٧٠٩ص.

مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٦، الرباط، ١ ـ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٦.

مؤتمر البترول العربي، ٣، الاسكندرية، ١٩٦١. **مؤتمر البترول العربي الثالث، الاسكندرية، ١٩٦١.** القاهرة: جامعة الدول العربية، إدارة شؤون البترول، ١٩٦١. ٥٣٠ص.

مؤتمر البترول العربي، ٨، الجزائر، حزيران/ يونيو ١٩٧٢. **مؤتمر البترول العربي الثامن.** الجزائر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٧٢.

مؤتمر البترول العربي، ٢، بيروت، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠. **مؤتمر البترول العربي الثاني، بيروت، اكتوبر ١٩٦٠: مجموعة البحوث المقدمة إلى المؤتمر.** بيروت: جامعة الدول العربية، ١٩٦٠. ٢ ج.

مؤتمر البترول العربي، ٥، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٦٥. **مؤتمر البترول العربي الخامس، القاهرة، مارس ١٩٦٥: البحوث والمناقشات.** القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٦٥.

مؤتمر البترول العربي، ٤، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣. **مؤتمر البترول العربي الرابع، بيروت، نوفمبر ١٩٦٣: البحوث والمناقشات.** القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٦٧. ٣ ج.

مؤتمر التعبئة الاقتصادية من أجل الدفاع والتنمية، دمشق، ١٩٦٨.

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٤، ٣ ـ ٥ أيار/ مايو ١٩٧٩. **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة تطبيقية لمصر.** تحرير اسماعيل صبري عبد الله وآخرون. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٨١.

مؤتمر القمة العربي، ١١، عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨. **المؤتمر القومي لستراتيجيه العمل الاقتصادي العربي المشترك الأول، بغداد، ٦ ـ ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية، الإدارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الأمانة العامة، ١٩٧٨.

ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، الكويت، ٧ ـ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٧٤. وقائع ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي. إشراف وإعداد شاكر مصطفى. الكويت: جامعة الكويت، جمعية الخريجين، ١٩٧٥.

ندوة الاشتراكيين العرب، ١، الجزائر، أيار/ مايو ١٩٦٧.

ندوة التكامل النقدي العربي، أبو ظبي، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ص.

ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، ٢٩ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨. مجموعة الأبحاث التي قدمت في ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي. الكويت: جامعة الكويت؛ الجمعية الاقتصادية الكويتية، والمعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٩. ٥٤٢ص.

ندوة دور النفط العربي في معركة التحرر العربي، حزيران/ يونيو، ١٩٦٧. دور النفط العربي في معركة التحرر. بغداد: مطبعة الأوقاف لجمعية الاقتصاديين العراقيين، ١٩٦٧. ٨٣ص.

الندوة العلمية لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الرباط حول التبعية وإشكالات الانتقال، الرباط، ١٠ ـ ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٠.

ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. ندوة المشروعات العربية المشتركة. تحرير أحمد جامع. القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦.

ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦. ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية؛ الجمعية الاقتصادية الكويتية؛ جامعة الكويت، مايو ١٩٧٦.

٢ ـ الاجنبية

Books

Alami, Sami. «Possibilities of Industrialization within a Customs of Union of Iraq, Syria, Lebanon, Palestine and Trans Jordan.» (M.A. Thesis, American University of Beirut, Economics Department, 1946). 78p.

Arrow, Kenneth Joseph. *Social Choice and Individual Values.* 2nd ed. New York: Wiley, 1963.

Baran, Paul. *Political Economy of Growth.* New York: Monthly Review Press, 1957. 308p.

Al-Bashir, Faisal. *A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy.* London: 1979.

Belal, Abdel Aziz. *L'investissement au Maroc, 1912- 1924 et ses enseignements en matière de développement économique.* Casablanca: Editions maghrébine, 1967.

Bettelheim, Charles. *Calcul économique et formes de propriété.* Paris: Maspero, 1970. 141p. (Economie et socialisme, 13)

Brus, Wtodzimierz. *Problèmes généraux de fonctionnement de l'économie socialiste.* Traduit du polonais par B.B. Leblanc, S. Nowocien et Anna Posnes. Paris: Maspero, 1968. 263p. (Economie et socialisme, 10)

Galal, F.. *The Role of Government in the Industrialization of Iraq.* London: Cass, 1972.

El Gritly, A. A.I. *The Structure of Modern Industry in Egypt.* Cairo: Government Press, 1948. (Egypte contemporaine, Special issue)

Kanaan, Taher Hamdi. «A Study in the Structure of Iraqi Economy.» (Ph. D. Thesis, Cambridge University, 1963).

—— *Input- Output and Social Accounts of Iraq, 1960- 1963.* Baghdad: Ministry of Planning, 1965 .

Al-Kuwari, Ali Khalifa. *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development.* Edited by Howard Browen- Jones. Westview; London: Bowker, 1978. xxiv, 218 p.

Makdisi, Samir A. *Financial Policy and Economic Growth: The Lebanese Experience.* London, 1979.

Marshall, Alfred. *Principles of Economics.* London; New York: Macmillan, 1890. xxviii, 754p.

Massé, Pierre. *Le plan ou l'anti-hazard.* Paris: Gallimard, 1965.

Merza, A.K. «Accelerating Economic Development in Iraq: Balanced Growth and Crude Oil.» (Ph. D. Thesis, University of Birmingham, 1975).

Myrdal, Gunnar. *The Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations.* New York: Twentieth Century Fund, 1968. 3vols.

Nurkse, Ragnar. *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries.* New York: Oxford University Press, 1953. 163p.

Petty, (Sir) William. *Political Arithmetics or a Discourse Concerning the Value of Lands, Peoples, Buildings as the Same Relates to Every Country in General but More Particularly to the Territories of His Majesty of Great Britain and His Neighbours of Holland, Zealand and France.* London: Clavel, 1691.

—— *A Treatise of Taxes and Contributions Showing the Nature and Measures of Crown Lands: Assessments, Customs, Poll-Moneys... etc. with Several Interperst Discourses and Digressions Concerning Warres, the Church, Universities, Rents and Purchases... etc. The Same Being Frequently Applied to the Present State and Affairs of Ireland.* London: Printed for R. Brooke, 1662. 8p. 1., 75[2]p.

Roll, (Sir) Eric. *A History of Economic Thought.* 3rd ed. rev. and enl. London: Faber and Faber, 1954. 540 p.

Sayigh, Yusif Abdullah. *The Determinants of Arab Economic Development.* London: Croom Helm, 1978. 181p.

Al-Shabibi, S.M.R. «Optimal Industrialization with Uncertain Oil Revenues: Dynamic Multi Sector Models for Iraq, 1974- 1984.» (Ph. D. Thesis, University of Bristol, March 1975).

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* London: Straham and Cadell, 1776. 2vols.

Sraffa, Piero. *The Production of Commodities by Means of Commodities: Prelude to a Critique of Economic Theory.* Cambridge: Cambridge University Press, 1960. 98p.

United Nations [UN]. *UN Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1969.* New York: UN, 1969.

Wakar, A. et J. Zielinski. *Esquisse d'une théorie de l'économie socialiste.* Varsovie, 1965.

Periodicals

Sayigh, Yusif Abdullah. «Arab Oil: A Second Look.» *Middle East Forum* (Beirut): January 1957.

Sunkel, O. «Intégration capitaliste transnationale et désintégration nationale.» *Revue de politique étrangère:* no.6, 1970.

فهرس عام

(أ)

آسيا:٥٣

ابراهيم ،سعدالدين: ١٦٦ ، ١٦٧

ابن خلدون : ١٦

أبو ظبي : ١٦٢ ، ١٦٣

ابو علي ، محمد سلطان : ٧٠

الأتاسي ، جمال : ٩٣ ، ٩٤

اتحاد الاقتصاديين العرب : ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٥

الاتحاد السوفياتي : ٤٠

اتفاقية صندوق النقد العربي : ١٣٠

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية : ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٩٣ ، ٢٠٢

أحمد ، أبو حسني : ٦٨ ، ١٧٦

الاخرس ، شفيق : ٤٣ ، ١٤٦

الارجنتين : ٥٣

الاردن : ٧١ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٥

الاستعمار : ٢٣ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ١٥١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦

الاستعمار الاستيطاني : ٢٨

الاستعمار الاقتصادي : ٣٦ ، ٣٧

اسرائيل : ٢٠١ ، ٢٠٦

الاشتراكية : ١٨ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٧٧

الاشتراكية التعاونية : ٨٨

الاشتراكية الديمقراطية : ١٠٨

الاشتراكية العربية : ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٧

الاشتراكية العلمية : ٨٦

الاشتراكية القطرية : ١٠٨ ، ١٠٩

الأصالة : ١٩ ، ١٨٢

الاصلاح الزراعي : ٥٨ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٧٤ ، ١٩٥

الاقتصاد الاجتماعي : ١٨

الاقتصاد الاردني : ١٦٨

الاقتصاد التطبيقي : ١٦٨

الاقتصاد الحر : ١٤٩

اقتصاد الحرب : ١٩٠ ، ١٩١

الاقتصاد الرأسمالي العالمي : ٣٣

الاقتصاد السوداني : ١٦٨

الاقتصاد السعودي : ١٦١

الاقتصاد السوري : ١٥٠ ، ١٥١

الاقتصاد السياسي : ١٨ ، ٥٣ ، ٥٤

الاقتصاد العراقي : ٣٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧
الاقتصاد العربي : ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٢ .
اقتصاد غير نفطي : ١٥٩
الاقتصاد الفلسطيني : ١٤٨
الاقتصاد الكويتي : ١٦١
الاقتصاد اللبناني : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩
الاقتصاد الليبي : ١٥٩ ، ١٦٠
الاقتصاد المصري : ٣٣ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧
اقتصاد نفطي : ١٦٠
اقتصاد الوحدة : ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١
الاقتصاد الوطني : ٣٠
الاقتصاد اليمني : ١٦٨
اقتصادات التجزئة : ١٣٨
الاقتصاديون السوريون : ١٥٠
الاقتصاديون العراقيون : ٣٨
الاقتصاديون العرب : ١٧ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧
الاقتصاديون الماركسيون : ٧٧ ، ٩٤
الاقتصاديون المصريون : ٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٥
الاقتصاديون المغاربة : ٢٩
الاقتصاديون الوحدويون : ١٧٩ ، ١٨١
الاقطاعيون : ٢٤
الاكوادور : ١٥١
الامارات العربية المتحدة : ١٥٨ ، ١٦٢
الامام ، محمد محمود : ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٣٤
الامبريالية : ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٦
الأمة العربية : ٢٣ ، ٤٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤
الأمم المتحدة : ٤٢ ، ٤٥
الأمن الغذائي العربي : ١٢٦ ، ٢٠٨
الأمن القومي : ١٣٤
الأمية : ٢٠٤
اميركا ، انظر الولايات المتحدة الاميركية .
أميركا اللاتينية : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٥٣
أمين ، جلال أحمد : ٩ ، ١٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ١١٨
أمين ، سمير : ٢٥ ، ٢٩
الاندلس : ١٦
الانسان العربي : ١٣ ، ١٥ ، ١٣٤ ، ١٨٠ ، ١٨١
أوروبا الغربية : ٢٥
أوين ، روبرت : ٨٨ ، ٨٩
ايران : ٣٤ ، ٢٠٤
الايرياني ، عبد الكريم : ١٢٨

(ب)

باران ، بول : ٢٦
باشي ، جان ارنست حكيم : ١٥٢ ، ١٧٦
باكستان : ٥٣
باناما : ١٥١
البلاوي ، حازم : ١٣٦ ، ١٤٧
بتلهايم ، شارل : ٦٦ ، ٧٧ ، ١٠٠
بتي ، ويليام : ١٤
البحرين : ١٦٢ ، ١٦٣
بدر ، البرت : ١٤٧
البرازيل : ٥٣ ، ١٥١
براهيمي ، عبد الحميد : ١٢٢
بريطانيا : ١٤ ، ٢٨ ، ٢٠٤
البراوي ، راشد : ١٤٧
بركاش ، علي : ١٨٨
بريبش ، راؤول : ٢٤ ، ٥٣
بريون ، نوري : ١٨٩
البشير ، فيصل : ١٦٩
بلال ، عبد العزيز : ٢٩ ، ٣١
بلدان . . انظر دول . .
بن اشنهو ، عبد اللطيف : ٣٢
بن حاسين ، محمد الاخضر : ٢٥
بنك انترا : ١٤٧
البورجوازية التابعة : ٣٠
بولياني : ٥٦

بيرو ، فرانسوا : ٥٧
البيطار ، صلاح الدين : ١٠٨ ، ١٠٩
البيطار ، نديم : ١٢٣

(ت)

التأميم : ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧
تأميم صناعة النفط : ٣٧
تأميم النفط : ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١
تأميم النفط العراقي : ٤٠
التبعية : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ١٤٥ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦
التبعية الاقتصادية : ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ١٢٩ ، ١٩٨
التبعية التكنولوجية ـ الصناعية : ٢٧
التبعية المالية ـ الصناعية : ٢٧
التبعية النقدية : ١٢٩ ، ١٩٥
التجزئة : ١٨ ، ١٩ ، ٥٩ ، ١٤٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٠
التجزئة الاقتصادية : ١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٠
التجزئة العربية ، ٢٤
التحديث : ٣١ ، ٦٤
التحرر : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ١٤٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٠٦
التحرر الاقتصادي : ١٥ ، ٢٣ ، ٤٦
التحرر الاقتصادي العربي : ٣٥ ، ٤٧ ، ١٨٥
التحرر العربي : ٢٤ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧
التحرير الاقتصادي : ٣٤
تحرير النفط العربي : ٣٤
التخطيط : ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٥٨ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٧
التخطيط الاشتراكي : ٦٩
التخطيط الاقتصادي :٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ١٥٣ ، ١٦٨
التخطيط الاقتصادي العربي : ٧٢
التخطيط الالزامي : ١٣٨
التخطيط التأشيري : ٧٩ ، ٨٠ ، ١٣٨
تخطيط التجارة الخارجية : ٢٠١
التخطيط التطويري : ٧٠
التخطيط التمويلي : ٦٩
تخطيط التنمية الاقتصادية : ٦٩
التخطيط القومي : ١٣٦
التخطيط المركزي : ٧٧ ، ٧٩ ، ١٤٠
التخلف : ١٨ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٩٦ ، ١٥٥ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ٢٠٠
التخلف الاقتصادي : ٢٤ ، ٣٢ ، ٤٤
ترانسمارك وفريمان فوكس العالمية : ٩٨
تركيا الفتاة : ٤٦
التسيير الذاتي : ٩٢ ، ١٠١
التعاونيات الزراعية : ١٠٤
التعاونية الحكومية : ١٠٧
التعبئة : ٧٤ ، ٧٥
التعبئة الاقتصادية : ٧٣
التعليم : ٥٨ ، ١٣٦
التعليم الفني : ٢٠٤
تقرير اللجنة الثلاثية : ١٢١
تقرير لجنة العمل الثلاثية : ١٢٠
التكامل الاقتصادي : ٣٣ ، ٤٨
التكامل الاقتصادي العربي : ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
التكامل النقدي الجزئي : ١٢٩ ، ١٣٢
التكامل النقدي العربي : ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠
التكامل والتوحيد الاقتصادي : ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٩
التكنولوجيا : ٣٠ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨
تنبرجن ، جان ٧٧
التنمية : ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٥٨ ،

١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤
التنمية الاقتصادية : ١٧ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ١٢٣ ، ١٥٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨
التنمية الانتقالية : ١٥٥
التنمية الرأسمالية : ٢٦
التنمية الزراعية : ٥٨ ، ٦٦ ، ١٢٦
التنمية العربية : ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٢٨
التنمية القطرية : ١٢١
التنمية والوحدة : ٩
التوحيد الاقتصادي : ١٢٤ ، ١٨٣
التوحيد الاقتصادي العربي : ١٤١ ، ١٨٤
التوحيد السياسي : ١٢٤
التوحيد القومي : ٢٣
تونس : ١٦ ، ٣٠ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٧٩
التونسي ، خير الدين : ٤٦

(ث)

ثامر ، حسن : ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩
الثورة الاجتماعية : ١٠٢
الثورة السياسية والاجتماعية : ٢٧
الثورة العربية : ٢٣ ، ٨٩
الثورة القومية : ٢٣
الثورة المركبة : ٢٣
الثورة الوطنية : ٢٣ ، ١٠٢

(ج)

الجادر ، أديب : ٣٨
جاسم ، عزيز السيد : ١٠٣
الجاسم ، محمد علي رضا : ١٦١ ، ١٦٢
الجامعة الاميركية في بيروت : ١١٤ ، ١٨٩
جامعة الخرطوم : ١٨٨
جامعة الدول العربية : ٣٦ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٥
جامعة القاهرة : ١٨٩
جامعة الكويت : ٤٣ ، ٤٤
الجريتلي ، علي : ١٦٤ ، ١٦٥
الجزائر : ١٤ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٧١ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٥٨ ، ١٨٩
الجزر العربية الثلاث : ٢٠٤
الجزيرة العربية : ٩٧ ، ١٧٩
الجغرافيا الاقتصادية : ١٩
جلال ، فرهنك : ١٥٧
الجليلي ، عبد الرحمن : ١٥٢
جماعة اقتصادية عربية : ٤٤ ، ٤٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠
الجمعيات التعاونية : ١٠٦ ، ١٠٧
الجمعية الاقتصادية السورية : ١٨٠
الجمعية الاقتصادية الكويتية : ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٥
الجمعية الاقتصادية المغربية : ١٨٠
جمعية الاقتصاديين العراقيين : ٣٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء : ٧٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٠
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : ١٦
الجمل ، يحيى : ٩١
الجمهورية العربية المتحدة : ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٨٩ ، ١٩٣

(ح)

الحافظ ، صفاء : ٩٧
الحبشة : ١٥١
حبيب ، كاظم : ٧٢ ، ٩٥ ، ٩٦
الحبيب المالكي : ٢٩
الحبيشي ، محمد عمر : ١٦٨
حجير ، مبارك : ١٤٧
الحرب العالمية الاولى : ٢٣
الحرب العالمية الثانية : ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ١١٤ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٤
حركة التحرر العربي : ٢٣ ، ٣٩
حركة الفكر الاقتصادي العربي : ١٨ ، ١٩
الحرية الاقتصادية : ٥٦ ، ٨٨ ، ١٠٥

الحريثي ، يوسف صالح : ١١٤ ، ١٤٧
حزب البعث العربي الاشتراكي : ٩٣ ، ١٤٦
حسن ، عبد الرزاق : ٩٢ ، ١٧٧
حسن ، محمد سلمان : ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ١٠٦ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨
حسيب ، خير الدين : ٩ ، ١٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٧
حسين ، عادل : ٦٢ ، ١٦٧
الحكيم ، نزيه : ١٠١
حمادة ، سعيد : ١٥٢
حمادي ، سعدون : ٤١ ، ١٠٦ ، ١١٤
الحمد ، عبد اللطيف : ١٢٠ ، ١٢٥
الحمصي : محمود : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣
الحوار العربي ـ الاوروبي : ٤٥

(خ)

الخجا ، محمد وفيق : ١٦١
الخفاجي ، عصام : ١٥٣ ، ١٥٥
خلّاف ، حسين : ١٦٤ ، ١٦٥
الخليج العربي : ١٩ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٩٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٠٤
خيري ، زكي : ٧٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤

(د)

دار الطليعة للطباعة والنشر : ١٨٠
الداعوق ، بشير : ٩ ، ١٤٧ ، ١٨٠ ، ١٨٩
الداهري ، عبد الوهاب مطر : ١٠٣
الدجاني ، برهان : ١٨ ، ٤٣ ، ٨٥ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٦٨
الدجاني ، علي : ١٦٨
الدخل : ٥٦ ، ٦٣
الدخل القومي : ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٦١ ، ١٩١ ، ١٩٤
الدعيج ، احمد : ١٨٩
دوب . م : ٥٥
الدوري ، عبد العزيز : ٨٩

دوريات

ـ الابحاث : ٨٨
ـ الاقتصادي العربي : ١٨٠
ـ الانوار : ١٠٩
ـ الاهرام : ٩٦ ، ١١٨
ـ البترول والغاز : ٣٤
ـ التجارة : ١٨٢
ـ دراسات الخليج والجزيرة العربية : ١٦٣
ـ دراسات عربية : ٣٧ ، ٣٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢
ـ السياسة الدولية : ١٢٤
ـ شؤون فلسطينية : ٤٣
ـ الصناعي : ٧٣
ـ الطريق : ٩٥
ـ الطليعة : ٢٥ ، ٩٤ ، ٩٦
ـ الطليعة الكويتية : ٤١
ـ العربي : ١٢٨
ـ الكلية : ١٤٧
ـ مجلة الاقتصادي : ١٧٦
ـ مجلة التجارة : ١٧٦
ـ مجلة الثقافة الجديدة : ١٧٦
مجلة القانون الاقتصادي : ١٦
ـ مجلة القانون والاقتصاد : ١٨٢
ـ المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد : ٢٩
ـ المستقبل العربي : ٢٦ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢
ـ المصارف : ٩٧
ـ مصر المعاصرة : ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ٦٨ . ١٧٧
ـ نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : ١٢٥
ـ نفط العرب : ٣٤
ـ النفط والتعاون العربي : ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٨٠
الدينار العربي الخليجي : ١٣١
دوسانتوس : ٢٧
دول التخوم : ٢٥ ، ٢٦

دول الخليج النفطية : ٩٧ ، ٩٨
الدول الرأسمالية : ٦٧ ، ٦٨
الدول الرأسمالية المتقدمة : ٥٦ ، ١٧٦
دول الشمال المتقدمة : ٦٢
الدول الصناعية : ٦٢
الدول المتخلفة : ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٨ ، ١٥١
الدول المتقدمة : ٤٦ ، ٦٤
دول المحيط : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٤
دول المركز : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٤
الدول المنتجة للنفط : ٣٤
الدول النامية : ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٣
الدول النفطية الريعية : ١٦٢
دول الوحدة الاقتصادية العربية : ٢٠٢
الدولة العثمانية : ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٣
الدومنيكان : ١٥١
دويدار ، محمد : ١٦ ، ٣٢ ، ٧٠
دياب ، محمد : ٧٨
الديمقراطية : ٩٦ ، ١٨٤
الديمقراطية الاجتماعية : ١٠٨

(ذ)

ذهب ، صاحب : ٣٦

(ر)

الرأسمالية : ٢٦ ، ٩٤ ، ١٧٧
رأسمالية الدولة التابعة : ٣٠
رأسمالية الدولة الوطنية : ٣٠
الرأسمالية الصناعية الغربية : ٤٦
الرأسمالية الوطنية : ٩١ ، ٩٢
الرفاعي ، عبد الحكيم : ١٦٥
رفعت ، كمال : ٩٠
روبنسون ، ج : ٥٦
رودنسون ، مكسيم : ١٨٣
روستو ، والتمان : ٥٧ ، ٦٢
رول ، أريك : ٦٦
ريكاردو ، دافيد : ١٤

(ز)

الزراعة : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٢٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠
زريق ، قسطنطين : ٨٥
الزعبي ، أحمد محمد : ١٠٢
زكي ، رمزي : ٦٠ ، ١٦٧
زلزلة ، عبد الحسن : ١٣٧

(س)

ساحل العاج : ١٥١
السباعي ، بدر الدين : ٣١
سينجلر : ٥٧
السد العالي : ١٦٦
سرافا ، بيرو : ١٧٦
سعد الدين ، ابراهيم : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٨
السعدي ، صبري زاير : ٧٣
السعودية : ٣٤ ، ٤٨ ، ٧٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٩
سعيد ، جمال الدين محمد : ٣٣ ، ١٦٥ ، ١٧٥
السعيد ، صادق مهدي : ١٧٨
سليمان ، علي احمد : ٩٣
السمان ، احمد : ١٦
سميث ، آدم : ١٤
سنكل ، أزوالدو : ٤٨
السودان : ٤٨ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٥٢ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ٢٠٥
سوريا : ١٤ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ٢٠٥
السوق الاوروبية المشتركة : ١١٩
السوق العربية المشتركة : ١٨٧ ، ٢٠٢
سويلم ، رفيق : ١٣٠
السياسة الاستهلاكية التموينية : ١٩١ ، ١٩٦

السياسة الاقتصادية : ١٩١ ، ١٩٤
السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية : ١٩١ ، ١٩٥
السياسة البترولية العربية : ١٩٧
السياسة التجارية العربية : ٢٠٣
السياسة المالية : ١٩١ ، ١٩٤
السياسة النفطية : ١٩١
السياسة النقدية : ١٩١ ، ١٩٥
سيد علي ، عبد المنعم : ٣٨ ، ٤١ ، ١٨٢
سيف الدولة ، عصمت : ٩١

(ش)

الشاعر ، خالد : ٥٥ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨
شافعي ، محمد زكي : ٥٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٨٢
الشبيبي ، سنان : ١٦٩
شحاتة ، ابراهيم : ١٢٤
شرايحة ، وديع : ١٦٨
الشريف ، عامر : ٤٣
الشعبوية : ٣١
شقير ، محمد لبيب : ٩ ، ١٦ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٨٢
شمال افريقية : ١٦
الشواف ، عبد اللطيف : ٣٨ ، ٣٩
شيلي : ٥٣

(ص)

الصادرات : ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠
صالح ، محمد : ١٦
صايغ ، يوسف : ٩ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٧٧
صبري ، علي : ٩٢
الصراع العربي الاسرائيلي
ـ حرب ١٩٦٧ : ٧٣ ، ٩٣
الصكبان ، عبد العال : ٩٠ ، ٩١ ، ١٣٠ ، ١٣٣

الصناعة : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٢٢ ، ١٦٠ ، ١٩٦
الصناعة المصرية : ١٦٦ ، ١٩٥
صندوق الدفاع المشترك : ١٩٤
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي : ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية : ٤٣ ، ٤٤
صندوق النقد العربي : ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢٠٩
الصهيونية : ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٦
الصياد ، محمد محمود : ١٦٨

(ط)

الطاقة : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦
الطاقة النووية : ٤٠
الطالباني ، مكرم : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥
الطريقي ، عبد الله : ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧
الطناملي ، عبد المنعم : ١٦٥
طوقان ، قدري : ٨٥
الطويل ، توفيق : ١٥
الطيب ، شفيق : ١٨٩

(ع)

عارف ، عبد السلام محمد : ١٨٧
عاشور ، عصام : ١٤٦
العالم الثالث : ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٥ ، ١٥٨ ، ١٧٧
عبد الله ، اسماعيل صبري : ٩ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢١
عبد الحميد ، احمد نظمي : ١٦٥
عبد الخالق ، جودة : ١٦٧
عبد الفضيل ، محمود : ١٠ ، ٣٠ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٥٨ ، ١٦٦
عبد الملك ، انور : ١٠٢
عبد الناصر ، جمال : ١٦٤
العبوسي ، محمد جواد : ١٥٧
عتيقة ، علي : ١٥٨

العدالة الاجتماعية : ١٤ ، ٨٧ ، ١٠٥
العدالة في التوزيع : ٩١ ، ٩٢
العـراق : ١٤ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ،
٤٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،
١٣١ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٧٩ ،
١٩٣ ، ٢٠٥
ـ ثورة ١٩٥٨ : ٦٧ ، ١٠٣ ، ١٠٧
ـ الخطة الاقتصادية التفصيلية : ١٥٣
ـ الخطة الاقتصادية الخمسية : ١٥٣
ـ قانون الاصلاح الزراعي الثاني : ١٥٦
العرب : ٣١ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ١٣٣
عرودكي يحيى : ١٥٠
العروي ، عبد الله : ١٨٣
عزيز ، محمد : ١٦٣ ، ١٧٨
العشائر : ٢٤
عصبة العمل القومي : ١١٣
عطا الله ، محمد : ١٤٨
العطار ، محمد سعيد : ١٦٨
عقد التنمية المشتركة : ١٣٦
عقد مقاولة ايراب : ٣٩
العقل العربي : ٦٥
علم الاجتماع : ١٦
علم الاقتصاد : ١٣ ، ١٩ ، ٦٦ ، ١٧٧
علم الاقتصاد السياسي : ١٣ ، ١٤
العلمي ، سامي : ١١٤
علوان ، عبد الصاحب : ١٠٣
العلوم الاجتماعية : ١٤ ، ٢٠
علي ، خالد تحسين : ١٢٦
العمادي ، محمد : ٧٠ ، ١٨٨
العمال : ٣٧ ، ٩٥ ، ١٠٠
العمالة : ٥٥ ، ١٧٨
عمان : ١٦٣
العمل الاقتصادي العربي المشترك : ٤٧ ، ١٢١ ،
١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٧
العملة العربية الموحدة : ١٣٠
عوض ، محمد هاشم : ١١٨
عويس ، محمد يحيى : ١٤٧ ، ١٧٦
عيتاني ، محمد : ١٨٣ ، ١٨٨
العيسوي ، ابراهيم : ٦٣

(ف)

الفائض الاقتصادي : ٢٦ ، ٣٢
فرانك ، اندريه جندر : ٢٥
فرح ، الياس : ٨٦
فرنسا : ٧٩
الفكر الاقتصادي العربي : ٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ،
١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٢ ،
٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٥ ،
٨٦ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،
١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ،
١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣
ـ التيارات المتصارعة : ١٧٣
ـ محاور اساسية : ١٨٢
الفكر العربي الاقتصادي
ـ شروط نهوضه : ١٨٤
الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي : ١٨٥
الفكر التنموي المعاصر : ٥٩ ، ٦١ ، ٦٥
الفكر السياسي العربي : ١٣
الفكر العربي الوحدوي : ١٧
الفكر القومي العربي : ١١٣
الفكر الماركسي : ٨٦
فلسطين : ٧٣ ، ٨٥ ، ١٤٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥
ـ الثورة الفلسطينية : ٢٠٧
ـ القضية الفلسطينية : ٤٢
ـ المشكلة الفلسطينية : ١٢٢
الفن الانتاجي : ٥٤ ، ٥٥
فوزي ، سعد الدين : ١٦٨

(ق)

القرارات الاستثمارية : ٦٨
القرارات الاستهلاكية الجماعية : ٦٨
القرارات الانتاجية : ٦٨
القرارات المالية ٦٨
قرم ، جورج : ٣٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٤
قزيها ، وليد : ٩ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٧٩
قطاع الزراعة : ٥٤
قطاع الصناعة : ٥٤ ، ١٠١
القطاع العام : ٣٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩
قطر : ٤٨ ، ٩٧ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٣
قمحاوي ، وليد : ٨٥
قنديل ، عبد الفتاح : ٧٠
القومية العربية : ٨٥ ، ٨٧ ، ١١٤
القيسوني ، عبد المنعم : ١٦٥

(ك)

كاليتسكي ، مايكل : ١٧٧
كبة ، ابراهيم : ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٧٦

كتب

- أبحاث في الاقتصاد السوري العربي : ١٥٠
- ابحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الاول : ٩٠ ، ٩٢
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل : ١٢٢
- اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية : ٣٦
- اثر البترول على الاقتصاد الليبي : ١٥٨
- الاستثمار متعدد الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي : ١٢٠ ، ١٢٥
- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : ١١٧
- اسس الفلسفة : ١٥
- الاشتراكية العربية : ٩١ ، ٩٣
- الاشتراكية والتسيير الذاتي : ١٠١
- الاصلاح الزراعي : ١٠٥
- الاصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق : ١٠٦
- الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري : ١٠٥
- اضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية : ٣١
- اطلس اقتصادي احصائي عربي شامل : ١٩٢
- اعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني : ١١٨
- الاقتصاد : ١٦٥
- الاقتصاد السوري الحديث : ١٥٠
- الاقتصاد السياسي : ١٤٥ ، ١٧٨ ، ١٨٣
- الاقتصاد السياسي للنمو : ٢٦
- الاقتصاد العربي : السكان والانتاج : ١٤٦
- الاقتصاد العربي امام التحدي : ٤٦ ، ٤٧
- اقتصاد العمل العراقي : ١٧٨
- الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانتاج الاقتصادي : ١٦٦
- الاقتصاد المصري في ربع قرن : ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ : ١٦٦
- الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ : ١٦٧
- اقتصاديات الاردن : ١٦٨
- اقتصاديات التخطيط : ٧٠
- اقتصاديات التخطيط الاشتراكي : ٧٠
- اقتصاديات السودان : ١٦٨
- الاقتصاديون وعلم الاقتصاد في العالم العربي : ١٧٧
- انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات والمتوجهة ذاتيا : ٢٥
- اقتصاديات العالم العربي من الخليج الى المحيط : ١٤٧
- انماط الاتفاق والاستثمار في اقطار الخليج العربي : ١٦٣
- الايديولوجية العربية المعاصرة : ١٨٣
- بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩ ـ ١٩٥٩ : ١٦٥
- بحوث في اقتصاديات العراق : ١٥٢
- بحوث في النظرية العامة لكينز (تحليل ونقد) ١٧٥

ـ بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي : ٢٤ ، ١١٥
ـ التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ : ١٦٤
ـ تاريخ الفكر الاقتصادي : ١٦
ـ التبعية الاقتصادية : ٣٠
ـ التجديد في الاقتصاد المصري الحديث : ١٦٤
ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري : ١٠٥
ـ التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية : ١٠٢
ـ التخطيط الاقتصادي وأساليبه : ٧٠ ، ٧٣
ـ التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية : ٧٠
ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن : ١٦٨
ـ التدخل والتطور الاقتصادي في البلاد العربية : ١٤٦
ـ التطبيق الاشتراكي في مصر : ٩٢
ـ التطور الاقتصادي : ٥٦
ـ التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير : ١٦٥
ـ تطور اقتصاديات الشرق العربي : ١٤٧
ـ تطور الايديولوجية العربية الثورية : ٨٦
ـ تطور الايرادات العامة في مصر الحديثة : ١٦٤
ـ تقدير الدخل في العراق : ١٥٣
ـ تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي : ١٠٣ ، ١٠٤
ـ التكامل النقدي العربي : المبررات ، المشاكل ، الوسائل ، بحوث ومناقشات : ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢
ـ التكوين التاريخي للتخلف في الجزائر : ٣٢
ـ تكوين رأس المال الثابت في العراق ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ : ١٥٣
ـ التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول : ٣٥
ـ تنظيم القطاع العام : ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩
ـ التنمية الاقتصادية : ٥٦
ـ التنمية الاقتصادية للأردن : ١٦٨
ـ التنمية الاقتصادية والتخطيط : ٧٠
ـ التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق : ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ : ١٥٣
ـ التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر : ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣
ـ التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية : ١٤٧
ـ التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية : ١٠٣
ـ التنمية المفقودة : ٦٤
ـ ثروة الأمم : ١٤
ـ الثورة والثورة العربية : ١٠٩
ـ جوانب من الاقتصاد السوداني : ١٦٨
ـ حلقة عن المقريزي ، ١٩٦٦ ، دراسات عن المقريزي : ١٦
ـ حول التخطيط والتنمية : ٦٦
ـ حول قضية النفط في العراق : ٣٨
ـ حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان : ١٤٧
ـ الخبز مع الكرامة : ٥٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨
ـ خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية ٠ ٧١
ـ الخطط المقريزية : ١٦
ـ خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ : ١٦٤
ـ الدخل القومي في لبنان : ١٤٧
ـ دراسات في الاصلاح الزراعي : ١٠٣
ـ دراسات في الاقتصاد السعودي : ١٦١ ، ١٦٢
ـ دراسات في اقتصاديات الدول العربية : ١٤٧
ـ دراسات في اقتصاديات النفط العربي : ٤١
ـ دراسات في التخطيط الاقتصادي : ٧٢
ـ دراسات في الاقتصاد العراقي : ١٥٣
ـ دور الأدب في معركة التحرر والبناء : ٨٩
ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : ٩٧
ـ دور النفط العربي في معركة التحرير : ٣٨
ـ رأسمالية الدولة الوطنية : ١٥٣ ، ١٥٥
ـ السكان والموارد الاقتصادية في مصر : ١٦٤
ـ السياسات الادارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي الاجتماعي : ٩٨
ـ الطريق الى الاشتراكية العربية : ٩١

ـ طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية : ١١٤
ـ العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية : ١١٥ ، ١١٦
ـ الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون : ١٦
ـ في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥
ـ في المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية : ١٤٧
ـ قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي : ١٠٢
ـ القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل : ١٤٧
ـ القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق: ٩٧
ـ القطن وظاهرة الانتاج الأحادي في الاقتصاد السوري : ١٥٠ ، ١٥١
ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر : ١٦
ـ لماذا اخترنا الاشتراكية طريقا لنا : ٩٠
ـ مبادىء الاقتصاد : ١٣
ـ مبادىء التخطيط الاقتصادي : ٧٠
ـ مجموعة الابحاث التي قدمت في ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي : ١٦٢
ـ محاضرات في الاقتصاد الكينزي : ١٧٦
ـ محاضرات في اقتصاديات سوريا : ١٥٠
ـ محاضرات في اقتصاديات العراق : ١٥٢
ـ محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق : ١٥٧
ـ مذكرات وآراء في شؤون النفط : ٤١
ـ مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي : ١٠٠
ـ المشرق العربي والمغرب : ٤٧ ، ٤٨
ـ المشروعات والمشروعات العربية والدولية المشتركة : ١٢٥
ـ مشكلات تكوين رأس المال في البلدان المتخلفة : ٦٠
ـ مشكلة التضخم في مصر : ١٦٧
ـ مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق : ١٨
ـ المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربية : ٤٣
ـ مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) : دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي : ١٦٦
ـ معنى النكبة : ٨٥
ـ المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية : ٥٥
ـ مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية : ١٦١
ـ مقررات التنمية الاقتصادية العربية : ٥٧
ـ المقفى الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها: ١٦
ـ مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي : ١٠٣
ـ منطلقات للتخطيط الاقتصادي : ٥٥ ، ٧٣
ـ المؤتمرات القومية السبعة الاولى : ٩٣
ـ ميثاق العمل الوطني : ١٠٦
ـ الميثاق الوطني : ٩٢
ـ نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى : ٩٧
ـ نحو اصلاح زراعي اشتراكي : ١٠٦ ، ١٠٧
ـ نحو تأميم النفط العراقي : ٢٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ١٥٤
ـ نحو تخطيط الاقتصاد العراقي : ٧٣
ـ نحو نظام اقتصادي عالمي جديد : ٤٦
ـ ندوة المشروعات العربية المشتركة : ١٢٧
ـ ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي : ٤٤ ، ١٣٦
ـ نشاط العرب في العلم الاجتماعية في مائة سنة : ١٦ ، ١٨ ، ٨٥
ـ نضال البعث : ٩٣ ، ١٤٦
ـ النظام الاقتصادي في العراق : ١٥٢
ـ نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني : ١٤٨
ـ نظريات الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو : ١٧٦
ـ النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة : ١٢٣
ـ نظرية الدخل والاستخدام : ١٧٦
ـ النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية : ١٧٥
ـ النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات : ٤٢
ـ النفط والوحدة العربية : ١٢٧
ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ٣٠ ، ١٢٦

ـ النكبة والبناء : ٨٥
ـ النمو الاقتصادي : ١٧٦
ـ هذا هو طريق ١٤ تموز : ١٣٩
ـ الوحدة الحسابية العربية : ١٣١
ـ وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع : ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ١١٧
ـ وقائع ندوة ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي : ١١٩
ـ اليمن الجنوبي : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا : ١٦٨
كريم ، كريمة : ١٦٧
كشلي ، محمد : ١٤٧
كنعان ، طاهر : ٧٣ ، ١٦٩
الكواري ، علي خليفة : ٩٧ ، ٩٨ ، ١٧٢ ، ١٦٣
كوبا : ١٥١
كوزنتس ، س : ٦٣
كوستاريكا : ١٥١
كولومبيا : ١٥١
الكويت : ٤١ ، ٤٣ ، ٧٧ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٨٩ ، ٢٠٥
كينز : ١٧٥
كينيا : ١٥١

(ل)

لانجة ، اوسكار : ١٤٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨
لبنان : ٧٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٩
ـ الحرب الاهلية : ١٤٨
ـ ميزان المدفوعات : ١٤٧ ، ١٤٨
اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية : ٢٤ ، ٥٣
لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا : ١٦٩
لعبة الأمم : ٤٩
اللغة العربية : ١٨٨
لكسمبرغ ، روزا : ٥٦
لويس : ٦٢
ليبيا : ٧١ ، ٧٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٥
ـ سكان الريف : ١٦٠
ـ الايدي العاملة : ١٦٠

(م)

مارشال ، الفريد : ١٣
الماركسية : ٣٠ ، ٩٤ ، ٩٦
الماركسيون : ٢٦
ماسيه ، بيير : ٧٩
المال : ٤٤ ، ٤٦ ، ١٢٢
المالكي ، الحبيب : ١٢٢ ، ١٢٣
متولي ، هشام : ٩٣ ، ١٥٠
المجتمع العراقي : ١٤٦
المجتمع العربي : ١٤ ، ١٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠٢ ، ١٣٦ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤
المجتمع المقلّد : ٦٤
المجلس الاقتصادي العربي : ١١٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٨
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : ١١٥ ، ١١٩ ، ١٣٣ ، ١٨٠ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨
مجموعة بلدان الانديز : ٣٣
المحجوب ، رفعت : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٧٦ ، ١٨٣
محمد علي : ٣٣ ، ٤٦ ، ١٦٤
محيي الدين ، عمرو : ٧٠ ، ١٦٧ ، ١٧٨
المدرسة الاقتصادية العربية : ١٧٨
المدرسة الاميركية اللاتينية : ٥٥ ، ١٧٨ ، ١٨٣
المدرسة الكينزية : ١٧٥
المدرسة الماركسية : ١٧٥
المدرسة النيوكلاسيكية : ١٧٥
المدرسة الهندية : ٥٥ ، ١٨٣
المدرسة الهيكلية : ٥٧
مراد ، احمد فارس : ٢٤ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ١١٥ ، ١٨٩
مرزا ، علي خضير : ١٦٩
مرسي ، فؤاد : ٥٤ ، ٥٩ ، ٩٤ ، ١٢٩
مرعي ، سيد : ١٠٥
مركز التنمية الصناعية العربية : ١٨٠ ، ٢٠١
مركز دراسات الوحدة العربية : ٩ ، ١٢٨ ، ١٨٠

المسألة الزراعية : ١٠٢ ، ١٠٤
المشرق العربي : ١٧ ، ٩٣ ، ١٥١
المصالح التجارية : ٤٣
المصالح المالية : ٤٣
المصالح النفطية : ٤٣
مصدق ، محمد : ٣٤
مصر : ١٤ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ٢٠٥
ـ ثورة ١٩٥٢ : ١٠٥ ، ١٦٣
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا : ٢٠٦
معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي : ١١٥
معهد الانماء العربي : ١٨٠
معهد البحوث والدراسات العربية : ١٨٠
معهد التخطيط القومي : ١٨٠
معهد الدراسات العربية العالية : ١٦
المعهد العربي للتخطيط : ٤٣ ، ٤٤
المغرب : ٣٠ ، ٣١ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٧٩ ، ٢٠٥
المغرب العربي : ١٧ ، ١٩ ، ٢٥ ، ١٢٢
المقدسي ، سمير : ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٦٩
مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي : ١٦٨
المقريزي : ١٦
ملحيس ، حفظي : ١٨٩
الملكية الاجتماعية : ٨٧ ، ١٠٧
الملكية الخاصة : ٩١ ، ٩٢ ، ١٦١
ملكية الدولة : ٨٧ ، ٩٥
الملكية « غير المستغلة » : ٩٢
الملكية الفردية : ٩١ ، ١٠٦ ، ١٠٧
منصور ، فوزي : ٢٥ ، ٢٦
منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط : ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٨٠
منظمة التعاون والتنمية : ٤٥
المنهجية : ١٠ ، ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٧٨ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧
المنوفي ، حسين عمرو علي : ١٥٣
مهدي ، فاضل عباس : ١٥٣ ، ١٥٧
المهدي ، محمد صادق : ٣٨
مؤتمر الأدباء العرب (بغداد ١٩٦٥) : ٨٩
مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب : ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ١١٧ ، ١٢٤
مؤتمر الاقتصاديين العرب الاول (١٩٦٥) : ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٨٧
مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني : ١٨٩ ، ١٩١
مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث : ٢٠٠
مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب السادس : ٢٠٥
مؤتمر البترول العربي (بيروت ١٩٦٠) : ٣٦
مؤتمر البترول العربي (الاسكندرية ١٩٦١) : ٣٦
مؤتمر البترول العربي (بيروت ١٩٦٣) : ٣٦
مؤتمر البترول العربي (القاهرة ١٩٦٥) : ٣٦
مؤتمر البترول العربي (الجزائر ١٩٧٢) ٣٦ ، ٣٧
مؤتمر التعبئة الاقتصادية من اجل الدفاع والتنمية : ٧٣
المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين : ٦٠
مؤتمر العمل الاقتصادي العربي المشترك ١٩٧٨ : ١١٨
مؤتمر القمة العربي الحادي عشر : ٤٥ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣٧
المؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : ١٢٠ ، ١٢١
المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (مصر ١٩٦٢) : ٩٢
المؤسسة الاقتصادية في العراق : ٩٧
ميردال ، جونار : ٦٣
ميستير ، البير : ١٠١

(ن)

الناصرية : ٢٣ ، ٩٢ ، ١٦٦
النجار ، سعيد : ١٣٩
ندوة « ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي » : ١١٩
ندوة « اقتصاديات الحرب » : ٧٣
ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي : ١٦٢

ندوة دور النفط العربي في معركة التحرر العربي : ٣٨
ندوة « متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي » : ١٢٨
ندوة المشروعات العربية المشتركة : ١٢٧
ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد : ٤٤
نركسه ، راجنار : ٦٠
نشأت ، محمد علي : ١٦
النشاشيبي : حكمت شريف : ١٢٥
نصر ، زكريا احمد : ٥٦ ، ٧٣
النفط : ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨
ـ عائدات : ٩٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣
النفط الخام : ٣٥ ، ٤٠ ، ١٥٥ ، ١٦٠
النفط العربي : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١٩٧
النفط الليبي : ١٥٩
النقل البحري : ٤٣
النقل الجوي : ٤٣
النهضة العربية : ١٨٤
النيباري ، عبد الله : ٤١

(هـ)

هاشم ، جواد محمود : ١٥٣
هانسن ، أ : ٥٦
هجرس ، سعد : ١٠٥
الهلالي ، عبد الرزاق : ١٠٢
الهند : ٥٣
الهندوراس : ١٥١
هيكل ، محمد حسنين : ٩٦
الهيئة العربية للاستثمار والانماء العربي : ١٢٦

(و)

الواردات : ٦٠
الواردات العربية : ٤٥
وارينر ، دورين : ١٠٦
وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك : ١٣٣ ، ١٣٥
الوحدة : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤، ٢٠٦
وحدة الاقتصاد القومي العربي : ٤٨
الوحدة الاقتصادية : ١١٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٩١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦
الوحدة الاقتصادية العربية : ١٥ ، ٣٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
الوحدة الثلاثية : ١٠٨
الوحدة السياسية : ١٣١
الوحدة العربية : ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٩٢
الوحدة المصرية ـ السورية : ٦٧
الوطن العربي : ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ـ ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
الوعي العربي : ١٥ ، ٣٦
الولايات المتحدة الاميركية : ٢٤ ، ٢٥ ، ١٢٦
ولعلو ، فتح الله : ٢٩
وليامسون ، ج : ١٢٩

(ي)

اليابان : ٢٥
ياسين ، بو علي : ١٥٠ ، ١٥١
اليمن : ١٧٩
اليمن الديمقراطية ، ١٠٠ ، ١٠١
يوغوسلافيا : ١٠١

(A)

Arrow, Kenneth Joseph ٧١

(B)

Bettelheim, Charles. ١٠٠

Books

— Calcul èconomique et f ormes de propriété Economie et socialisme ١٠٠

— The Determinants of Arab Economic Development ٧١ ، ٥٧

— Esquis d'une theorie de l'conomié socialiste ١٠٠

— A History of Economic Thought ٦٦

— L'Investissment au Maroc ٣١

— Oil Revenues in the Gulf Emirates. ١٦٢

— Le Plan au L'anti - hazzard ٧٩

— Problemes généraux de fonctionnement de l'economie socialiste ١٠٠

— The Production of Commodities by Means of Commodities ١٧٦

— The Role of Govennment in the Industrialization of Iraq ١٥٧

— Social Choice and Individual Values ٧١

— A Treatise of Taxes and Contribution ١٤

— U N. Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East ١٥٧

Brus, Wtodzimierz ١٠٠

(G)

Galal, F. ١٥٧

(H)

Haseeb, Khair El - Din ١٥٧

(K)

Al - Kuwari, Ali Khalifa ١٦٢

(M)

Massé, Pierre ٧٩

(P)

Periodicals

— Middle East Forum ٣٤

— L'Egypte contemporaine ١٦٤

— Revue de politique étrangère ٤٨

(R)

Roll, Eric ٦٦

(S)

Sraffa, Piero ١٧٦

Sunkel, O. ٤٨

(W)

Wakar, A . ١٠٠

(Z)

Zielinski, J. ١٠٠

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

■ سلسلة التراث القومي:

الاعمال القومية لساطع الحصري

- ■ اراء واحاديث في الوطنية والقومية (١) .. طبعة ثانية (١٠٨ ص ـ ٢٢ ل.ل./ ٤ $)
- ■ احاديث في التربية والاجتماع (٢) .. طبعة ثانية (٢٠٨ ص ـ ٦٠ ل.ل./ ١٠ $)
- ■ صفحات من الماضي القريب (٣) .. طبعة ثانية (٨٠ ص ـ ١٦ ل.ل./ ٣ $)
- ■ العروبة بين دعاتها ومعارضيها (٤) . طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٥ $)
- ■ محاضرات في نشوء الفكرة القومية (٥) ... طبعة ثانية (١٧٢ ص ـ ٢٨ ل.ل. ٦ $)
- ■ اراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة (٦) ... طبعة ثانية (١٨٠ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٦ $)
- ■ اراء واحاديث في القومية العربية (٧) ... طبعة ثانية (١٠٤ ص ـ ٢٠ ل.ل./ ٤ $)
- ■ اراء واحاديث في التاريخ والاجتماع (٨) .. طبعة ثانية (١٨٤ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٥ $)
- ■ العروبة اولا (٩) ... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٢٨ ل ل / ٤ $)
- ■ دفاع عن العروبة (١٠) (١٢٤ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٤ $)
- ■ في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية (١١) (١٦٠ ص ـ ٣٦ ل.ل./ ٥ $)
- ■ حول الوحدة الثقافية العربية (١٢) (٨٤ ص ـ ١٨ ل ل / ٣ $)
- ■ ما هي القومية؟ (١٣) (٢١٢ ص ـ ٤٦ ل.ل./ ٨ $)
- ■ حول القومية العربية (١٤) (٢٧٢ ص ـ ٥٤ ل.ل./ ١١ $)
- ■ الاقليمية. جذورها وبذورها (١٥) (٢٠٤ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٨ $)
- ■ ثقافتنا في جامعة الدول العربية (١٦) (١٥٨ ص ـ ٣٤ ل.ل./ ٧ $)
- ■ ابحاث مختارة في القومية العربية (١٧) (٤٦٤ ص ـ ٩٨ ل.ل./ ٢٠ $)

■ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة)
(٨٧٢ ص ـ ٢٠٦ ل.ل./ ٢١ $) .... ندوة فكرية

■ الفلسفة في الوطن العربي المعاصر
(٣٣٦ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ٨ $) .... ندوة فكرية

■ السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية
(٥٢٨ ص ـ ١٢٢ ل.ل./ ١٢ $) .... ندوة فكرية

■ صناعة الإنشاءات العربية
(٣٩٢ ص ـ ٩٠ ل.ل./ ٩ $) .... انطوان زحلان

■ الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي
(١٦٤ ص ـ ٣٢ ل.ل./ ٦ $) .... د. راسم محمد الجمال

■ صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
(٢٢٠ ص ـ ٣٤ ل.ل./ ٧ $) .... د. سامي مسلّم

■ ازمة الديمقراطية في الوطن العربي
(٩٢٨ ص ـ ١٩٨ ل.ل./ ٢٨ $) .... ندوة فكرية

■ التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦))
(٣٦٠ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي
(٣٣٦ ص ـ ٧٢ ل ل / ٩ $) .... د. عبد العزيز الدوري

■ دراسات في القومية العربية والوحدة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))
(٣٨٤ ص ـ ٨٤ ل.ل./ ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي
(١٥٢ ص ـ ٣٤ ل.ل./ ٥ $) .... د. محمد رضا محرم

- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي : التنافس بين استراتيجيتين
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧))
(٣٦٠ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ١٠ $) .... د. عبدالله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦))
(٤٩٢ ص ـ ١٠٨ ل.ل./ ١٤ $) .... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي .. طبعة ثانية
(٥١٦ ص ـ ٩٢ ل.ل./ ١٤ $) .... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع
المحتوم... الى التسوية المستحيلة
(٢٥٦ ص ـ ٥٦ ل.ل./ ٧ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي
(٤٨٤ ص ـ ١٠٦ ل.ل./ ١٣ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥))
(٤٨٦ ص ـ ١٠٦ ل.ل./ ١٢ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))
(٢٤٤ ص ـ ٧٦ ل.ل./ ١٠ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط ... طبعة ثالثة
(٢٤٠ ص ـ ٥٢ ل.ل./ ٦ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا (٨٢٤ ص ـ ١٨٠ ل.ل./ ٢١ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد .. طبعة ثانية
(١٥٦ ص ـ ٣٢ ل.ل./ ٤ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤))
(٣٥٢ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩
(٢٣٦ ص ـ ٥٢ ل.ل./ ٦ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣))
(٢٩٦ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٩ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي
(٧١٢ ص ـ ١٥٦ ل.ل./ ١٦ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات
(٣١٢ ص ـ ٦٨ ل.ل./ ٧ $) .... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح
(١٠٠٤ ص ـ ٢٢٠ ل.ل./ ٢٣ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي
(٢٤٨ ص ـ ٥٤ ل.ل./ ٦ $) .... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠
ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الاول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢٤٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠
ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية
(١٠٩٦ ص ـ ٢٤٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠
المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الاول بالعربية
(٤٠٠ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ١٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠
المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية
(٣٦٨ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ١٥ $) .. .. مركز دراسات الوحدة العربية

- **النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة**
  (٢٧٢ ص ـ ٦٠ ل.ل./ ٦ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- **التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية ... طبعة ثانية**
  (٤٧٢ ص ـ ٨٠ ل.ل./ ١٦ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- **مصر والعروبة وثورة يوليو**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣))
  (٤٠٠ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ... طبعة ثانية**
  (٢٤٨ ص ـ ٥٤ ل.ل./ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- **المواصلات في الوطن العربي**
  (٤٠٤ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٨ $) .... ندوة فكرية
- **السياسة الامريكية والعرب ... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
  (٢٦٨ ص ـ ٧٤ ل.ل./ ١٥ $) .... مجموعة من الباحثين
- **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.. طبعة ثالثة**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (١))
  (٤٧٦ ص ـ ١٠٤ ل.ل./ ١٦ $) .... مجموعة من الباحثين
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**
  (٥٢٨ ص ـ ١١٨ ل.ل./ ١١ $) .... ندوة فكرية
- **المراة ودورها في حركة الوحدة العربية**
  (٥٥٦ ص ـ ١٢٢ ل.ل./ ١١ $) .... ندوة فكرية
- **الامكانات العربية (١٣٦ ص ـ ٣٠ ل.ل / ٣ $)** .... د. علي نصار
- **صور المستقبل العربي . طبعة ثانية**
  (٢١٢ ص ـ ٤٦ ل.ل./ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- **النظام الاجتماعي العربي الجديد . طبعة ثانية**
  (٣٠٤ ص ـ ٦٦ ل.ل / ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة .. طبعة ثانية**
  (٨١٦ ص ـ ١٨٠ ل.ل./ ٢٥ $) .... ندوة فكرية
- **التصور القومي العربي في فكر جمال عبدالناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ .. طبعة ثالثة**
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢))
  (٤١٦ ص ـ ٩٢ ل.ل / ١١ $) .... د. مارلين نصر
- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية . طبعة ثالثة**
  (١١٦ ص ـ ٢٢ ل.ل./ ٤ $) .... د. انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام .. طبعة ثانية**
  (٧٨٠ ص ـ ١٧٢ ل.ل./ ١٥ $) .... ندوة فكرية
- **التكامل النقدي العربي. المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل ... طبعة ثانية**
  (٧٤٠ ص ـ ١٦٢ ل.ل / ١٥ $) .... ندوة فكرية
- **هجرة الكفاءات العربية ... طبعة ثالثة**
  (٤٣٢ ص ـ ٩٢ ل.ل / ١٣ $) .... ندوة فكرية
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ... طبعة رابعة**
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١))
  (٦٦٨ ص ـ ١٢٠ ل.ل./ ٢٤ $) .... د. محمد المنجي الصيادي
- **هدر الامكانية .. طبعة ثالثة**
  (١٤٠ ص ـ ٣٠ ل.ل , ٤ $) .... د. نادر فرجاني
- **تحليل مضمون الفكر القومي العربي .. طبعة ثالثة**
  (٢٠٠ ص ـ ٤٤ ل.ل./ ٦ $) .... السيد يسين
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩ . طبعة ثالثة**
  (٧٣٦ ص ـ ٢٠٠ ل.ل / ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**
  (١٠٦٤ ص ـ ٢٨٠ ل.ل./ ٤٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

الدكتور محمود عبد الفضيل

- ولد في القاهرة عام ١٩٤١
- تخرج من كلية التجارة ، جامعة القاهرة ١٩٦٢ وعمل معيداً بها حتى ١٩٦٥
- حصل على درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السربون (باريس) ١٩٧٢
- عمل خبيراً للأبحاث بقسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة كيمبريدج وشغل وظيفة المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كيمبريدج خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وهو أحد مؤسسي مجلة كيمبريدج للاقتصاد وعضو مجلس تحريرها
- عمل استاذاً للتخطيط ومنسقاً للبحوث بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت) خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠
- له مؤلفات وأبحاث بالعربية والفرنسية والانجليزية أهمها :

- **أساليب تخطيط الأثمان** : دراسة نظرية في المنهج (بالفرنسية) ،صاد عن دار النشر للجامعات الفرنسية ١٩٧٥
- **التنمية وتوزيع الدخل والتغير الاجتماعي في الريف المصري ، ١٩٥٢ - ١٩٧٠** (بالانجليزية) ، صادر عن دار نشر جامعة كيمبريدج ١٩٧٥
- **دراسات في اساليب التخطيط الاقتصادي (مع اشارة خاصة لتجربة مصر)** صادر (بالعربية) عن دار القدس ١٩٧٨
- **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، صادر (بالعربية) ضمن سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٧٩
- **النفط والوحدة العربية** : **تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بالعربية) ، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، وقد صدرت منه ثلاث طبعات حتى الآن في الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، و ١٩٨١ .

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الثمن :